آراء ابن دَرَسْتَوَيه

النَّحويَّة والتَّصريفيَّة

جمعاً ودراسةً وتقويماً

رسالة ماجستير

د. صلاح بن عبد الله بن عبد العزيز بوجليع

أستاذ النحو والصرف المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ورئيس قسم اللغة العربية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء

دار إيلاف الدولية

للنشر والتوزيع

آراء ابن دَرَسْتَوَيه

النَّحويَّة والتَّصريفيَّة

جمعاً ودراسة

(رسالة ماجستير)

تأليف

د.صلاح بن عبد الله بن عبدالعزيز بوجليع

أستاذ النَّحو والصَّرف المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة

ورئيس قسم اللغة العربية بكلية الشريعة والدّراسات الإسلاميّة بالأحساء

ⓒ صلاح بن عبدالله بوجليع ، ١٤٤٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

العنوان: آراء ابن درستويه النحوية والتصريفية

جمع ودراسة : د. صلاح بن عبدالله بن عبدالعزيز بو جليع

الطبعة: الأولى 1439 هـ - 2018م

رقم الإيداع: 4885 / 1438

ردمك: 7 - 3991 - 02 - 603 - 978

الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــــــة

الحمد لله ذي العزَّة والجلال، والطَّول والإنعام، أحمده سبحانه على توالي مننه، حمداً يبلغ رضاه، ويوافي نعمه، ويكافئ مزيده، وأصلي وأسلم على خير خلق الله، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فقد كان ولا يزال القرآن الكريم نبعاً صافياً يَرِدُهُ العلماء من كل حدب وصوب، حرصاً على الاستعانة به، والاستفادة منه، ولا زال العلماء عاكفين حول هذا الكتاب البجيل جيلاً بعد جيل، يرتشفون من معانيه، وينهلون من أسرار أوامره ونواهيه، ويحاولون استجلاء مقاصده ومراميه، وقد أدى ذلك إلى بزوغ فجر مجموعة من العلوم والمعارف الإسلامية في المرحلة الباكرة للدعوة الإسلامية، مثل التفسير، والحديث، والفقه، والأصول، ولم يقف النحاة آنذاك بعيداً عن هذه الميادين، بل خاضوا لجج المعارف والعلوم، وقطعوا الفيافي والقفار، وقصدوا الأعراب لجمع شوارد اللغة وغرائبها؛ للاستعانة بها في خدمة القرآن الكريم.

وحرصاً على أداء نصوص الذكر الحكيم أداءً فصيحاً، مُعْرَباً، سليماً من كل لحن، كان ما بذله علماؤنا الأجلاء في سبيل هذه الغاية النبيلة؛ فقد اعتنوا بهذه اللغة بمفرداتها، وتراكيبها، وأفنوا أعمارهم في خدمتها، وتعلّمها، وتعليمها، والتأليف فيها.

ومن هؤلاء العلماء **ابن درستويه**، من علماء العربية في القرن الرابع الهجري، فقد حَفَلَت بعض معاجم اللغة بآرائه، وأجلّته كتب النحاة لما أثر عنه من آراء

انفرد بها في الدرس النحوي.

ولما أن أراد الله تعالى أن أضع رسالة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف، رأيت أن تكون رسالتي حول ابن درستويه بعنوان: (**آراء ابن درستويه النحوية والتصريفية جمعاً ودراسة**).

أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص الأسباب التي دعتني إلى اختيار ابن درستويه ليكون موضوعاً لرسالتي للماجستير فيما يأتي:

أولاً: أن ابن درستويه من رجال القرن الثالث الهجري، وتوفي في القرن الرابع الهجري، وهذا يعني أنه من أئمة النحو المتقدمين في الدرس النحوي.

ثانياً: أنه يتميز بآراء انفرد بها في الدرس النحوي، والموضوع حينما يتعلق بشخصية متقدمة في التاريخ النحوي، لها الكثير من المميزات والخصائص، فإنه يعطي الباحث الفرصة للإفادة والاستفادة من خصائص تلك الشخصية.

ثالثاً: أنه أخذ علم العربية عن ثلاثة من كبار أهلها، يمثلون اتجاهات مختلفة في الدرس النحوي، وهم: المبرد ذو الاتجاه البصري، وثعلب ذو الاتجاه الكوفي، وابن قتيبة الدّينوريّ ذو الاتجاه البغدادي، مما يُرغِّبُ في فهم معالم التفكير النحوي لهذه الشخصية التي جمعت بين هذه الاتجاهات، وذلك من خلال دراسة منهجها في النحو والتصريف.

رابعاً: كثرة تردد آرائه النحوية والتصريفية في كتب النحو، والتصريف، ومعاجم العربية، والتفسير، والحديث، وأصول الفقه، وكون آرائه مبعثرة في بطون

أمهات الكتب، لا يجمعها كتاب ولا ينظمها عقد مع أهميتها.

الدراسات السابقة حول آراء ابن درستويه النحوية والتصريفية:

لم أقف على دراسة تُعنى عنايةً خاصة بآراء ابن درستويه النحوية والتصريفية، إلا أن هناك دراسة قام بها الدكتور عبدالله جبوري بعنوان: (ابن درستويه) وهذه الدراسة مطبوعة (ط. الأولى، جامعة بغداد، ١٩٧٣-١٩٧٤م)، تكلم فيها عن حياة ابن درستويه، وآثاره، وآرائه اللغوية، ومنهجه اللغوي، وآرائه النحوية، ومنهجه النحوي.

والذي يَعنيني هنا دراسته لآراء ابن درستويه النحوية، ولمنهجه النحوي، فمع تقديري للجهد الطيب الذي بذله على الرغم من الصعوبات التي اعترضت بحثه، فقد كانت هذه الدراسة غير وافية، **وذلك للأمور الآتية:**

أولاً: قلة الآراء النحوية، ذلك أنه لم يورد إلا اثني عشر رأياً في النحو فحسب.

ثانيــاً: أنه لم يدرس الآراء دراسة تفصيلية، يذكر فيها آراء النحويين، ويناقشها، ويبين الراجح منها.

ثالثاً: أنه لم يدرس منهج ابن درستويه النحوي دراسة تفصيلية تعتمد على آرائه وأقواله، فقد اكتفى ببيان موقفه من السماع، والقياس، وبإيجازٍ أيضاً، ولم يذكر موقفه من الأدلة الأخرى كالإجماع، والاستصحاب، والاستحسان، وغيرها من الأدلة التي ذكرتها، ولم يذكر الآراء التي انفرد بها، والخصائص التي تميز بها منهجه النحوي، وكل ذلك يدل على أن هذه الدراسة ليست وافية، وأن آراء ابن

درستويه النحوية والتصريفية تحتاج إلى مزيد من الدراسة، وقد قال عبد الله جبوري نفسه في مقدمة كتابه المذكور: «ولم أتوسع بالإطالة في عرض جهوده في النحو، وإنما اكتفيت باللمْح لا الإسهاب؛ لأن هذا الجانب يتطلب إفراد دراسة خاصة به»[(١)].

خطة البحث:

ينقسم البحث في هذه الرسالة إلى قسمين مسبوقين بتمهيد، ومَتلوَّين بخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

التمهيد: ابن درستويه حياته وآثاره.

وفيه التعريف بابن درستويه من خلال الأمور الآتية:

١- اسمه ونسبه ومولده.

٢- شيوخه.

٣- تلاميذه.

٤- ثقافته.

٥- آثاره.

٦- آراء العلماء فيه.

٧- وفاته.

(١) كتاب (ابن درستويه) (ص:٥).

القسم الأول: الآراء النحوية والتصريفية:

وفيه أمران:

الأول: توطئة: أبين فيها المصادر التي وقفت فيها على آراء ابن درستويه النحوية والتصريفية.

الثاني: دراسة الآراء النحوية والتصريفية على النحو الآتي:

١- ترتيب الآراء على حسب ألفية ابن مالك، وما خرج عن ذلك أفرده بمبحث خاص.

٢- تخريج الآراء، والآيات، والأبيات، والأقوال من مظانها.

٣- إيراد آراء النحويين في المسألة، ومناقشتها، وبيان الراجح منها.

القسم الثاني: الدراسة المنهجية:

ويشتمل هذا القسم على الفصول الآتية:

- الفصل الأول: موقفه من أدلة النحو:

١- السماع.

٢- القياس.

٣- الإجماع.

٤- الاستصحاب.

٥- الاستحسان.

- الفصل الثاني: موقفه من المذاهب النحوية واتجاهه النحوي:

١- موقفه من البصريين.

٢- موقفه من الكوفيين.

٣- اتجاهه النحوي.

- الفصل الثالث: اجتهاداته النحوية والتصريفية:

١- آراؤه التي انفرد بها.

٢- استدراكه على من قبله.

٣- الترجيح بين الآراء.

- الفصل الرابع: خصائص منهجه في النحو والتصريف:

١- عدم التعصب والخلطُ بين المذهبين.

٢- التأويل.

٣- تخطئة بعض لغات العرب.

٤- منع التداخل بين اللغات.

٥- النقد.

٦- استعمال المهمل.

٧- التسوية بين القليل والكثير في الفصاحة.

٨- العناية بالقواعد الكلية.

- الفصل الخامس: التقويم:

١- تأثره بمن قبله.

٢- تأثيره فيمن بعده.

٣- الدقة وعدمها.

٤- الاستطراد والاقتصار.

٥- التحيز والإنصاف.

الخاتمة:

وفيها عرضت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

ثم جعلت في ذيل الرسالة فهارس فنية تتمثل في الآتي:

١- ثبت المصادر والمراجع.

٢- فهرس شامل للمسائل والموضوعات.

منهج الباحث:

أما منهجي في البحث فيتلخص في الأمور الآتية:

أولاً: أبدأ المسألة بذكر آراء النحويين فيها، مبتدأ بذكر رأي ابن درستويه، إلا إذا كان رأيه يتضح من خلال رأي آخر فإني أأخره، ثم إن كان هناك متقدم على ابن درستويه في الوفاة يقول بقوله كسيبويه، فإني أقدمه على ابن درستويه؛ ليُعلم أنه مسبوق إلى هذا الرأي، ثم أذكر الأدلة إن وجدت، وأناقشها، وأبين الراجح منها.

ثانياً: أذكر نص ابن درستويه في المسألة إذا كان الرأي مأخوذاً من كتبه، فإذا لم يكن كذلك فإني أذكر نص أحد النحويين ممن نقل رأي ابن درستويه، ولا أذكر نصاً لغير ابن درستويه إلا إذا دعت الحاجة إليه، كالتأكيد على الرأي أو مناقشته.

ثالثاً: اجتهدت في توثيق أقوال النحويين وآرائهم من مصادرها الأصلية، ورتبت الآراء في القول الواحد ترتيباً تاريخياً حسب وفيات النحويين.

رابعاً: عزوت الآيات القرآنية إلى سورها، مع الإشارة إلى رقم السورة والآية، وخرّجت القراءات الواردة فيها من كتب القراءات.

خامساً: خرجت الأحاديث النبوية من كتب السنة المعتمدة لدى المحدّثين، وحرصت كل الحرص أن يكون تخريج الحديث من الصحيحين، فإن لم أجده فمن كتب السنن والمسانيد.

سادساً: رددت الأبيات الشعرية إلى بحورها العروضية، وضبطتها بالشكل، ونسبتها إلى قائليها، وبذلت في ذلك جَهْدِي في التقصي والتحري، وخرجتها من مصادرها المتعددة، ولا سيما الدواوين الشعرية -إن وجدت- وإلا اكتفيت بأهم المصادر التي ذكرتها، مراعياً في ذلك التقدم الزمني للمصادر بترتيبها على حسب وفيات أصحابها.

سابعاً: ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في البحث، معتمداً على كتب التراجم المعتمدة في كل علم، وقد استثنيت من منهج الترجمة من تغني شهرتهم عن التعريف بهم كالأنبياء -صلوات الله وسلامه عليهم- ومشاهير الصحابة.

ثامناً: تعاهدت عزو كل معلومة استفدتها إلى أصحابها، وذلك بذكر صاحبها في صلب البحث، أو بالإحالة إلى مصدره في الحاشية، سواء كانت الاستفادة بالنص أو بالمعنى.

تاسعاً: دَرَجتُ على وضع علامة التنصيص على المنقول بنصّه، والإحالة إلى مصدره في الحاشية، وما نقلته بالمعنى جرّدته من علامة التنصيص، وأحلت إلى مصدره في الحاشية.

عاشـراً: بعض الكتب المخطوطة التي اعتمدت عليها طُبعت أثناء البحث فاستفدت منها كما استفدت من المخطوط، وبعضها كان مطبوعاً إلا أن الأبواب المطلوبة ليست من ضمن المطبوع، والتفريق بين المخطوط والمطبوع في الحاشية يكون بذكر (ل) رمزاً للّوحة، و(أ) رمزاً للوجه الأيمن من اللوحة، و(ب) رمزاً للوجه الأيسر، وذلك في المخطوط، أما المطبوع فلا أذكر معه هذه الرموز.

وفي ختام هذه المقدمة، أحمد الله تعالى أن وفقني لإنجاز هذا العمل، فما كان فيه من صواب وتسديد فهو من فضل الله عليّ ومنَّته، ثم بدعاء والديّ –جزاهما الله عني خير الجزاء– وإن كانت الأخرى، فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله العظيم من ذلك.

وإنني لأتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل الدكتور: **وليد بن محمد السراقبي** –وفقه الله لما يحبه ويرضاه– على ما أولاني من رعاية، ومودة سابغة، وقد أخذت من توجيهاته الكريمة، وملاحظاته النافعة، واستدراكاته القيّمة، مما كان له أكبر الأثر على هذا العمل، فجزاه عني خير ما يجزي مَن أدّى الأمانة على وجهها.

كما أشكر المشرف السابق الأستاذ الدكتور: **جابر براجة** –حفظه الله– على ما تفضل به عليّ من كريم توجيهاته، التي رسمت لي البداية، وذللت مصاعبها.

كما أتقدم بالشكر الوافر للأستاذين الدكتورين الفاضلين اللَّذّينِ تكرما وأهديا إليّ بعض وقتهما، لمناقشة هذه الرسالة، واضعاً نصب عيني الاستفادة من

ملحوظاتهما، ومراجعة مواطن الزلل فيها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى فضيلة الدكتور: **سيف بن عبد الرحمن العريفي** -وفقه الله- الذي أرشدني إلى موضوع البحث، ورسم لي خطته، فله مني جزيل الشكر والعرفان.

كما أشكر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ممثلة في كلية اللغة العربية، وقسم النحو والصرف وفقه اللغة، على ما تقدمه من خدمة، ورعاية للعلم وأهله، وعلى إتاحتها الفرصة لي لمواصلة طريق العلم والمعرفة، فجزى الله القائمين عليها خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكل من ساعدني في هذا العمل، بإشارة أو عبارة، أو تصويب، أو إعارة كتاب، أو دعوة خالصة، فجزاهم الله عني خير الجزاء، وأجزل لهم في الدارين العطاء.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد

ابن درستويه حياته وآثاره

ويشتمل على الأمور التالية:

- اسمه ونسبه ومولده.
- شيوخه.
- تلاميذه.
- ثقافته.
- آثاره.
- آراء العلماء فيه.
- وفاته.

اسمه ونسبه ومولده[١]:

هـو عبـد الله بـن جعفـر بـن محمـد[٢] بـن دَرَسْتويه بـن الـمَرْزبان الفارسـي الفَسَويّ النحوي، المكنّى بأبي محمد، والملقب بـابن درستويه، وهـو لقـب مركـب يعني: الكامل التام[٣]، واختلف في ضبط جزئه الأول (دَرَست) على قولين:

الأول: أنه بضم الدال والراء، وسكون السين المهملة، وضم التاء، وهو ضبط السمعاني فقد قال: «الدُّرُسْتُويي: بضم الدال المهملة والراء وسكون السين المهملة وضم التاء ثالث الحروف وفي آخرها الواو، وهذه النسبة إلى درستويه وهو اسم رجل»[٤].

---

(١) ترجمة ابن درستويه في: طبقات النحويين واللغويين (ص:١١٦)، الفهرست (ص:٩٩)، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم (ص:٤٦)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص:٢٤٧)، إنباه الرواة على أنباه النحاة (١١٣/٢)، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين (ص:١٦٢)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٣٦/٢)، تاريخ بغداد (٤٣٤/٩)، الكامل في التاريخ (٢٦٢/٧)، وَفَيَات الأَعْيَان وأنباء أبناء الزمان (٢١/٢)، سير أعلام النبلاء (٥٣١/١٥)، العِبَر في خبر من غبر (٧٦/٢)، البداية والنهاية (٢٣٥/١٥)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٨٥/٣)، ومعجم المؤلفين (٢٣٣/٢)، والأعلام (٧٦/٤).

(٢) انفرد ابن النديم بذكره (الفهرست) (ص:٩٩).

(٣) المعجم الفارسي العربي الموجز (ص:١٣٦).

(٤) الأنساب (٥٣٢/٢).

والسمعاني هو: عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، أبو سعد، المتوفى سنة (٥٦٢هـ). العبر في خبر من غبر (٣٧/٣)، وشذرات الذهب (٣٨٤/٤).

الثاني: أنه بفتح الدال والراء، وسكون السين المهملة، وهو ضبط ابن ناصر الدين القيسيّ؛ فقد قال: «هو بفتح أوله والراء معاً، وسكون السين المهملة، والباقي فيه الوجهان المذكوران في أمثاله»(١).

وأما ضبط الجزء الثاني (ويه) فقد ذكر فيها ابن ناصر الدين وجهين(٢):

الأول: ضم ما قبل الواو، وإسكان الواو، وفتح الياء.

الثاني: فتح ما قبل الواو، وفتح الواو، وإسكان الياء.

وذكر السيوطي أن الأول اصطلاح لأهل الحديث في كل اسم بهذه الصيغة، وإنما عدلوا إلى ذلك لحديث ورد أن (وَيْه) اسم شيطان، فعدلوا عنه كراهة له(٣).

فتحصل مما ذكر أن في ضبط: (درستويه) ثلاثة أوجه:

الأول: دُرُسْتُوْيَه.

الثاني: دَرَسْتَوَيْه.

الثالث: دَرَسْتُوْيَه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السمعاني لم يضبط (ويه)، إلا أنه لما ضبط ما

---

(١) توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم (٤/٣١).

وابن ناصر الدين هو: محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي، المتوفى سنة (٨٤٢هـ). الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي (٨/١٠٣)، وشذرات الذهب (٧/٣٧٨).

(٢) توضيح المشتبه (٤/٣١)، (١/٤٤٠).

(٣) البغية (١/٤٢٨).

والسيوطي هو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، توفي سنة (٩١١هـ). الضوء اللامع (٤/٦٥-٧٠)، وشذرات الذهب (٨/٨٧)، والبدر الطالع (١/٢٢٩).

قبلها وهي التاء بالضم، تعين أن يكون ضبط (ويه) على الوجه الأول، وهو إسكان الواو وفتح الياء.

وقد ذكر ابن خلِّكان أن السمعاني ضبط (ويه) بما ذكرت(١)، ولعل ذلك استنتاج منه لا نصٌ من السمعاني؛ لأن نص السمعاني في الأنساب قد تقدم ولم يعرض فيه لضبط (ويه):

وذكر ابن خِلِّكَان أيضاً أن ابن ماكولا في الإكمال ضبط واو (ويه) بالفتح(٢) وفيه نظر؛ لأن نص ابن ماكولا في الإكمال ما يأتي: «أما دَرَسْتويه بعد الدال راء مفتوحة فهو جعفر بن درستويه»(٣)، فقد ضبط الراء ولم يعرض لضبط (ويه).

وإنما بَيَّنْتُ هنا ما ذكره ابن خِلِّكَان؛ لأن كثيراً من المحققين اعتمدوا ما ذكره عن السمعاني، وابن ماكولا، ولم يحققوا ذلك من كتابيهما: الأنساب والإكمال، فوقعوا فيما وقع فيه ابن خلكان، فأحببت أن أُنبه على ذلك والله أعلم.

---

(١) وفيات الأعيان (٢/ ٢١).

وابن خلِّكان هو: أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلِّكان البرمكي أبو العباس، المتوفى سنة (٦٨١هـ).

العبر (٣/ ٣٤٧)، وشذرات الذهب (٦/ ٢٩).

(٢) وفيات الأعيان (٢/ ٢١).

(٣) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (٣/ ٣٢٢).

وابن ماكولا هو: علي بن هبة الله أبي نصر بن ماكولا، المتوفى سنة (٤٧٥هـ).

العِبَر (٢/ ٣٥٥)، وشذرات الذهب (٤/ ٨٧).

ولد ابن درستويه سنة (٢٥٨هـ)، قال الخطيب البغدادي: «أخبرنا الحسن بن أبي بكر، قال: سمعت أبي يسأل أبا محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي - وأنا حاضر - فقال له: في أي سنة ولدتَ؟ فقال: في سنة ثمانٍ وخمسين ومائتين»[١].

ولم يذكر أحد ممن ترجم لابن درستويه مكان ولادته، إلا أن هناك ما يشير إلى أن مولده في مدينة (فَسَا)[٢]؛ فقد قال الخطيب البغدادي: «وكان فَسَوياً، سكن بغداد إلى حين وفاته»[٣]، وقال أبو البركات الأنباريّ: «وكان فسوياً، وأقام ببغداد إلى حين وفاته»[٤]، وقال الذهبيّ: «قدم من مدينة فسا في صباه إلى بغداد واستوطنها»[٥] والله أعلم.

---

(١) تاريخ بغداد (٤٣٥/٩).

والخطيب البغدادي هو: أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي أبو بكر، المتوفى سنة (٤٦٣هـ). العبر (٣١٤/٢)، وشذرات الذهب (٤٩٧/٣).

(٢) **فسا**: بالفتح والقصر كلمة أعجمية، وهي مدينة بفارس.

معجم البلدان (٢٩٦/٤).

(٣) تاريخ بغداد (٤٣٤/٩).

(٤) نزهة الألباء (ص:٢٤٧).

وأبو البركات الأنباري هو: عبد الرحمن بن عبيد الله الأنباري، ولد سنة (٥١٣هـ)، وتوفي سنة (٥٧٧هـ).

إشارة التعيين (ص:١٨٥)، والبلغة (ص:١٣٣)، وبغية الوعاة (ص:٨٦/٢-٨٨).

(٥) سير أعلام النبلاء (٥٣١/١٥).

والذهبي هو: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة (٧٤٨هـ).

درر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر (٤٢٦/٣)، وشذرات الذهب (٣٣٥/٦).

شيوخه:

وهم قسمان:

الأول: شيوخه في اللغة والنحو وهم:

١- ابن قتيبة[(١)] (٢٧٦هـ):

عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّيْنَوري النحوي اللغوي الكاتب، نزل بغداد، وكان رأساً في العربية واللغة والأخبار، ثقة دَيّناً فاضلاً، توفي سنة (٢٧٦هـ)[(٢)].

٢- المبرِّد[(٣)] (٢٨٦هـ):

محمد بن يزيد المبرِّد، أبو العباس، من أئمة نحويي البصرة، انتقل إلى بغداد، توفي سنة (٢٨٦هـ)[(٤)].

٣- ثعلب[(٥)] (٢٩١هـ):

أحمد بن يحي الشيباني بالولاء أبو العباس، ولد سنة (٢٠٠هـ)، حفظ كتب الفراء، ولازم ابن الأعرابي، وكان ثقة متقناً، توفي سنة (٢٩١هـ)[(٦)].

---

(١) نزهة الألباء (ص:٢٤٧)، والإنباه (١١٣/٢)، والبغية (٣٦/٢).

(٢) له مشكل القرآن، وإعراب القرآن، وجامع النحو الصغير وغيرها.
إشارة التعيين (ص:١٧٢)، والبلغة (ص:١٢٧)، والبغية (٦٣/٢).

(٣) طبقات النحويين واللغويين (ص:١١٦)، ونزهة الألباء (ص:٢٤٧)، والإنباه (١١٣/٢).

(٤) له المقتضب، والكامل في اللغة والأدب، وغيرهما.
نزهة الألباء (ص:١٩٣)، وإنباه الرواة (٢٤١/٣)، والبغية (٢٦٩/١).

(٥) الفهرست (ص:٩٩)، وسير أعلام النبلاء (٥٣٢/١٥).

(٦) له المجالس، والفصيح، ومعاني القرآن وغيرها.
مراتب النحويين (ص:١٥١)، والإنباه (١٧٣/١)، ومعجم الأدباء (٥٥/٢).

الثاني: شيوخه في الحديث وهم كالآتي:

١- عباس الدوري[(١)] (٢٧١هـ):

عباس بن محمد بن حاتم الدوري البغدادي، ثقة حافظ، ولد سنة (١٨٥هـ)، وتوفي سنة (٢٧١هـ)[(٢)].

٢- عبدالرحمن الحارثي[(٣)] (٢٧١هـ):

عبد الرحمن بن محمد بن منصور الحارثي البصري، أبو سعيد، المتوفى سنة (٢٧١هـ)[(٤)].

٣- يحيى بن أبي طالب[(٥)] (٢٧٥هـ):

جعفر بن عبد الله الزبرقان أبو بكر البغدادي، محدث مشهور، وثَّقَه الدارقطني وغيره، توفي سنة (٢٧٥هـ)[(٦)].

٤- القاسم بن المغيرة[(٧)] (٢٧٥هـ):

القاسم بن عبد الله بن المغيرة أبو محمد الجوهري، ثقة مأمون، توفي سنة (٢٧٥هـ)[(٨)].

---

(١) تاريخ بغداد (٩/٤٣٤)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٥٣١).

(٢) تذكرة الحفاظ (٢/٥٧٩)، وتقريب التهذيب (١/٤٧٥).

(٣) تاريخ بغداد (٩/٤٣٤)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٥٣١).

(٤) العبر (١/٣٩١)، وشذرات الذهب (٢/٣٢١).

(٥) تاريخ بغداد (٩/٤٣٤)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٥٣١).

(٦) ميزان الاعتدال (٦/٦٠)، وشذرات الذهب (٢/٣٣٢).

(٧) تاريخ بغداد (٩/٤٣٤).

(٨) تاريخ بغداد (١٢/٤٢٩).

٥- أبو قلابة الرقاشي[١] (٢٧٦هـ):

عبد الملك بن محمد بن عبد الله الرقاشي، محدث البصرة، وثقه أبو داود، توفي سنة (٢٧٦هـ)[٢].

٦- يعقوب الفسوي[٣] (٢٧٧هـ):

يعقوب بن سفيان الفارسي الفسوي، أبو يوسف، ثقة حافظ، توفي سنة (٢٧٧هـ)[٤].

٧- محمد الحنيني[٥] (٢٧٧هـ):

محمد بن الحسين بن موسى بن أبي الحنين، أبو جعفر المعروف بالحنيني، من أهل الكوفة، قدم بغداد وحدث بها، توفي سنة (٢٧٧هـ)[٦].

٨- عبد الكريم الدير عاقولي[٧] (٢٧٨هـ):

عبد الكريم بن الهيثم أبو يحيى الدير عاقولي، الحافظ الصدوق، أحد الثقات المأمونين، توفي سنة (٢٧٨هـ)[٨].

---

(١) تاريخ بغداد (٩/٤٣٤).

(٢) تذكرة الحفاظ (٢/٥٨٠)، وشذرات الذهب (٢/٣٣٥).

(٣) تاريخ بغداد (٩/٤٣٤)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٥٣١).

(٤) تذكرة الحفاظ (٢/٥٨٢)، وتقريب التهذيب (٢/٣٣٧)، وشذرات الذهب (٢/٣٣٧).

(٥) تاريخ بغداد (٩/٤٣٤)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٥٣١).

(٦) تاريخ بغداد (٢/٢٢٢)، والعبر (١/٣٩٩).

(٧) تاريخ بغداد (٩/٤٣٤).

(٨) تذكرة الحفاظ (٢/٦٠٢)، وشذرات الذهب (٢/٣٣٨).

تلاميذه:

أخذ عن ابن درستويه طائفة من أهل اللغة، والأدب، والحديث، والقراءات، وبذلك تفصح آثار كثير منهم، والذين أخذوا عنه هم:

١- الكَرْمَانيّ (٣٢٩هـ):

ذكره الزُّبَيديّ في طبقاته(١)، وذكر أنه قرأ على ابن درستويه بعض الكتاب، إلا أنه لم يترجم له بشيء(٢).

٢- أبو طاهر المقرىء (٣٤٤هـ):

هو عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم أبو طاهر البغدادي المقرىء النحوي، قرأ على ابن درستويه بعض كتاب سيبويه، وكان كوفيَّ المذهب، توفي سنة (٣٤٤هـ)(٣).

---

(١) طبقات النحويين واللغويين (ص:١٢١).

وأبو بكر الزبيدي هو: محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج بن محمد بن عبد الله أبو بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي، توفي سنة (٣٧٩هـ).

إشارة التعيين (ص:٣٠٧)، والبلغة (ص:١٩٤)، والبغية (٨٤/١).

(٢) الذي يظهر لي أن الكَرْماني الذي ذكره الزُّبيديّ هو محمد بن عبد الله بن موسى الكَرْمَانِي، المتوفى سنة (٣٢٩هـ)؛ لأن لقب: (الكَرْمَاني) يطلق على ثلاثة من أئمة اللغة (معجم المتفق، والمفترق في ألقاب أئمة اللغة والنحو: ١٥٧) **وهم:**

١- محمد بن عبد الله بن موسى الكرماني المتوفى سنة (٣٢٧هـ).

٢- محمود بن حمزة بن نصر المتوفي بعد الخمسمائة.

٣- محمد بن يوسف بن علي بن سعيد البغدادي المتوفى سنة (٧٨٦هـ).

فنجد من خلال سنة الوفاة أن محمد بن عبد الله بن موسى هو الأقرب لعصر ابن درستويه، والله أعلم.

(٣) الإنباه (٢١٥/٢)، والبلغة (ص:١٣٩)، والبغية (١٢١/٢).

٣- أبو علي القالي (٣٥٦هـ):

هو إسماعيل بن القاسم بن هارون بن عيذون البغدادي، أبو علي القالي، قرأ على ابن درستويه كتاب سيبويه أجمع، ولد سنة (٢٨٠هـ)، وتوفي سنة (٣٥٦هـ)[١].

٤- أبو عبيد الله المرْزُباني[٢] (٣٨٤هـ):

هو محمد بن عمران بن موسى بن عبد الله المرْزُباني، أبو عبد الله، المولود سنة (٢٩٦هـ)، والمتوفى سنة (٣٨٤هـ)[٣].

٥- الصيرفي[٤] (٣٨٤هـ):

هو منصور بن جعفر بن محمد بن ملاعب أبو القاسم، من المحدثين الثقات، توفي سنة (٣٨٤هـ)[٥].

٦- الدارقطني[٦] (٣٨٥هـ):

هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود البغدادي، الإمام الحافظ الكبير شيخ الإسلام، توفي سنة (٣٨٥هـ)[٧].

---

(١) طبقات النحويين واللغويين (ص:١٢١)، وإشارة التعيين (ص:٥٧)، والبلغة (ص:٦٩).

(٢) تاريخ بغداد (٤٣٥/٩).

(٣) الإنباه (١٨٠/٣)، وشذرات الذهب (٢٣٥/٣).

(٤) تاريخ بغداد (٤٣٥/٩).

(٥) تاريخ بغداد (٨٥/١٣).

(٦) تاريخ بغداد (٤٣٥/٩)، وسير أعلام النبلاء (٥٣١/١٥).

(٧) تذكرة الحفاظ (٩٩/٣)، وشذرات الذهب (٢٤١/٣).

٧- ابن شاهين[١] (٣٨٥هـ):

هو عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد البغدادي، محدث العراق، ثقة مأمون، ولد سنة (٢٩٧هـ)، وتوفي سنة (٣٨٥هـ)[٢].

٨- ابن رِزْقَوَيْه[٣] (٤١٢هـ):

هو محمد بن أحمد بن محمد، أبو الحسن البغدادي، ولد سنة (٣٢٥هـ)، وتوفي سنة (٤١٢هـ)[٤].

٩- أبو علي ابن شاذان[٥] (٤٢٥هـ):

هو الحسن بن أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن محمد بن شاذان البغدادي، المولود سنة (٣٣٩هـ)، والمتوفي سنة (٤٢٥هـ)[٦].

---

(١) تاريخ بغداد (٩/٤٣٥)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٥٣١).

(٢) تذكرة الحفاظ (٣/٩٨٧)، وشذرات الذهب (٣/٢٤٢).

(٣) تاريخ بغداد (٩/٤٣٥)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٥٣١).

(٤) العبر (٢/٢٢١)، وشذرات الذهب (٣/٣٤٤).

(٥) تاريخ بغداد (٩/٤٣٥)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٥٣١).

(٦) تذكرة الحفاظ (٣/١٠٧٥)، وشذرات الذهب (٣/٣٨٥).

وقد وَهِمَ عبد الله جبوري؛ فترجم لابن شاذان بأنه أحمد بن إبراهيم أبو بكر (كتاب: ابن درستويه ٢٩) وليس بصحيح؛ فإن الذي أخذ عن ابن درستويه هو أبو علي الحسن بن أحمد (الابن) وليس أبا بكر أحمد بن إبراهيم (الأب)، والله أعلم.

ثقافته:

تنوعت جوانب ثقافة ابن درستويه؛ مما أعطاه قوة في النقد والاستشهاد، ذلك أن العلوم يعضد بعضها بعضاً، ويمكن إبراز هذه الثقافة المتنوعة من خلال الأمور الآتية:

١ - سماع الحديث:

لقد وَضَحَ جيداً أثر الحديث في ثقافة ابن درستويه، وهو الذي فتح عينيه في بيت محدث رعاه وسمّعه وطاف به للسماع، وأثَّرَ الحديث في جهود ابن درستويه العلمية، فخصَّه بتصنيف في موضوع غريبه، كما أفاد منه في دراساته في اللغة والنحو، وكتاب تصحيح الفصيح يشهد بذلك؛ فقد ضم كثيراً من الأحاديث النبوية التي استشهد بها على الألفاظ والمعاني، وقد كان أخذه الحديث متقدماً على أخذه العربية؛ فقد بدأ بسماع الحديث مبكراً بمدينة (فَسَا) قبل أن ينتقل إلى بغداد حيث علماء العربية، وقد تقدم أن ابن درستويه أخذ الحديث عن جماعة من محدثي عصره، منهم يعقوب الفسوي، وعباس الدوري، وغيرهما ممن ذكرت عند الكلام على شيوخ ابن درستويه في الحديث(١).

٢ - ثقافته في النحو:

اعتنى ابن درستويه بالنحو؛ فقرأ الكتاب على المبرد، ثم أقرأه لتلاميذه، وقام بشرحه أيضاً، وصنف في النحو مصنفات كثيرة كالإرشاد والهداية، وهذا كله أسهم في إيجاد ثقافة نحوية واسعة عند ابن درستويه.

---

(١) (شيوخ ابن درستويه).

ولعل المبرد من أقوى الشخصيات التي أثرت في نشأة ابن درستويه النحوية ودرسُه عليه، كان من أهم مصادر ثقافته النحوية.

٣ - ثقافته في اللغة:

اشتهر ابن درستويه لغوياً كما اشتهر نحوياً، وكتابه (تصحيح الفصيح)، وأراؤه اللغوية المبثوثة في معاجم اللغة ومناقشة العلماء لها، دليل على سعة ثقافته في علم اللغة، ولابن درستويه آراؤه الخاصة التي اشتهر بها في ميدان فقه اللغة، مثل: إبطال الأضداد، والترادف، والاشتراك اللفظي، والقلب المكاني، والتداخل بين اللغات؛ مما جعله يلقى معارضة من علماء اللغة؛ لأن أغلبهم يجيز ذلك.

ويُعدُّ معجم (العين) للخليل، و(الكتاب) لسيبويه، و(الكامل في اللغة والأدب) للمبرد، و(الفصيح) لثعلب، من أهم مصادر ثقافة ابن درستويه اللغوية.

٤ - روايته:

اعتنى ابن درستويه بالرواية، وهي تأخذ عنده أشكالاً متنوعة:

١- رواية الحديث النبوي، وقد تقدم بيان هذه الثقافة عند الكلام على ثقافته في الحديث.

٢- رواية الأخبار. ومن ذلك ما يأتي:

- قال ابن درستويه: «كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلاً ويقيس عليه، فأفسد النحو»[(١)].

- وروى عن الزجاج فقال: «حدثني أبو إسحاق الزجاج، قال: كنت أخرط

---

(١) بغية الوعاة (٢/١٦٤).

الزجاج، فاشتهيت النحو، فلزمت المبرد، وكان لا يعلم مجاناً، وكان لا يعلم بأجرة إلا على قدرها، فقال: أي شيء صناعتك؟ فقلت: أخرط الزجاج، وكسبي كل يوم درهم ونصف، وأريد أن تبالغ في تعليمي، وأنا أشرط أن أعطيك كل يوم درهماً أبداً، إلى أن يفرق الموت بيننا»(١).

- وروى عن المبرد عن أبي عثمان المازني، الذي روى اجتماعه مع ابن السكيت في مجلس محمد بن عبد الملك الزيات، ومناقشة المازني لابن السكيت بطلب من الزيات، التي انتهت بغلبة المازني على ابن السكيت(٢).

وتجدر الإشارة إلى أن ابن درستويه يُعَدُّ من الأوائل الذين كتبوا في أخبار النحويين(٣).

٣- رواية لغات العرب.

وذلك مثل روايته التي ذكرها عنه ابن مالك بأن بني الهجيم وبني العنبر يوافقون بني الحارث في لزوم المثنى الألف(٤)، وذكر ابن مالك أيضاً أن ابن درستويه ذكر في الإرشاد أن بعض العرب يعرب (ذو) الموصولة(٥).

---

(١) نزهة الألباء (٢١٦).

(٢) طبقات النحويين واللغويين (ص:٢٠٣).

(٣) معجم الأدباء (٢٨/١).

(٤) شرح الكافية الشافية (١٩٠/١).

وابن مالك هو: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين، أبو عبد الله الطائي الجياني الشافعي النحوي، توفي سنة (٦٧٢هـ).

البلغة (ص:٢٠١)، وبغية الوعاة (١٣٠/١).

(٥) شرح الكافية الشافية (٢٧٥/١).

٤- رواية الكتب.

روى ابن درستويه عدداً من الكتب وهي:

١- معجم العين للخليل[١].

٢- كتاب الفصيح لثعلب[٢].

٣- مثلثات قطرب[٣].

٤- معاني الشعر لأبي ذكوان القاسم بن إسماعيل[٤].

٥- غريب الحديث لأبي عدنان عبد الرحمن بن عبد الأعلى النحوي البصري.

ذكر هذا عبد الله جبوري وأحال على تاريخ بغداد وعلى الفهرست[٥]، ولدى الرجوع إليهما لم أجد ما يثبت أن ابن درستويه روى هذا الكتاب، ففي تاريخ بغداد ذكر الخطيب أن ابن درستويه قال: «... وعمل أبو عدنان النحوي البصري كتاباً في غريب الحديث، وذكر فيه الأسانيد، وصنفه على أبواب السنن والفقه، إلا أنه ليس بالكبير»[٦]، ولا توجد هنا إشارة إلى الرواية.

وعدد ابن النديم في الفهرست كتب غريب الحديث فقال: «... كتاب

---

(١) الفهرست (ص:٦٧).

(٢) فهرس ابن خير (ص:٣٣٧).

(٣) فهرس ابن خير (ص:٣٦٢).

(٤) البغية (٢/٢٥١).

(٥) كتاب (ابن درستويه) (ص:٤٣).

(٦) تاريخ بغداد (١٢/٤٠٣).

غريب الحديث لقطرب، كتاب غريب الحديث لأبي عدنان، كتاب غريب الحديث لابن قادم»[١]، ولا توجد هنا إشارة إلى الرواية، والله أعلم.

٦- المعرفة والتاريخ ليعقوب الفسوي[٢].

٧- الكامل في اللغة والأدب للمبرد[٣].

٨- كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام[٤].

آثاره:

ترك ابن درستويه جملة وفيرة من الآثار، تناول فيها أفانين مما شاع في عصره من ضروب التأليف؛ فقد ألف في علوم القرآن، والحديث، والأدب، والعروض، والشعر، واللغة، والنحو.

وقد أثنى العلماء على تصانيف ابن درستويه؛ فقد قال الزُّبيدي: «له أوضاع، منها: تفسيره لكتاب الجرمي تفنن فيه وجمع أصول العربية، ومنها كتابه في النحو الذي يدعى بكتاب الإرشاد، ومنها كتابه في الهجاء وهو فائت في معناه، غريب في مغزاه»[٥].

---

(١) الفهرست (ص:٣٩).

وابن النديم هو: محمد بن أبي يعقوب إسحاق، المعروف بالنديم، توفي سنة (٣٨٥هـ).

معجم الأدباء (٥/٢٢٧)، وهدية العارفين (٦/٥٥).

(٢) تاريخ بغداد (٩/٤٣٥).

(٣) فهرس ابن خير (ص:٣٢٢).

(٤) فهرس ابن خير (ص:٣٤٠).

(٥) طبقات النحويين واللغويين (ص:١١٦).

- وقال القفطي: «وأما تصانيفه ففي غاية الجودة والاتقان، منها تفسير كتاب الجرمي وهو غاية في بابه، ومنها كتابه في النحو الذي يدعى الإرشاد، ومنها كتابه في الهجاء وهو من أحسن كتبه، ومنها شرح الفصيح وهو في غاية الحسن والجودة، يدل على الاطلاع التام»(١).

- وقال ابن خلِّكان: «وتصانيفه في غاية الجودة والاتقان»(٢).

وآثار ابن درستويه منها ما هو مطبوع، ومنها ما هو غير ذلك:

الآثار المطبوعة:

١- **تصحيح الفصيح**. وقد نشر مرتين:

الأولى: بتحقيق د/ عبد الله جبوري، ط. الأولى، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٥م.

الثانية: بتحقيق د/ محمد بدوي المختون، وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

وهي المعتمدة في هذا البحث.

٢- كتاب الكتّاب. وقد نشر ثلاث مرات:

الأولى والثانية: باعتناء الأب لويس شيخو، الأولى سنة: ١٩٢١م، والثانية سنة: ١٩٢٧م.

---

(١) الإنباه (٢/١١٣).

والقفطي هو: علي بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الواحد الشيباني، المتوفى سنة (٦٤٦هـ). العبر (٣/٢٥٥)، وشذرات الذهب (٥/٣٦١).

(٢) وَفَيَات الأعيان (٢/٢١).

وتم طبع النشرة الثانية في المطبعة الكاثوليكية ببيروت(١)، ولم أقف عليهما.

الثالثة: بتحقيق د/ إبراهيم السامرائي ود/ عبد الحسين الفتلي، ط. الأولى، دار الجيل، بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٣- شرح ما يكتب بالياء من الأسماء المقصورة والأفعال، طبع بتحقيق عبد الحسين الفتلي، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، عدد ١٧، ١٩٧٣م.

٤- حديث قس بن ساعدة الإيادي، طبع ضمن مجموعة تضم نوادر التراث العربي، تسمى: (روائع التراث)، جمع وتحقيق: محمد عزيز شمس، ط. الأولى، الدار السلفية، بومباي، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، الرسالة الثالثة (ص ٤٥).

الآثار غير المطبوعة(٢):

١- إبطال الأضداد(٣).

٢- إبطال القلب(٤).

---

(١) دراسات في اللغة والنحو (ص:٢٦١).

(٢) هذه الآثار مفقودة عدا كتاب (الحيّ والميّت)؛ فقد ذكر فؤاد سزكين أنه مخطوط في سراى كوغشلار، ١١/١٠٩٦ (٨٠ب-٨٩ب) نسخت سنة (٧٠٧هـ).
تاريخ التراث العربي (١٨٤/٨). وذكر كارل بروكلمان بعض هذه الآثار، ولم يشر إلى أيٍّ منها بأنه مخطوط.
تاريخ الأدب العربي (٥١٢/١). وذكر عبد الله جبوري أن هذه الآثار لم يبق منها إلا أسماؤها.
ابن درستويه (ص:٤٧). وقد اعتنى عبد الله جبوري بآثار ابن درستويه، ففصل القول فيها فأجاد وأفاد، وذلك في كتابه: (ابن درستويه).

(٣) تصحيح الفصيح (ص:٥٤٣، ١٨٥).

(٤) تصحيح الفصيح (ص:٣١٣).

٣- الاحتجاج للقراء[١].

٤- أخبار النحاة[٢].

٥- الإرشاد[٣].

٦- الأزمنة (لم يتمه)[٤].

٧- أسرار النحو (لم يتمه)[٥].

٨- الانتصار لكتاب العين وأنه للخليل[٦].

٩- التركيب[٧].

١٠- تفسير السبع الطوال (لم يتمه)[٨].

١١- تفسير الشيء (لم يتمه)[٩].

١٢- تفسير كتاب الفرخ للجرمي[١٠]، والمترجمون لابن درستويه يفرقون بين كتاب الهداية وكتاب تفسير الفرخ إلا ابن النديم؛ فقد سماه: «الهداية شرح

---

(١) الفهرست (ص:١٠٠)، والإنباه (٢/١١٤).

(٢) الفهرست (ص:١٠٠)، والإنباه (٢/١١٤).

(٣) تصحيح الفصيح (ص:٣٣٠).

(٤) الفهرست (ص:١٠٠)، والإنباه (٢/١١٤).

(٥) الفهرست (ص:١٠٠) ولم يذكره غيره.

(٦) الإنباه (٢/١١٤) ولم يذكره غيره.

(٧) تصحيح الفصيح (ص:٤١٣).

(٨) الفهرست (ص:١٠٠)، والإنباه (٢/١١٤).

(٩) الفهرست (ص:١٠٠)، والإنباه (٢/١١٤).

(١٠) طبقات النحويين واللغويين (ص:١٠٠)، والإنباه (٢/١١٣).

الجرمي»[١]، وقد ذكر ابن درستويه كتابه الهداية في تصحيح الفصيح[٢]، ولم يذكر أنه شرح للفرخ، والله أعلم.

١٣- تفسير قصيدة شبيل بن عذرة[٣].

١٤- التوسط بين الأخفش وثعلب في تفسير القرآن[٤].

١٥- جوامع العروض[٥].

١٦- كتاب الحي والميت[٦].

١٧- الرد على ابن خالويه في الكل والبعض[٧].

١٨- الرد على أبي زيد البلخي[٨] (في النحو).

١٩- الرد على ثعلب في اختلاف النحويين[٩].

٢٠- الرد على ابن قتيبة في تصحيف العلماء[١٠].

٢١- الرد على الفراء في المعاني[١١].

---

(١) الفهرست (ص:١٠٠).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٣٣٠).

(٣) الفهرست (ص:١٠٠)، والإنباه (٢/١١٤).

(٤) الفهرست (ص:١٠٠)، والإنباه (٢/١١٣).

(٥) الفهرست (ص:١٠٠)، والإنباه (٢/١١٤).

(٦) الفهرست (ص:١٠٠)، والإنباه (٢/١١٣).

(٧) الفهرست (ص:١٠٠)، والإنباه (٢/١١٤).

(٨) الفهرست (ص:١٠٠)، والإنباه (٢/١١٤).

(٩) الفهرست (ص:١٠٠)، والإنباه (٢/١١٤).

(١٠) الفهرست (ص:١٠٠)، والإنباه (٢/١١٤).

(١١) الفهرست (ص:١٠٠)، والإنباه (٢/١١٤).

٢٢- الرد على ابن مقسم في اختياره[١] (القراءات).

٢٣- الرد على المفضل في الرد على الخليل[٢].

٢٤- الرد على من قال بالزوائد وقال يكون في الكلام حرف زائد[٣].

٢٥- رسالة إلى نجيح الطولوني في تفضيل العربية[٤].

٢٦- شرح الكتاب لسيبويه[٥].

٢٧- شرح المفضليات (لم يتمه)[٦].

٢٨- شرح المقتضب (لم يتمه)[٧].

٢٩- شرح الكلام (لم يتمه)[٨].

٣٠- غريب الحديث[٩].

٣١- في اتفاق الألفاظ والمعاني[١٠].

٣٢- في افتراق معنى (فعل) و(أفعل)[١١].

---

(١) الفهرست (ص:١٠٠)، والإنباه (٢/١١٤).

(٢) الفهرست (ص:١٠٠)، والإنباه (٢/١١٣).

(٣) الفهرست (ص:١٠٠)، والإنباه (٢/١١٤).

(٤) الفهرست (ص:١٠٠)، والإنباه (٢/١١٤).

(٥) الإمتاع والمؤانسة (١/١٣١)، ومعجم الأدباء (٣/٣٥٥).

(٦) الإنباه (٢/١١٤).

(٧) الفهرست (ص:١٠٠)، والإنباه (٢/١١٤).

(٨) الفهرست (ص:١٠٠)، والإنباه (٢/١١٤).

(٩) الفهرست (ص:١٠٠)، والإنباه (٢/١١٣).

(١٠) تصحيح الفصيح (ص:١٢٤).

(١١) تصحيح الفصيح (ص:٧٢).

٣٣- في علل الاشتقاق وحججه[١].

٣٤- في القرآن[٢].

٣٥- في إبطال تعاقب الحروف[٣].

٣٦- المقصور والممدود[٤].

٣٧- معاني الشعر[٥].

٣٨- المكتفي في النحو[٦].

٣٩- المذكر والمؤنث[٧].

٤٠- النصرة لسيبويه على جماعة النحويين[٨].

٤١- نقض كتاب ابن الراوندي على النحويين[٩].

٤٢- مناظرة سيبويه للمبرد[١٠].

٤٣- الهداية في النحو[١١]، وذكر كار بروكلمان أن هذا الكتاب طبع

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:١٤٤).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٤٦٧).

(٣) تصحيح الفصيح (ص:١٦٨).

(٤) الفهرست (ص:١٠٠)، والإنباه (١١٣/٢).

(٥) الفهرست (ص:١٠٠)، والإنباه (١١٣/٢).

(٦) فهرسة ابن خير (ص:٣١٣).

(٧) الفهرست (ص:١٠٠).

(٨) الفهرست (ص:١٠٠)، والإنباه (١١٤/٢).

(٩) الفهرست (ص:١٠٠)، والإنباه (١١٤/٢).

(١٠) الفهرست (ص:١٠٠).

(١١) تصحيح الفصيح (ص:٣٣٠)، والإنباه (١١٣/٢).

في مجموع: (جامع المقدمات) بطهران، سنة ١٢٨٩هـ، ١٢٩٨هـ[١]، ولم أقف على هذا الكتاب، ونفى عبد الله جبوري أن يكون هذا الكتاب لابن درستويه؛ فقال[٢]: «ومن الأدلة التي تقطع بنسبة (الهداية) هذا إلى غير ابن درستويه قول مؤلفها في المقدمة، حيث قال: ".. فهذا مختصر مضبوط في علم النحو، جمعت فيه مهمات النحو على ترتيب الكافية"» والله أعلم.

آراء العلماء فيه:

حظي ابن درستويه بإجلال الذين جاؤوا بعده من العلماء وثنائهم، مما يدل على فضله، وعلو كعبه عندهم، ورسوخ قدمه في علوم العربية، **وهذه نماذج تدل على ذلك:**

- قال ابن النديم: «كان فاضلاً مفنناً في علوم كثيرة من علوم البصريين»[٣].
- وقال أبو البركات الأنباري: «كان أحد النحاة المشهورين، والأدباء المذكورين»[٤].
- وقال القفطي: «نحوي جليل القدر، مشهور الذكر، جيد التصانيف»[٥].
- وقال الذهبي: «الإمام العلاَّمة شيخ النحو»[٦].

---

(١) تاريخ الأدب العربي (٥١٢/١).
(٢) كتاب (ابن درستويه) (ص:٧٣).
(٣) الفهرست (ص:٩٩).
(٤) نزهة الألباء (ص:٢٤٧).
(٥) الإنباه (١١٣/٢).
(٦) سير أعلام النبلاء (٥٣١/١٥).

- وقال ابن خلِّكان: «كان عالماً فاضلاً»[(١)].

- وقال السيوطي: «أحد من اشتهر، وعلا قدره، وكثر علمه»[(٢)].

- ولعل أدق صورة رسمت لابن درستويه، هي تلك الصورة التي ذكرها أبو حيان التوحيدي عندما قال: «وسمعت ابن سورين يقول: آخر من شاهدنا ممن عرف الاصطناع، واستحلى الصنائع، وارتاح للذكر الطيّب، واهتز للمدح، وطرب على نغمة السائل، واغتنم خلة المحتاج، وانتهب الكرم انتهاباً، والتهب في عشق الثناء التهاباً، منهم.. ابن درستويه»[(٣)].

فهذه الأقوال كلها في فضله، وعلو كعبه، ورسوخ قدمه في العربية. أما في الحديث فقد اختلف العلماء في توثيقه في الحديث على قولين:

الأول: أنه ثقة، وهو قول ابن منده[(٤)]، والخطيب البغدادي[(٥)]، والذهبي[(٦)].

---

(١) وفيات الأعيان (٢/٢١).

(٢) البغية (٢/٣٦).

(٣) الإمتاع والمؤانسة (٣/٢١٣).

وأبو حيان هو: علي بن محمد بن العباس أبو حيان التوحيدي، مات في حدود الثمانين والثلاثمائة. معجم الأدباء (٤/٢٨٧)، والبغية (٢/١٩٠).

(٤) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١٤/١١٥)، وتاريخ بغداد (٩/٤٣٥)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٥٣٢).

وابن منده هو: محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى العبدي الأصبهاني، المتوفى سنة (٣٩٥هـ). ميزان الاعتدال (٤/٣٩٩)، وشذرات الذهب (٣/٢٨١).

(٥) تاريخ بغداد (٩/٤٣٥).

(٦) سير أعلام النبلاء (١٥/٥٣١).

الثاني: أنه ضعيف، وهو قول هبة الله اللاَّلَكائي؛ فقد ضعفه وقال: بلغني عنه أنه قيل له حدث عن عباس الدوري حديثاً ونعطيك درهماً، ففعل ولم يكن سمع منه(١).

قال الخطيب البغدادي مدافعاً عن ابن درستويه: «وهذه الحكاية باطلة؛ لأن أبا محمد بن درستويه كان أرفع قدراً من أن يكذب لأجل العوض الكثير، فكيف لأجل التافه الحقير»(٢).

وقال الخطيب أيضاً: «سألت البرقاني عن ابن درستويه فقال: ضعفوه؛ لأنه لما روى كتاب التاريخ عن يعقوب بن سفيان أنكروا عليه ذلك، وقالوا له: إنما حدث يعقوب بهذا الكتاب قديماً، فمتى سمعته منه؟ وفي هذا القول نظر؛ لأن جعفر بن درستويه من كبار المحدثين وفهمائهم، وعنده عن علي ابن المديني وطبقته، فلا يستنكر أن يكون بكّر بابنه في السماع من يعقوب بن سفيان وغيره، مع أن أبا القاسم الأزهري قد حدثني قال: رأيت أصل كتاب ابن درستويه بتاريخ يعقوب بن سفيان لما بيع في ميراث ابن الأبنوسي، فرأيته أصلاً حسناً، ووجدت سماعه فيه صحيحاً»(٣).

ومن كلام الخطيب السابق يتبين لنا أن ابن درستويه لم يُضَعَّف بحجة مقبولة، فيبقى ثقة مأموناً، ولذلك قال الذهبي في ابن درستويه: «لم يضعفه أحد بحجة»(٤) أي: بحجة مقبولة، والله أعلم.

---

(١) تاريخ بغداد (٩/٤٣٥)، ونزهة الألباء (ص:٢٤٧).

واللاَّلَكائي هو: هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي أبو القاسم، المتوفى سنة (٤١٨هـ). العبر (٢/٢٣٦)، وتذكرة الحفاظ (٣/١٠٨٣).

(٢) تاريخ بغداد (٩/٤٣٥).

(٣) تاريخ بغداد (٩/٤٣٥).

(٤) العبر (٢/٧٧).

وفاتــه:

أجمع من ترجم لابن درستويه على أنه توفي سنة (٣٤٧هـ)[١]، وخالفهم ابن النديم في ذلك؛ فقد ذهب إلى أنه توفي سنة نيفٍ وثلاثين وثلثمائة[٢]، وهو وَهْمٌ منه؛ لأنه قد ثبت سابقاً أن أبا علي بن شاذان قد روى عن ابن درستويه، وهذا الرجل - أعني أبا علي بن شاذان - قد ولد سنة (٣٣٩هـ)؛ فدل على أن ابن درستويه كان حياً في عقد الثلاثين من سنة ثلثمائة، وإلا فكيف سمع منه ابن شاذان؟.

واختلفوا في تحديد يوم وفاته: فهو عند الخطيب البغدادي «توفي يوم الاثنين لست بقين من صفر»[٣]، وعند الزُّبيدي «لسبع بقين من صفر»[٤]، وعند ابن خلِّكان «لتسع بقين من صفر»[٥].

واتفقوا على أن وفاته كانت في بغداد، وله من العمر تسع وثمانون سنة[٦].

---

(١) طبقات النحويين واللغويين (ص:١١٦)، الفهرست (ص:٩٩)، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم (ص:٤٦)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص:٢٤٧)، إنباه الرواة على أنباه النحاة (١١٣/٢)، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين (ص:١٦٢)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٣٦/٢)، تاريخ بغداد (٤٣٤/٩)، الكامل في التاريخ (٢٦٢/٧)، وَفَيَات الأَعْيَان وأنباء أبناء الزمان (٢١/٢)، سير أعلام النبلاء (٥٣١/١٥)، العِبَر في خبر من غبر (٧٦/٢)، البداية والنهاية (٢٣٥/١٥)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٨٥/٣)، ومعجم المؤلفين (٢٣٣/٢).

(٢) الفهرست (ص:٩٩).

(٣) تاريخ بغداد (٤٣٥/٩).

(٤) طبقات النحويين واللغويين (ص:١١٦).

(٥) وفيات الأعيان (٢١/٢).

(٦) العبر (٧٦/٢)، وشذرات الذهب (٨٥/٣).

القسم الأول

الآراء النحوية والتصريفية

وفيه أمران:

الأول: توطئة في مصادر آرائه.

الثاني: الآراء النحوية والتصريفية.

مصادر آرائه:

تعددت المصادر التي عوَّلت عليها في جمع آراء ابن درستويه، وهي موزعة على النحو الآتي:

آثار ابن درستويه:

١- تصحيح الفصيح[(١)].

٢- كتاب الكُتَّاب[(٢)].

٣- حديث قس بن ساعدة[(٣)].

كتب النحو والصرف:

١- المسائل العضُديَّات لأبي علي الفارسي[(٤)].

٢- شرح اللمع للواسِطِيّ[(٥)].

٣- شرح الجمل لابن بَابَشَاذ[(٦)] (مخطوط).

٤- شرح المقدِّمة المُحْسِبَة لابن بَابَشَاذ[(٧)].

٥- إصلاح الخلل الواقع في الجُمَل لابن السّيد البَطَلْيَوسِيّ[(٨)].

---

(١) ومنه أخذت غالب المسائل التصريفية وبعضاً من المسائل النحوية.

(٢) أخذت منه بعضاً من المسائل النحوية والتصريفية.

(٣) أخذت منه بعضاً من المسائل النحوية.

(٤) (ص:٢٢٨).

(٥) (ص:١٥٦).

(٦) (١/ل ٤٧ ب)، (١/ل ١٠٣ ب)، وهو محقق في رسالة جامعية في جامعة دمشق، ولم أطلع عليها.

(٧) (ص:٣٤٧).

(٨) (ص:٢١٦).

٦- شرح أبيات الجُمَل لابن السّيد البَطَلْيوسِيّ[١].

٧- الأمالي لابن الشَّجَري[٢].

٨- شرح شواهد الإيضاح لابن بريّ[٣].

٩- المُتَّبَع في شرح اللُّمع لأبي البقاء العكبري[٤].

١٠- التخمير شرح المفصل للخوارزميّ[٥].

١١- شرح المفصل لابن يعيش[٦].

١٢- شرح المُقَدِّمة الجزولية للشلوبين[٧].

١٣- تسهيل الفوائد لابن مالك[٨].

١٤- شرح التسهيل لابن مالك[٩].

١٥- شرح الكافية الشافية لابن مالك[١٠].

١٦- المغني في النحو لابن فلاح[١١].

---

(١) (ص:١٠٦).

(٢) (٢/٢٥٦، ٣٨١، ٥٢٢).

(٣) (ص:١١٧).

(٤) (٢/٤٢٣، ٧٠٦).

(٥) (٤/٢١٥).

(٦) (١/٧٢)، (٣/١٦)، (٧/٧٧، ١١٢، ١١٤)، (٨/١٠، ٣٦، ٨٩).

(٧) (١/٤٠٧، ٤٣١، ٤٣٢).

(٨) (ص:٥٢، ٧١).

(٩) (١/٧٦، ٨٥، ١٣٧، ١٣٨).

(١٠) (١/١٩٠، ٢٧٥).

(١١) (١/١٥١)، (٣/٧٨، ٢١١، ٢١٢).

١٧- شرح فصول ابن مُعطٍ لابن إياز[١]. (مخطوط)

١٨- شرح الكافية للرضي[٢].

١٩- الإرشاد للكيشي[٣].

٢٠- شرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة الموصلي[٤].

٢١- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي[٥].

٢٢- التذييل والتكميل لأبي حيان[٦]. (مخطوط)

٢٣- ارتشاف الضَّرَب لأبي حيان[٧].

٢٤- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان[٨].

---

(١) (ل ٣٨ ب، ل ٩٣ أ). حقق وطبع في القاهرة، ولم أقف عليها.

(٢) (٢٧٧/١، ٢٧٨)، (١٤٢/٢)، (١٣٨/٣)، (١٥٢/٤، ١٧١، ٢٣٤، ٣٣٨، ٣٨٢).

(٣) (ص:٢٧٩).

(٤) (٣٨٤/١)، (٨٣٦/٢).

(٥) (٢٨١/١).

(٦) (١/ل ٢١٢ أ)، (٣/ل ١٠١ ب)، (ل ١٢٥ ب)، (ل ١٧٠ب)، (ل ١٧٢ ب)، (١٧٨ أ)، (٤/ل ٥٣ ب)، (ل ٧٠ أ)، (ل ١٧١ أ)، (٥/ل ٢١ أ)، (ل ٥٠ ب)، (ل ٨٤ ب)، (ل ١٩٩ ب)، (١٨٨/٦ أ). أما المجلد الثاني من النسخة الخطية فليست من الكتاب، وكان لفضيلة الدكتور سيف العريفي فضل تنبيهي إلى ذلك.

(٧) (٢٤٤، ٦٧٤، ٧٥٩، ٨٣٥، ٨٤٤، ٨٦١، ١٠٣٤، ١٠٧٧، ١٠٩٢، ١١٥٠، ١١٥٧، ١١٦٩، ١٢٨٤، ١٣٣٦، ١٤٧٦، ١٦١٩، ١٧١٨، ١٧٣٨، ١٧٧٠، ١٨٩٥، ١٩٩٦، ٢٠٥٩، ٢٠٦٥، ٢٠٨٨، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢٢٩٧).

(٨) (ص:٣٥، ٨٦).

٢٥- شرح التسهيل للمرادي[١]. (مخطوط)

٢٦- توضيح المقاصد والمسالك للمرادي[٢].

٢٧- الجنى الداني في حروف المعاني[٣].

٢٨- رسالة في جمل الإعراب للمراديّ[٤].

٢٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام[٥].

٣٠- الجامع الصغير في النحو لابن هشام[٦].

٣١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام[٧].

٣٢- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام[٨].

٣٣- شرح اللمحة البدرية لابن هشام[٩].

٣٤- الفصول المفيدة في الواو المزيدة للعلائي[١٠].

٣٥- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل[١١].

---

(١) (ل ٦٠ أ)، (ل ٥٦ ب)، (ل ٩٥ ب).

(٢) (ص:٤٥).

(٣) (٣٠٩، ٣٣٧، ٤٤٠، ٤٤٧، ٥٢٦، ٥٤٠).

(٤) (ص:١١١).

(٥) (ص:٧٩، ١٤٥).

(٦) (ص:٥٣).

(٧) (ص:٧٠، ١١٠، ١٢٢، ١٣٩، ١٤٢، ٣٠٢، ٣١٣، ٣٧٣، ٤٩١).

(٨) (ص:٥٤).

(٩) (١/٢٣٠).

(١٠) (ص:٦٨، ٢٥٢).

(١١) (١/٢٥، ٣٦٣).

٣٦- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك(١).

٣٧- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسَّلسيلي(٢).

٣٨- حاشية ابن جماعة على شرح الجارْبَرْدِي على الشافية(٣).

٣٩- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدَّمَامِيني(٤).

٤٠- مصابيح المغاني في حروف المعاني لابن نور الدين الموزعي(٥).

٤١- التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري(٦).

٤٢- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسِّيوطي(٧).

٤٣- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأَشْمُونيّ(٨).

٤٤- نتائج التحصيل في شرح التسهيل للدِّلائي(٩).

٤٥- خزانة الأدب للبغدادي(١٠).

---

(١) (ص:٤٠٦).

(٢) (١١٤/١، ٣٠٨، ٣٩٧)، (٥٦٧/٢، ٥٩٩).

(٣) (١٩/١).

(٤) (١٦٩/٣، ٢٢٦)، (٥٩/٤).

(٥) (ص:٥، ١٥٨، ٣٥٤).

(٦) (٩١/١)، (٣١٠/٢).

(٧) (٥٤/١، ٥٦، ٢١٢، ٣١٥)، (٧٥/٢، ٧٧، ١٩١، ٢١٠، ٢٢٠، ٢٦٥، ٢٦٨)، (٥٧/٤، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤، ٢٨٦، ٣٥٨)، (٢٢٤/٥، ٢٥٧)، (٣٢١/٦، ٣٤٢).

(٨) (ص:٥١).

(٩) (٣١٨/١)، (٩٧٢/٣، ٩٧٣، ٩٨٤، ٩٩٢، ١١٤٧، ١١٨٠)، (١٢٨٢/٤).

(١٠) (٣٤٠/١)، (٣٣٢/٣)، (٢٨٢/٦، ٢٨٣)، (٤٣٩/٩، ٤٤٠).

٤٦- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي[١].

٤٧- شرح شواهد التحفة الوردية للبغدادي[٢].

٤٨- الدرر اللوامع للشنقيطي[٣].

كتب اللغة:

١- الصحاح للجوهري[٤].

٢- إسفار الفصيح للهَرَوي[٥].

٣- الاقتضاب شرح أدب الكتَّاب لابن السيِّد البَطَلْيَوسِي[٦].

٤- شرح الفصيح لابن هشام اللَّخْمِيّ[٧].

٥- شرح مقصورة ابن دريد لابن هشام اللَّخْمِيّ[٨].

٦- لسان العرب لابن منظور[٩].

---

(١) (١٤/٣، ١٥، ٥١)، (١٦٩/٥، ١٧٠)، (٢٥٠/٦).

(٢) (١٦٠/١).

(٣) (١٠٩/٢، ٤٥١).

(٤) مادة: يمن (٢٢٢٢/٦).

(٥) (٥٥٠/١)، (٦٦٤/٢).

(٦) (٣٠٩/٢).

(٧) (ص:٤٥، ١٨٥).

(٨) (ص:١٧٦).

(٩) يمن (٥٢٢/٦).

كتب التفسير:

١- البحر المحيط لأبي حيان[١].

٢- الدُّرُّ المصون للسمين الحلبي[٢].

٣- روح المعاني للأَلُوسِي[٣].

كتب الحديث وغريبه:

١- الاقتضاب في غريب الموطأ للتِّلِمْسَانِيّ[٤].

٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حَجَر[٥].

٣- نيل الأوطار شرح منتقى الأخيار للشوكانيّ[٦].

كتب أصول الفقه:

١- شرح اللمع لأبي إسحاق الشيرازي[٧].

٢- إِحْكَام الأَحكام للآمِدِي[٨].

٣- الاستغناء في الاستثناء للقَرَافِيّ[٩].

---

(١) (٢٦٢/١، ٤١٢، ٢٤٥،)، (١٨٠/٣)، (٢٩٧/٤)، (٤٥٢/٦).

(٢) (٢٤٥/٢، ٤٩٣)، (٥٨٣/٣)، (٣١٠/٥)، (٤٦٤/٨، ٤٧٥، ٥٠١)، (٥٠٤/١٠).

(٣) (٢٤٣/١)، (٢٥٢/٧)، (٩/١٠).

(٤) (١١٠/١).

(٥) (٥٢٢/١١).

(٦) (٢٦٥/٨).

(٧) (٤٠٤/١).

(٨) (٣٩٧/٢).

(٩) (ص:٤٤٢).

٤- البحر المحيط للزَّرْكَشِيّ[١].

٥- تشنيف المسامع بجمع الجوامع للزَّرْكَشِيّ[٢].

٦- نهاية السول في شرح المنهاج للأَسْنَوِيّ[٣].

٧- تيسير الوصول إلى منهاج الأصول لابن إمام الكامليَّة[٤].

٨- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني[٥].

---

(١) (٢/٢٥٥، ٢٥٦، ٢٩٠، ٣٢٢).

(٢) (١/٥٢٤).

(٣) (١/٣٤٥).

(٤) (٣/٦٧).

(٥) (٢/٦٥٥).

١- حقيقة الإعراب

اختلف النحويون في حقيقة الإعراب على قولين:

الأول: أنه لفظي؛ فهو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة.

فالضمة، والفتحة، والكسرة، والسكون، هي نفسها الإعراب.

وهو قول ابن درستويه؛ فقال ابن يعيش رحمه الله: «وذهب قوم من المتأخرين إلى أنه نفس الحركات، وهو رأي ابن درستويه، فالإعراب عندهم لفظ لا معنى، فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرأ على آخر الكلمة في اللفظ، يحدث بعامل، ويبطل ببطلانه»[(١)]، وهو قول ابن الحاجب[(٢)]، وأبي علي الشلوبين[(٣)]، وابن مالك[(٤)]، وابن هشام[(٥)].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (١/٧٢).

وابن يعيش هو: يعيش بن علي بن يعيش بن محمد الحلبي، ولد سنة (٥٥٣هـ) بحلب، توفي سنة (٦٤٣هـ). البلغة (ص:٢٤٣)، وبغية الوعاة (٢/٣٥١-٣٥٢).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (١/١١٢)، وشرح الكافية (١/٢٣٧).

وابن الحاجب هو: أبوبكر عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب توفي سنة (٦٤٦هـ). بغية الوعاة (٢/١٣٤)، وشذرات الذهب (٥/٢٣٤).

(٣) التوطئة (ص:١١٦).

وأبو علي الشلوبين هو: عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي، توفي سنة (٦٤٥هـ). إنباه الرواة (٢/٣٣٢-٣٣٥)، وبغية الوعاة (٢/٢٢٤-٢٢٥)، وشذرات الذهب (٥/٢٣٢).

(٤) شرح التسهيل (١/٣٣).

(٥) أوضح المسالك (ص:٢٢).

وابن هشام هو: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام النحوي الفاضل، توفي سنة (٧٦١هـ). الدرر الكامنة (٢/٤١٥)، والبغية (٢/٦٨)، وشذرات الذهب (٦/٣٨٣).

ونسب أبو حيان هذا القول إلى ابن خروف[١]. وهذه النسبة مخالفة لما ذكره ابن خروف في شرح الجمل؛ فقال في تعريف الإعراب: «هو اختلاف العلامة في آخر الكلمة لفظاً أو تقديراً، على وفق العامل دلالة على معناه، وإن شئت قلت: الإعراب: تغيير أواخر الكلم بالعوامل الداخلة عليها لفظاً، أو تقديراً»[٢]، وهذان التعريفان يقول بهما من قال بأن الإعراب معنوي، كما سيأتي - إن شاء الله - والله أعلم.

الثاني: أنه معنوي فهو تغيير، أو اختلاف أواخر الكلم لعامل لفظاً أو تقديراً.

فالضمة، والفتحة، والكسرة، والسكون، دلائل وعلامات على الإعراب.

وهو قول ابن السراج[٣]، وأبي علي الفارسيّ[٤]؛

---

(١) الارتشاف (٨٣٣/٢).

وأبو حيان هو: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي، ولد سنة (٦٥٤هـ)، وتوفي سنة (٧٤٥هـ).

إشارة التعيين (ص:٢٩٠)، وبغية الوعاة (٢٨٠/١-٢٨٥)، والدرر الكامنة (٧٠/٥).

(٢) شرح الجمل (٢٥٩/١).

وابن خروف هو: أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد الإشبيلي الأندلسي، ولد بإشبيلية سنة (٥٢١هـ)، وتوفي سنة (٦٠٦هـ). معجم الأدباء (٣٢٦/٤)، وبغية الوعاة (٢٠٣/٢).

(٣) الأصول في النحو (٤٤/١).

وابن السراج هو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، توفي سنة (٣١٦هـ).

نزهة الألباء (ص:٢٢٠)، وإنباه الرواة (١٤٥/٣)، وبغية الوعاة (١٠٩/١).

(٤) الإيضاح (ص:٥٦).

وأبو علي هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي، توفي سنة (٣٧٧هـ).

نزهة الألباء (ص:٢٧٤)، وإنباه الرواة (٣٠٨/١)، والبلغة (ص:٨٠).

وابن جنيّ[١]، والصيمريّ[٢]، وابن برهان[٣]، وعبد القاهر الجرجانيّ[٤]، وابن الدهان[٥]، وأبي البركات الأنباريّ[٦]، والجزوليّ[٧]، والعكبريّ[٨]،

---

(١) اللمع في العربية (ص:٤٩).

وابن جني هو: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، توفي سنة (٣٩٢هـ).

إنباة الرواة (٢/٣٣٥)، وإشارة التعيين (ص:٢٠٠)، وبغية الوعاة (٢/١٣٢).

(٢) التبصرة والتذكرة (١/٧٦).

والصيمري هو: أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، توفي سنة (٥٤١هـ).

إنباة الرواة (٢/١٢٣)، وبغية الوعاة (٢/٤٩).

(٣) شرح اللمع (١/٧).

وابن برهان هو: عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم العكبري النحوي، توفي سنة (٤٥٦هـ). إشارة التعيين (ص:١٩٩)، والبلغة (ص:١٣٨)، والبغية (٢/١٢٠).

(٤) الجمل في العربية (ص:٤١)، والمقتصد في شرح الإيضاح (١/٩٨).

وعبد القاهر الجرجاني هو: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، توفي سنة (٤٧١هـ). إنباه الرواة (٢/١٨٨)، وبغية الوعاة (٢/١٠٦).

(٥) الفصول في العربية (ص:٣).

وابن الدهان هو: ناصح الدين سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله بن الدهان، توفي سنة (٥٦٩هـ). معجم الأدباء (٣/٣٧٩)، والبلغة (ص:١٠٤).

(٦) أسرار العربية (ص:٤٢).

(٧) المقدمة الجزولية (ص:٧).

والجزولي هو: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي المراكشي، توفي سنة (٦١٠هـ).

البلغة (ص:١٦٦)، وبغية الوعاة (٢/٢٣٦-٢٣٧).

(٨) اللباب في علل البناء والإعراب (١/٥٤).

والعكبري هو: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، ولد ببغداد سنة (٥٣٨هـ)، وتوفي ببغداد سنة (٦١٦هـ). إنباه الرواة (٢/١١٦-١١٨)، والبلغة (ص:١٢٢)، وبغية الوعاة (٢/٣٨-٤٠).

وابن معطٍ(١)، وابن عصفور(٢)، وابن أبي الربيع(٣)، والكيشيّ(٤)، وأبي حيان(٥).

واستُدل لصحة القول الأول بما يأتي:

أولاً: أن الإعراب لا يتبين إلا من خلال هذه الحركات والحروف؛ فدل على أنها هي الإعراب(٦).

ثانياً: أن الإعراب قد يكون لازماً للزوم مدلوله، مثل: رفع (لعمرك) ونصب (سبحان الله) فلا يصح قول من جعل الإعراب: تغييراً(٧).

---

(١) الفصول الخمسون (ص:١٥٤).

وابن معطٍ هو: يحيى بن معطٍ بن عبد النور الزواوي المغربي، توفي سنة (٦٢٨هـ).

معجم الأدباء (٦٣٤/٥)، وبغية الوعاة (٣٤٤/٢).

(٢) شرح الجمل (١٠٤/١).

وابن عصفور هو: علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي، توفي سنة (٦٦٩هـ).

إشارة التعيين (ص:٢٣٦)، والبلغة (ص:١٦٠)، وبغية الوعاة (٢١٠/٢).

(٣) الملخص (ص:١٠٤)، والبسيط في شرح الجمل (١٧١/١).

وابن أبي الربيع هو: عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله الإمام أبو الحسين ابن أبي الربيع القرشي الأموي، توفي سنة (٦٨٨هـ).

البلغة (ص:١٢٨)، وبغية الوعاة (١٢٥/٢).

(٤) الإرشاد (ص:٧٩).

والكيشي هو: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي، ولد سنة (٦١٥هـ)، وتوفي بشيراز سنة (٦٩٥هـ). الوافي بالوفيات (١٤١/٢)، ومعجم المؤلفين (٧٤/٣).

(٥) النكت الحسان (ص:٣٤).

(٦) التذييل والتكميل (١١٦/١).

(٧) شرح التسهيل لابن مالك (٣٣/١)، والتذييل والتكميل (١١٧/١)، والهمع (٤١/١-٤٢).

واستُدل لصحة القول الثاني بما يأتي:

أولاً: أنه يقال حركات الإعراب؛ فلو كانت الحركة هي الإعراب لامتنعت الإضافة؛ إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه(١).

ثانياً: أن الحرف والحركة يكونان في المبني، ولو كانت الحركة والحرف نفس الإعراب لم يكونا فيه(٢).

ثالثاً: أن الحركة قد تزول في الوقف مع الحكم بالإعراب، ولو كانت الحركة هي الإعراب لزال الإعراب بزوالها(٣).

الرابع: تفسير الإعراب بالتغيير والاختلاف، يدل على أنه معنى(٤).

وأجيب عن أدلة القول الثاني(٥) بما يرجح عندي القول بأن الإعراب لفظي، فهو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة.

فأما الأول: فجوابه أن الحركة لما كانت تنقسم إلى حركة إعراب وحركة بناء قيل حركة الإعراب، وصحت الإضافة؛ للتخصيص، فالحركة عامة والإعراب خاص، ولا شبهة في مغايرة العام للخاص.

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح (١/٩٩)، وأسرار العربية (ص:٤٣)، والهمع (ص:٤٢).

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح (١/٩٨)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/٥٤)، والهمع (١/٤٢).

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب (١/٥٤)، والمحصول شرح الفصول الخمسون (ل ١٣ ب)، والهمع (١/٤٢).

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح (١/٩٨)، وأسرار العربية (ص:٤٣)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/٥٤).

(٥) المحصول شرح الفصول الخمسون (ل ١٣ ب)، والهمع (١/٤٢).

وأما الثاني: فجوابه أنا لم نقل أن مطلق الحركة يكون إعراباً، بل مطلق الحركة الحادثة بعامل، والحرف الحادث بعامل هما الإعراب، ولا يوجد في المبني شيء من ذلك.

وأما الثالث: فجوابه أن الوقف عارض لا اعتبار به، وإنما الاعتبار بحال الوصل، وأصولهم تقتضي ذلك.

وأما الرابع: فجوابه أنه يفسره بالتغيير أو بالاختلاف من كان مذهبه أنه معنى، ومن خالف ذلك فسره بغير ذلك، وتفسير الخصم الشيء على مقتضى مذهبه لا يكون حجة على مخالفه، والله أعلم.

٢- حكم فعل الأمر:

اختلف النحويون في حكم فعل الأمر على قولين:

الأول: أنه مبنيّ، وهو قول سيبويه[١]، والمبرد[٢]، وابن درستويه؛ فقال: «فيقال: (يَعِي)، فإذا أمر منه سقط حرف المضارعة، فقيل: (عِ يا هذا) كما يقال: (عِد)، وتسقط (الياء) لأنه في موضع جزم أو بناء على الحذف»[٣].

ونسب هذا القول إلى البصريين[٤].

الثاني: أنه معرب مجزوم، وهو قول الفراء[٥]، وأبي بكر الأنباري[٦]، ونسب إلى الكوفيين[٧].

---

(١) الكتاب (١/١٧).

وسيبويه هو: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، توفي سنة (١٨٠هـ).

أخبار النحويين البصريين (ص:٦٣)، ونزهة الألباء (ص:٦٠)، وإنباه الرواة (٢/٣٤٦).

(٢) المقتضب (٢/٣-٤).

(٣) روائع التراث: الرسالة الثالثة: (حديث قس بن ساعدة الإيادي) لابن درستويه (ص:٦٤).

(٤) الإنصاف (٢/٥٢٤)، وائتلاف النصرة (ص:١٢٦).

(٥) معاني القرآن (١/٤٦٩).

والفراء هو: أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي، توفي سنة (٢٠٧هـ).

إنباه الرواة (٤/٧)، ومعجم الأدباء (٥/٦١٩)، وبغية الوعاة (٢/٣٣٣).

(٦) شرح القصائد السبع الطوال (ص:١٨).

وأبو بكر الأنباري هو: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين أبوبكر الأنباري، توفي سنة (٣٢٨هـ).

إشارة التعيين (ص:٣٣٥)، والبلغة (ص:٢١٢)، والبغية (١/٢١٢).

(٧) الإنصاف (٢/٥٢٤)، ومسائل خلافية في النحو (ص:١١٩)، والتبيين (ص:١٧٦).

واستُدل على بنائه بوجهين(١):

الأول: أن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بني منها على فتحة؛ لمشابهةٍ مّا بالأسماء، ولا مشابهة بوجه، ما بين فعل الأمر والأسماء؛ فكان باقياً على أصله في البناء.

الثاني: أن الإجماع حاصل على أن ما كان على وزن (فَعَالِ) من أسماء الأفعال كـ (نَزالِ) مبني؛ لأنه ناب عن فعل الأمر، والمشبه كالمشبه به، فثبت أنه مبنيّ.

واستُدل على إعرابه بوجهين(٢):

الأول: أن الأصل في الأمر للمُواجَهِ في نحو (افعَل) أن يكون باللام نحو (لِتَفْعَل) كالأمر للغائب، إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمُوَاجَهِ في كلامهم استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال؛ فحذفوها مع حرف المضارعة للتخفيف، وذلك لا يكون مُزيلاً لها عن أصلها، ولا مبطلاً لعملها.

الثاني: أن الإجماع حاصل على أن فعل النهي معرب مجزوم، نحو (لا تَفْعَلْ)، فكذلك فعل الأمر نحو (افْعَلْ)؛ لأن الأمر ضد النهي، وهم يجعلون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، فكما أن فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر.

---

(١) الإنصاف (٥٣٤/٢)، وائتلاف النصرة (ص:١٢٦).

(٢) الإنصاف (٥٢٤/٢)، وائتلاف النصرة (ص:١٢٥).

والمختار عندي: أنه مبني؛ لما ذُكر من الأدلة، وأما ما استُدل به على الإعراب فمجاب عنه[١] بما يأتي:

أولاً: أن قولهم: «إنما حذفت في الأمر للمُواجَهِ لكثرة الاستعمال» فاسد؛ لأنه لو كان الأمر كذلك لوجب أن يختص الحذف بما كثر استعماله دون ما قلَّ استعماله، نحو: (احْرَنْجَمَ)[٢]، و(اسْبَطَرَّ)[٣]، و(اسْبَكَرَّ)[٤]، ثم لو سُلِّم أن الأمر ما صاروا إليه فإنه قد تضمن معنى (لام) الأمر، فإذا تضمن معنى (لام) الأمر فقد تضمن معنى الحرف، وإذا تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً.

ثانياً: أن قولهم: «إن فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره» فاسد؛ لأن حمل فعل الأمر على فعل النهي في الإعراب غير مناسب؛ فإن فعل النهي في أوله حرف المضارعة الذي أوجب للفعل المشابهة بالاسم فاستحق الإعراب فكان معرباً، وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم؛ فيستحق أن لا يعرب، فكان باقياً على أصله في البناء، والله أعلم.

---

(١) الإنصاف (٢/٥٤٠)، وائتلاف النصرة (ص:١٢٦).

(٢) **احرنجم الرجل**: أراد الأمر ثم كذّب عنه، واحرنجم القوم: اجتمع بعضهم إلى بعض.

لسان العرب (٢/٥٤)، مادة: (حرجم).

(٣) **اسبطرَّ**: أَسْرَعَ وامتَدَّ.

لسان العرب (٣/٢٣٧)، مادة: (سبطر).

(٤) **اسبكر الرجل**: اضطجع وامتدَّ مثل اسبطرَّ.

لسان العرب (٣/٢٤٠)، مادة: (سبكر).

٣- حكم الفعل المضارع إذا لحقته نون الإناث:

اختلف النحويون في حكم الفعل المضارع إذا لحقته نون الإناث على قولين:

الأول: أنه معرب، وهو قول الأخفش الأوسط(١)، وابن درستويه؛ فقال أبو حيان: «والمضارع معرب إلا إن اتصلت به نون الإناث، فالجمهور على أنه مبني، خلافاً لقوم منهم ابن درستويه؛ فإنه زعم أنه معرب»(٢)، وهو قول السهيليّ(٣).

الثاني: أنه مبني، وهو قول سيبويه(٤)، وأبي علي الفارسيّ(٥)، وابن بابشاذ(٦)، وأبي عبد الله الدينوريّ(٧)؛

---

(١) رصف المباني (ص:٣٩٨).

والأخفش الأوسط هو: سعيد بن مسعده المجاشعي المعروف بالأخفش الأوسط، وتوفي سنة (٢١٥هـ). نزهة الألباء (ص:١٢٠)، وإنباه الرواة (٢/٣٦)، وبغية الوعاة (١/٥٩٠-٥٩١).

(٢) الارتشاف (٢/٦٧٤)، والتذييل والتكميل (١/١٢٩)، وينظر: شرح التسهيل للمرادي (ل ٨ب)، والهمع (١/٥٥).

(٣) نتائج الفكر (ص:١١١).

والسهيلي هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي الأندلسي المالكي الضرير، ولد سنة (٥٠٨هـ)، وتوفي سنة (٥٨١هـ). إنباه الرواة (٢/١٦٢)، والبلغة (ص:١٣١)، والبغية (٢/٨١).

(٤) الكتاب (١/٢٠).

(٥) الإيضاح (ص:٣١٧).

(٦) شرح المقدمة المحسبة (١/٢٠٠).

وابن بابشاذ هو: أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري الجوهري، توفي سنة (٤٦٩هـ). معجم الأدباء (٣/٤٢٨)، وإنباة الرواة (٢/٩٥)، والبغية (٢/١٧).

(٧) ثمار الصناعة (ص:١٩٣).

وأبو عبد الله الدينوري هو: الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري، المعروف بالجليس النحوي. إشارة التعيين (ص:١٠٤)، والبلغة (ص:٩١)، والبغية (١/٥٤١).

وابن الدهان[١]، وابن الأثير[٢]، وابن خروف[٣]، وأبي علي الشلوبين[٤]، وابن أبي الربيع[٥]، ونسب إلى الجمهور[٦].

واستدل الفريق الأول: بأن المضارعة التي أوجبت له الإعراب موجودة فيه؛ فلا يعدم الإعراب إلا بعدم موجبه، وبقاء موجبه دليل على أنه معرب كما كان قبل دخول النون، إلا أنه كان قبل دخول النون ظاهراً وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً[٧].

واستدل الفريق الثاني: بأن المضارع لما لحقته نون الإناث سكن آخره، فأشبه الماضي إذا لحقته نون الإناث، فكما حكم على الماضي ببنائه مع التسكين في نحو (ضربْنَ)، كذلك يحكم على المضارع ببنائه مع التسكين؛ لأن الشبه وقع بينهما بالتسكين؛ فحمل الفرع على الأصل فبني[٨].

---

(١) الفصول في العربية (ص:٣).

(٢) البديع في علم العربية (١/٣٦).

وابن الأثير هو: المبارك بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري أبي السعادات مجد الدين ابن الأثير، توفي سنة (٦٠٦هـ).

إنباه الرواة (٣/٢٥٧)، ومعجم الأدباء (٥/٤٩)، والبغية (٢/٢٧٣).

(٣) شرح الجمل (٢/١٠٥٥).

(٤) التوطئة (ص:١١٧).

(٥) الملخص (ص:١١٠).

(٦) الارتشاف (٢/٦٧٤).

(٧) نتائج الفكر (ص:١١١)، ورصف المباني (ص:٣٩٨)، والتذييل والتكميل (١/١٢٩).

(٨) رصف المباني (ص:٣٩٨)، والتذييل والتكميل (١/١٢٩).

والمختار عندي: بناء الفعل المضارع إذا لحقته نون الإناث؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: «أن الفرع يحمل على الأصل في كلام العرب؛ ألا ترى أن ما لا ينصرف لما شبه الفعل من وجهين من موانع الصرف خرج بهما عن تمكن الأسماء؛ فمنع من الصرف.. فإذا دخل عليه الألف واللام أو أضيف إليه انصرف.. وإنما ذلك لشبهه بالأصل الذي هو الاسم المتمكن، وإن كان فيه علتا الصرف المشبه بهما للفعل الذي منع بهما من الصرف»[١].

ثانياً: «أن الفعل المضارع لو كان معرباً لجاز أن يحذف حرف العلة في الجزم في نحو قولك: (لم يغْزُنْ النساء) في (يغزون)، و(لم يعْفُنَ النساء) في (يعفون) ولم يكن ذلك»[٢] فصح القول بالبناء وبطل القول بالإعراب، والله أعلم.

(١) رصف المباني (ص:٣٩٨).

(٢) رصف المباني (ص:٣٩٩).

٤- حكم الفعل المضارع إذا لحقه حرف تنفيس:

اختلف النحويون في حكم الفعل المضارع إذا لحقه حرف تنفيس وهو (السين) و(سوف) على قولين:

الأول: أنه مبني، وهو قول ابن درستويه؛ فقال أبو حيان: «وأما إذا أدخلت على المضارع السين أو سوف فمذهب الجمهور أنه معرب، وذهب أبو محمد ابن درستويه إلى أنه مبني منهما»[(١)].

الثاني: أنه معرب، وهو قول سيبويه[(٢)] ونسبه السيوطيّ إلى الجمهور[(٣)].

واستدل ابن درستويه على بناء الفعل المضارع إذا لحقه حرف تنفيس «بأنه لا يوجد معه إلا مضموماً، ولأنه صار به مستقبلاً فأشبه الأمر»[(٤)].

والمختار عندي: إعراب الفعل المضارع إذا لحقه حرف تنفيس؛ لأن آخر الفعل الذي بعده قابل للتغيير؛ وهو من خصائص المعرب «وإنما لزم الضم؛ لعدم الناصب والجازم، إذ لا يدخلان عليه؛ لأن النواصب وبعض الجوازم للاستقبال وهم لا يجمعون حرفين لمعنى، وبعضها للمضي فلا يجامع التنفيس الذي هو للاستقبال»[(٥)]، والله أعلم.

---

(١) التذييل والتكميل (٥/ل ٨٤ ب)، وينظر: الهمع (٥٦/١).

(٢) الكتاب (١٤/١).

(٣) الهمع (٥٦/١).

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

٥- نون المثنى والجمع:

اختلف النحويون في سبب إلحاق نون المثنى والمجموع على تسعة أقوال:

القول الأول: أن لها ثلاثة أحوال:

أولاً: أنها عوض من الحركة والتنوين فيما لا ألف ولا لام فيه ولا إضافة، نحو: غلامان.

ثانياً: أنها عوض من الحركة خاصة، في نحو: الغلامان.

ثالثاً: أنها عوض من التنوين خاصة، في نحو: غلاما زيد.

وهو قول ابن درستويه؛ فقال أبو علي الشلوبين: «وقول ثالث، وهو قول ابن جنيّ، ولابن درستويه أيضاً: إنها تكون عوضاً من الحركة والتنوين فيما لا ألف ولا لام فيه ولا إضافة، وعوضاً من التنوين خاصة في نحو قولك: غلاما زيد، وعوضاً من الحركة خاصة في قولك: الرجلان والغلامان»(١)، وهو قول ابن جنيّ(٢)، والواسطيّ(٣)، وابن بابشاذ(٤)، والحيدرة اليمنيّ(٥).

---

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير (٤٠٦/١)، وينظر: المحصول شرح الفصول (ل ٣٨ ب).

(٢) سر صناعة الإعراب (٤٤٩/٢)، وعلل التثنية (ص:٨٠).

(٣) شرح اللمع (ص:٢٢).

والواسطي الضرير هو: القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير أبو نصر النحوي، توفي في مصر ولم يُحدد تاريخ وفاته. معجم الأدباء (٣/٥)، وبغية الوعاة (٢٦٢/٢).

(٤) شرح المقدمة المحسبة (١٣١/١).

(٥) كشف المشكل (٢٦٥/١).

والحيدرة هو: علي بن سليمان الحيدرة الإسماعيلي اليمني، توفي سنة (٥٩٩هـ). معجم الأدباء (١٢٥/٤)، وبغية الوعاة (١٦٨/٢).

القول الثاني: أن لها حالتين:

أولاً: أنها عوض من الحركة والتنوين، في نحو: غلامان.

ثانياً: أنها عوض من الحركة خاصة، في نحو: الغلامان.

ولا تكون النون عوضاً من التنوين خاصة، وأما نحو: غلاما زيد، فهو من الحالة الأولى، أي: أن النون عوض من الحركة والتنوين، وهو قول الجرجانيّ(١)، والكيشيّ(٢).

القول الثالث: أنها عوض من الحركة والتنوين مطلقاً، وهو قول أبي علي الفارسيّ(٣)، والصيمريّ(٤)، وأبي عبد الله الدينوريّ(٥)، والجزوليّ(٦)، وأبي علي الشلوبين(٧)، وابن جمعة الموصليّ(٨)، ونسب إلى سيبويه(٩)، وجمهور البصريين(١٠).

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح (١٩٠/١).

(٢) الإرشاد (ص:٩٨).

(٣) البغداديات (ص:٤٨٦-٤٨٧)، والتعليقة (٣٤/١).

(٤) التبصرة والتذكرة (٨٩/١).

(٥) ثمار الصناعة (ص:٢٢٤).

(٦) المقدمة الجزولية (ص:٢٤).

(٧) التوطئة (ص:١٢٨).

(٨) شرح ألفية ابن معطٍ (٢٧٥/١).

وابن جمعة الموصلي هو: عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي النحوي، توفي سنة (٦٩٦هـ). بغية الوعاة (٩٩/٢)، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١٥٦/١).

(٩) أسرار العربية (ص:٦٩)، وترشيح العلل (ص:٣١)، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين (٤٠٦/١)، وشرح اللمع لابن الخباز (ل ١٣ أ)، والمحصول شرح الفصول (ل ٣٨ ب).

(١٠) اللباب في علل البناء والإعراب (١٠٥/١).

القول الرابع: أنها عوض من حركة المفرد مطلقاً، وهو قول الزجاج[(١)].

القول الخامس: أنها عوض من التنوين مطلقاً، وهو قول ابن كيسان[(٢)]، وابن معطٍ[(٣)]، ونسبه أبو علي الفارسي[(٤)]، وأبو علي الشلوبين[(٥)] إلى المبرد، وهو مخالف لما نص عليه المبرد في المقتضب؛ فقال: «وأما النون فإنها بدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد»[(٦)]، فجعل النون بدلاً من الحركة والتنوين، وهو بذلك يوافق جمهور البصريين، والله أعلم.

القول السادس: أنها عوض عن تنوينين في المثنى، وتنوينات في الجمع، وهو قول ثعلب[(٧)].

---

(١) الارتشاف (٢/٥٧٠)، والمساعد (١/٤٧)، والهمع (١/١٦٣).

والزجاج هو: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، توفي سنة (٣١١هـ).

أخبار النحويين البصريين (ص:١١٣)، والفهرست (ص:٩٥)، وإنباه الرواة (١/١٩٤).

(٢) الارتشاف (٢/٥٧٠)، وتعليق الفرائد (١/٢٢٧)، والهمع (١/١٦٣).

وابن كيسان هو: محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن، النحوي اللغوي، توفي سنة (٢٩٩هـ).

إشارة التعيين (ص:٢٨٩)، والبلغة (ص:١٨٨)، والبغية (١/١٨).

(٣) الفصول الخمسون (ص:١٦٠).

(٤) البغداديات (ص:٤٨٦).

(٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير (١/٤٠٦).

(٦) المقتضب (١/١٤٣)، (٢/١٥٣).

(٧) شرح الكتاب للصفار (١/٣٠٨)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/١٥٤)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٧٥). ولم أقف على رأي ثعلب في مجالسة، ولا في الفصيح.

القول السابع: أنها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد، ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك، وهو قول الفراء[(١)].

القول الثامن: أنها نفس التنوين، وهو قول للفراء أيضاً[(٢)].

القول التاسع: أنها ليست عوضاً، وإنما جيء بها لغرض، واختلف أصحاب هذا القول في الغرض الذي جيء بها من أجله على أربعة أقوال:

أحدها: للدلالة على تمكن المثنى في الإعراب، وهو قول ابن خروف[(٣)].

الثاني: أنها دخلت ليظهر فيها حكم الحركة التي كانت ينبغي أن تكون في التثنية والجمع تارة وحكم التنوين أخرى، وهو قول أبي الفضل الصفار[(٤)]، وابن عصفور[(٥)]، ونسب إلى سيبويه[(٦)].

الثالث: أنها دخلت لدفع توهم الإضافة والإفراد، في نحو: (رَأَيْتُ بَنِيْنَ

---

(١) سر صناعة الإعراب (٢/٤٧٠)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/١٥٤)، والهمع (١/١٦٤). ولم أقف على رأي الفراء في مظانه من كتابه معاني القرآن.

(٢) التذييل والتكميل (١/٢٩٩). ولم أقف عليه في معاني القرآن للفراء.

(٣) شرح الجمل (١/٢٧٧).

(٤) شرح الكتاب (١/٣١٠).

وأبو الفضل الصفار هو: قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي، الشهير بالصفار، توفي سنة (٦٣٠هـ).

إشارة التعيين (ص:٢٦٦)، والبلغة (ص:١٧٣)، والبغية (٢/٢٥٦).

(٥) شرح الجمل (١/١٥٥).

(٦) شرح الكتاب للصفار (١/٣١٠)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/١٥٥)، والارتشاف (٢/٥٧١).

كُرَمَاء)، و(هذان)، وهو قول ابن مالك[١]، واختاره السيوطيّ[٢].

الرابع: أنها دخلت لتُدلل على كمال الاسم وأنه منفصل مما بعده، وهو قول المالقيّ[٣].

والمختار عندي: أن نون المثنى والجمع ليست عوضاً من الحركة والتنوين، وإنما هي كالعوض منهما، بمعنى: أن لها أحكاماً تشبه أحكام الحركة والتنوين: كبقائها مع الألف واللام، وحذفها عند الإضافة، والدلالة على تمام الاسم، وتمكنه في الإعراب، وليس معنى ذلك أنها تشبه الحركة والتنوين في كل شيء، بدليل أنها تثبت عند الوقف وهما يحذفان عنده.

وهذا الذي اخترته هو الظاهر من كلام سيبويه؛ فقال: «كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين»[٤]، ولم يقل إنها عوض إشارة إلى أن هذه النون كالحركة والتنوين في بعض الأحكام وليس في جميعها، ولو قال: (إنها عوض) لرد بالوقف، فكأنه احترز بها عنه.

أما بقية الأقوال فإنها ضعيفة لما يأتي:

أولاً: أن هذه النون تثبت في الوقف باتفاق والحركة والتنوين لا يثبتان في

---

(١) شرح التسهيل (١/٧٥).

(٢) الهمع (١/١٦٣).

(٣) رصف المباني (ص:٤٠٤).

والمالقي هو: أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد أبو جعفر المالقي النحوي، توفي سنة (٧٠٢هـ). إشارة التعيين (ص:٣٨)، والبلغة (ص:٥٩)، والبغية (١/٣٣١).

(٤) الكتاب (١/١٧-١٨).

الوقف؛ فلو كانت النون هي نفس التنوين أو عوضاً من الحركة والتنوين أو من أحدهما، لم تثبت عند الوقف؛ لأن العوض يحكم له بحكم ما عوض منه(١).

ثانياً: أن القول إنَّ النون فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد في الوقف ضعيف؛ لأن الوقف عارض والعارض لا يعتد به(٢)، والله أعلم.

(١) التذييل والتكميل (١/٢٩٧).

(٢) شرح الجمل لابن عصفور (١/١٥٥).

٦- إعراب الأمثلة الخمسة:

اختلف النحويون في علامة إعراب الأمثلة الخمسة التي هي: يَفْعَلُون، وتَفْعَلُون، ويَفْعَلاَن، وتَفْعَلاَن، وتَفْعَلِين، على أربعة أقوال:

الأول: أنها معربة بحركات مقدرة قبل ثلاثة الأحرف، والنون دليل إعراب وليس بإعراب، وهو قول الأخفش[١]، وابن درستويه؛ فقال أبو حيان: «والمضارع المتصل به ألف اثنين... وواو الجمع... وتاء التأنيث... ذهب الجمهور إلى أنه معرب بثبوت النون في الرفع وبحذفها في الجزم والنصب... وذهب الأخفش وابن درستويه إلى أنَّ هذه النون ليست إعراباً، وإنما هي دليل إعراب مقدّر قبل ثلاثة الأحرف»[٢].

الثاني: أنها معربة بثبات النون رفعاً، وبحذفها نصباً وجزماً، وهو قول سيبويه[٣]، والمبرد[٤]، وابن السراج[٥]، والزجاجيّ[٦]، وابن جنيّ[٧]،

---

(١) الارتشاف (٨٤٣/٢)، والتذييل والتكميل (١٩٠/١)، وشرح التسهيل للمرادي (ل١٢ ب).

(٢) الارتشاف (٨٤٤/٢)، وينظر: شرح اللمحة البدرية لابن هشام (٢٣٠/١)، ونتائج التحصيل (٣١٨/١).

(٣) الكتاب (١٩/١).

(٤) المقتضب (٨٢/٤).

(٥) الأصول في النحو (٤٨/١).

(٦) الجمل (ص:٣).

والزجاجي هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، توفي سنة (٣٣٩هـ).

نزهة الألباء (ص:٢٦٥)، وإنباه الرواة (١٦٠/٢-١٦١)، وبغية الوعاة (٧٧/٢).

(٧) اللمع (ص:١٨٤).

وابـن الـدهان[١]، وأبي البركـات الأنبـاريّ[٢]، والعكـبريّ[٣]، وابـن الخبـاز[٤]، وابـن فلاح[٥]، وابن إياز[٦].

الثالث: أن (الألف)، و(الواو)، و(الياء) هي علامات الإعراب؛ بمنزلة المثنى وجمع المذكر السالم، وهذا القول ذكره أبو حيان[٧]، ولم ينسبه إلى أحد، ولم أقف على من قال به. والله أعلم.

الرابـع: أن هـذه الأفعـال معربـة وليس فيهـا إعـراب، وهـذا القـول ذكـره أبـو

---

(١) الغرة في شرح اللمع (ل ٤١ ب).

(٢) أسرار العربية (ص:٢٨٥).

(٣) اللباب (٢/٢٧).

(٤) توجيه اللمع (ل ١١٤ ب).

وابن الخباز هو: أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي بن منصور بن علي الشيخ شمس الدين الموصلي النحوي الضرير، توفي سنة (٦٣٧هـ).

إشارة التعيين (ص:٢٩)، والبلغة (ص:٥٥)، والبغية (١/٣٠٤).

(٥) المغني في النحو (١/١٥٨).

وابن فلاح هو: منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليمني تقي الدين أبو الخير، توفي سنة (٦٨٠هـ).

البغية (٢/٣٠٢)، والأعلام (٧/٣٠٣)، ومعجم المؤلفين (٣/٩١٨).

(٦) المحصول شرح الفصول الخمسون (ل ٤٨ ب).

وابـن إيـاز هـو: الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين، توفي سنة (٦٨١هـ).

إشارة التعيين (ص:١٠٣)، والبلغة (ص:٩١)، والبغية (١/٥٣٢).

(٧) التذييل والتكميل (١/١٩١)، والارتشاف (٢/٨٤٤).

حيان، ونسبه إلى أبي علي الفارسيّ[١]، وهو مخالف لما ذكر أبو علي الفارسي في الإيضاح[٢]؛ فقد قال: «فإن جمعته في الفعل المضارع المرفوع ألحقت للجمع واواً، ولعلامة الرفع نوناً مفتوحة»، وقال أيضاً: «فإن ألحق الفعل حرفاً جازماً أو ناصباً حذفت هذه النونات»، وبمثل ذلك قال في المسائل العسكرية أيضاً[٣]، والله أعلم.

والمختار عندي: أن الأمثلة الخمسة معربة بثبات النون رفعاً، وبحذفها نصباً وجزماً؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: «أن الإعراب إما بالحركات أو بالحروف المجانسة لها، والأسماء قد استغرقت الحركات والحروف المجانسة لها إفراداً وتثنية وجمعاً، ولما لم يكن بد لهذه الأفعال من إعراب، وقد تعذر أن تعرب بالحركات والحروف المجانسة لها، جعل إعرابها بالنون؛ لأنه يشبه الحروف المجانسة للحركات»[٤].

ثانياً: أن القول إنَّ الإعراب مقدر ضعيف؛ لأن الإعراب مجتلب للدلالة على ما يحدث بالعامل، و(النون) متصفة بذلك، فادعاء إعراب غيرها مدلول عليه بها مردود لعدم الحاجة إليه[٥].

ثالثاً: أن القول بأن (الواو) و(الألف)، و(الياء) علامات إعراب ضعيف؛ «إذ لو كان كذلك لثبتت النون في الأحوال الثلاثة»[٦]، والله أعلم.

---

(١) الارتشاف (٢/٨٤٤).

(٢) الإيضاح (ص: ٧٠).

(٣) المسائل العسكرية (ص:٢٦٧).

(٤) شرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة الموصلي (١/٣٦٢).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (١/٥١)، والتذييل والتكميل (١/١٩٠)، والهمع (١/١٧٦).

(٦) الهمع (١/١٧٦).

٧- نوع (الهمزة):

اختلف النحويون في نوع (الهمزة) على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها حرف صحيح، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «اعلموا أن الهمزة حرف صحيح كسائر الحروف الصحاح عند عامة النحويين، وقد جعلها الخليل من حروف العلة كالواو والياء والألف اللينة»[(١)].

وهو أيضاً قول ابن خالويه[(٢)]، وعبد القاهر الجرجانيّ[(٣)]، والعكبريّ[(٤)]، وابن يعيش[(٥)]، وابن عصفور[(٦)]، ونسبه ابن درستويه إلى عامة النحويين[(٧)]، ونسبه التفتازانيّ إلى الجمهور[(٨)].

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:١٧٦).

والخليل هو: ابن أحمد الفراهيدي الأزدي البصري، ولد سنة (١٠٠هـ)، وتوفي سنة (١٧٠هـ). مراتب النحويين (ص:٥٤)، وأخبار النحويين البصريين (ص:٥٤)، والبغية (٥٥٧/١).

(٢) كتاب الألفات (ص:٥٠).

وابن خالويه هو: الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان أبو عبد الله الهمداني النحوي، توفي سنة (٣٧٠هـ). إشارة التعيين (ص:١٠١)، والبلغة (ص:٩٠)، والبغية (٥٢٩/١).

(٣) العُمُد (ص:١٣٠).

(٤) اللباب (٤٤٣/١).

(٥) شرح التصريف الملوكي (ص:٤٧).

(٦) الممتع (ص:٢٧٩).

(٧) تصحيح الفصيح (ص:١٧٦).

(٨) شرح مختصر التصريف العِزّي (ص:١٠٥).

وسعد الدين التفتازاني هو: مسعود بن عمر بن عبد الله الإمام العلامة، توفي سنة (٧٩١هـ). الدرر الكامنة (١١٩/٥)، والبغية (٢٨٥/٢)، وشذرات الذهب (٦٧/٧).

الثاني: أنها حرف علة كالواو والياء والألف، وهو قول الخليل(١).

الثالث: أنها ملحقة بحروف العلة؛ لصيرورتها حرف علة في التليين، وهو قول الميدانيّ(٢).

والمختار عندي: أن (الهمزة) حرف صحيح؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أن (الهمزة) وإن جرى فيها ما يجري في الواو والياء والألف من حذف وإبدال، إلا أن ذلك لا يطرد في كثير من الأبواب(٣).

ثانياً: أن (الهمزة) تظهر عليها جميع علامات الإعراب ولا تحذف في الجزم، وذانك من خصائص الحرف الصحيح.

ثالثاً: أن تليين (الهمزة) في بعض المواضع مثل: (آمن) و(إيمان) عارض للتخفيف، والعارض لا يعتد به، والله أعلم.

---

(١) معجم العين (٨/٤٣٧).

(٢) نزهة الطرف في علم الصرف (ص:١٢).

والميداني هو: أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، توفي سنة (٥١٨هـ). إشارة التعيين (ص:٤٦)، والبلغة (ص:٦٣)، والبغية (١/٣٥٦).

(٣) شرح مختصر التصريف العزي للتفتازاني (ص:١٠٥)، وشرح مراح الأرواح في علم الصرف لشمس الدين أحمد (ص:٩٨).

٨- الضمير في (إياك):

اختلف النحويون في الضمير في (إياك) وأخواتها على سبعة أقوال:

الأول: أن (إيَّا) اسم لا ظاهر ولا مضمر، بل هو في الأسماء المضمرة بمنزلة اسم الإشارة في الأسماء المظهرة، ففيه شبه منها، وهو قول ابن درستويه؛ فقال ابن بابشاذ: «وقال ابن درستويه: (إيا) اسم لا ظاهر ولا مضمر، بل هو في الأسماء المضمرة بمنزلة اسم الإشارة في الأسماء المظهرة، ففيه شبه منها»[(١)]، ويقتضي هذا أن تكون الكاف وأخواتها حروفاً؛ لأنها تكون كذلك مع الأسماء المبهمة، والله أعلم.

الثاني: أن (إيَّا) ضمير، والهاء والياء والكاف حروف لا موضع لها من الإعراب، وهو قول ابن السراج[(٢)]، وابن جنيّ[(٣)]، وأبي عبد الله الدينوريّ[(٤)]، وأبي الحسن الباقوليّ[(٥)]، وابن يعيش[(٦)]، وابن الحاجب[(٧)]؛

(١) شرح الجمل (١/ل ٩٨ ب)، وينظر: شرح اللمع لابن الدهان (ل ٩ ب)، وشرح التسهيل للمرادي (ل ٣٤ ب)، والهمع (١/٢١٢).

(٢) الأصول في النحو (٢/١١٧).

(٣) سر صناعة الإعراب (١/٣١٧).

(٤) ثمار الصناعة (ص:١٥٥).

(٥) شرح اللمع (٢/٦٠٠).

وأبو الحسن الباقولي هو: علي بن الحسين بن علي الضرير النحوي، المعروف بجامع العلوم، كان حياً سنة (٥٣٥هـ). إشارة التعيين (ص:٢١٦)، والبلغة (ص:١٥١)، والبغية (٢/١٦٠).

(٦) شرح المفصل (٣/٩٨).

(٧) الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٦٢).

وابن إياز[١]، وابن أبي الربيع[٢]، وابن هشام[٣]، والسيوطيّ[٤]، ونسبه ابن بابشاذ إلى سيبويه[٥]، وردَّ هذه النسبة ابن إياز فقال: «ووهم ابن بابشاذ فعزاه إلى سيبويه، وليس له في ذلك نص»[٦].

وما قاله ابن إياز هو الظاهر من كلام سيبويه؛ لأنه صرح بأن (إيّا) ضمير[٧]، أما لواحقه فلم ينص على شيء فيها، والله أعلم.

الثالث: أن (إيّا) ضمير، ولواحقه ضمائر مجرورة بالإضافة، وهو قول ابن مالك[٨]، ونُسب إلى الخليل[٩]، ويظهر لي في هذه النسبة نظر؛ لأن الخليل صرح بأن ما بعد (إيا) مجرور بالإضافة؛ فقال سيبويه: «قال الخليل: لو أن رجلاً قال: إيَّاك نفسِك لم أُعَنِّفه، لأن هذه الكاف مجرورة»[١٠]، ولم يصرح بنوع (إيا) أهي ضمير أم اسم ظاهر، والله أعلم.

---

(١) المحصول شرح الفصول (ل ١٧١ أ).

(٢) الملخص (ص:٥٨٢).

(٣) أوضح المسالك (ص:٣٦).

(٤) الهمع (١/٢١١).

(٥) شرح المقدمة المحسبة (١/١٥٤).

(٦) المحصول شرح الفصول (ل ١٧١ أ).

(٧) الكتاب (٢/٣٥٥).

(٨) شرح التسهيل (١/١٤٤).

(٩) شرح التسهيل لابن مالك (١/١٤٥)، والارتشاف (٢/٩٣٠)، والجنى الداني (ص:٥٣٦).

(١٠) الكتاب (١/٢٧٩).

الرابع: أن الكاف والياء والهاء هي الضمائر، و(إيّا) حرف عماد[١]، وهو قول الفراء[٢]، ونسب إلى الكوفيين[٣]، واختاره المالقيّ[٤]، وأبو حيان[٥].

الخامس: أن (إيّا) اسم ظاهر أضيف لما بعده، وهو قول الزجاج[٦]، وأبي سعيد السيرافيّ[٧]، والصيمريّ[٨]، وأبي البركات الكوفيّ[٩].

السادس: أن (إيّاك) بكماله ضمير، وهو قول منسوب إلى الكوفيين غير الفراء[١٠].

---

(١) الإنصاف (٢/٦٩٦).

(٢) الارتشاف (٢/٩٣٠)، والجنى الداني (ص:٥٣٧)، والهمع (١/٢١٢)، ولم أقف على رأي الفراء في مظانه من كتابه: معاني القرآن.

(٣) الإنصاف (٢/٦٩٥)، والتذييل والتكميل (٢/٢٠٦).

(٤) رصف المباني (ص:٢١٥).

(٥) التذييل والتكميل (١/٢٠٩).

(٦) معاني القرآن وإعرابه (١/٤٨).

(٧) شرح الكتاب (٢/ل ٧٠ أ).

والسيرافي هو: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، توفي سنة (٣٦٨هـ).
إنباه الرواة (١/٣٤٨)، وإشارة التعيين (ص:٩٣)، وبغية الوعاة (١/٥٠٧-٥٠٨).

(٨) التبصرة والتذكرة (١/٥٠٤).

(٩) البيان في شرح اللمع (ل ١٢٩ أ).

وأبو البركات هو: عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد العلوي الزيدي الكوفي، توفي سنة (٥٣٩هـ).
نزهة الألباء في طبقات الأدباء (٣٤٤)، وإنباه الرواة (٢/٣٢٤)، والبغية (٢/٢١٥).

(١٠) الارتشاف (٢/٩٣٠)، والتذييل والتكميل (٢/٢٠٥).

والمرادي هو: الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي النحوي اللغوي الفقيه بدر الدين، توفي سنة (٧٤٩هـ).
الدرر الكامنة (٢/١١٦-١١٧)، وبغية الوعاة (١/٥١٧)، وشذرات الذهب (٦/٣٤٢).

السابع: أن (إياك) بكماله اسم ظاهر، ذكره المرادي ولم ينسبه إلى أحد[١]، ولم أقف -فيما قرأت- على من قال به، والله أعلم.

والمختار عندي: أن الكاف والياء والهاء الضمائر، و(إيّا) حرف عماد؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أن هذه الكاف والهاء والياء هي الكاف والهاء والياء التي تكون في حال الاتصال؛ لأنه لا فرق بينهما بوجه ما، إلا أنها لما كانت على حرف واحد وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها، فأتي بإيّا لتعتمد الكاف والياء والهاء عليها، فصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول[٢].

ثانياً: أن القول إنَّ (إيّا) ضمير قول ضعيف؛ «لأنه لو كان ضميراً لعاد على شيء، ولا يعود على شيء؛ فبطل كونه ضميراً؛ ولأنه لا يتبدل في تثنية ولا جمع ولا تأنيث ولا تذكير ولا غيبة ولا حضور، ولو كان ضميراً لتبدل بحسب ذلك، وإنما يتبدل بحسب ذلك ما بعده وهو العائد على الأسماء، فهو المضمر لا غير و(إيّا) دعامة»[٣].

ثالثاً: أن القول إنَّ (إيّا) اسم ظاهر أو مبهم، قول ضعيف؛ لأن (إيّا) يلزم طريقة واحدة وهي النصب، ولا يوجد اسم ظاهر ولا مبهم لزم طريقة واحدة إلا الظرف نحو الآن وغيره، وبعض المصادر نحو: سبحان و(إيّا) ليس بظرف، ولا مصدر[٤].

---

(١) الجنى الداني (ص:٥٣٧).

(٢) الإنصاف (٢/٦٩٦)، والتذييل والتكميل (٢/٢٠٩).

(٣) رصف المباني (ص:٢١٧).

(٤) شرح اللمع للباقولي (٢/٦٠٠)، وشرح اللمع لابن الدهان (ل ٩ ب)، والإنصاف (٢/٦٩٧).

رابعاً: أن القول بأن (إياك) بكماله ضمير قول ضعيف، وكذلك القول بأن (إياك) بكماله اسم ظاهر؛ «لأنه ليس في الأسماء المضمرة ولا الظاهرة ما يختلف آخره كافاً وهاءً وياءً»[١].

خامساً: أن القول إنَّ الكاف والياء والهاء حروف قول ضعيف لوجهين:

الأول: «أن غير الكاف من لواحق (إيا) مجمع على اسميتها مع غير (إيا) مختلف في اسميتها معها، فلا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فيه، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجري الجميع على سنن واحد»[٢].

الثاني: «أن إخراج الضمائر الاسمية إلى الحرفية لمجرد الخطاب والغيبة تكلف بغير دليل قاطع لإخراج أصل إلى فرع وكثير إلى قليل»[٣]، والله أعلم.

---

(١) شرح الكافية للرضي (٢/٤٢٥).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/١٤٥).

(٣) رصف المباني (ص:٢١٧).

٩- إطلاق (ما) الموصولة على آحاد أولي العلم:

تطلق (ما) الموصولة على غير أولي العلم، واختلف النحويون في جواز إطلاق (ما) على آحاد أولي العلم على ثلاثة أقوال:

الأول: الجواز مطلقاً، وهو قول أبي عبيدة[١]، وابن درستويه؛ فقال أبو حيان: «و(ما) لما لا يعقل، وذهب أبو عبيدة وابن درستويه ومكي بن أبي طالب ومن المتأخرين ابن خروف: إلى أنها تقع على آحاد من يعقل»[٢].

الثاني: المنع، وهو قول المبرد[٣]، وابن السراج[٤]، والزجاجيّ[٥]، وابن برهان[٦]، وابن بابشاذ[٧]، وابن الخباز[٨]، وابن إياز[٩].

---

(١) مجاز القرآن (١/٢٤٠-٢٤١).

وأبو عبيدة هو: معمر بن المثنى اللغوي البصري، توفي سنة (٢١٠هـ).

إشارة التعيين (ص:٣٥٠)، والبلغة (ص:٢٢٤)، والبغية (٢/٢٩٤).

(٢) الارتشاف (٢/١٠٣٤)، والتذييل والتكميل (٣/١٢٩)، وينظر: الهمع (١/٣١٥).

(٣) المقتضب (٢/٢٩٥).

(٤) الأصول في النحو (٢/١٣٥).

(٥) الجمل في النحو (ص:١٢).

(٦) شرح اللمع (٢/٥٩٠).

(٧) شرح المقدمة المحسبة (١/١٨٠).

(٨) الغرة المخفية (١/٣٣٩).

(٩) شرح الفصول الخمسون (ل ١٧٤ ب).

الثالث: الجواز قليلاً، وهو قول ابن السّيد[١]، وابن مالك[٢].

واستُدل على الجواز بالسماع ومنه ما يلي:

قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥﴾[سورة الشمس: ٩١ الآية ٥]، ومعلوم أن الذي بنى السماء هو الله.

وقوله تعالى: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣﴾[سورة الكافرون: ١٠٩ الآية ٣]، ومعلوم أنه الله.

وقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾[سورة ص: ٣٨ من الآية ٧٥]، ومعلوم أن المراد بالمخلوق هنا هو آدم.

وسمع من العرب: «سُبْحَانَ ما سَخَرَكُنَّ لنا»[٣]، والمراد بـ (ما) هنا (الله) ﷻ.

واستدل على المنع بأن (ما) لا تخلو من الإبهام أبداً، وهو يخالف التعيين والتخصيص[٤].

والمختار عندي: جواز إطلاق (ما) على آحاد أولي العلم؛ لأنه مؤيد بالسماع، والله أعلم.

---

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل (ص:٣٤٦).

وابن السيد هو: عبد الله بن محمد بن السِّيد أبو محمد البطليوسي، توفي سنة (٥٢١هـ).

إشارة التعيين (ص: ١٧٠)، والبلغة (ص:١٢٦)، والبغية (٢/٥٥).

(٢) التسهيل (ص:٣٦).

(٣) المقتضب (٢/٢٩٦)، والأصول في النحو (٢/١٣٥)، والتذييل والتكميل (٣/١٢٨).

(٤) نتائج الفكر (ص:١٨٠).

١٠- (أل) المُعَرِّفَة:

اختلف النحويون في (أل) المُعَرِّفَة على أربعة أقوال:

الأول: أن المعرف (اللام) وحدها، وإنما لحقها ألف الوصل لسكونها، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «ومنه لام التعريف؛ لأنها على حرف واحد، وإنما لحقها ألف الوصل لسكونها»(١).

وهو أيضاً قول أبي عبد الله الدينوريّ(٢)، وأبي الحسن الباقوليّ(٣)، والمالقيّ(٤)، ونسب إلى الجمهور(٥).

ونسب ابن مالك هذا القول للمتأخرين(٦)، وفيه نظر؛ لأن ابن درستويه قال به وهو من المتقدمين(٧)، والله أعلم.

الثاني: أن المعرف (أل) وهمزته همزة وصل معتد بها في الوضع، كالاعتداد بهمزة الوصل في (استمع) ونحوه، بحيث لا يعد رباعياً، وهو قول سيبويه(٨)، وأبي حيان(٩)، والمراديّ(١٠).

---

(١) كتاب الكتاب (ص:٥٢).

(٢) ثمار الصناعة (ص:١٦٠).

(٣) شرح اللمع (٢/٦١٥).

(٤) رصف المباني (ص:١٥٩).

(٥) رصف المباني (ص:١٥٩)، وجواهر الأدب (ص:٣٠٣).

(٦) شرح التسهيل (١/٢٥٣).

(٧) نشأة النحو (ص:١٥٠).

(٨) الكتاب (٤/٢٢٦)، (٤/١٤٧).

(٩) التذييل والتكميل (٣/٢٢٦).

(١٠) الجنى الداني (ص:١٩٣).

الثالـث: أن المعـرف (أل) وهمزتـه همـزة قطـع، وهـو قـول الخليـل[١]، وابـن كيسان[٢]، وابن مالك[٣].

الرابـع: أن الهمـزة في (أل) هـي المعرفـة والـلام زائـدة للفـرق بينهـا وبـين همـزة الاستفهام، وهـذا القـول نقلـه الرضـي عـن المـبرد؛ فقـال: «وذكـر المـبرد في كتابـه (الشـافي) أن حـرف التعريـف الهمـزة المفتوحـة وحـدها، وإنـما ضـم إليهـا الـلام لـئلا يشتبه التعريف بالاستفهام»[٤].

ومـذهب المـبرد في المقتضـب كمـذهب سـيبويه؛ فقـال: «فأمـا الألـف الـتي تلحق مع اللام للتعريف فمفتوحة، نحو الرجل والغلام؛ لأنها ليست باسم ولا فعل، وإنما هي بمنزلة (قد)، وإنما ألحقت لام التعريف لسكون اللام، فخولف بحركتها لذلك»[٥]، والله أعلم.

واستُدل للقول الأول: بنفوذ الجر إلى ما بعدها، وبأنها في مقابلة التنوين، فكما أن التنوين حرف واحد فكذلك (اللام)؛ لأنها تقابله، وذلك أنه يدل على التنكير كما تدل (اللام) على التعريف»[٦].

---

(١) الكتاب (٣/٣٢٤-٣٢٥).

(٢) التذييل والتكميل (٣/٢١٨)، والهمع (١/٢٧١).

(٣) شرح التسهيل (١/٢٥٣).

(٤) شرح الكافية (٣/٢٤١).

والرضي هو: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، توفي سنة (٦٨٦هـ).

بغية الوعاة (٨/٥٦٧)، وشذرات الذهب (٦/٥٧)، ومعجم المؤلفين (٣/٢٣٢).

(٥) المقتضب (٢/٨٨).

(٦) كتاب معاني الحروف للرماني (ص:٦٩)، وشرح اللمع للباقولي (٢/٦١٥)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/٤٨٥).

واستُدل للقول الثاني: بأن الهمزة تسقط في الدرج؛ فدل على أنها همزة وصل لا قطع[١].

واستُدل للقول الثالث: بفتح الهمزة، وأنهم يقولون (ألاحمر) بنقل حركة همزة (أحمر) إلى (اللام) قبلها، فيثبتونها مع تحرك ما بعدها، ويثبتونها في القسم، والنداء[٢].

واستدل للقول الرابع: بأن أداة التعريف جاءت لمعنى، وأولى الحروف بذلك حروف العلة، وحركت لتعذر الابتداء بالساكن؛ فصارت همزة كهمزة المتكلم والاستفهام[٣].

والمختار عندي: أن (أل) حرف معرف ثنائي الوضع، وهمزته همزة وصل.

فأما كونه ثنائياً؛ فلأنه هو الظاهر من وضعها، والأصل إجراء الشيء على ظاهره في الوضع، ولا يعدل عن الظاهر إلا بدليل قوي يدل على خلاف الظاهر[٤].

وأما كون الهمزة همزة وصل؛ فلأنها تسقط في الدرج؛ فدل على أنها همزة وصل؛ لأن همزة القطع لا تسقط في الدرج، والله أعلم.

---

(١) التصريح (٤٨٤/١)، والهمع (٢٧٣/١).

(٢) التذييل والتكميل (٢٢٣/٣)، وتعليق الفرائد (٣٥٣/٢)، والتصريح (٤٨٤/١).

(٣) التصريح بمضمون التوضيح (٤٨٥/١).

(٤) التذييل والتكميل (٢٢٦/٣)، والجنى الداني (ص:١٩٣).

١١- تعدد الخبر:

إذا كان المبتدأ واحداً في اللفظ والمعنى، فقد اتفق النحويون على جواز تعدد خبره لفظاً إذا كان المعنى واحداً، نحو: الرمان حلوٌ حامض[١].

واختلفوا في جوازه إذا لم يكن المعنى واحداً، نحو: (زيدٌ كاتبٌ شاعر) على ثلاثة أقوال:

الأول: الجواز، وهو قول ابن السراج[٢]، وابن درستويه؛ فقال السيوطي: «في تعدد خبر (كان) الخلاف في تعدد الخبر المبتدأ والمنع هنا أولى، ولهذا قال به بعض من جوَّزه هناك كابن درستويه»[٣]، وهو قول الحيدرة اليمنيّ[٤]، وابن الحاجب[٥]، وابن مالك[٦]، وابن أبي الربيع[٧]، والكيشيّ[٨]، وابن هشام[٩]، ونسب إلى الجمهور[١٠].

الثاني: الجواز بشرط أن تتحد الأخبار في الإفراد والجملة، وهذا القول نسبه

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك (١/٢٩٣).

(٢) الأصول في النحو (١/٦٥).

(٣) الهمع (٢/٧٥).

(٤) كشف المشكل (١/٣٢١).

(٥) شرح المقدمة الكافية (٢/٣٦٩).

(٦) شرح التسهيل (١/٣٢٦).

(٧) الملخص (ص:٢١٤)، والبسيط في شرح الجمل (٢/٢٩٠).

(٨) الإرشاد (ص:١٢٤).

(٩) الجامع الصغير (ص:٤٩).

(١٠) الهمع (٢/٥٣).

ابن هشام إلى أبي علي الفارسيّ[(١)]، ولم أقف عليه فيما بين يدي من كتب أبي علي[(٢)]، والله أعلم.

الثالث: المنع، وهو قول ابن الطراوة[(٣)]، وابن عصفور[(٤)]، والإسفراييني[(٥)]، وهو الظاهر من كلام سيبويه، والأخفش الأوسط، والمبرد؛ فقد أجازوا تعدد الخبر لفظاً إذا كان المعنى واحداً؛ فدل على أنهم يمنعون من تعدده معنى؛ فقال سيبويه رحمه الله في قولهم: (هذا عبد الله منطلق): «زعم الخليل أن رفعه يعني المنطلق يكون على وجهين: فوجه أنك حين قلت: (هذا عبد الله) أضمرت (هذا أو هو) كأنك قلت: هذا منطلقٌ أو هو منطلقٌ، والوجه الآخر أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا، كقولك: (هذا حلوٌ حامض)، لا تريد أن تنقض الحلاوة ولكنك تزعم أنه جمع بين الطعمين»[(٦)].

(١) مغني اللبيب (ص:٥٦٤)، وشرح قصيدة كعب ابن زهير (ص:٥٧).

(٢) وهي الحجة للقراء السبعة، التعليقة على كتاب سيبويه، المسائل الحلبيات، المسائل البصريات، المسائل العسكريات، كتاب الشعر، المسائل البغداديات، المسائل العضديات، المسائل المنثورة.

(٣) المقاصد الشافية (١/٣٣٥).

وابن الطراوة هو: أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله بن الحسين المالقي المالكي النحوي، توفي سنة (٥٢٨هـ). إشارة التعيين (ص:١٣٥)، والبلغة (ص:١٠٨)، والبغية (١/٦٠٢).

(٤) شرح الجمل (١/٣٦٦)، والمقرب (ص:٢٨٦).

(٥) لباب الإعراب (ص:٢٥١).

والإسفراييني هو: تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد بن السيف المعروف بالفاضل الإسفراييني، توفي سنة (٦٨٤هـ). البغية (١/٢١٩)، وكشف الظنون (٢/١٥٤٣).

(٦) الكتاب (٢/٨٣).

وقال الأخفش الأوسط في قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[سورة هود: ١١: من الآية ٧٢] «أو يكون أخبر عنهما خبراً واحداً، كنحو قولك: (هذا أخضر أحمر)»(١).

وقال المبرد في قولهم: هذا زيدٌ قائمٌ: «ويجوز أن تجعل (زيداً) و(قائماً) كليهما الخبر، فتخبر بأنه جمع ذا، وذا كما تقول: هذا حلوٌ حامض تخبر أنه جمع الطعمين»(٢)، والله أعلم.

واستُدل للجواز بالسماع(٣) والقياس(٤).

فأما السماع فمنه ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾[سورة البروج: ٨٥ الآيات ١٤-١٦].

وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ﴾[سورة البقرة: ٢ من الآية ٢٥٥].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴿١٦﴾﴾[سورة المعارج: ٧٠ الآيتان ١٥-١٦] برفع نزاعةُ(٥).

وقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[سورة هود: ١١ من الآية ٧٢].

---

(١) معاني القرآن (٢/٥٨٠).

(٢) المقتضب (٤/٣٠٧).

(٣) الكتاب (٢/٨٣)، ومعاني القرآن للأخفش (٢/٥٨٠)، وترشيح العلل (ص:٨٥).

(٤) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (١/٣١٩)، والهمع (٢/٥٣)، ونتائج التحصيل (١/١١٠٩).

(٥) رفع (نَزَّاعَةٌ) في قراءة السبعة ما عدا حفصاً، فإنها عنده بالنصب، وقرأ بقية العشرة بالرفع أيضاً.
المبسوط في القراءات العشر (ص:٣٨١)، والتيسير في القراءات السبع (ص:٢١٤)، وتقريب النشر في القراءات العشر (ص:١٨٣).

وأما القياس: فلأن الخبر حكم وقد يحكم على الشيء بأحكام متعددة كما في الصفات.

واستُدل للمنع بالقياس، وهو أنّ المبتدأ هو العامل في الخبر الرفع، ولا يرفع رافع مرفوعين من غير التوابع[1].

والمختار عندي: أن تعدد الخبر جائز؛ وذلك للأمور الآتية:

أولاً: أنه مؤيد بالسماع.

ثانياً: أن القياس يقتضيه؛ لأن الخبر كالنعت، فكما جاز تعدد النعت، جاز تعدد الخبر.

ثالثاً: أن ما استدل به المانع قويٌ من حيث القياس، إلا أن السماع يخالفه، والسماع الكثير مقدم على القياس القوي[2]، والله أعلم.

---

(١) الحجة للقراء السبعة (١/١٩٩)، والمقاصد الشافية (١/٣٣٤ أ).

(٢) تنظر القاعدة في: المسائل الحلبيات (ص:٢٢٦)، والاقتراح في أصول النحو (ص:٣٤٥).

١٢- إعراب المصدر في قولهم: (ضربي زيداً قائماً):

اختلف النحويون في إعراب المصدر في قولهم: (ضربي زيداً قائماً) على قولين:

القول الأول: أن (ضربي) مبتدأ، واختلف أصحاب هذا القول في الخبر حينئذٍ على ستة أقوال:

الأول: أنه لا خبر له؛ لأنه واقع موقع (ضربت) أو (اضرب) فهو نظير أقائم الزيدان.

وهو قول الأخفش الأصغر[(١)]، وابن درستويه؛ فقال الرضيّ: «ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ إلى أنه لا خبر له؛ لكونه بمعنى الفعل كما قلنا، فمعنى: ضربي زيداً قائماً: أضربه قائماً، وهو نحو: أقائم الزيدان، عندهما»[(٢)].

الثاني: أن الخبر مقدر بزمان مضاف إلى فعله تقديره: - إن كان الضرب لم يقع - إذا كان، وإن كان قد وقع يقدر: إذ كان.

وهو قول ابن بابشاذ[(٣)]، وأبي بكر الشنترينيّ[(٤)]، وأبي البقاء العكبريّ[(٥)]،

---

(١) الارتشاف (١٠٩٢/٣).

والأخفش الأصغر هو: علي بن سليمان بن الفضل النحوي، أبو الحسن، توفي سنة (٣١٥هـ). نزهة الألباء (ص:٢١٩)، والبلغة (ص:١٥٣)، والبغية (١٦٧/٢).

(٢) شرح الكافية (٢٧٧/١)، وينظر: الارتشاف (١٠٩٣/٣).

(٣) شرح الجمل (٣٥/١ ب-٣٦ أ).

(٤) تنقيح الألباب (ص:٥٨).

وأبو بكر الشنتريني هو: محمد بن عبد الملك الشنتريني أبو بكر النحوي، توفي سنة (٥٥٠هـ). إشارة التعيين (ص:٣٢٥)، والبلغة (ص:٢٠٣)، والبغية (١٦٣/١).

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب (١٤٥/١).

والخوارزميّ(١)، وابن الحاجب(٢)، وابن عصفور(٣)، والإسفرايينيّ(٤)، وابن أبي الربيع(٥)، والكيشيّ(٦).

الثالث: أن الخبر مصدر مقدر قبل الحال، تقديره: (ضربي زيداً ضَرْبه قائماً)، وهو قول الأخفش الأوسط(٧)، واختيار ابن مالك(٨).

الرابع: أن الخبر مقدر بعد الحال تقديره: (ضربي زيداً قائماً ثابت)، وهو منسوب إلى الكوفيين(٩).

الخامس: أن الحال هي نفسها الخبر، وإنما نصبت مع أنها خبر للمخالفة(١٠)؛

---

(١) شرح المفصل (١/٢٧٣).

والخوارزمي هو: صدر الأفاضل القاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمي النحوي، توفي سنة (٦١٧هـ). معجم الأدباء (٤/٥٨٢)، والبلغة (ص:١٧٥)، والبغية (٢/٢٥٢-٢٥٣).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (١/١٩٧).

(٣) شرح الجمل (١/٣٥٩).

(٤) لباب الإعراب (ص:٢٥٨).

(٥) الملخص (ص:١٧٥).

(٦) الإرشاد (ص:١١٩).

(٧) شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٨٠)، والتذييل والتكميل (٣/٢٩٣)، والارتشاف (٣/١٠٩٢).

(٨) شرح التسهيل (١/٢٨٠).

(٩) الإيضاح في شرح المفصل (١/١٩٦)، والمحصول شرح الفصول الخمسون (ص:١٢٣ ب)، والارتشاف (٣/١٠٩٣).

(١٠) الخلاف عامل معنوي عند بعض الكوفيين، وللزيادة في فهم هذا المصطلح، ينظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو (ص:٢٩٢)، ومصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها (ص:١٠١)، ودراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء (ص:٢٨٦).

وهو قول الكسائيّ(١)، والفراء(٢)، وهشام(٣).

السادس: أن الحال مغنية عن الخبر لشبيهها بالظرف كما أغني الظرف عن الخبر، فكأنه قيل: (ضربي زيداً في حال قيامه)، وهو قول الجرميّ(٤)، وابن كيسان(٥).

القول الثاني: أن (ضربي) فاعل لفعل مقدر بـ(ثبت) أو (يقع)، وهذا القول ذكره ابن مالك(٦)، وأبو حيان(٧)، والسيوطيّ(٨)، ولم ينسبوه إلى أحد، ولم أقف على من قال به والله أعلم.

والمختار عندي: أن (ضربي) مبتدأ، والخبر مقدر بزمان مضاف إلى فعله

---

(١) التعليقة لابن النحاس (ص:٣٣ أ)، والارتشاف (١٠٩٣/٣)، والهمع (٤٥/١).

والكسائي هو: علي بن حمزة الكسائي، إمام الكوفيين، توفي سنة (١٨٠هـ).

مراتب النحويين (ص:١٢٠)، ومعجم الأدباء (٨٧/٤) وبغية الوعاة (١٦٢/٢).

(٢) المصادر السابقة.

(٣) المصادر السابقة.

وهشام هو: هشام بن معاوية الضرير الكوفي، توفي سنة (٢٠٩هـ).

إشارة التعيين (ص:٣٧١)، والبلغة (ص:٢٣٦)، والبغية (٣٢٨/٢).

(٤) الارتشاف (١٠٩٣/٣).

والجرمي هو: أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي، توفي سنة (٢٢٥هـ).

إشارة التعيين (ص:١٤٥)، والبلغة (ص:١١٣)، والبغية (٨/٢-٩).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٢٨١/١)، والارتشاف (١٠٩٣/٣).

(٦) شرح التسهيل (٢٨٠/١).

(٧) الارتشاف (١٠٩٣/٣).

(٨) الهمع (٤٤/١).

تقديره: - إن كان لم يقع - إذا كان - وإن وقع - إذ كان، وذلك لما يأتي:

أولاً: أن القول إنَّ (ضربي) فاعل لفعل مقدر بـ(ثبت) أو (يقع) ضعيف؛ لأنه لا دليل على تعيين المقدر، فكما يجوز تقدير: (ثبت) يجوز تقدير: (عَدِم)، وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره[(١)].

ثانياً: أن القول إنَّ (ضربي) واقع موقع الفعل فلا يحتاج إلى خبر ضعيف؛ لأنه لو وقع موقع الفعل لصح الاقتصار عليه مع فاعله، كما صح ذلك في (أقائم الزيدان)[(٢)].

ثالثاً: أن القول إنَّ الخبر مصدر مقدر قبل الحال ضعيف؛ لأنه يؤدي إلى حذف المصدر مع بقاء معموله، وهو ممتنع[(٣)]، ولأنه ليس فيه تقدير زيادة على ما أفاده الأول[(٤)].

رابعاً: أن القول إنَّ الخبر مقدر بعد الحال ضعيف؛ لأنه لا دليل على تعيين المقدر، فكما يجوز تقدير: (ثابت) يجوز تقدير: (معدوم)، وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره[(٥)].

خامساً: أن القول إنَّ (قائماً) في قولهم: (ضربي زيداً قائماً) هي الخبر وإنما نصبت للمخالفة ضعيف؛ لضعف النصب بالمخالفة.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢٨٢/١)، والهمع (٤٤/١).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢٨١/١)، والهمع (٤٥/١).

(٣) شرح الكافية للرضي (٢٧٩/١).

(٤) الهمع (٤٧/١).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٢٨٢/١)، والهمع (٤٦/١).

وضعفه لوجهين:

الأول: «أن الشيء إذا خالف الشيء فقد خالفه الآخر، فليس نصب المبتدأ أولى من نصب الخبر، ولا نصب الخبر أولى من نصب المبتدأ؛ بدليل قولك: (زيد زهير شعراً وعبد الله حاتم جوداً) فقد رفعت الاسمين وليس أحدهما الآخر»[(١)].

الثاني: «أن الخلاف لو كان عاملاً لعمل حيث وجد، ونحن نرى العرب تقول: (ليس زيد قائماً لكن قاعد) برفع قاعد على الجواز، و(ما زيد قائماً لكن قاعد) بل قاعد فترفعه على الوجوب مع كونه مخالفاً لما قبله»[(٢)].

سادساً: أن القول إنَّ الحال مغنية عن الخبر لشبهها بالظرف كما أغنى الظرف عن الخبر ضعيف؛ لأنه لو جاز لجاز مع الجثة أن يقول: (زيد قائماً)؛ لأنه بمعنى زيد في حال قيام، وهو ممتنع إجماعاً[(٣)] والله أعلم.

---

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ (١/٣٤ ب).

(٢) التعليقة لابن النحاس (ص:٣٤ أ).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٨١)، والهمع (١/٤٦).

١٣- مجيء خبر (كان) فعلاً ماضياً

اتفق النحويون على أنَّ (كان) إذا كانت بمعنى: (صار) لا يكون خبرها فعلاً ماضياً[١].

واختلفوا فيها إذا لم تكن بمعنى: (صار) على قولين:

الأول: المنع، إلا إذا اقترن الفعل الماضي بـ(قد) لفظاً أو تقديراً، وهو قول الفراء[٢] وابن درستويه؛ فقال الرضيّ: «فمما قيل إنه من خصائصه ما ذهب إليه ابن درستويه، وهو أنه لا يجوز أن يقع الماضي خبر (كان)، فلا يقال: (كان زيد قام)»[٣]، وهو قول ابن بابشاذ[٤]، وابن أبي الربيع[٥]، وابن جمعة الموصليّ[٦]، وتقي الدين النيليّ[٧]، ونسب إلى الكوفيين[٨].

---

(١) الارتشاف (١١٦٧/٣).

(٢) معاني القرآن (٢٨٢/١).

(٣) شرح الكافية (١٤٢/٢).

(٤) شرح الجمل (٤٧/١ أ).

(٥) البسيط في شرح الجمل (٦٨٢/٢)، والملخص (ص:٢١٤).

(٦) شرح الفية ابن معطٍ (٨٦٣/٢).

(٧) الصفوة الصفية في شرح الألفية (١١/٢).

وتقي الدين النيلي هو: أبو إسحاق تقي الدين إبراهيم بن الحسين بن عبد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي البغدادي، من علماء القرن السابع.

بغية الوعاة (٤١٠/١)، وكشف الظنون (١٣٧٦/٢).

(٨) الارتشاف (١١٦٧/٣)، والمساعد (٢٥٦/١)، والهمع (٧٣/٢)، ونتائج التحصيل في شرح التسهيل (١١٦٦/٣).

الثاني: الجواز مطلقاً، وهو قول أبي جعفر النحاس[(١)]، وأبي بكر الشنتريني[(٢)]، والحيدرة اليمنيّ[(٣)]، والجزوليّ[(٤)]، وابن خروف[(٥)]، وأبي علي الشلوبين[(٦)]، وابن عصفور[(٧)]، وابن مالك[(٨)]، والرضيّ[(٩)]، وأبي حيان[(١٠)]، والسيوطيّ[(١١)]، ونسب إلى البصريين[(١٢)].

واستدل المانعون بأمرين:

أحدهما: أنَّ (كان) فعل ماضٍ؛ فلا يخبر عنها إلا باسم، أو ما ضارع الاسم[(١٣)].

---

(١) إعراب القرآن (٢/٣٢٥).

وأبو جعفر النحاس هو: أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، يعرف بابن النحاس، توفي سنة (٣٣٨هـ). إنباه الرواة (١/١٣٦)، ومعجم الأدباء (١/٦١٧)، والبغية (١/٣٦٢).

(٢) تلقيح الألباب (ص:٦٦).

(٣) كشف المشكل (١/٣٢٩).

(٤) المقدمة الجزولية (ص:١٠٨).

(٥) شرح الجمل (ص:٤٤١).

(٦) شرح المقدمة الجزولية (٢/٧٧٨)، والتوطئة (ص:٢٣٠).

(٧) شرح الجمل (١/٣٨٨).

(٨) شرح التسهيل (١/٣٤٤).

(٩) شرح الكافية (٢/١٤٣).

(١٠) الارتشاف (٣/١١٦٧).

(١١) همع الهوامع (٢/٧٣).

(١٢) همع الهوامع (٢/٧٣).

(١٣) شرح القصائد المشهورات لابن النحاس (١/١١٧)، وشرح القصائد العشر للتبريزي (ص:١٢٠).

الثاني: أنَّ (كان) تدل على الزمن الماضي، فإذا جاء خبرها ماضياً كان لغواً في الكلام[(١)].

وأجيب عنهما بما يأتي:

أولاً: أن الماضي مضارع للاسم كالفعل المضارع؛ بدليل وقوعه خبراً كالاسم[(٢)].

ثانياً: أن مجيء الماضي في خبر (كان) يفيد التأكيد؛ فليس بلغوٍ كما قالوا[(٣)].

وعللوا اشتراط اقتران الماضي بـ(قد) لفظاً أو تقديراً؛ بأنها تقرب الماضي من الحال؛ فيحصل حينئذٍ فائدة لا تفيدها (كان)[(٤)].

واستدل من أجاز مطلقاً؛ بوروده في السماع بكثرة توجب القياس[(٥)]، ومنه ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[سورة المائدة: ٥ من الآية ١١٦].

وقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى﴾[سورة الممتحنة: ٦٠ من الآية ١].

وقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾[سورة يوسف: ١٢ من الآية ٢٧].

---

(١) شرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٢/٨٦٣)، والصفوة الصفية (٢/١١).

(٢) شرح القصائد المشهورات لابن النحاس (١/١١٧)، وشرح القصائد العشر للتبريزي (ص:١٢٠).

(٣) شرح القصائد المشهورات (١/١١٧)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٣٨٨).

(٤) شرح الكافية للرضي (٢/١٤٣)، والهمع (٢/٧٣).

(٥) شرح الجمل لابن عصفور (١/٣٨٨)، وشرح الكافية للرضي (٢/١٤٣)، والارتشاف (٣/١١٦٧).

وقد أجاب ابن جمعة الموصلي عن هذا الدليل؛ فقال: «وأما قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾ فإنما جاز ذلك؛ لأنه في معنى المستقبل لكونه شرطاً، وهو جائز بالاتفاق»(١).

وما أجاب به ابن جمعة رحمه الله فيه نظر؛ لأن نقل معنى (كان) للاستقبال بدخول أداة الشرط عليه فيه خلاف(٢).

فمنهم من منع النقل، ومنهم من قال بالنقل، وعلى كلا القولين جواب ابن جمعة لا يصح.

فأما على الأول؛ فواضح واعتمده ابن عصفور(٣) في الرد على مثل ما أجاب به ابن جمعة، وأما على الثاني؛ فلأنه اعتذار لا يطرد لنقضه بمثل ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾[سورة الأحزاب: ٣٣ من الآية ١٥].

وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَكُونُوٓا۟ أَقْسَمْتُم﴾[سورة إبراهيم: ١٤ من الآية ٤٤].

وقول زهير بن أبي سلمى(٤): (الطويل)

وكان طَوَى كَشحاً على مُسْتَكِنَّةٍ ... فلا هُوَ أَبْداها وَلَم يَتَجَمْجَمِ

ففي هذه الشواهد جاء خبر (كان) فعلاً ماضياً، مع أن (كان) لم تقترن

---

(١) شرح ألفية ابن معطٍ (٨٦٣/٢).

(٢) شرح الجمل لابن عصفور (٣٩٠/١).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور (٣٩٠/١).

(٤) ديوانه (ص:١٠٨)، وشرح ديوان زهير بن أبي سلمى لثعلب (ص:٢٢)، وكشف المشكل (٣٢٩/١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٣٨٩/١).

بشرط، وقد اعتمد هذا الوجه أبو حيان[١] في الرد على مثل ما أجاب به ابن جمعة الموصلي.

والمختار عندي: جواز مجيء خبر (كان) فعلاً ماضياً؛ وذلك لأمرين:

أحدهما: أنه مؤيد بالسماع الكثير، وهو موجب للقياس.

الثاني: أن القول بإضمار (قد) مخالف للأصل؛ لأن الأصل عدم الإضمار إلا لحاجة، ولا حاجة له هنا لاستقامة المعنى، والله أعلم.

---

(١) التذييل والتكميل (٤/١٥١).

١٤- تعدد خبر (كان):

اختلف النحويون في تعدد خبر (كان) على قولين:

الأول: المنع، وهو قول ابن درستويه؛ فقال ابن مالك: «وذهب ابن درستويه إلى منع تعدد الخبر في هذا الباب»[(١)]، وهو قول ابن أبي الربيع[(٢)]، وأبي حيان[(٣)]، والسيوطيّ[(٤)].

الثاني: الجواز، وهو قول الخليل[(٥)]، وابن جنيّ[(٦)]، وأبي البركات الأنباريّ[(٧)]، وابن خروف[(٨)] وابن مالك[(٩)]، وابن هشام[(١٠)]، وابن عقيل[(١١)]، ونسب إلى الجمهور[(١٢)].

واستدل للمنع؛ بأن (كان) مشبهة بـ(ضرب)، و(ضرب) لا يكون له إلا

---

(١) شرح التسهيل (١/٣٣٧)، وينظر: الارتشاف (٣/١١٥٠)، والتذييل والتكميل (٤/١٣١)، والمساعد (١/٢٥١)، ونتائج التحصيل (١/١١٤٧).

(٢) الملخص (ص:٢١٤)، والبسيط في شرح الجمل (٢/٦٩٠).

(٣) الارتشاف (٣/١١٥٠).

(٤) الهمع (٢/٧٥).

(٥) شرح الجمل لابن بابشاذ (١/٤٧ب).

(٦) الخصائص (٢/١٥٩).

(٧) البيان في إعراب غريب القرآن (١/٩٠).

(٨) شرح الجمل (١/٤٢٠).

(٩) شرح التسهيل (١/٣٣٧).

(١٠) الجامع الصغير (ص:٥٣).

(١١) المساعد (١/٢٥١).

وابن عقيل هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي، ولد سنة (٦٩٨هـ)، توفي سنة (٧٦٩هـ).

الدرر الكامنة (٢/٣٧٢)، وبغية الوعاة (٢/٤٧)، وشذرات الذهب (٦/٤١٢).

(١٢) تعليق الفرائد (٣/١٦٩).

مفعول واحد، ولا يكون له مفعولان إلا بحكم التبعية، فما شبه به يجري مجراه[(١)]، وما جاء متعدداً فإنه محمول على تقدير حرف العطف، أو أنه بدل[(٢)].

واستدل للجواز: بأن خبر (كان) خبر لمبتدأ في الأصل، فإذا جاز تعدده مع العامل الأضعف وهو المبتدأ؛ فجوازه مع الأقوى وهو (كان) أولى[(٣)].

والمختار عندي: الجواز؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أنه مؤيد بالسماع ومنه ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴿٦٥﴾﴾[سورة البقرة:٢ من الآية ٦٥].

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٢٣﴾﴾[سورة النساء: ٤ من الآية ٢٣].

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿٥٦﴾﴾[سورة النساء: ٤ من الآية ٥٦].

ثانياً: أن خبر (كان) أصله خبر لمبتدأ، فكما أن خبر المبتدأ يجوز تعدده مع ضعف العامل، فجوازه مع (كان) أولى لقوة العامل.

ثالثاً: أن تشبيه (كان) بالفعل (ضرب) لا يلزم منه أن تأخذ (كان) جميع أحكام (ضرب)؛ إذ لو لزم ذلك؛ لجاز باتفاق بناء (كان) للمجهول، واكتفاؤها بالمرفوع وهي ناقصة، ومجيء خبرها معرفة واسمها نكرة، وحذف منصوبها، وعملها في الحال والظرفين؛ لأن هذه الأحكام جائزة مع الفعل (ضرب)، فلما امتنعت مع (كان)[(٤)]؛ دل على عدم لزوم ما ذكرت، والله أعلم.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣٣٧/١)، والبسيط في شرح الجمل (٦٨٩/٢)، والملخص (ص:٢١٤)، والمساعد (٢٥١/١)، والهمع (٧٥/٢).

(٢) البسيط في شرح الجمل (٦٨٩/٢).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣٣٧/١)، والمساعد (٢٥١/١).

(٤) الكتاب (٤٧/١)، وشرح اللمع لابن برهان (٤٩/١)، وشرح الجمل لابن بابشاذ (١ ل ب ٥٠).

١٥- عمل (كان) إذا ارتفع الاسمان بعدها:

اختلف النحويون في عمل (كان) إذا ارتفع الاسمان بعدها، نحو: (كان زيدٌ قَائِمٌ) على قولين:

الأول: أنها عاملة في ضمير شأن مقدر، وهو قول سيبويه[(١)]، وابن السراج[(٢)]، والزجاجيّ[(٣)]، وابن درستويه؛ فقال ابن يعيش: «وقد كان ابن درستويه يذهب إلى أنَّ هذا القسم من قبيل التامة التي ليس لها خبر ولا تفتقر إلى مرفوع، قال؛ لأنَّ هذه الجملة التي بعدها مفسرة لذلك المضمر، فإذا كانت مفسرة للاسم كانت إياه، فيكون حكمها كحكمه، ولا يصح أن تكون خبراً مع كونها مفسرة»[(٤)]، فقول ابن يعيش: «لأن هذه الجملة التي بعدها مفسرة لذلك المضمر» دليل على أن ابن درستويه أعملها في الضمير ولم يلغها، وهو قول أبي علي الفارسيّ[(٥)]، وابن جنيّ[(٦)]، والصيمريّ[(٧)]، وابن الحاجب[(٨)]، وابن عصفور[(٩)]

---

(١) الكتاب (١/٦٩).

(٢) الأصول في النحو (١/٩١).

(٣) الجمل في النحو (ص:٤٩).

(٤) شرح المفصل (٧/١٠١).

(٥) الإيضاح (ص:١٤٠).

(٦) اللمع (ص:٨٨).

(٧) التبصرة والتذكرة (١/١٩٢).

(٨) شرح المقدمة الكافية (٣/٩٠٨).

(٩) شرح الجمل (١/٤١٨).

والرضيّ[١]، ونسب إلى الجمهور[٢].

الثاني: أنها ملغاة، وهو قول الكسائيّ[٣]، وابن الطراوة[٤]، وصححه أبو حيان[٥].

واستدل من أعمل (كان)؛ بقول العرب: "إنَّه أَمَةُ الله ذاهبةٌ"[٦].

فالهاء في (إنه): ضمير شأن؛ لأنها لا تعود على متقدم، ولا على مفهوم من الكلام[٧]؛ فدل على ثبوته إلا أنه ظهر مع (إن)؛ لأنه منصوب، ولم يظهر مع (كان)؛ لأنه مرفوع[٨].

قال الأعلم الشنتمريّ: «مثل سيبويه الإضمار في (كان) إذا قلت: (كان زيدٌ قَائمٌ) بالإضمار في (إن) إذا قلت: (إنه زيدٌ قائمٌ)، وهما سواء؛ لظهور علامة المضمر المنصوب في (إنَّ)، واستكنان ضمير الرفع في (كان)، فمثل ما لم يظهر بما يظهر تقريباً وبياناً»[٩].

---

(١) شرح الكافية (١٩٠/٤).

(٢) التذييل والتكميل (٢٥١/٤)، والهمع (٨٤/٢).

(٣) التذييل والتكميل (٢٥٠/٤)، والهمع (٦٤/٢).

(٤) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح (ص:٤٦).

(٥) التذييل والتكميل (٢٧٤/٢).

(٦) الكتاب (٦٩/١).

(٧) البسيط في شرح الجمل (٧٥٧/٢).

(٨) التذييل والتكميل (٢٥٠/٤).

(٩) النكت في تفسير كتاب سيبويه (٢٠٨/١).

والأعلم الشنتمري هو: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الأندلسي، ولد في شنتمرية سنة (٤١٠هـ)، توفي بإشبيلية سنة (٤٧٦هـ).

إنباة الرواة (٦٥/٤)، وإشارة التعيين (ص:٣٩٣)، وبغية الوعاة (٣٥٦/٢).

واستدل من قال بأن (كان) ملغاة بما يأتي[١]:

أولاً: «أنَّ العرب لم تذكر قطُّ الأمر بهذا اللفظ في هذا المعرض، ولا الشأن، فلما لم يُقَل قطُّ: (كان الأمر زيدٌ قائمٌ)، ولا إن الشأن زيد ضاحك؛ بطل دعواهم».

ثانياً: «أنَّ (كان) مثل (ظننت)، وثبت أنَّ (ظننت) تلغيها العرب، وعمل (كان) فرع؛ إذ عملها بالتشبيه بالفعل الذي عمله كعمل (ظننت)، فالقياس يقتضي أن تحمل (كان) محمل (ظننت) فتكون ملغاة».

وقد أجيب عن الدليلين بما يلي[٢]:

أولاً: «أنَّه لم يثبت الإلغاء في (كان)، ثم لم يثبت إلغاء فعل مع تقدمه، وإنما ألغيت (ظننت) متوسطة أو متأخرة على ضعف».

ثانياً: «أنَّ القول إنَّ العرب لم تصرح بالأمر، والشأن في هذا المعرض قول من لم يفهم عن النحويين؛ لأنهم لم يقولوا ضمير الأمر والشأن على أن ذلك هو المحذوف، إنما هو تحويم منهم على المعنى بتقريب».

والمختار عندي: إعمال (كان) في ضمير شأن مقدر؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أن إلغاء (كان) لم يثبت سماعاً.

ثانياً: أن قياس (كان) على (ظننت) في الإلغاء فيه تسوية بين الفرع والأصل، والأولى عدمه حتى يتميز الأصل عن الفرع.

---

(١) التذييل والتكميل (٢/٢٧٢).

(٢) التذييل والتكميل (٢/٢٧٢).

ثالثاً: أن (ظن) تلغى متأخرة، أو متوسطة، أما إذا تقدمت فلا تلغى عند البصريين[1]، فلا يصح القياس، وتلغى عند الكوفيين[2]، فلا يصح القياس أيضاً؛ لأنه - أعني قول الكوفيين - قول ضعيف؛ لاعتماده على سماع قليل، والقليل لا يقاس عليه، والله أعلم.

---

(١) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني (٥٨/٢).

(٢) المصدر السابق.

١٦- نوع (كان) إذا عملت في ضمير شأن مقدر من حيث النقص والتمام:

اختلف النحويون في نوع (كان) إذا عملت في ضمير شأن مقدر، نحو: (كان زيدٌ قائمٌ) على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها تامة، وفاعلها ضمير الشأن، والجملة بعدها مفسرة لذلك الضمير، وهو قول ابن درستويه؛ فقال ابن يعيش: «وقد كان ابن درستويه يذهب إلى أنَّ هذا القسم من قبيل التامة التي ليس لها خبر ولا تفتقر إلى مرفوع، قال؛ لأنَّ هذه الجملة التي بعدها مفسرة لذلك المضمر، فإذا كانت مفسرة للاسم كانت إياه فيكون حكمها كحكمه، ولا يصح أن تكون خبراً مع كونها مفسرة»[١]، وهو قول محمد بن مسعود الغزنيّ[٢]، والخوارزميّ[٣].

الثاني: أنها ناقصة، واسمها ضمير الشأن، والجملة بعدها في موضع نصب خبر لها، وهو قول ابن بابشاذ[٤]، وابن خروف[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن

(١) شرح المفصل (١٠١/٧).

(٢) الارتشاف (١١٥٣/٣)، والهمع (٨٤/٢).

ومحمد بن مسعود الغزني هو: صاحب كتاب البديع، توفي سنة (٤٢١هـ)، قال السيوطي رحمه الله: «ولم أعرف شيئاً من أحواله».

بغية الوعاة (٢٤٥/١)، وكشف الظنون (٢٣٦/١)، ومعجم المؤلفين (٧١٤/٣).

(٣) شرح المفصل (٢٨٨/٣).

(٤) شرح الجمل (٥٠/١ ب).

(٥) شرح الجمل (٤٣٧/١).

(٦) شرح المفصل (١٠١/٧).

الحاجب[١]، وابن جمعة الموصليّ[٢]، وتقي الدين النيليّ[٣]، وقد أجاز الكيشيّ أن تكون ناقصة أو تامة فقال: «والحق أنها أربعة، فالمتحملة لضمير الشأن ناقصة أيضاً أو تامة»[٤].

الثالث: أنها قسم برأسه، وهو قول الزجاجيّ[٥]، والزمخشريّ[٦]، وأبي القاسم الأبرش[٧]، وأبي البركات الأنباريّ[٨].

واستدل ابن درستويه على تمامها: «بأن هذه الجملة التي بعدها مفسرة لذلك المضمر، فإذا كانت مفسرة للاسم كانت إياه فيكون حكمها كحكمه، ولا يصح أن تكون خبراً مع كونها مفسرة»[٩].

---

(١) شرح المقدمة الكافية (٣/٩٠٨).

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ (٢/٨٦٧).

(٣) الصفوة الصفية (٢/١٦).

(٤) الإرشاد (ص:١٤٨).

(٥) الجمل (ص:٤٩).

(٦) المفصل (ص:٣١٦).

والزمخشري هو: محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي، توفي سنة (٥٣٨هـ).

إشارة التعيين (ص:٣٤٥)، والبلغة (ص:٢٢٠)، والبغية (٢/٢٧٩).

(٧) الارتشاف (٣/١١٥٣)، والهمع (٢/٨٤).

وأبو القاسم الأبرش هو: خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم بن الأبرش الأندلسي النحوي، توفي سنة (٥٣٢هـ).

البغية (١/٥٥٧)، وكشف الظنون (١/٧٦٣)، ومعجم المؤلفين (١/٦٧٦).

(٨) أسرار العربية (ص:١٣٣).

(٩) شرح المفصل لابن يعيش (٧/١٠١).

وقد رد ابن يعيش هذا الدليل معللاً ذلك بقوله: «لأنا لا نقول إنها مفسرة على حد تفسير (زيداً ضربته)، وإنما هي خبر عن ذلك الضمير على حد الإخبار بالمفرد عن المفرد، من حيث كانت الجملة هي ذلك الضمير في المعنى.. فلما كانت الجملة هي الضمير فسرته وأوضحته، لا أنها أنيبت منابه فاعرفه»(١).

واستدل من قال بأنها ناقصة: بأنها مفتقرة إلى اسم وخبر(٢).

والمختار عندي: أنها ناقصة وذلك لما يأتي:

أولاً: أنها مفتقرة إلى اسم وخبر؛ فدل على أنها الناقصة.

ثانياً: أن القول بأنها ناقصة أولى من القول بأنها تامة، وفاعلها ضمير الشأن؛ لأنه لم يثبت في كلام العرب ضمير الشأن إلا مبتدأ في الحال، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ①﴾[سورة الإخلاص: ١١٢ الآية ١]، أو في الأصل كاسم (إن) وأول مفعولي (ظننت)، نحو: (إِنَّهُ زَيدٌ قَائِمٌ)، و(ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ)(٣).

أما من جعل (كان) العاملة في ضمير شأن مقدر قسماً برأسه، فإنهم إنما جعلوها كذلك؛ لأنها حينئذٍ تنفرد بأحكام خاصة، وإلا فهي الناقصة، وقد نبه على ذلك ابن يعيش(٤)، وابن الحاجب(٥)، وتقي الدين النيليّ(٦)، وابن جمعة

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (١٠١/٧-١٠٢).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (٧٩/٢)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٨٦٧/٢)، والصفوة الصفية (١٦/٢).

(٣) شرح الكافية (١٩٠/٤).

(٤) شرح المفصل (١٠١/٧).

(٥) الإيضاح في شرح المفصل (٧٩/٢)، وشرح المقدمة الكافية (٩٠٨/٣).

(٦) الصفوة الصفية (١٦/٢).

الموصليّ[١].

قال ابن الحاجب: «وهذه التي يضمر فيها ضمير الشأن: هي من الناقصة في التحقيق، إلا أنه يشترط أن يكون مرفوعها ضمير الحديث؛ فلا يكون خبرها إلا جملة.

ولا يكون فيها ضمير عائد على المبتدأ؛ فلما انفردت بهذه الصفات جعلت قسماً برأسه تقريباً على المبتدئ»[٢].

ويؤيد ذلك أن الزجاجي -وهو ممن جعلها قسماً برأسه- أعربها إعراب الناقصة؛ فقال: «قال الشاعر[٣]: (الطويل)

إِذَا مِتُّ كَانَ الناسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ وَآخرُ مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أَصْنَعُ

التقدير: (كان الأمر الناس صنفان)، فالأمر اسم (كان) وهو مضمر فيها و(الناس صنفان) ابتداء وخبر في موضع خبر (كان)»[٤]، والله أعلم.

---

(١) شرح ألفية ابن معطٍ (٨٦٧/٢).

(٢) شرح المقدمة الكافية (٩٠٨/٣).

(٣) قائله العجير السلولي.

والبيت في الكتاب (٧١/١)، وشرح أبيات سيبويه لأبي محمد السيرافي (١٤٣/١)، وشرح أبيات سيبويه للأعلم الشنتمري (٧٨/١)، والدرر اللوامع (١١٨/١).

(٤) الجمل (ص: ٥٠).

١٧- حذف (كان) بعد فعل الأمر:

اختلف النحويون في حذف (كان) بعد الأمر على قولين:

الأول: الجواز، وهو قول أبي عبيدة[١]، وابن درستويه؛ فقال أبو حيان: «وأجاز ابن درستويه حذفها قياساً بعد فعل الأمر»[٢].

الثاني: المنع، وهو قول الفراء[٣]، والمبرد[٤].

واستدل للجواز بالقياس[٥] على نحو قوله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾[سورة النساء: ٤ من الآية ١٧٠] فإنه على تقدير: (يكن خيراً) فـ(يكن) جواب الأمر و(خيراً) خبر لها.

واستُدل على المنع بأمرين:

الأول: «أنَّ هذا التقدير يأتي بقياس يُبطل هذا، ألا ترى أنك تقول: اتقِ الله تكن محسناً، ولا يجوز أن تقول: اتقِ الله محسناً وأنت تضمر (تكن)، ولا يصلح أن تقول: (انصرنا أخانا) (وأنت تريد تكن أخانا)»[٦].

الثاني: أن هذا التقدير «خطأ في تقدير العربية؛ لأنه يضمر الجواب ولا

---

(١) مجاز القرآن (١/١٤٣).
(٢) الارتشاف (٣/١٤٧٦).
(٣) معاني القرآن (١/٢٩٦).
(٤) المقتضب (٣/٢٨٣).
(٥) مجاز القرآن لأبي عبيدة (١/١٤٣).
(٦) معاني القرآن للفراء (١/٢٩٦).

دليل عليه»[١].

والمختار عندي المنع؛ لأن الحذف يؤدي إلى إضمار الجواب بلا دليل، وأما (خيراً) في قوله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾[سورة النساء: ٤ من الآية ١٧٠] فإنه منصوب بفعل مضمر يدل عليه الأول، والتقدير: (فآمنوا وائتوا خيراً لكم)، وهو مذهب سيبويه في مثل هذه الآية[٢]، والله أعلم.

---

(١) المقتضب (٣/٢٨٣).

(٢) الكتاب (١/٢٨٢).

١٨- نوع (ليس):

اختلف النحويون في نوع (ليس) على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها فعل، وهو قول سيبويه[١]، والمبرد[٢]، وابن درستويه؛ فقال: «لأن (ليس) أيضاً هذه قصتها أنها للحال الثابتة، ولفظها لفظ الماضي»[٣].

وهو أيضاً قول السيرافيّ[٤]، وأبي بكر الزُبيديّ[٥]، وأبي علي الفارسيّ في أحد قوليه[٦]، وابن جنيّ[٧]، والصيمريّ[٨]، وابن برهان[٩]، وابن بابشاذ[١٠]، وأبي بكر الشنترينيّ[١١]، والخوارزميّ[١٢]، وأبي الفضل الصفار[١٣]، وابن الخباز[١٤]، وابن

---

(١) الكتاب (١/٤٥)، (٢/٣٧).

(٢) المقتضب (٤/٨٧، ١٩٠).

(٣) تصحيح الفصيح (ص:٣٥).

(٤) شرح الكتاب (٢/٣٥٨).

(٥) كتاب الواضح (ص:٦٣).

(٦) الإيضاح (ص:١٤٥)، ورصف المباني (ص:٣٦٩)، والارتشاف (٣/١١٤٦).

(٧) اللمع في العربية (ص:٨٥).

(٨) التبصرة والتذكرة (١/١٨٥).

(٩) شرح اللمع (١/٥٣).

(١٠) شرح المقدمة المحسبة (٢/٣٥٠).

(١١) تلقيح الألباب (ص:٦٥).

(١٢) ترشيح العلل (ص:٩٧).

(١٣) شرح الكتاب (٢/٧٦١).

(١٤) توجيه اللمع (ل٣١ ب).

يعيش[١]، وابن الحاجب[٢]، وأبي علي الشلوبين[٣]، وابن عصفور[٤]، وابن أبي الربيع في أحد قوليه[٥]، ونسب إلى الجمهور[٦].

الثاني: أنها حرف، وهو قول ابن شقير[٧]، وأبي علي الفارسيّ في أحد قوليه[٨]، وابن أبي الربيع في أحد قوليه[٩].

وقد نسب الزجاجيّ رحمه الله هذا القول إلى الفراء[١٠]، وهو مخالف لما نص عليه الفراء في معاني القرآن من أنها فعل؛ فقال: «لأن (ليس) فعل يقبل المضمر، كقولك: (لست ولسنا)»[١١]، والله أعلم.

---

(١) شرح المفصل (١١١/٧).

(٢) شرح المقدمة الكافية (٩٠٦/٣).

(٣) التوطئة (ص:٢٢٤).

(٤) شرح الجمل (٣٩١/١)، والمقرب (ص:١٣٩).

(٥) الملخص (ص:٢١٠).

(٦) المحصول في شرح فصول ابن معطٍ (ل٨٣ ب)، والارتشاف (١١٤٦/٣).

(٧) الارتشاف (١١٤٦/٣)، والتذييل والتكميل (١١٧/٤)، ولم أقف عليه في مظانه من المحلى لابن شقير (ص:٢٨٤-٢٨٥).

وابن شقير هو: أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير النحوي، توفي سنة (٣١٧هـ).

نزهة الألباء (ص:٢٢١)، وإنباه الرواة (٦٩/١)، وبغية الوعاة (٣٠٢/١).

(٨) المسائل الحلبيات (ص:٢٢٢-٢٢٣)، والمسائل المنثورة (ص:٢٠٧-٢٠٨)، وكتاب الشعر (ص:٩).

(٩) البسيط في شرح الجمل (١٦٣/١).

(١٠) كتاب اللامات (ص:٣٤).

(١١) معاني القرآن (٤٣/٢).

كما نسب أبو حيان رحمه الله القول بحرفية (ليس) إلى ابن السراج[١]، وهو مخالف لما نص عليه ابن السراج في أصوله من أنها فعل؛ فقال: «فأما (ليس) فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل، قولك: (لست كما تقول: ضربت ولستما كضربتما)»[٢] والله أعلم.

الثالث: أنها حرف، إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، كدخولها على الجملة الفعلية، وفعل، إذا وجدت بشيء من خواص الأفعال، وهو قول المالقيّ[٣].

والمالقيّ بهذا القول يحاول أن يجمع بين القول الأول والثاني، فقال: «اعلم أن (ليس) ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية، ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي، فزعم سيبويه أنها فعل، وزعم أبو علي أنها حرف. والموجب للخلاف بينهما فيها النظر إلى حدِّها، فتكون حرفاً إذ هي لفظ يدل على معنى في غيره لا غير، كـ (مِن، وإلى، ولا، وما) وشبهها، أو النظر إلى اتصالها بتاء التأنيث والضمير المرفوع والاستتار والرفع والنصب.. وهذه خواص الأفعال لا الحروف فتكون فعلاً، وكل واحدٍ منهما إذا وقف على نظر الآخر تحصَّلت الموافقة بينهما وانتفى الخلاف بينهما؛ إذ لا تصح المنازعة فيه، فالخلاف إذاً إنما هو من حيث الإطلاق لاختلاف النظرين: هل في الأصل أو هل في المعاملة؟»[٤].

---

(١) الارتشاف (١١٤٦/٣).

(٢) الأصول في النحو (٨٢/١-٨٣).

(٣) رصف المباني (ص:٣٦٩-٣٧٠).

(٤) رصف المباني (ص:٣٦٨).

وما قاله ﷺ يظهر لي فيه نظر؛ لأن سيبويه ﷺ قد ضعف أن تكون (ليس) كـ (ما) النافية في قول بعض العرب: "ليس خلق الله أشعر منه"، مع أنها – أعني (ليس)– داخلة على جملة فعلية، وذكر أن الوجه والحدَّ أن يضمر في ليس[١]؛ وهذا دليل على أن سيبويه لا يرى حرفية (ليس) وإن دخلت على جملة فعلية.

كما أن أبا علي الفارسي ذكر أن (ليس) حرف، وأنها إنما عملت لاتصالها بشيء من خواص الفعل كضمير الفاعل، فأجريت مجراه[٢]؛ فدل هذا على أن أبا علي الفارسي يرى حرفية (ليس) وإن اتصلت بشيء من خواص الفعل، والله أعلم.

واستدل من قال بفعلية (ليس) بما يأتي:

أولاً: اتصال الضمير المرفوع به، ولا يتصل إلا بالفعل، كقولك: (لست) و(لسنا)، فهو مثل (ضربت) و(ضربنا)[٣].

ثانياً: استتار الفاعل المضمر فيه، كقولك: (زيد ليس ذاهباً)[٤].

ثالثاً: أن آخرها مفتوح كما في أواخر الأفعال الماضية[٥].

رابعاً: أنها تلحقها تاء التأنيث ساكنة وصلاً ووقفاً، نحو: (ليست هند

(١) الكتاب (١/١٤٧).

(٢) المسائل الحلبيات (ص:٢٢٥).

(٣) شرح الكتاب للسيرافي (٢/٣٥٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/١١١)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٣٨٦).

(٤) شرح المقدمة المحسبة (٢/٣٥٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/١١٢).

(٥) المسائل الحلبيات (ص:٢٢٥).

قائمة)، وهذه التاء لا تكون إلا في الأفعال[١].

خامساً: تفسيرها للفعل في مثل: (أزيداً لست مثله) فزيداً منصوب بإضمار فعل دل عليه (ليس)، كأنه قال: (أخالفت زيداً لست مثله) فلولا أنها فعل لما فسرت فعلاً[٢].

واستدل من قال بحرفية (ليس) بما يأتي:

أولاً: أنها ليست على وزن شيء من الأفعال لسكون ثانيها[٣].

ثانياً: أنها غير متصرفة[٤].

ثالثاً: أن الفعل موضوع لإثبات الحدث والزمان، و(ليس) لا تدل على واحد منهما، وإنما تنفيهما كـ(ما) النافية[٥].

رابعاً: أن (ليس) لا يصح أن تكون صلة لـ(ما) المصدرية، كقولك: (ما أحسن ما ليس زيد قائماً)، ولو كانت فعلاً لصح أن تكون صلة لـ(ما)[٦].

خامساً: أنها لا تدخل عليها (قد) وهي من علامات الفعل[٧].

---

(١) المتبع في شرح اللمع (١/٢٥٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/١١١)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٣٨٦).

(٢) شرح المقدمة المحسبة (٢/٣٥٠)، وكشف المشكل (١/٣٢٣).

(٣) شرح الكتاب لأبي الفضل الصفار (٢/٧٦٢)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٣٨٥).

(٤) كتاب اللامات (ص:٩)، وشرح الكتاب لأبي الفضل الصفار (٢/٧٦٢)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٣٥٨).

(٥) المسائل الحلبيات (ص:٢٢٣)، والتبيين (ص:٣١١).

(٦) المسائل البصريات (٢/٨٣٣)، والتبيين (ص:٣١١).

(٧) التبيين (ص:٣١١).

وقد أجيب عن أدلة القائلين بحرفية (ليس) بما يأتي:

أولاً: أن كونها ليست على وزن الفعل في اللفظ يحتمل أن تكون مخففة من (فَعِلَ)، فتكون في الأصل (لَيِسَ)، نحو: (صَيِدَ البعير)، و(فَعِلَ) قد تخفف، فيقال: (فَعْل)، كما أن من العرب من يفر من الضم والكسر إلى السكون تخفيفاً، فيقول في: (عَضُد) (عَضْد) وفي (فَخِذ) (فَخْذ)(١).

ثانياً: أن كونها لا تتصرف ليس بدليل على حرفيتها؛ لأن هناك أفعالاً لا تتصرف، كفعل التعجب و(عسى) و(نعم) و(بئس)(٢).

ثالثاً: أن كونها لا تدل على زمن وحدث، فالذي يظهر لي أن هذا مسلَّمٌ به، ومع ذلك لا نقول بأنها حرف؛ لقبوله علامات الفعل، بل نقول: هي فعل لفظي يجري عليه حكم الفعل الحقيقي في العمل(٣).

رابعاً: أن امتناع كونها صلة لـ(ما) المصدرية؛ فلأنها وضعت على النفي كالحرف فلا يكون فيها مصدر(٤).

خامساً: أن كونها لا تدخل عليها (قد) وهي من علامات الفعل، لا يخرجها

---

(١) التخمير في شرح المفصل (٢٩٨/٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٢/٧)، وشرح الجمل لابن عصفور (٣٨٦/١).

(٢) شرح الكتاب لأبي الفضل الصفار (٧٦٤/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٢/٧)، وشرح الجمل لابن عصفور (٣٨٥/١).

(٣) التبيين (ص:٣١٣).

(٤) التبيين (ص:٣١٤).

عن كونها فعلاً؛ لأن هناك أفعالاً لا تدخل عليها (قد)، مثل: (نعم) و(بئس)[١].

والمختار عندي: أن (ليس) فعل؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أن علامة فعلية (ليس) علامة لفظية، وهي اتصالها بضمائر الرفع المتصلة وتاء التأنيث، وعلامة حرفيتها كونها بمعنى النفي مثل (ما)[٢] والعلامات اللفظية مرجحة على العلامات المعنوية[٣].

ثانياً: أن القول بحرفية (ليس) يؤدي إلى عدم النظير؛ لأنه لا يوجد حرف يتصل بتاء الفاعل أو تاء التأنيث الساكنة، وما يؤدي إلى عدم النظير لا يصح قبوله[٤]، والله أعلم.

---

(١) التبيين (ص:٣١٤).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (١/١١٢).

(٣) القاعدة في شرح التسهيل لابن مالك (١/١٣).

(٤) القاعدة في شرح التسهيل لابن مالك (١/٧٤).

١٩- زمن النفي بـ (ليس):

اختلف النحويون في زمن النفي بـ(ليس) على أربعة أقوال:

الأول: أنها لنفي الحال والاستقبال، وهو قول المبرد[١]، وابن درستويه؛ فقال ابن يعيش: «وقوله: "لا تقول: (ليس زيد قائماً غداً)" يريد أنها لا تكون إلا لنفي الحاضر لا غير، ولا ينفى بها في المستقبل، وقد أجازه أبو العباس المبرد وابن درستويه»[٢]، وهو قول ابن الورَّاق[٣]، والصيمريّ[٤]، والخوارزميّ[٥].

ونسب الدمامينيّ هذا القول إلى السيرافيّ[٦].

ويظهر لي في هذه النسبة نظر؛ لأن السيرافي نص على أنها لنفي الحال فقال: «أما (ليس) فإنها تدخل على جملة فتنفيها في الحال، كقولك: (ليس زيد قائماً) والأصل (زيد قائم) قبل دخول (ليس)، وفيه إيجاب قيامه في الحال، فإذا

---

(١) المقتضب (٤/٨٧).

(٢) شرح المفصل (٧/١١٢)، وينظر: الارتشاف (٣/١١٥٧).

(٣) علل النحو (ص:٢٤٦).

وابن الوراق هو: أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس البغدادي، توفي سنة (٣٨١هـ).

نزهة الألباء (ص:٢٩١)، وإشارة التعيين (ص:٣١٧)، وبغية الوعاة (١/١٢٩).

(٤) التبصرة والتذكرة (١/١٨٨).

(٥) ترشيح العلل (ص:١٠٠).

(٦) تعليق الفرائد (٣/٢٦٦).

والدماميني هو: محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر الدماميني، ولد بالإسكندرية سنة (٧٦٣هـ)، وتوفي سنة (٨٢٧هـ).

الضوء اللامع (٧/١٨٤)، وبغية الوعاة (١/٦٦-٦٧)، والبدر الطالع (٢/٦٣).

قلت: (ليس زيد قائماً) فقد نفيت هذا المعنى»[(١)] والله أعلم.

الثاني: أنها لنفي الحال، وهو قول الواسطيّ[(٢)]، والأعلم الشنتمريّ[(٣)]، والزمخشريّ[(٤)]، وابن الخباز[(٥)]، وابن إياز[(٦)]، والإسفراييني[(٧)]، والكيشيّ[(٨)]، وابن جمعة الموصليّ[(٩)]، وتقي الدين النيليّ[(١٠)].

الثالث: أنها للنفي مطلقاً في الماضي والحال والمستقبل، وهو قول ابن مالك[(١١)]، وابن أبي الربيع[(١٢)].

الرابع: أنها لنفي الحال في الجملة المطلقة، فإن قيدت كان نفيها بحسب ذلك القيد، وهو قول أبي الفضل الصفار[(١٣)]، وأبي علي الشلوبين[(١٤)]، وابن

---

(١) شرح الكتاب (٢/٣٥٧).

(٢) شرح اللمع (ص:٤٠).

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه (١/١٨١).

(٤) المفصل في علم اللغة (ص:٣٢١).

(٥) توجيه اللمع (٣١ ب).

(٦) المحصول في شرح الفصول (٨٣ أ).

(٧) لباب الإعراب (ص:٤٢٤).

(٨) الإرشاد (ص:١٥٠).

(٩) شرح ألفية ابن معطٍ (٢/٨٨٥)، وشرح كافية ابن الحاجب (٢/٥٧٢).

(١٠) الصفوة الصفية (٢/٢٣).

(١١) شرح التسهيل (١/٣٨٠).

(١٢) الملخص (ص:٢١٨)، والبسيط في شرح الجمل (٢/٦٧٨).

(١٣) شرح الكتاب (٢/٧٨٧).

(١٤) التوطئة (ص:٢٢٨).

عصفور[١]، وأبي حيان[٢]، والدمامينيّ[٣]، والسيوطيّ[٤].

وقد ذكر أبو علي الشلوبين أنه لا مخالفة بين من قال إنها لنفي الحال ومن قال إنها للنفي مطلقاً، وعلل ذلك؛ بأن مراد الأول أنها لنفي الحال إذا لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان، فإن اقترن الخبر بزمان فهي بحسب ذلك الزمان[٥].

ويظهر لي فيما قاله نظر؛ لأن الزمخشريّ وابن جمعة الموصليّ وهما ممن قالوا إنها لنفي الحال، منعا مجيئها لنفي المستقبل وإن قيد بالاستقبال.

فقال الزمخشريّ: «وليس معناه نفي مضمون الجملة في الحال، تقول: (ليس زيد قائماً الآن) ولا تقول: (ليس زيد قائماً غداً)»[٦].

وقال ابن جمعة الموصليّ: «والأكثر أنها لنفي الحال، فلا يجوز وقوع المستقبل خبرها، فلا يقال: (ليس زيد قائماً غداً) ولا يقوم (غداً) ولا الماضي نحو: (ليس زيد قام)»[٧] والله أعلم.

واستدل من قال إنها لنفي الحال والاستقبال؛ بأن العرب شركوا بين الحال والاستقبال في صيغة واحدة، فإذا كانت (ليس) تنفي الحال؛ فإنها تنفي

(١) شرح الجمل (٤٢٥/١)، والمقرب (ص:١٤٤).

(٢) الارتشاف (١١٥٧/٣).

(٣) تعليق الفرائد (٢٦٦/٣).

(٤) الهمع (٧٩/٢).

(٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير (٧٧٢/٢).

(٦) المفصل في علم اللغة (ص:٣٢١).

(٧) شرح ألفية ابن معطٍ (٨٨٥/٢).

الاستقبال؛ لأن صيغتها واحدة(١).

واستدل من قال إنها لنفي الحال؛ بأن (ليس) مثل (ما) في النفي، و(ما) لنفي الحال فكذلك (ليس)(٢).

واستدل من قال إنها للنفي مطلقاً بالسماع(٣).

فقد جاء ما يدل على نفي المستقبل، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[سورة هود: ١١ من الآية ٨]، وجاء ما يدل على نفي الماضي، ومنه قول العرب: "ليس خَلَق اللهُ مِثْلَه"(٤).

والمختار عندي: أن (ليس) لنفي الحال إذا لم تقيد بزمن، فإن قيدت بزمن معين كالماضي أو المستقبل؛ فهي بحسب ذلك الزمن، وذلك لما يأتي:

أولاً: أنَّ القول إنَّ (ليس) لنفي الحال فحسب لشبهها بـ(ما) في النفي و(ما) لا تكون إلا لنفي الحال قول مردود؛ لأن (ما) لنفي الحال في الأكثر وليس دائماً، فقد جاءت (ما) لنفي المستقبل في مواضع كثيرة(٥)، ومنها ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾[سورة البقرة: ٢ من الآية ٩٦].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَـٰرِجِينَ مِنْهَا﴾[سورة المائدة: ٥ من الآية ٣٧].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ ﴿١٦﴾﴾[سورة الإنفطار: ٨٢ الآية ١٦].

---

(١) علل النحو لابن الوراق (ص:٢٤٦)، وتعليق الفرائد (٣/٢٦٦).

(٢) المحصول لابن إياز (٨٣ أ).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٨٠)، والفوائد الضيائية (٢/٢٩٥).

(٤) الكتاب (١/٧٠)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٣٨٠)، والفوائد الضيائية (٢/٢٩٥).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٨١).

ثانياً: أنَّ القول إنَّها للحال والاستقبال فحسب قول مردود بالسماع، فحكى سيبويه: "ليس خلق الله مثله"(١)، و(ليس) هنا لنفي الماضي(٢).

ثالثاً: أنَّ الغالب في (ليس) أنَّها لنفي الحال وليس دائماً، فقد جاءت لنفي المستقبل في مواضع كثيرة(٣)، ومنها ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[سورة هود: ١١ من الآية ٨].

قوله تعالى: ﴿وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ﴾[سورة البقرة: ٢ من الآية ٢٦٧].

وقول زهير بن أبي سلمى(٤): (الطويل)

بدا لي أَنِّي لستُ مُدرِكَ ما مَضَى ... ولا سابقاً شيئاً إذا كان جَائِيا

وقد جاءت لنفي الماضي، فحكى سيبويه: "ليس خَلَق اللهُ مِثْلَه"(٥).

فدل ذلك كله على أن (ليس) تكون لنفي الحال والاستقبال والماضي، إلا أنها لا تتعين لواحدٍ من الأزمنة الثلاثة إلا بقرينة؛ لإزالة اللبس، فإذا لم توجد القرينة صرفت لنفي الحال؛ لأنه الغالب فيها، والله أعلم.

---

(١) الكتاب (١/٧٠).

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير (٢/٧٧٢)، والفوائد الضيائية (٢/٢٩٥).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٨٠).

(٤) ديوانه (ص:١٤٠)، وشرح الديوان لثعلب (ص:٢٨٧)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٣٨٠)، والدرر اللوامع (٢/٤٦٨).

(٥) الكتاب (١/٧٠).

٢٠- تقدم خبر (ليس) على اسمها:

اختلف النحويون في تقديم خبر (ليس) على اسمها على قولين:

الأول: الجواز إذا لم يمنع مانع من التوسط أو يوجد موجب له[١]، وهو قول المبرد[٢]، والزجاجيّ[٣]، وأبي بكر الزُّبيديّ[٤]، وابن جنيّ[٥]، والصيمريّ[٦]، وابن برهان[٧]، وابن الدهان[٨]، وابن خروف[٩]، والخوارزميّ[١٠]، وابن يعيش[١١]، وابن الحاجب[١٢]، وأبي علي الشلوبين[١٣]، وابن أبي الربيع[١٤]، والكيشيّ[١٥]، وابن جمعة الموصليّ[١٦].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٤٩).

(٢) المقتضب (٤/١٩٤).

(٣) الجمل (ص:٤٢).

(٤) كتاب الواضح (ص:٦٥).

(٥) اللمع (ص:٨٧).

(٦) التبصرة والتذكرة (١/١٨٧).

(٧) شرح اللمع (١/٥٨).

(٨) الفصول في العربية (ص:١٦).

(٩) شرح الجمل (١/٤١٨).

(١٠) ترشيح العلل (ص:١٠١).

(١١) التهذيب الوسيط (ص:١٢١).

(١٢) شرح المقدمة الكافية (٣/٩١٥).

(١٣) التوطئة (ص:٢٢٩).

(١٤) الملخص (ص:٢١١).

(١٥) الإرشاد (ص:١٥٣).

(١٦) شرح ألفية ابن معطٍ (٢/٨٦٢).

وقد حكى جماعة من النحويين الإجماع على جواز التقديم، ومن هؤلاء النحويين: السيرافيّ[١]، وأبو علي الفارسيّ[٢]، والواسطيّ[٣]، وابن بابشاذ[٤]، والأعلم الشنتمريّ[٥]، والعكبريّ[٦]، وابن مالك[٧]، وابن إياز[٨].

الثاني: المنع، وقد حكاه ابن درستويه، ونقله عنه ابن يعيش[٩]، وأبو حيان[١٠].

وقد نقض أبو حيان بحكاية ابن درستويه دعوى الإجماع على الجواز[١١].

وتجدر الإشارة إلى أن ابن هشام المصريّ نسب القول بالمنع إلى ابن درستويه[١٢]، واشتهر ذلك بين الباحثين.

والذي يظهر لي أنَّ ابن درستويه لا يمنع من تقدم خبر (ليس) على اسمها، إنما حكى أن في المسألة خلافاً، وأن هناك من يمنع التقديم بناء على القول إنَّ (ليس) مثل (ما) في الحرفية.

---

(١) شرح الكتاب (٢/٣٦٣).

(٢) الإيضاح (ص:١٣٨).

(٣) شرح اللمع (ص:٤٠).

(٤) شرح المقدمة المُحْسِبَه (٢/٣٥٥).

(٥) النكت في تفسير كتاب سيبويه (١/١٨٢).

(٦) المُتَّبَع في شرح اللمع (١/٢٦٣).

(٧) شرح التسهيل (١/٣٤٩).

(٨) المحصول في شرح فصول ابن معطٍ (ل٨٥ ب).

(٩) شرح المفصل (٧/١١٤).

(١٠) الارتشاف (٣/١١٦٩).

(١١) الارتشاف (٣/١١٦٩).

(١٢) الجامع الصغير (ص:٥٣)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/٦٠٣).

ويؤيد ما ظهر لي أمران:

الأول: أن ابن يعيش وهو أقدم من نقل حكاية الخلاف عن ابن درستويه - فيما أعلم - ذكر أن ابن درستويه حكى أن فيها خلافاً، ولم يقل منع، وقد نقل ابن يعيش هذه الحكاية عن ابن درستويه من كتابه (الإرشاد)، فقال: «وحكى ابن درستويه في كتاب الإرشاد أن فيه خلافاً»[(١)].

الثاني: أن القول بالمنع مبني على أن (ليس) حرف مثل (ما)[(٢)]، وابن درستويه يرى أن (ليس) فعل[(٣)]؛ فدل على أن المنع ليس مذهباً له، والله أعلم.

واستُدل للجواز بالسماع ومنه قوله تعالى: ﴿۞ لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ﴾[سورة البقرة: ٢ من الآية ١٧٧] بفتح الراء من (البر)[(٤)] على أنه خبر (ليس) مقدماً.

واستُدل للمنع بأن (ليس) حرف مثل (ما)، و(ما) لا يتقدم اسمها على خبرها[(٥)].

والمختار عندي جواز تقدم خبر (ليس) على اسمها؛ وذلك لأن المنع محجوج بالسماع، ومنه قوله تعالى: ﴿۞ لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ﴾، والله أعلم.

---

(١) شرح المفصل (١١٤/٧).

(٢) شرح المفصل (١١٤/٧).

(٣) المسألة ذات الرقم (١٨) (ص:١١٣) من هذا البحث.

(٤) وهي قراءة عاصمٍ برواية حفصٍ، وحمزة، وقرأ بقية العشرة بالرفع.
المبسوط في القراءات العشر (ص:١٢٧)، والتيسير في القراءات السبع (ص:٧٩)، وتقريب النشر في القراءات العشر (ص:٩٦).

(٥) شرح المفصل لابن يعيش (١١٤/٧)، والارتشاف (١١٦٩/٣)، والهمع (٨٨/٢).

٢١- نوع (عسى) من حيث الفعلية والحرفية:

اختلف النحويون في نوع (عسى) على قولين:

الأول: أنَّها فعل، وهو قول المبرد[١]، وابن درستويه؛ فقال: «وأما قوله: عسيت أن أفعل ذاك، فهو فعل ماضٍ فيه معنى ترج وإشفاق»[٢].

وهو أيضاً قول أبي علي الفارسيّ[٣]، وابن جنيّ[٤]، وابن برهان[٥]، والواسطيّ[٦]، وابن يعيش[٧]، وابن الحاجب[٨]، وابن عصفور[٩]، والرضيّ[١٠]، وابن جمعة الموصليّ[١١]، والمراديّ[١٢]، والسيوطيّ[١٣]، ونسب إلى الجمهور[١٤].

---

(١) المقتضب (٨٦/٣).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٤٢).

(٣) الإيضاح (ص:١١٦).

(٤) اللمع في العربية (ص:٢٠٤).

(٥) شرح اللمع (٤٢٣/٢).

(٦) شرح اللمع (ص:١٩١).

(٧) شرح المفصل (١١٦/٧).

(٨) الإيضاح في شرح المفصل (٩٠/٢).

(٩) المقرب (ص:١٥٢).

(١٠) شرح الكافية (٢١٣/٤).

(١١) شرح ألفية ابن معطٍ (٨٩٨/٢).

(١٢) الجنى الداني (ص:٤٦١).

(١٣) الهمع (١٣١/٢).

(١٤) الجنى الداني (٤٦١).

الثـاني: أنهّـا حـرف، وهـو قـول الزجـاج[١]، وابـن السـراج[٢]، ونسـب إلى ثعلب[٣]، والظاهر من كلامه في الفصيح أنها عنده (فِعْلٌ)؛ فقال: «وعسيت أن أفعل كذا، ولا يقال منه يفعل ولا فاعل»[٤].

واستدل من قال بفعلية (عسى) بما يأتي[٥]:

أولاً: اتصـالها بتـاء الضـمير وألفـه وواوه، نحـو: (عسـيت)، و(عسـيا)، و(عسوا)؛ فلما دخلت هذه الضمائر عليها كما دخلت على الفعل نحو: (قمت)، و(قاما)، و(قاموا)؛ دل على أن (عسى) فعل.

ثانياً: اتصالها بتاء التأنيث الساكنة التي تختص بالفعل، نحو: (عست المرأة)، كما تقول: (قامت)، و(قعدت)؛ فدل على أن (عسى) فعل.

---

(١) شرح الكافية للرضي (٢١٤/٤)، ولم أقف على رأي الزجاج في مظانه من معاني القرآن وإعرابه (٢٨٩/١، ٣٢٦)، (١٨١/٢، ٣٦٧، ٤٣٨)، (١٣/٥)، إلا أن الزجاج أحياناً يفسر (عسى) بأنها بمعنى (لعل).

ينظر: (٣٢٦/١)، (١٣/٥) من معاني القرآن وإعرابه. ولعل هذا هو الذي جعل الرضي ينسب هذا القول إلى الزجاج، والله أعلم.

(٢) الارتشاف (١٢٢٢/٣)، والجنى الداني (ص:٤٦١)، ومغني اللبيب (ص:١٥٨)، ولم أقف على رأي ابن السراج في مظانه من كتابه الأصول في النحو (٩٨/١)، (٢٠٧/٢) والله أعلم.

(٣) الارتشاف (١٢٢٢/٣)، والجنى الداني (ص:٤٦١)، ومغني اللبيب (ص:١٥٨).

(٤) الفصيح (ص:٢٦١)، ولم أقف على رأي ثعلب بأنها حرف في مظانه من أماليه (٣٠٧/١)، (٣٩٥/٢)، ولا في مظانه من شرحه ديوان زهير بن أبي سلمى.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش (١١٦/٧)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٨٩٨/٢)، والجنى الداني (ص:٤٦١-٤٦٢).

واستدل من قال بحرفية (عسى) بما يأتي:

أولاً: عدم تصرفها، وكونها بمنزلة (لعل)[(١)].

ثانياً: عدم اتصالها بأن المصدرية[(٢)].

ثالثاً: أنَّه لا مصدر لها[(٣)].

والمختار عندي: أن (عسى) فعل؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: اتصالها بعلامات الفعل.

ثانياً: أنَّ القول بحرفية (عسى) يؤدي إلى عدم النظير؛ لأنه لا يوجد حرف يتصل بتاء الفاعل، وما يؤدي إلى عدم النظير لا يقبل.

ثالثاً: أنَّ القول بحرفية (عسى) مبني على أنها مثل (لعل) في المعنى، وهذه علامة معنوية، والقول إنَّها فعل مبني على اتصالها بالضمائر، وهي علامة لفظية، والعلامات اللفظية مرجحة على المعنوية، والله أعلم.

---

(١) شرح الكافية للرضي (٢١٤/٤).

(٢) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان (١٠٧ أ).

(٣) المصدر السابق.

٢٢- حكم كسر السين من (عسى):

اختلف النحويون في كسر السين من (عسى) على ثلاثة أقوال:

الأول: أنَّه لا يجوز مطلقاً، أي: سواء أسندت (عسى) إلى ضمير أم إلى ظاهر، وهو قول ابن درستويه؛ فقال رحمه الله في (عسِيت) بكسر السين: «وإنما ذكره لأن العامة تقوله بكسر السين، وهو لغة شاذة رديئة.. والصواب منه فتحها مع الواحد، والاثنين، والجميع، والظاهر، والمضمر»[١].

الثاني: أنَّه يجوز إذا أسندت (عسى) إلى ضمير رفع متحرك كما في قراءة نافع رحمه الله[٢]: ﴿هَلْ عَسِيتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾[سورة البقرة: ٢ من الآية ٢٤٦] بكسر السين.

وهو قول الزمخشريّ[٣]، وابن عصفور[٤]، وابن مالك[٥]، والرضيّ[٦]، وتقي

(١) تصحيح الفصيح (ص:٤٢).

(٢) وقرأ الباقون من السبعة بفتح السين.

السبعة لابن مجاهد (ص:١٨٦)، والتيسير في القراءات السبع (ص:٨١)، والإقناع في القراءات السبع (ص:٣٨١).

ونافع هو: ابن عبد الرحمن ابن أبي نعيم الليثي، توفي سنة (١٦٩هـ).

معرفة القراء الكبار (ص:٦٤)، وميزان الاعتدال (٥/٣٦٧)، وشذرات الذهب (١/٤٣٧).

(٣) شرح الفصيح (١/ ١٥).

(٤) شرح الجمل (٢/١٨٠).

(٥) شرح التسهيل (١/٣٩٦).

(٦) شرح الكافية (٤/٢١٤).

الدين النيليّ[١]، وأبي حيان[٢]، وابن هشام[٣]، والسيوطيّ[٤].

الثالث: أنه يجوز مطلقاً أي: سواء أسندت (عسى) إلى ظاهر أم إلى مضمر.

وهو الظاهر من كلام أبي علي الفارسيّ؛ فقال ﷺ في قوله تعالى: ﴿هَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ﴾[سورة البقرة: ٢ من الآية ٢٤٦]: «الأكثر فتح السين وهو المشهور، ووجه الكسر قول العرب: "هو عَسٍ مثل حَرٍ وشَجٍ".. فإن أسند الفعل إلى الظاهر فقياس (عسِيتم) أن يقال: عَسِيَ زيد مثل: رضي»[٥].

واستدل ابن درستويه على قوله بالسماع ومنه ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ﴾[سورة محمد: ٤٧ من الآية ١١].

وقوله تعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأۡسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ﴾[سورة النساء: ٤ من الآية ٨٤].

والمختار عندي: جواز كسر السين من (عسى) إذا أسندت إلى ضمير رفع متحرك، وما عدا ذلك يتعين فيه الفتح، وذلك لما يأتي:

أولاً: أنَّ كسر السين من (عسى) إذا أسندت إلى الضمير مؤيد بالسماع.

ثانياً: أنَّ كسر السين من (عسى) إذا أسندت إلى ظاهر لم يحفظ عن العرب[٦]؛ فتعين فيها الفتح حينئذٍ إبقاء على الأصل، والله أعلم.

---

(١) الصفوة الصفية (٢/٤٩).

(٢) الارتشاف (٣/١٢٣٢).

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ص:٩٧).

(٤) الهمع (٢/١٣٧).

(٥) الحجة للقراء السبعة (٢/٣٥٠).

(٦) التذييل والتكميل (٤/٣٥٨).

٢٣-حكم (عسى) إذا اقترن خبرها بـ (أن):

أجمع النحويون على أن (عسى) تعمل عمل (كان) إذا كان ما بعدها فعلاً مضارعاً غير مقترن بأن[١]، نحو: (عسى زيدٌ يقومُ).

واختلفوا في عمل (عسى) إذا اقترن ما بعدها بأن على خمسة أقوال:

الأول: أنها عاملة عمل (كان)؛ فـ(أن) والفعل في موضع نصب خبرها، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «والعرب ترفع بها الاسم وتجعل خبرها (أن) والفعل، وهما في تأويل مصدر»[٢]، وهو أيضاً قول أبي علي الفارسيّ[٣]، وابن جنيّ[٤]، وابن برهان[٥]، والواسطيّ[٦]، وابن بابشاذ[٧]، وأبي بكر الشنترينيّ[٨]، وابن الدهان[٩]، وابن يعيش[١٠]، وابن عصفور[١١]، والكيشيّ[١٢]، وابن جمعة الموصليّ[١٣]، وتقي

---

(١) التعليقة لابن النحاس (ل ٤٥ ب).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٤٢).

(٣) الإيضاح (ص:١١٦).

(٤) اللمع (ص:٢٠٤).

(٥) شرح اللمع (٢/٤٢٥).

(٦) شرح اللمع (ص:١٩١).

(٧) شرح المقدمة المحسبة (٢/٣٥٢).

(٨) تلقيح الألباب (ص:٩٤).

(٩) الفصول في العربية (ص:٥٤).

(١٠) التهذيب الوسيط (ص:١٢٤).

(١١) شرح الجمل (٢/١٨١).

(١٢) الإرشاد (ص:١٣٣).

(١٣) شرح ألفية ابن معطٍ (٢/٨٩٩).

الدين النيليّ[١]، وأبي حيان[٢]، ونسب إلى الجمهور[٣].

وذهب بعض أصحاب هذا القول على أن (أن) وما بعدها لا تتقدر بمصدر، وإنما جيء بـ(أن) لتدل على أن في الفعل ترجياً، وممن قال بذلك ابن عصفور[٤].

وذهب بعضهم إلى أن (أن) وما بعدها في تأويل مصدر، وممن قال به ابن درستويه[٥].

الثاني: أنها فعل متعدٍ بمنزلة قارب؛ فـ(أن) والفعل في موضع نصب مفعولاً به، أو أنها فعل قاصر بمنزلة (دنا)، فـ(أن) والفعل في موضع نصب على نزع الخافض، وهو قول سيبويه؛ فقال: «وتقول (عسيت أن تفعل) فـ(أن) ههنا بمنزلتها في قولك: (قاربت أن تفعل) أي: قاربت ذاك، وبمنزلة (دنوت أن تفعل)»[٦].

وذهب محمد بن عبد الخالق عضيمة رحمه الله إلى أن سيبويه يرى أن أفعال المقاربة تعمل عمل (كان)[٧]؛ واستدل بقول سيبويه: «فالفعل ههنا بمنزلة الفعل في كان إذا قلت: كان يقول، وهو في موضع اسم منصوب بمنزلته ثَمّ، وهو ثَمّ خبر

(١) الصفوة الصفية (٤٩/٢).

(٢) الارتشاف (١٢٢٤/٣).

(٣) التذييل والتكميل (٣٤٧/٤)، ومغني اللبيب (ص:١٥٨).

(٤) شرح الجمل (١٨١/٢).

(٥) تصحيح الفصيح (ص:٤٢).

(٦) الكتاب (١٥٧/٣).

(٧) حاشيته على المقتضب (٦٨/٣) الحاشية ذات الرقم (٢٢).

كما أنه ههنا خبر»[١].

وحمل قول سيبويه بأن (عسى) بمعنى قارب أو دنا، على أنه تفسير معنى لا تفسير إعراب[٢]، ويظهر لي فيما قاله نظر؛ لأن النص الذي استدل به إنما ذكره سيبويه في ضمن كلامه عن خبر أفعال المقاربة إذا تجرد من (أن)[٣]، وهي -أعني أفعال المقاربة- حينئذٍ تعمل عمل (كان) بالإجماع، وكلامنا إنما هو في الفعل المقترن بـ(أن)، والله أعلم.

وقد نسب أبو حيان هذا القول إلى المبرد[٤]، وفي المقتضب ما يخالف هذه النسبة؛ فقال المبرد: «لأن (عسى) إنما خبرها الفعل مع (أن)، أو الفعل مجرداً»[٥]، فهذا النص يدل على أنَّ المبرد يرى رأي الجمهور، وهو أنَّ (أنْ) والفعل في موضع نصب خبراً لـ(عسى)، والله أعلم.

الثالث: أنَّ (عسى) فعل متعدٍ بمعنى قارب؛ فـ(أن) والفعل في موضع نصب مفعولاً به، وهو قول ابن الوراق[٦]، وأبي علي الشلوبين[٧].

---

(١) الكتاب (١٦٠/٣).

(٢) حاشيته على المقتضب (٦٨/٣) الحاشية ذات الرقم (٢٢).

(٣) بدأ سيبويه كلامه عن خبر أفعال المقاربة إذا لم يقترن بأن من قوله رحمه الله: «واعلم أن من العرب من يقول عسى يفعل» الكتاب (١٥٨/٣).

(٤) التذييل والتكميل (٣٤٧/٤).

(٥) المقتضب (٧٠/٣).

(٦) علل النحو (ص:٢٥٤).

(٧) التوطئة (ص:٢٩٧)، وشرح الجزولية الكبير (٩٦٩/٣).

الرابع: أنَّها فعل قاصر بمنزلة قرب وأن والفعل: بدل اشتمال من فاعلها، وهو قول منسوب للكوفيين(١)، واختاره الرضي(٢).

الخامس: أنَّها فعل ناقص كما يقول الجمهور، وأن والفعل: بدل اشتمال كما يقول الكوفيون، وأن هذا البدل سد مسد الجزأين كما سد البدل مسد المفعولين في قراءة حمزة رحمه الله(٣): ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ﴾[سورة آل عمران: ٣ من الآية ١٧٨] بالخطاب، وهو قول ابن مالك(٤).

واستدل لقول الجمهور إنَّه في موضع نصب على الخبر، بأنهم لما ردوه إلى الأصل نطقوا به منصوباً(٥)، ومنه قول بعض العرب: "عسى الغوير أبؤساً"(٦).

---

(١) التذييل والتكميل (٣٤٧/٤)، والجنى الداني (ص:٤٦٤)، ومغني اللبيب (ص:١٥٩).

(٢) شرح الكافية (٢١٦/٤).

(٣) هي قراءة سبعية، وقرأ بقية السبعة بالياء.

السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص:٢٢٠)، والتيسير في القراءات السبع (ص:٩٢)، والإقناع في القراءات السبع (ص:٣٨٩).

وحمزة هو: ابن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الإمام أبو عمارة الكوفي، توفي سنة (١٥٦هـ).

معجم الأدباء (٢٦١/٣)، ومعرفة القراء الكبار (ص:٦٦)، وشذرات الذهب (٣٩٢/١).

(٤) شرح التسهيل (٣٩٤/١).

(٥) شرح المفصل لابن يعيش (١١٦/٧)، وشرح الكافية للرضي (٢١٥/٤)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٩٠٠/٢).

(٦) هذا القول مثل يضرب للرجل يخبر بالشر فيتهم به، و(الغوير) تصغير غار، و(الأبؤس) جمع بؤس وهو الشدة.

جمهرة الأمثال (٤٥/٢)، ومجمع الأمثال (١٧/٢).

ومنه أيضاً قول رؤبة[١]: (الرجز)

أَكْثَـرَتَ في العَـذْلِ مُلِحّـاً دائمـاً لا تُكْثِـرَنْ إِنِّي عَسِـيتُ صـائما

واستدل من قال إنَّ (أنْ) والفعل في موضع نصب مفعولاً به، ومن قال إنَّ (أنْ) والفعل في موضع نصب على نزع الخافض، بإنَّ (أنْ) وما بعدها تتقدر بالمصدر والمصادر لا تكون أخباراً عن الجثث؛ فثبت أنها في موضع نصب مفعولاً به، أو على نزع الخافض[٢].

وقد أجيب عن هذا الدليل بأنَّ (أنْ) هنا مع ما بعدها لا تتقدر بالمصدر؛ لأنها إنما أتي بها لتدل على أن في الفعل تراخياً[٣]، هذا على القول إنَّ (أنْ) وما بعدها لا تتقدر بمصدر.

أما على القول إنَّ (أنْ) وما بعدها في تأويل مصدر؛ فأجيب بأن المصدر قد يخبر به على سبيل المبالغة[٤].

والمختار عندي: أن (عسى) عاملة عمل (كان)، وأن والفعل في موضع نصب خبراً لها؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أنَّ (عسى) تعمل عمل (كان) بالإجماع إذا كان خبرها فعلاً مضارعاً لم يقترن بأن؛ فلا مانع من أن تعمل هذا العمل إذا اقترن خبرها بأن.

---

(١) ملحقات ديوانه (ص:١٨٥)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٩٣/١)، وشرح الكافية للرضي (٢١٨٥/٤)، والدرر اللوامع: (٢٧١/١).

(٢) شرح الجمل لابن خروف (٨٣٦/٢)، والتذييل والتكميل (٣٤٧/٤)، والجنى الداني (ص:٤٦٤).

(٣) التذييل والتكميل (٣٤٧/٤).

(٤) الجنى الداني (ص:٤٦٤).

فأما القول إنَّ (أنْ) وما بعدها تتقدر بمصدر، فيؤدي إلى الإخبار بالمصدر عن الجثة، فقد تقدمت الإجابة عنه فلا حجة فيه.

ثانياً: أنَّ إعمال (عسى) عمل (كان) إذا كان خبرها مقترناً بأن فيه إجراء للباب على طريقة واحدة، وهو أمر مراعىً عند النحويين.

ثالثاً: «أنَّ القول بأن (عسى) بمعنى: قارب فيه نظر؛ إذ لم يثبت في (عسى) معنى المقاربة وضعاً ولا استعمالاً»[(١)].

رابعاً: أنَّ القول إنَّ (أنْ) والفعل في موضع رفع بدلاً من فاعل (عسى)، مردود فيما يظهر لي بأنَّ (عسى) لا تكتفي بمرفوعها وهو اسم صريح.

خامساً: أنَّ قراءة حمزة التي ذكرها ابن مالك مستدلاً بها على أن البدل يقوم مقام جزأي الإسناد، تحتمل التأويل على أن المحذوف هو المفعول الثاني لـ(تحسبنَّ)؛ وذلك لفهم المعنى[(٢)]، والدليل إذا تطرقه الاحتمال بطل به الاستدلال، والله أعلم.

---

(١) شرح الكافية للرضي (٤/٢١٦).

(٢) التذييل والتكميل (٤/٣٥٠).

٢٤- توجيه خبر (عسى) إذا كان مفرداً:

خبر (عسى) لا يكون اسماً صريحاً ولا مصدراً[١]؛ لذا اختلف النحويون في توجيه قول بعض العرب: "عسى الغُويرُ أَبْؤُسَاً" على خمسة أقوال:

الأول: أنَّ (أبؤساً) خبر لـ(عسى) على أن (عسى) عاملة عمل (كان)، إلا أنه شاذ لا يقاس عليه.

وهو قول سيبويه[٢]، والمبرد[٣]، وابن السراج[٤]، وابن درستويه؛ فقال: «ولا يجعلون خبرها المصدر نفسه ولا اسماً غيره، إلا أنه قد جاء في بعض أمثالهم "عسى الغوير أبؤساً" فجعلوا الخبر ههنا المصدر بعينه وهو البأس، وجمعوه على أبؤس»[٥].

وهو أيضاً قول السيرافيّ[٦]، وأبي علي الفارسيّ[٧]، وابن خروف[٨]، وابن عصفور[٩]، وابن مالك[١٠]، والرضيّ[١١]؛

---

(١) الكتاب (١٥٨/٣)، والمقتضب (٦٩/٣)، وتصحيح الفصيح (ص:٤٢).

(٢) الكتاب (٥١/١)، (١٥٩/١)، (١٥٨/٣).

(٣) المقتضب (٧٢/٣).

(٤) الأصول (٢٠٧/٢).

(٥) تصحيح الفصيح (ص:٤٢).

(٦) شرح الكتاب (١٦١/١ أ).

(٧) المسائل الحلبيات (ص:٢٥٠).

(٨) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب (ص:٢٤٧)، وشرح الجمل (٨٣٧/٢).

(٩) شرح الجمل (١٨١/٢).

(١٠) شرح التسهيل (٣٩٣/١).

(١١) شرح الكافية (٢١٦/٤).

وأبي حيان[١]، والمراديّ[٢]، ونسب إلى البصريين[٣].

الثاني: أنَّ (أبؤساً) خبر ل (كان) المحذوفة، وتقدير الكلام: (عسى الغوير أن يكون أبؤساً)، وهو قول الكسائيّ[٤]، وثعلب[٥]، والخوارزميّ[٦]، وابن هشام[٧]، ونسب إلى الكوفيين[٨].

الثالث: أنَّ (أبؤساً) مفعول به لفعل محذوف تقديره: (عسى الغوير أن يحدث أبؤساً).

وهو قول أبي عبيد القاسم بن سلام[٩].

الرابع: أنَّ (أبؤساً) مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: (عسى الغوير أن ييأس أبؤساً)، وهو قول ابن كيسان[١٠]، والواسطيّ[١١].

---

(١) الارتشاف (١٢٢٦/٣).

(٢) الجنى الداني (ص:٤٦٣).

(٣) التذييل والتكميل (٣٤٣/٤).

(٤) المصدر السابق.

(٥) مجالس ثعلب (٣٠٧/١).

(٦) شرح المفصل (٣٠٢/٣).

(٧) مغني اللبيب (ص:١٦٠).

(٨) التصريح بمضمون التوضيح (٦٧٨/١).

(٩) غريب الحديث (٦٦/٢).

وأبو عبيد القاسم بن سلاّم -بتشديد اللام-، توفي سنة (٢٢٣هـ).

تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم (ص:١٩٧)، والبلغة (ص:١٧٢)، والبغية (٢٥٣/٢).

(١٠) التذييل والتكميل (٣٤٣/٤).

(١١) شرح اللمع (ص:١٩١).

الخامس: أنَّ (أبؤساً) خبر لـ(صار) المحذوفة، وهو قول الأصمعيّ(١).

وتجدر الإشارة إلى أن أبا حيان نقل حكاية عن ثعلب أنه يجيز: (عسى زيد قائماً) على أنه لغة للعرب، وليس ضرورة ولا نادراً(٢).

وهـذه الحكايـة مخالفـة لمـا قالـه ثعلـب في مجالسـه؛ فجـاء في مجـالس ثعلـب: «وأنشد: (عسى الغوير أبؤساً) أي (عسى أن يكون) مثل (كان عبد الله قائماً) وهو شاذ، عسى زيد قائماً شاذ»(٣)، فهذا النص يدل على أن ثعلب لا يجيز ذلك؛ إذ لو كان كذلك لما احتاج إلى تقدير (يكون) قبل (أبؤساً)، والله أعلم.

وعلل سيبويه القول بأن (أبؤساً) خبر لـ(عسى)، بأن الكلمة قد تكون في موضع تخالف فيه حكمها في جميع المواضع، فقال: «كما جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم "عسى الغوير أبؤساً"، ولا يقال: عسيت أخانا، وكما جعلوا لدن مع (غدوة) منونة في قولهم: (لدن غدوة)، ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام»(٤).

وعلل ابن هشام القول بالتقدير بأن فيه إبقاء للاستعمال الأصلي؛ فقال:

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح (٦٧٨/١).

والأصمعي هو: عبد الملك بن قريب بن عبد الملك الباهلي أبو سعيد، المعروف بالأصمعي، توفي سنة (٢١٦هـ).

إشارة التعيين (ص:١٩٣)، والبلغة (ص:١٣٦)، والبغية (١١٢/٢).

(٢) التذييل والتكميل (٣٤٤/٤)، والارتشاف (١٢٢٨/٣).

(٣) مجالس ثعلب (٣٠٧/١).

(٤) الكتاب (٥١/١).

«والصواب أنهما مما حذف فيه الخبر، أي يكون أبؤساً وأكون صائماً؛ لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي»[١].

والمختار عندي أن (أبؤساً) خبر لـ(عسى) إلا أنه شاذ لا يقاس عليه؛ وذلك لأن هذا القول ليس فيه تقدير، بخلاف الأقوال الأخرى وما لا يحوج إلى تقدير أولى مما يحوج إليه[٢]، والله أعلم.

---

(١) مغني اللبيب (ص: ١٦٠).

(٢) القاعدة في شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٢).

٢٥- حكم الضمير المنصوب المتصل بـ (عسى):

الأصل في الضمير المتصل بـ(عسى) أن يكون بصيغة المرفوع؛ لأن (عسى) ترفع الاسم، فإذا ورد الضمير بصيغة المنصوب نحو: (عساني) احتاج إلى توجيه، وفي ذلك أربعة أقوال:

الأول: أن ضمير النصب في موضع نصب اسماً لـ(عسى)، على أن (عسى) محمولة على (لعل) في العمل، والخبر مرفوع في التقدير وإن كان محذوفاً، وهو قول سيبويه(١)، وابن درستويه؛ فقال: «وقد نصب بها بعضهم أيضاً في ضرورة الشعر اسمها فقال(٢): (الوافر)

ولي نفــسٌ أَقُــولُ لهــا إِذَا مَــا ... تُنَــازِعُني لعلِّــي أو عَسَــانِي

كأنه أتبعها (لعلي) في العمل لما جاءت بعده»(٣).

وهو أيضاً قول العكبريّ(٤)، وابن عصفور(٥)، وتقي الدين النيليّ(٦)، وأبي حيان(٧).

---

(١) الكتاب (٢/٣٧٥).

(٢) قائله: عمران بن حطان، والبيت في الكتاب (٢/٣٧٥)، وشرح أبيات سيبويه لأبي محمد السيرافي (١/٥٢٤)، وشرح أبيات سيبويه للأعلم الشنتمري (١/٤٥٤).

(٣) تصحيح الفصيح (ص:٤٢).

(٤) المتبع في شرح اللمع (٢/٥٥٦).

(٥) المقرب له (١٥٦)، وشرح الجمل (٢/١٨٣).

(٦) الصفوة الصفية (٢/٥٠).

(٧) التذييل والتكميل (٤/٣٦٣).

الثاني: أن ضمير النصب خبر مقدم، واسم (عسى) مضمر مؤخر، فتكون (عسى) باقية على أصلها في العمل، وهو قول أبي العباس المبرد[(١)].

وقد ذكر السيرافيّ[(٢)]، وابن يعيش[(٣)]، والرضيّ[(٤)]، قولاً ثانياً للمبرد، وهو أن الضمير خبر مقدم واسم (عسى) مضمر فيها:

والمنصوص عليه في المقتضب هو القول الأول؛ فقال المبرد: «فأما تقديره عندنا: إن المفعول مقدم والفاعل مضمر، كأنه قال: عساك الخير أو الشر، وكذلك عساني الحديث، ولكنه حذف لعلم المخاطب به»[(٥)] والله أعلم.

الثالث: أن ضمير النصب نائب عن ضمير الرفع، فتكون (عسى) باقية على أصلها في العمل، وهو قول الأخفش الأوسط[(٦)]، واختاره ابن مالك[(٧)].

الرابع: أن ضمير النصب في موضع نصب اسماً لـ(عسى)، على أن (عسى) حرف عَمِل عَمَل (لعل)، وهو قول السيرافيّ[(٨)].

---

(١) المقتضب (٣/٧١-٧٢).

(٢) شرح الكتاب (٣/١٥٤ أ).

(٣) شرح المفصل (٧/١٢٣).

(٤) شرح الكافية (٢/٤٤٧).

(٥) المقتضب (٣/٧٢).

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٩٧)، والارتشاف (٣/١٢٣٣)، والجنى الداني (ص:٤٦٧)، ولم أقف على رأي الأخفش في مظانه من كتابه معاني القرآن (٢/٤٧١)، (٢/٦١٥)، (٢/٦٩٤).

(٧) شرح التسهيل (١/٣٩٧).

(٨) شرح الكتاب (٣/ل ١٥٣ أ)، والتذييل والتكميل (٤/٣٦١)، والجنى الداني (ص:٤٦٨).

وقد نسب السيرافي هذا القول إلى سيبويه[١]، وظاهر كلام أكثر النحويين على أن سيبويه يحمل (عسى) إذا اتصل بها ضمير نصب على (لعل) في العمل، لا أنه يقول بحرفيتها حينئذٍ، وممن أشار إلى ذلك من النحويين المبرد[٢]، وابن مالك[٣]، وأبو حيان[٤]، والمراديّ[٥]، والله أعلم.

واستدل سيبويه على قوله بأمرين:

أولهما: أن له نظيراً في العربية، ومن ذلك لولا، فإن لها حالة مع الظاهر تخالف حالتها مع المضمر، فالظاهر بعدها مرفوع والمضمر بعدها منصوب، وكذلك (لدن) فإن لها حالاً مع (غدوة) ليست مع غيرها، وكذلك (لات) فإنها مع (الحين) بمنزلة (ليس) ومع غيره ليست كذلك[٦].

الثاني: أنه أولى من القول إنَّ ضمير النصب نائب عن ضمير الرفع؛ لأن فيه طرداً للباب بخلاف القول بالنيابة، فإن فيه كسراً للباب[٧].

واستدل المبرد على أن الضمير المنصوب المتصل بـ(عسى) في موضع نصب خبراً لها، مع أنه اسم صريح بالقياس على قولهم: "عسى الغوير أبؤساً" فقد جاء الخبر اسماً صريحاً[٨].

---

(١) شرح الكتاب (١٥٤/٣ أ).
(٢) المقتضب (٧١/٣).
(٣) شرح التسهيل (٣٩٧/١).
(٤) الارتشاف (١٢٣٣/٣).
(٥) الجنى الداني (ص:٤٦٧).
(٦) الكتاب (٣٧٥/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٢٣/٧).
(٧) الكتاب (٣٧٦/٢).
(٨) المقتضب (٧٢/٣)، والنكت (٦٦٦/١).

واستدل الأخفش على أن الضمير المنصوب المتصل بـ(عسى) في موضع رفع، بأن لفظ النصب استعير للرفع في هذا الموضع، كما استعير له لفظ الجر في لولاك[(١)].

والمختار عندي قول سيبويه؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أنَّه ليس فيه وضع ضمير نصب موضع ضمير رفع؛ فيكون باب الضمائر مطرداً.

ثانياً: أنَّ القول إنَّ ضمير النصب خبر مقدم يلزم منه جعل خبر (عسى) اسماً صريحاً، وذلك لا يجوز إلا في الشعر[(٢)].

ثالثاً: أنَّ القول إنَّ ضمير النصب نائب عن ضمير الرفع قول ضعيف؛ لأن بعض العرب صرح بعد (عسى) المتصل بها ضمير النصب بالاسم مرفوعاً مكان (أن تفعل)، كما في قول صخر بن جعد الخضري[(٣)]: (الطويل)

فَقُلْتُ: عَسَاهَا نارُ كَأْسٍ وَعلَّها تَشَكَّى فَأَمْضِي نحوهَا فَأَعودُها

فهذا قاطع ببطلان مذهب الأخفش؛ إذ لو كان في موضع نصب لقال: (عساها نارَ كأسٍ)، ونصب[(٤)].

رابعاً: أن القول بأن ضمير النصب اسم (عسى) و(عسى) حرف قول ضعيف أيضاً؛ لأن فيه تشريك فعل وحرف في لفظ واحد بلا دليل[(٥)]، والله أعلم.

---

(١) النكت (٦٦٦/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٢٣/٧).

(٢) التذييل والتكميل (٣٥٩/٤)، والهمع (١٤٦/٢).

(٣) البيت في مغني اللبيب (ص:١٦٠)، وشرح أبيات المغني للسيوطي (٤٤٦/١)، وشرح أبيات المغني لعبد القادر البغدادي (٣٥٠/٣).

(٤) التذييل والتكميل (٣٦٢/٤)، والجنى الداني (ص:٤٦٩).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٣٩٨/١).

٢٦- حقيقة (ما) الداخلة على الحروف المشبهة بالفعل:

اختلف النحويون في نوع (ما) الداخلة على الحروف المشبهة بالفعل إذا لم تكن بمعنى: (الذي)، نحو: (إنما زيد قائم) على قولين:

الأول: أنها اسم نكرة مبهمة بمنزلة الشأن، والجملة بعدها خبرها، وهو قول ابن درستويه؛ فقال ابن هشام اللخميّ: «وكان ابن درستويه يذهب في قولهم: (إنما زيد قائم)، إلى أنَّ (ما) مجهولة بمنزلة ضمير المجهول، وأنها في محل الاسم، وأنَّ الجملة بعدها في محل الخبر، لما في الكلام من معنى التفخيم والتعظيم، وهذا حسن من مذهبه، وكذلك الحكم عنده في (كأنما)، و(لعلّما)، و(ليتما)»[(١)]، ونسب إلى بعض الكوفيين[(٢)].

الثاني: أنها حرف زائد لكفّ الحروف المشبهة بالفعل عن العمل، وهو قول ابن فلاح[(٣)]، والمالقيّ[(٤)]، وابن هشام[(٥)]، ونسبه ابن فلاح إلى الجمهور[(٦)].

---

(١) شرح مقصورة ابن دريد (ص:٣٠٢)، وينظر: المغني لابن فلاح (٢/٢١١)، والارتشاف (٣/١٢٨٤)، ومغني اللبيب (ص:٣٠٢)، والهمع (٢/١٩١).

وابن هشام اللخمي هو: محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي النحوي اللغوي السبتي، توفي سنة (٥٧٧هـ).

إشارة التعيين (ص:٢٩٨)، والبلغة (ص:١٨٩)، والبغية (١/٤٨).

(٢) المغني لابن فلاح (٢/٢١١)، والارتشاف (٣/١٢٨٤)، والهمع (٢/١٩١).

(٣) المغني في النحو (٣/٢١١).

(٤) رصف المباني (ص:٣٨٤).

(٥) مغني اللبيب (ص:٣٠٢).

(٦) المغني في النحو (٣/٢١١).

والمختار عندي: أنها حرف؛ لأن القول بأنها اسم نكرة ضعيف؛ لأن (ما) لا تصلح للابتداء بها؛ لأنها نكرة، ولا تستعمل مع جميع النواسخ كضمير الشأن[1]، والله أعلم.

(١) المغني لابن فلاح (٢/٢١١)، ومغني اللبيب (ص:٣٠٢)، والهمع (٢/١٩١).

٢٧- (ما) الداخلة على الفعل (طال) و(قلَّ) و(كَثُر):

اختلف النحويون في (ما) الداخلة على الفعل: (طال)، و(قلَّ)، و(كَثُر) على ثلاثة أقوال:

الأول: ما ذكره ابن فلاح عن ابن درستويه، فقال ابن فلاح: «وعلى قياس ابن درستويه هي نكرة زمانية فاعلة والجملة صفتها، أي: طال زمانٌ فعلت فيه كذا»[(١)].

ومعنى قول ابن فلاح: «وعلى قياس قول ابن درستويه» أي: في (ما) الداخلة على (إنَّ) وأخواتها، فإنه أعني ابن درستويه يرى أنها نكرة مبهمة؛ فكذلك (ما) هنا فإنها تكون كذلك.

وكلام ابن فلاح يدل على أن ابن درستويه لم ينص على هذا القول، وإنما هو قول مخرج على قول آخر له في مسألة مشابهة، والله أعلم.

الثاني: أن (ما) زائدة لكف الفعل عن رفع الفاعل؛ فالفعل معها لا فاعل له، وهو قول سيبويه[(٢)]، والمبرد[(٣)]، والصفار[(٤)]، وابن يعيش[(٥)]، والمراديّ[(٦)]، وابن هشام[(٧)].

---

(١) المغني في النحو (٣/٢١٢).

(٢) الكتاب (٣/١١٥).

(٣) المقتضب (٢/٥٤).

(٤) شرح الكتاب (٢/٧٧٨).

(٥) شرح المفصل (٨/١٣٢).

(٦) الجنى الداني (ص:٣٣٣).

(٧) مغني اللبيب (ص:٣٠٢).

الثالث: أن (ما) مصدرية، فهي وما بعدها في تأويل مصدر فاعل، وهذا القول أجازه ابن فلاح[(١)]، والرضيّ[(٢)] مع القول الثاني.

والمختار عندي: أن (ما) الداخلة على الفعل (طال) و(كَثُر) و(قلَّ) مصدرية، وذلك لما يأتي:

أولاً: أن فيه إبقاءً للأصل، وهو أن لكل فعل فاعلاً بخلاف القول إنَّ (ما) زائدة والفعل لا فاعل له، وما يؤدي إلى الأصل أولى مما يؤدي إلى غيره.

ثانياً: أنه لا يحوج إلى تقدير بخلاف القول إنَّ (ما) نكرة فاعلة والجملة صفتها، فإنه يحوج إلى تقدير ضمير يعود على الموصوف، وما لا يحوج إلى تقدير أولى مما يحوج إليه، والله أعلم.

---

(١) المغني (٣/٢١٢).

(٢) شرح الكافية (٤/٣٢٩).

٢٨- مجيء معمول خبر (إنَّ) بعد (أمّا):

اختلف النحويون في حكم مجيء معمول خبر (إنَّ) بعد (أما) على قولين:

الأول: أنه جائز؛ فيقال: (أما زيداً فإني ضارب)، وهو قول الفراء[١]، وابن درستويه؛ فقال أبو حيان: «وذهب المبرد وابن درستويه إلى أنَّ ما بعد (إنَّ) يعمل فيما قبل (الفاء)، فأجازا: أمَّا زيداً فإنِّي ضاربٌ»[٢]، واختاره ابن الحاجب[٣]، وابن مالك[٤].

الثاني: المنع، وهو قول المازنيّ[٥]، واختاره أبو حيان[٦]، ونسب إلى الجمهور[٧].

واستُدل على الجواز بأن هذا الموضع للزوم الفصل بين (أما) و(الفاء)، اغتفر فيه وقوع ما لا يتقدم مع غير (أما)؛ فكما جاز (أما زيداً فاضرب) مع

---

(١) الجنى الداني (ص:٥٢٧)، ومغني اللبيب (ص:٧٠)، والمساعد (٢٣٦/٣).

(٢) الارتشاف (١٨٩٥/٤)، والتذييل والتكميل (٥/ل ١٩٩ ب)، وينظر: الجنى الداني (ص:٥٢٦)، والمساعد (٢٣٦/٣)، ومنهج السالك للأشموني (١٠٤/٤).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (٢٦١/٢).

(٤) التسهيل (ص:٢٤٥).

(٥) مغني اللبيب (ص:٧٠)، والمساعد (٢٣٧/٣)، ومنهج السالك للأشموني (١٠٤/٤).

والمازني هو: بكر بن محمد بن بقية -وقيل ابن عدي- بن حبيب الإمام أبو عثمان المازني، توفي سنة (٢٤٨هـ)، وقيل (٢٣٠هـ).

إشارة التعيين (ص:٦١)، والبلغة (ص:٧١)، والبغية (٤٦٣/١).

(٦) التذييل والتكميل (٥/ل ٢٠٠ أ).

(٧) مغني اللبيب (ص:٧٠)، والمساعد (٢٣٧/٣)، ومنهج السالك للأشموني (١٠٤/٤).

امتناع (إن أقم زيداً فاضرب)، جاز هذا وإن امتنع (زيداً إني ضارب)[١].

واستدل على المنع بأنه لا يقدم إلا ما تقدم لو سقطت (أما) و(الفاء)، فيجوز (أما زيداً فاضرب) لجواز (زيداً اضرب)، ويمتنع (أما زيداً فإني ضارب) لامتناع (زيداً إني ضارب)؛ لأن ما بعد (إن) لا يعمل فيما قبلها[٢].

والمختار عندي المنع؛ لأن هذا التركيب أعني قولهم: (أما زيداً فإني ضارب) ليس بمسموع؛ فكما أنه لا يجوز إحداث لفظ في اللغة العربية كذلك لا يجوز في التراكيب؛ لأن جميع ذلك أمور وضعية، والأمور الوضعية تحتاج إلى سماع من أهل ذلك اللسان[٣]، والله أعلم.

---

(١) التذييل والتكميل (٥/٢٩٩)، والمساعد (٣/٢٣٧).

(٢) الجنى الداني (ص:٥٢٦)، والمساعد (٣/٢٣٧).

(٣) التذييل والتكميل (٥/ل ٢٠٠ أ).

٢٩- اسم (لا) النافية للجنس:

اختلف النحويون في اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفرداً في اللفظ، نحو: (لا رجلَ في الدار) على قولين:

الأول: أنه معرب، وهو قول الجرميّ[١]، والزجاج[٢]، وابن درستويه؛ فقال: «وقوله: (أيقنت أني لا محالة) فالمحالة: مَفْعَلَة من الحَوْل والحِيْلَة، وهي منصوبة ههنا بغير تنوين كما يقال: (لا رجلَ في الدار)»[٣]، فقوله: (منصوبة) دليل على أنها معربة عنده؛ لأن النصب من أنواع الإعراب، ونسب هذا القول إلى الكوفيين[٤].

الثاني: أنها مبنية، وهو قول الأخفش الأوسط[٥]، والمبرد[٦]، وأبي عليّ الفارسيّ[٧]، والرمانيّ[٨]، ونسبه أبو حيان إلى أكثر البصريين[٩].

---

(١) التذييل والتكميل (٥/٢٤٩)، والارتشاف (٣/١٢٩٦)، والهمع (٢/١٩٩).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (١/٦٩).

(٣) روائع التراث، الرسالة الثالثة: (حديث قس بن ساعدة الإيادي) لابن درستويه (ص:٦٧).

(٤) الإنصاف (١/٣٦٦)، والتبيين (ص:٣٦٢).

(٥) معاني القرآن (١/١٧٤).

(٦) المقتضب (٤/٣٥٧).

(٧) الإيضاح (ص:٢٥٤).

(٨) معاني الحروف (ص:٨١).

والرماني هو: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني، توفي سنة (٣٨٤هـ). نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص:٢٧٦)، وإنباه الرواة (٢/٢٩٤)، والبغية (٢/١٨٠).

(٩) التذييل والتكميل (٥/٢٢٦).

واستُدل على الإعراب بثلاثة أوجه[١]:

أحدها: العطف على لفظه بالمعرب، ووصفه على لفظه بالمعرب، ولأن خبرها معرب، وعملها فيهما واحد.

الثاني: أن العامل ليس له أن يحدث بناء في الكلمة، ولا أن يُصيِّرَ معرباً مبنياً.

الثالث: أن الأصل الإعراب؛ بدليل اطراده في المضاف والمطوَّل، وإنما حذف التنوين لتنحطَّ عن رتبة الأصل.

واستُدل على البناء بثلاثة أوجه[٢]:

أحدها: ذهاب التنوين لغير معاقب.

الثاني: تركبها مع اسمها؛ بدليل امتناع الفصل بينهما بالظرف.

الثالث: أنه مبني لتضمنه معنى الحرف؛ لأن (لا رجل في الدار) على تقدير (لا من رجل).

والمختار عندي: البناء؛ لما ذكر من الأدلة، وأما ما استُدل به على الإعراب فمجاب عنه[٣]، **فالجواب عن الأول**: أنه وجدت علة البناء في الاسم فظهر تأثيرها، ولم توجد في المعطوف، ولا في الصفة، ولا في الخبر، فلم يلزم بناؤها لغير علة.

وعن الثاني: أن البناء حصل بتضمن معنى الحرف مع التركيب لا بـ(لا).

وعن الثالث: بأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد، ولا ترد الصفة لأنها هي الموصوف فأمكن تركيبها، والمضاف غير المضاف إليه، والله أعلم.

---

(١) المغني لابن فلاح (٣/٢٤٥).

(٢) التبيين (ص:٣٦٣)، والمغني لابن فلاح (٣/٢٤٤).

(٣) المغني لابن فلاح (٣/٢٤٦).

٣٠- تعدية الفعل (أصاب) و(صادف) و(غادر) إلى مفعولين:

اختلف النحويون في تعدية الفعل (أصاب)، و(صادف)، و(غادر) على قولين:

الأول: أنها تتعدى إلى مفعولين على أن (أصاب) و(صادف) بمعنى: وجد، و(غادر) بمعنى صَيَّر، وهو قول ابن درستويه؛ فقال أبو حيان: «وذهب هشام إلى جعل (عَرَفَ)، و(أَبْصَرَ) من هذا الباب، وابن درستويه إلى جعل (أصاب)، و(صادف)، و(غادر)، و(ألفى) من هذا الباب»[1].

الثاني: أنها تتعدى لمفعول واحد، وهو قول ابن مالك[2]، وأبي حيان[3]، والمراديّ[4]، وابن عقيل[5].

والمختار عندي: أن هذه الأفعال تتعدى إلى مفعول واحد؛ لأنه قد ثبت تعديتها إليه، ولا دليل على تعديتها لمفعول ثان، فإن جاء بعد المفعول اسم منصوب فهو منصوب على الحال؛ والدليل على ذلك التزام تنكيره[6]، والله أعلم.

---

(١) الارتشاف (٢١٠٦/٤)، وينظر: شرح مقصورة ابن دريد لابن هشام اللخمي (ص:١٧٦)، وشرح الكافية للرضي (١٥٢/٤، ١٧٣)، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل (٣٩٧/١)، والهمع (٢٢٠/٢).

(٢) تسهيل الفوائد (ص:٧١).

(٣) الارتشاف (٢١٠٦/٤).

(٤) شرح التسهيل (ل ٩٥ ب).

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد (٣٦٣/١).

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (٨٥/٢)، وشرح التسهيل للمرادي (ل ٩٥ ب)، والمساعد (٣٦٣/١).

٣١- تعدية الفعل (ألفى) إلى مفعولين:

اختلف النحويون في تعدية الفعل (ألفى) على قولين:

الأول: أنه يتعدى إلى مفعولين إذا كان بمعنى: (وجد)، وهو قول ابن درستويه؛ فقال أبو حيان: «وذهب هشام إلى جعل (عرف)، و(أبصر) من هذا الباب، وابن درستويه إلى جعل (أصاب)، و(صادف)، و(غادر)، و(ألفى) من هذا الباب»[١]، وهو قول ابن مالك[٢]، وابن فلاح[٣]، ونسب إلى الكوفيين[٤].

الثاني: أنه يتعدى إلى مفعول واحد، وهو قول ابن عصفور[٥]، وأبي حيان[٦]، ونسب إلى البصريين[٧].

واستدل على أن (ألفى) بمعنى: (وجد) يتعدى إلى مفعولين بالسماع، ومنه ما يأتي:

قول الشاعر[٨]: (البسيط)

قد جَرَّبوه فألْفوهُ المُغِيثَ إذا ... ما الرَّوْع عَمَّ فلا يُلْوَى على أحَدِ

(١) الارتشاف (٢١٠٦/٤)، وينظر: شرح مقصورة ابن دريد لابن هشام اللخمي (ص:١٧٦).

(٢) تسهيل الفوائد (ص:٧١).

(٣) المغني في النحو (ص:٢٩٣/٣).

(٤) الهمع (٢١٤/٢).

(٥) شرح الجمل (٣٠٨/١).

(٦) الارتشاف (٢١٠٦/٤).

(٧) الهمع (٢١٤/٢).

(٨) لم أقف على قائله. والبيت في شرح التسهيل لابن مالك (٧٩/٢)، والمساعد (٣٥٨/١)، وتعليق الفرائد (١٤٦/٤)، والدرر اللوامع (٣٣٣/١).

وقد أجاب المانعون عن هذا البيت بأن (المغيث) حال، واللام فيه زائدة[١].

واستدل ابن عصفور على أن (ألفى) يتعدى إلى مفعول واحد؛ بأن المنصوب بعده أي المفعول يكون حالاً؛ بدليل التزام تنكيره[٢].

والمختار عندي: أن الفعل (ألفى) يتعدى إلى مفعولين إذا كان بمعنى (وجد)، وذلك لما يأتي:

أولاً: أنه مؤيد بالسماع كما ذكر.

ثانياً: أن القول بأن المنصوب بعد المفعول حال بدليل التزام تنكيره مردود بقول الشاعر:

قد جَرَّبوه فأَلْفوهُ المُغِيثَ إذا ... ما الرَّوْع عَمَّ فلا يُلْوَى على أحَدِ

فقد جاء المنصوب بعد المفعول معرفاً بـ(أل)، وهو (المغيث)، والحال لا تكون كذلك، والقول إنَّ (أل) زائدة مردود؛ بأن الأصل عدم الزيادة، والله أعلم.

(١) الهمع (٢/٢١٤).

(٢) شرح الجمل (١/٣٠٨).

٣٢- تعدية الفعل (ترك) إلى مفعولين:

اختلف النحويون في تعدية الفعل (ترك) على قولين:

الأول: أنه يتعدى إلى مفعولين إذا كان بمعنى: (صَيَّر)، وهو قول ابن درستويه؛ فقال ابن هشام اللخميّ: «وحكى ابن درستويه أنه تجري مجرى هذه الأفعال، (أصاب)، و(ألفى)، و(صادف)، و(ترك)، و(غادر)»[(١)]، وهو قول ابن مالك[(٢)]، وأبي حيان[(٣)].

الثاني: أنه يتعدى إلى مفعول واحد، فإن وجد بعده منصوب فهو حال، وهو قول ابن هشام اللخميّ[(٤)].

واستُدل على أن الفعل (ترك) إذا كان بمعنى: (صَيَّر) يتعدى إلى مفعولين بالسماع، ومنه ما يأتي:

قول فرعان بن الأعرف[(٥)]: (الطويل)

وَرَبَّيْتُهُ حتَّى إذا ما تَرَكْتُهُ ... أخا القومِ واستغنى عن المَسْح شارِبُهْ

واستدل ابن هشام اللخميّ على أن الفعل (ترك) يتعدى لمفعول واحد، بأن (ترك) في معنى (خلَّى)، و(خلَّى) لا يجيء معها إلا الحال؛ فكذلك لا يجيء مع (ترك) إلا الحال[(٦)].

---

(١) شرح مقصورة ابن دريد (ص:١٧٦)، وينظر: الخزانة (١/٣٤٠).
(٢) تسهيل الفوائد (ص:٧١).
(٣) البحر المحيط (١/٢٠٨).
(٤) شرح مقصورة ابن دريد (ص:١٧٦)، والخزانة (١/٣٤٠).
(٥) البيت في: شرح التسهيل لابن مالك (٢/٨٢)، والمساعد (١/٣٦٢)، وتعليق الفرائد (٤/١٥١)، والدرر اللوامع (١/٣٣٧).
(٦) الخزانة (١/٣٤٠).

والمختـار عنـدي: أن الفعـل (تـرك) يتعـدى إلى مفعـولين إذا كـان بمعـنى: (صَيَّر)، وذلك لما يأتي:

أولاً: أنه مؤيد بالسماع كما ذكر.

ثانيـاً: أن مجيء (ترك) بمعنى: (خَلَّى) ليس بـلازم؛ فقـد يـأتي الفعـل (تـرك) بمعنى جعل[1]، فيقال: (تركت الحبل شديداً) أي جعلته شديداً، وهذا المعنى نقله جماعة من أهل اللغة منهم: الخليل بن أحمد[2]، وابن سيده[3].

وعليه فإن الفعل (ترك) إذا كـان بمعنى: (خَلَّى) فإنه يتعدى لمفعول واحد، وإن كان بمعنى (صَيَّر) فإنه يتعدى لاثنين، والله أعلم.

---

(١) هذا تفسير اللغويين، والنحويون على أن (ترك) بمعنى: (صَيَّر)، ولا تعارض بين التفسرين؛ لأن تفسير النحويين توضيح وبيان لتفسير اللغويين.

تاج العروس من جواهر القاموس، مادة: (ترك) (١٣/٥٣٠).

(٢) معجم العين، مادة: (ترك) (٥/٣٣٦).

(٣) المحكم والمحيط الأعظم مادة: (ترك) (٦/٤٧٧).

وابن سيده هو: علي بن إسماعيل، وقيل: ابن أحمد، وقيل: ابن محمد بن سيده اللغوي النحوي الأندلسي أبو الحسن الضرير، توفي سنة (٤٥٨هـ).

إشارة التعيين (ص: ٢١٠)، والبلغة (ص:١٤٨)، والبغية (٢/١٤٣).

٣٣- إلغاء أفعال القلوب:

اختلف النحويون في إلغاء أفعال القلوب وإعمالها إذا توسطت أو تأخرت، من حيث اللزوم والتخيير، على أربعة أقوال:

الأول: أنه على سبيل اللزوم، فإن بدأت لتخبر بالشك أعملت على كل حال، وإن بدأت وأنت تريد اليقين ثم أدركك الشك رفعت بكل حال، وهو قول الأخفش الأوسط(١)، وابن أبي الربيع(٢).

الثاني: أن العامل إذا تأخر نحو: (زيد قائم ظننت) فهو كما قال الأخفش، فإذا توسط ففيه تفصيل: فإن قدمت الاسم لم تلغ، وأعملت الفعل في ضميره ونصبت ما بعده نحو: (زيداً ظننته قائماً)، وإن قدمت الخبر وظهر فيه الرفع ألغيته نحو: (قائم ظننت زيداً)، فإن كان مجروراً أو جملة أعملت ونويت في موضع المجرور والجملة نصباً نحو: (في الدار ظننت زيداً)، و(أخوه منطلق ظننت عمراً)، وهو قول ابن كيسان(٣)، وابن درستويه؛ فقال أبو حيان: «وذهب ابن درستويه، وابن كيسان إلى نحو ما ذهب إليه أبو الحسن، لكن إذا وسَّطْتَ، فإن قدمت الاسم لم تلغ، وأعملت الفعل في ضميره، ونصبت ما بعده... وإن قدمت الخبر، وظهر فيه الرفع ألغيته أيضاً... فإن كان مجروراً أو جملة أعملت، ونويت في موضع المجرور والجملة نصباً»(٤).

---

(١) الارتشاف (٢١٠٧/٤)، والهمع (٢٢٨/٢).

(٢) الكافي (٩٥٥/٣)، والملخص (ص:٢٥٥).

(٣) الارتشاف (٢١٠٧/٤).

(٤) المصدر السابق.

الثالث: أنه على سبيل التخيير لا اللزوم، فلك الإعمال والإلغاء، وهو قول أبي علي الفارسيّ(١)، وابن جنيّ(٢)، والثمانينيّ(٣)، وابن برهان(٤)، وابن الدهان(٥)، والجزوليّ(٦)، ونسبه أبو حيان إلى الجمهور(٧).

الرابع: أنك إذا ابتدأت معتمداً على ما دل عليه الفعل من شك أو تعيين ألغيته على كل حال، سواء وسَّطت أو أخرَّت، وإن ابتدأت لا معتمداً على ذلك كنت مخيراً، وهذا القول ذكره أبو حيان، ولم ينسبه إلى أحد(٨)، ولم أقف على من قال به.

والمختار عندي هو قول الجمهور، وما عداه من الأقوال فيها تحكم بلا دليل، والله أعلم.

كما اختلف النحويون أيضاً في أفعال القلوب إذا تأخرت وألغيت نحو: (زيدٌ قائمٌ ظننتُ)، على قولين:

الأول: أنها عاملة في مقدر محذوف، وتقدير الكلام على هذا القول: (زيد

---

(١) الإيضاح (ص:١٦٧).

(٢) اللمع (ص:١٠٨).

(٣) الفوائد والقواعد (ص:٢٧٥).

والثمانيني هو: أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني الموصلي، توفي سنة (٤٤٢هـ).

نزهة الألباء (ص:٣٠٢)، والبلغة (ص:١٦١)، وبغية الوعاة (٢/٢١٧).

(٤) شرح اللمع (١/١٠٧).

(٥) الفصول في العربية (ص:١٩).

(٦) المقدمة الجزولية (ص:٨١).

(٧) الارتشاف (٤/٢١٠٦).

(٨) الارتشاف (٤/٢١٠٧).

قائم ظننت ذلك)، وهو قول ابن درستويه؛ فقال ابن فلاح: «وزعم ابن درستويه أنها وإن ألغيت عن العمل في هذين الاسمين فهي عاملة في غيرهما في النية، أي: ظننتُ ذلك، ولكنه حذف اعتماداً على معرفة المخاطب»[(١)].

الثاني: أنها تقدر تقدير الظرف؛ فإذا قلت: زيدٌ قائمٌ ظننت، فمعناه: زيد قائم في ظني، وبه قال الثمانينيّ[(٢)]، وابن برهان[(٣)]، وابن فلاح[(٤)]، والرضيّ[(٥)].

والمختار عندي: أن أفعال القلوب إذا تأخرت وألغيت فإنها تقدر تقدير الظرف، وأما قول ابن درستويه فضعيف؛ لأنه إذا أعملها في غيرهما فلا حاجة إلى إلغائها[(٦)]، والله أعلم.

---

(١) المغني في النحو (٣/٣٢٢).

(٢) الفوائد والقواعد (ص:٢٧٦).

(٣) شرح اللمع (١/١٠٧).

(٤) المغني في النحو (٣/٣٢٢).

(٥) شرح الكافية (٤/١٥٦).

(٦) المغني لابن فلاح (٣/٣٢٢).

٣٤- نيابة المفعول الثاني من مفعولي (ظن) عن الفاعل

اتفق النحويون على جواز إقامة المفعول الأول من مفعولي (ظن) وأخواتها مقام الفاعل[(١)]؛ فتقول في (ظن زيد محمداً قائماً) (ظُنَّ محمدٌ قائماً)، واختلفوا في المفعول الثاني على قولين:

القول الأول: أنه تجوز إقامته، وأصحاب هذا القول مختلفون - من حيث الاشتراط وعدمه - على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه تجوز إقامته بشرطين:

أحدهما: أمن اللبس: بأن لا يكون المفعول الأول والثاني معرفتين، أو نكرتين.

الثاني: أن لا يكون المفعول الثاني جملة، أو شبه جملة.

وهو قول الزجاجي[(٢)]، وابن درستويه؛ فقال ابن يعيش: «فلذلك لا يجوز إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل لتغير المعنى، وقد أجاز ابن درستويه (ظُنَّ خارجٌ زيداً)، فيقيم المفعول الثاني من مفعولي (ظننت) مقام الفاعل إذا كان نكرة مفرداً»[(٣)].

وهو قول ابن الوراق[(٤)]، وأبي البركات الأنباريّ[(٥)]، والخوارزميّ[(٦)]، وابن

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١٢٩/٢)، والارتشاف (١٣٢٩/٣).

(٢) الجمل في العربية (ص:٧٨).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٧٧/٧).

(٤) علل النحو (ص:٢٨٥).

(٥) أسرار العربية (ص:٩٦).

(٦) ترشيح العلل (ص:٩٥).

طلحة[١]، وأبي علي الشلوبين[٢]، وابن عصفور[٣]، وابن مالك[٤].

الثاني: أنه تجوز إقامته بالشرطين السابقين وبشرط ثالث، وهو أن يكون المفعول الثاني معرفةً[٥]، ولم ينسب هذا القول إلى أحد، ولم أقف على من قال به - فيما قرأت - والله أعلم.

الثالث: أنه تجوز إقامته مطلقاً مع اختيار إقامة الأول، وهو ظاهر كلام أبي الفضل الصفار، فقال: «وأما (ظننت زيداً منطلقاً) فلك إقامة أيهما شئت؛ لأنه ليس ثَمَّ إلا ما ليس بمفعول صحيح فتقيمه، وأما (كسوت زيداً جبةً)، و(أعطيت زيداً درهماً)، فلك إقامة أيهما شئت أيضاً؛ لأن كل واحد منهما مفعول صحيح، لكن المختار إقامة الأول»[٦].

القول الثاني: أنه لا تجوز إقامته مطلقاً، فلا يقال (ظُنَّ محمداً قائمٌ)، ولا (ظنَّ قائمٌ محمداً)، وهو قول ابن الدهان[٧]؛

---

(١) الارتشاف (١٣٣٠/٣)، والمقاصد الشافية (٥٩/١)، وابن طلحة النحوي (ص:١٠٤).

وابن طلحة هو: محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الإشبيلي أبو بكر، توفي سنة (٦١٨هـ).

إشارة التعيين (ص:٣١٥)، والبلغة (ص:١٩٨)، والبغية (١٢١/١).

(٢) التوطئة (ص:٢٦٠).

(٣) المقرب (ص:١٢٠)، وشرح الجمل (٥٤٩/١).

(٤) شرح التسهيل (١٢٩/٢).

(٥) الارتشاف (١٣٣٠/٣)، وهمع الهوامع (٢٦٤/٢)، والتصريح (٣٣٤/٢).

(٦) شرح كتاب سيبويه (٧٤١/٢).

(٧) الفصول في العربية (ص:١١٥).

وابـن الأثـير[١]، والجـزوليّ[٢]، وأبي البقـاء العكـبريّ[٣]، وابـن يعـيش[٤]، وابـن الحاجب[٥]، وابن هشام الخضراويّ[٦]، وابن أبي الربيع[٧].

واستدل من منع مطلقاً بما يأتي:

أولاً: أن المفعول الثاني أصله خبر، والخبر قد يكون جملة أو شبه جملة، وهذه الأمور الفاعل لا يكون منها؛ فلا تنوب عنه، وكذلك إذا كان مفرداً فإنه يمنع طرداً للباب[٨].

ثانياً: أن إقامة المفعول الثاني يؤدي إلى لبسٍ؛ لأنه لو قيل: (ظننت زيداً أخاك) فالشك واقع في الأخوة، لا في زيد، فلو قدمت (الأخ) وأخرت (زيداً) لصارت الأخوة معلومة والشك واقع في التسمية؛ فلذلك لا تجوز إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل[٩].

---

(١) البديع في علم العربية (١١٧/١).

(٢) المقدمة الجزولية (ص:١٤٣).

(٣) المتبع في شرح اللمع (٢٥٣/١).

(٤) شرح المفصل (٧٧/٧).

(٥) شرح المقدمة الكافية (٣٤٨/١)، والإيضاح في شرح المفصل (٥٧/٢).

(٦) الارتشاف (١٣٢٩/٣)، والتصريح بمضمون التوضيح (٣٣٣/٢).

وابن هشام الخضراوي هو: محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي العلامة أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي الأندلسي، توفي سنة (٦٤٦هـ).

إشارة التعيين (ص:٣٤١)، والبلغة (ص:٢١٦)، والبغية (٢٦٧/١).

(٧) البسيط في شرح الجمل (٩٦٨/٢)، والملخص (ص:٢٩٣).

(٨) شرح المفصل لابن يعيش (٧٧/٧)، والتذييل والتكميل (١٢٩/٢ ب)، والمقاصد الشافية (٥٥/١).

(٩) شرح المفصل لابن يعيش (٧٧/٧)، والتذييل والتكميل (٢/ل ١٢٩ ب)، والتصريح (٣٣٢/٢).

ثالثاً: أن المفعول الثاني يكون نكرة كثيراً، فيؤدي إلى الإخبار بالمعرفة عن النكرة، وذلك مرفوض(١).

رابعاً: أن المفعول الثاني إذا كان مشتقاً وهو الغالب، فأقيم مقام الفاعل، أدى إلى الإضمار قبل الذكر، لأنه إذا قيل: (ظُن قائمٌ زيداً) ففي (قائم) ضمير يعود على زيد، وزيد متأخر لفظاً ورتبةً لأنه مفعول؛ لذا لا تصح إقامته(٢).

وقد أجيب عن هذه الأدلة بما يأتي:

أولاً: أنه لا يلزم من منع إقامته إذا كان جملة أو شبه جملة منع إقامته إذا كان مفرداً؛ فإن الجملة لها مانع يمنع من إقامتها، ولا مانع في المفرد، وهذا أمر يمنع الطرد(٣).

ثانياً: أن كون اللبس يمنع من إقامة الثاني، فهذا أمر متفق عليه، إلا أنه أحياناً لا يكون لبساً في الكلام، كأن يكون الثاني نكرة؛ لأن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر، والمبتدأ لا يكون نكرة، وكذلك المفعول الأول لا يكون نكرة، فوجوده منكراً يدل على أنه المفعول الثاني، فلا يقع بذلك لبس؛ فتجوز إقامته حينئذٍ(٤).

ثالثاً: أن كون إقامة الثاني تؤدي إلى الإخبار بالمعرفة عن النكرة، فهذا قول لا حجة فيه؛ «لأن الإخبار هنا عن النكرة عارض في بنية عارضة، والمقصود الإخبار عن المعرفة»(٥).

---

(١) المقاصد الشافية (١/٥٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) التذييل والتكميل (٢/١٢٩ ب، ١٣٠ أ).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٧/٧٧).

(٥) المقاصد الشافية (١/٥٨).

رابعاً: أن الإضمار قبل الذكر في قولهم: (ظن قائمٌ زيداً) لا يمنع من إقامة الثاني؛ «لأنه عارض، والأصل تأخيره في بنية الفاعل، فلا محذور في تقديمه»(١).

والمختار عندي هو جواز إقامة الثاني، إذا أمن اللبس وكان مفرداً؛ وذلك لأمور:

الأول: أن إقامة الثاني بالشرطين المذكورين موافق للأصل؛ لأن الأصل أن يبقى ما فيه مانع على المنع، وما ليس فيه على الجواز، فإذا منع بحصول اللبس، فلا يمنع إذا لم يحصل، وإذا منع لكونه جملة أو شبه جملة، فلا يمنع إذا كان مفرداً.

الثاني: أن منع إقامة الثاني كان لعارض كحصول اللبس، وكون المفعول الثاني جملة أو شبه جملة، فإذا أمن اللبس، وكان المفعول الثاني مفرداً، زال العارض، والعارض إذا زال بقي الأصل(٢)، والأصل الجواز.

الثالث: أن اشتراط كون المفعول الثاني نكرة حتى لا يخبر بالمعرفة عن النكرة شرط لا حاجة له؛ لما ذكرته في الجواب الثالث.

الرابع: أن جواز إقامة الثاني مطلقاً مردود باتفاقهم على منعه إذا حصل لبس في الكلام، فهو قول شاذ لا يعتد به، والله أعلم.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٢/٤٤٣).

٣٥- نيابة المجرور بحرف عن الفاعل:

اتفق النحويون على جواز إقامة المجرور بحرف جر زائد مقام الفاعل، نحو: (ما ضُرِبَ من أحد)، واختلفوا في المجرور بحرف جر أصلي[١] نحو: (سِيرَ بزيد) على قولين:

القول الأول: المنع، واختلف أصحاب هذا القول في القائم مقام الفاعل على ثلاثة أقوال:

الأول: أن المقام هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل وهو قول ابن درستويه، فقال: «ولكن يجوز أن يقال: رُعِفَ في المكان، كما يقال جُلِسَ اليوم وقُعِدَ في المكان، فيضمر المصدر بدل المفعول»[٢]، وتابعه السهيليّ[٣]، وتلميذه الرنديّ[٤]، وأجازه المبرد[٥]، وابن السراج[٦] مع القول بجواز إقامة المجرور مقام الفاعل.

الثاني: أن المُقَام هو حرف الجر، فهو في موضع رفع، وهو قول الفراء[٧]،

---

(١) الارتشاف (٣/١٣٣٦).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٤٣).

(٣) الارتشاف (٣/١٣٣٦)، والتصريح (٢/٣١٠).

(٤) الارتشاف (٣/١٣٣٦)، والمقاصد الشافية (١/٣٧)، والتصريح (٢/٣١٠).

والرندي هو: عمر بن عبد المجيد الرندي أبو علي، الأستاذ النحوي، توفي سنة (٥٧٩هـ).

إشارة التعيين (ص:٢٤٠)، والبلغة (ص:١٦٢)، والبغية (٢/٢٢٠).

(٥) المقتضب (٤/٥١).

(٦) الأصول في النحو (١/٨٠).

(٧) الارتشاف (٣/١٣٣٦)، والهمع (٢/٢٦٨).

وهو ظاهر كلام السيرافي؛ فقال: «ولو كان الفعل غير متعد إلى شيء من المفعولات فنقلته إلى ما لم يسمَّ فاعله، أقمت المصدر أو الظرف أو حرفاً من حروف الجر المتصلة بالاسم مقام الفاعل»[١].

الثالث: أن المقام هو ضمير مبهم مستتر في الفعل، يحتمل أن يكون ضمير مصدر، أو ظرف زمان أو مكان، وهو قول الكسائي[٢]، وهشام[٣]، وأجازه ابن الأثير[٤] مع القول بجواز إقامة المجرور مقام الفاعل.

القول الثاني: الجواز، وهو قول المبرد[٥]، وابن السراج[٦]، والزجاجيّ[٧] وابن بابشاذ[٨]، والحيدرة اليمنيّ[٩]، وابن عصفور[١٠]، وابن أبي الربيع[١١]، وأبي حيان[١٢] ونسبه إلى البصريين[١٣].

---

(١) شرح الكتاب (١/ل ١٤٩ ب).

(٢) الارتشاف (١٣٣٦/٣)، والتصريح (٣١٨/٢).

(٣) المصدران السابقان.

(٤) البديع في علم العربية (١١٨/١).

(٥) المقتضب (٥٢/٤).

(٦) الأصول في النحو (٧٨/١).

(٧) الجمل في النحو (ص: ٨٠).

(٨) شرح الجمل (١/ ٧٠ ب).

(٩) كشف المشكل (٣٠٧/١).

(١٠) شرح الجمل (٥٤٧/١).

(١١) البسيط في شرح الجمل (٩٦/١).

(١٢) الارتشاف (١٣٣٦/٣).

(١٣) المصدر السابق.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن مالك ذكر أن الجار والمجرور هو الـمُقام مقام الفاعل[١]، ورد أبو حيان هذا القول أعني كون القائم مقام الفاعل هو الجار والمجرور لا المجرور وحده فقال: «وقول ابن مالك إن الجار والمجرور هو المقام مقام الفاعل لم يذهب إليه أحد، أعني أن يكون الذي يقام هو الجار والمجرور معاً»[٢].

ويظهر لي فيما قاله أبو حيان نظر؛ لأن ابن بابشاذ وابن خروف قالا بمثل ما قال به ابن مالك، وهما متقدمان عليه؛ فقال ابن بابشاذ في إقامة الظرف والجار والمجرور مقام الفاعل إذا اجتمعا: «يجوز في كل واحد منهما أن يقوم مقام الفاعل؛ لأن فيه فائدة لا خلاف في ذلك، وإنما اختلف في الاختيار، فذهب قوم إلى أن الاختيار إقامة الجار والمجرور»[٣].

وقال ابن خروف: «والمفعول الذي لم يسمَّ فاعله الجار والمجرور»[٤].

والصواب فيما يظهر لي: أن يحمل كلام ابن بابشاذ وابن خروف وابن مالك على التجوز، وأن مرادهم بالجار والمجرور هو المجرور، وكلامهم يدل على ذلك؛ فقد قال ابن بابشاذ في موضع من شرحه على الجمل: «ولا يستنكر أن يكون المفعول الذي أقيم مقام الفاعل مجروراً، كما لا يستنكر ذلك في الفاعل في نحو: جاءني من أحدٍ»[٥].

---

(١) شرح التسهيل (٢/١٢٤).

(٢) الارتشاف (٣/١٣٣٧).

(٣) شرح الجمل (١/ل ٧٠ ب).

(٤) شرح الجمل (١/٥٢٥).

(٥) شرح الجمل (١/ل ٧١ أ).

وقال ابن خروف في موضع من شرحه على الجمل: «فلو أقمت المجرور مع نصب المفعول، لكان في المسألة ثلاثة أوجه»[١].

وقال ابن مالك في نيابة سحر وثَمَّ: «ولا يسند إليهما منصوبين محكوماً لمحلهما بالرفع، لأن الفاعل لم يحكم له بمثل ذلك، وليس كذلك الحكم على المجرور بالرفع، فإنه ثابت بالفاعل»[٢]، والله أعلم.

واستدل للمنع بما يأتي:

أولاً: أنه أي المجرور لا يؤنث له الفعل، فلا يقال: (سيرت بهند)؛ فلو كان نائباً لأنث له الفعل؛ لأنه في حكم الفاعل، فلما لم يؤنث له الفعل دل على أنه غير مقام مقام الفاعل[٣].

ثانياً: أنه لا يخبر عنه لو قدم على الفعل كما يخبر عن الفاعل لو قدم[٤].

وأجيب عن هذه الأدلة بما يأتي:

أولاً: أنه لا يؤنث له الفعل؛ لأنه بصورة الفضلة وإن كان عمدة، والفضلة مستغنى عنها فلا يؤنث الفعل لأجلها، كما يؤنث لأجل العمدة[٥].

والدليل على اعتبار الصورة اللفظية قولهم: (كفى بهند فاضلة) ولم يقولوا (كفت)[٦].

---

(١) شرح الجمل (٥٢٨/١).

(٢) شرح التسهيل (١٢٧/٢).

(٣) الارتشاف (١٣٣٦/٣)، والمقاصد الشافية (٣٧/١)، والتصريح (٣١٢/٢).

(٤) الارتشاف (١٣٣٧/٣)، والمقاصد الشافية (٣٧/١)، والهمع (٢٦٨/٢).

(٥) المقاصد الشافية (٣٨/١).

(٦) المصدر السابق.

ثانيـاً: أنـه لا يخبر عنـه - أي المجرور بحرف -؛ لوجـود المـانع، وهـو العامـل اللفظي[١].

والمختار عندي: جواز إقامة المجرور بحرف أصلي مقام الفاعل لما يأتي:

أولاً: عدم وجود المانع من ذلك، وما استدل به المانعون فقد أجيب عنه.

ثانياً: أن المجرور في بناء الفاعل في موضع نصب على المفعولية، إلا أن الفعل لم يصل إليه إلا بواسطة حرف الجر، فكأنه مفعول به صحيح، فإذا حذف الفاعل أقيم ما هو في موضع المفعول به مقامه[٢].

ثالثاً: أن القول إنَّ الجار في موضع رفع قول ضعيف؛ لأن الحروف لا محل لها من الإعراب، ولأنها عاملات لا معمولات[٣]، والله أعلم.

---

(١) المقاصد الشافية (٣٧/١)، والهمع (٢٦٨/٢).

(٢) المتبع شرح اللمع (٢٥٤/١)، وشرح الكافية للرضي (٢٢١/١)، والمقاصد الشافية (٣٩/١).

(٣) هشام بن معاوية الضرير حياته آراؤه منهجه (ص:١٩٧).

٣٦- حكم بناء الفعل اللازم للمفعول:

اختلف النحويون في بناء الفعل اللازم للمفعول إذا لم يتصل به ظرف، أو مصدر، أو جار ومجرور، نحو: (قَعد)، و(جَلس) على قولين:

الأول: المنع: وهو قول ابن السراج[١]، وابن درستويه؛ فقال: «لأن هذا فعل لا يتعدى، فلا يجيء منه ما لم يسمَّ فاعله»[٢].

وهو أيضاً قول أبي علي الفارسيّ[٣]، وابن جنيّ[٤]، والواسطيّ[٥]، وأبي البركات الأنباريّ[٦]، وابن الأثير[٧]، والجزوليّ[٨]، والعكبريّ[٩]، وابن يعيش[١٠]، وأبي علي الشلوبين[١١]، والكيشيّ[١٢].

---

(١) الأصول (١/٧٧).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٤٣).

(٣) الإيضاح (ص:١١١).

(٤) اللمع (ص:٨٣).

(٥) شرح اللمع (ص:٣٧).

(٦) أسرار العربية (ص:٩٩).

(٧) البديع في علم العربية (١/١١٦).

(٨) المقدمة الجزولية (ص:١٤٤).

(٩) المتبع في شرح اللمع (١/٢٥٢).

(١٠) شرح المفصل (٧/٧٢).

(١١) التوطئة (ص:٢٦٠).

(١٢) الإرشاد (ص:١٠٥).

الثاني: الجواز: وهو قول الكسائيّ[١]، والفراء[٢]، وهشام[٣]، وابن الخباز[٤].

واختلف أصحاب هذا القول في النائب عن الفاعل حينئذٍ على ثلاثة أقوال:

الأول: أن النائب هو ضمير المصدر، على أن أصل الكلام مع الفاعل قامه زيد وقعده عمرو بإضمار المصدرين، فلما بنيا للمفعول صار البارز المنصوب مستكناً مرفوعاً، وهو قول ابن الخباز[٥].

الثاني: أن النائب ضمير مجهول يحتمل أن يكون ضمير مصدر، أو زمان، أو مكان، وهو قول الكسائيّ[٦]، وهشام[٧].

الثالث: أن الفعل هنا فارغ لا ضمير فيه، وهو قول الفراء[٨].

والمختار عندي: عدم جواز بناء الفعل اللازم إذا لم يتصل به ظرف، أو مصدر، أو جار مجرور؛ لئلا يبقى الفعل حديثاً عن غير محدث عنه[٩]، والله أعلم.

---

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل (ص:١٩٦)، والارتشاف (١٣٢٧/٣)، والهمع (٢٧١/٢).

(٢) المصادر السابقة.

(٣) المصادر السابقة.

(٤) شرح اللمع (٢٩ ب).

(٥) شرح اللمع (٢٩ ب).

(٦) الارتشاف (١٣٢٧/٣)، والهمع (٢٧١/٢).

(٧) المصدران السابقان.

(٨) المصدران السابقان.

(٩) اللمع (ص:٨٣)، وتلقيح الألباب (ص:٦٢)، وأسرار العربية (ص:٩٩).

٣٧- ملازمة بعض الأفعال لبناء المجهول:

اختلف النحويون في ملازمة بعض الأفعال لبناء المجهول على قولين:

الأول: أنه لا توجد أفعال ملازمة لبناء المجهول، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «وعامة أهل اللغة يزعمون أن هذا الباب لا يكون إلا مضموم الأول، ولم يقولوا إنه إذا سُمِّيَ فاعله جاز بغير الضم وهذا غلط منهم؛ لأن الأفعال كلها مفتوحة الأوائل في الماضي، فإذا لم يسمّ فاعلها فهي كلها مضمومة الأوائل ولم يخصّ بذلك بعضها دون بعض»(١).

الثاني: أنه توجد أفعال ملازمة لبناء المجهول، نحو: (عُنِيت) و(نُكِب) و(بُهِت)، وهو قول ثعلب(٢).

والمختار عندي قول ثعلب؛ وقوفاً مع السماع، وإن كان بعض هذه الأفعال قد سمع بناؤها للفاعل مثل (عُنيت) ومنه قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يَعْنِيهِ ﴿٣٧﴾﴾[سورة عبس: ٨٠ الآية ٣٧] بفتح الياء الأولى، والعين غير معجمة(٣).

وكذلك (بُهِت)؛ فقد ذكر الزمخشريّ أن فيها ثلاث لغات: (بُهِت)، و(بَهِت)، و(بَهَت)(٤)، إلا أن ذلك قليل بالنسبة إلى استعمالها للمجهول فلا يقاس عليها، والله أعلم.

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٩٢-٩٣).

(٢) الفصيح (ص:٢٦٩).

(٣) قراءة شاذة قرأ بها ابن محيصن والزهري.

المحتسب (٢/٣٥٣)، ومختصر في شواذ القرآن (ص:١٦٩)، وإعراب القراءات الشواذ (٢/٦٨٠).

(٤) شرح الفصيح (١/١١١).

٣٨- تعدية الفعل (نصح):

اختلف النحويون في تعدية الفعل (نصح) على خمسة أقوال:

الأول: أنه يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «وتقول نصحت لفلان ثوبه فتعديه باللام إلى مفعول ثان، فهو في غير الخياطة أيضاً بهذا المعنى، والتعدية إلى مفعول واحد بنفسه وإلى ما بعده بحرف الجر؛ لأنه إنما ينصح له الرأي والمشورة»(١).

وهو أيضاً قول ابن هشام اللخميّ(٢)، وابن خروف(٣).

الثاني: أنه يتعدى بحرف الجر ولا يتعدى بنفسه، وهو قول الكسائيّ(٤).

الثالث: أنه يتعدى بنفسه تارة، وبحرف الجر تارة أخرى، واختلف أصحاب هذا القول في الأصل منهما على ثلاثة أقوال:

أولاً: أن الأصل أنه يتعدى بحرف الجر، لكن استجيز حذفه معها لكثرة الاستعمال، وهو قول ابن الوراق(٥)، وأبي البركات الكوفيّ(٦)، وأبي بكر

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:١٦٨)، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب (٣٠٩/٢)، وشرح الجمل لابن عصفور (٣٠٧/١)، والارتشاف (٢٠٨٨/٤).

(٢) شرح الفصيح (ص:٩٤).

(٣) شرح الجمل (٣٦٩/١).

(٤) ما تلحن فيه العوام (ص:٢١).

(٥) علل النحو (ص:٣٢٢).

(٦) البيان في شرح اللمع (ل ٧٦ أ).

الشنتريني[١]، وابن معطٍ[٢]، وابن عصفور[٣]، وابن أبي الربيع[٤].

ثانياً: أن الأصل أنه يتعدى بنفسه وحرف الجر زائد، وهذا القول أشار إليه ابن درستويه[٥]، وقال به الرضيّ[٦].

ثالثاً: أنهما لغتان، فكل واحد منهما أصل بنفسه، فإذا استعملته بحرف الجر لم تعتقد زيادته، وإذا استعملته بغير حرف الجر لم تعتقد حذفه، وهو قول أبي البقاء العكبريّ[٧]، وابن الخباز[٨].

واستدل ابن درستويه على أن الفعل (نصح) يتعدى إلى مفعولين، بأنه منقول من قولك: (نصحت لزيد ثوبه) بمعنى خِطْتُهُ؛ فكما أن (نصحت) من قولك: (نصحت لزيد) بمعنى خِطْتُهُ من باب ما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف جر؛ فكذلك ما نقل منه، ثم حذف المفعول الذي يصل إليه بنفسه لفهم المعنى، ولو أظهرته لكان جيداً عند جميع أهل العربية[٩].

---

(١) تلقيح الألباب (ص:٧٠).

(٢) الفصول الخمسون (ص:١٧٢).

(٣) شرح الجمل (١/٣٠٧).

(٤) البسيط في شرح الجمل (١/٤٦٠).

(٥) تصحيح الفصيح (ص:١٦٩).

(٦) شرح الكافية (٤/١٣٦).

(٧) اللباب في علل البناء والإعراب (١/٢٦٧).

(٨) الغرة المخفيَّة (١/٢٣٤).

(٩) تصحيح الفصيح (ص:١٦٩).

واستدل الكسائيّ[(١)] على أن الفعل (نصح) لا يتعدى إلا بحرف الجر؛ بأن هذا هو كلام العرب، واستشهد بقوله تعالى: ﴿نُصۡحِيٓ إِنۡ أَرَدتُّ أَنۡ أَنصَحَ لَكُمۡ إِن كَانَ﴾[سورة هود: ١١ من الآية ٣٤].

واستدل على أنه يأتي تارة متعدياً بنفسه وتارة بحرف الجر بالسماع، ومنه ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿نُصۡحِيٓ إِنۡ أَرَدتُّ أَنۡ أَنصَحَ لَكُمۡ إِن كَانَ﴾[سورة هود: ١١ من الآية ٣٤].

وقول النابغة الذبياني[(٢)]: (الطويل)

نَصَحْتُ بني عوفٍ فلم يتقبَّلوا وصاتي ولم تنجحْ لديهم وَسَائلي

ففي الآية دليل على أنه يتعدى بحرف الجر، وفي قول الشاعر دليل على أنه يتعدى بنفسه.

وضعف ابن درستويه القول إنَّ (نصح) لا تتعدى إلا بحرف الجر، والقول إنَّ حرف الجر زائد فيه؛ فقال: «ولكنه لما كثرت معه اللام وعرف معناه، واستغنى عن المفعول الأول، وقلَّ استعماله في الكلام تَوَهَّمَ مَنْ لا يُحصِّل المعاني ولا يتحققها أنه لا يجوز بغير اللام، وتوهم قوم أن حرف الجر زائد فيه، وليس واحد من القولين بصواب؛ ألا ترى أنك لو أظهرت المفعول المستغنى عنه فقلت: نصحت له الرأي ونحوه لكان جيداً عند جميع أهل العربية، ولو أردت إدخال اللام على الرأي لما

(١) ما تلحن فيه العوام (ص:٢١).

(٢) ديوانه (ص:١٢٨)، وإصلاح المنطق لابن السكيت (ص:٢٨١)، وشرح الفصيح لابن الجبان ص (١٥٤)، وشرح الفصيح للزمخشري (٢٣٢/١).

جاز، فهذا يوضح صحة ما قلنا وفساد غيره»[(١)].

والمختار عندي: أن الفعل (نصح) يتعدى بنفسه تارة، وبحرف الجر تارة أخرى، وهما لغتان، وليس أحدهما أصلاً للآخر؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أن تعدية الفعل (نصح) بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى في الاختيار، دليل على جوازهما[(٢)]، وهما لغتان؛ فقد نص على ذلك ابن السكيت[(٣)] وهو من علماء اللغة، ويؤيده: أن تعدية الفعل بنفسه يدل على قوته، وتعديته بحرف الجر يدل على ضعفه، والقوة والضعف ضدان، فإذا قلنا إنهما في لغة واحدة أدى إلى اجتماع الضدين وهو محال.

ثانياً: أن قول ابن درستويه إنَّ (نصح) يتعدى إلى مفعولين قول ضعيف؛ لا دليل عليه، ولو كان كما قال لسمع في موضع من المواضع: (نصحت لزيد رأيه)[(٤)].

ثالثاً: أن قول الكسائيّ إنَّ (نصح) لا تتعدى إلا بحرف جر، مردود بقول النابغة الذبياني: (الطويل)

نَصَحْتُ بني عوفٍ فلم يتقبَّلا ... وصاتي ولم تنجحْ لديهم وَسَائلي

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:١٦٩).

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب (١/٢٦٨).

(٣) إصلاح المنطق (ص:٢٨١).

وابن السكيت هو: يعقوب بن إسحاق أبو يوسف بن السكيت، توفي سنة (٢٤٤هـ).

إشارة التعيين (ص:٣٨٦)، والبلغة (ص:٢٤٣)، والبغية (٢/٣٤٩).

(٤) شرح الجمل لابن عصفور (١/٣٠٧)، والارتشاف (٤/٢٠٨٨).

فقد تعدى الفعل (نصح) بنفسه إلى المفعول.

رابعاً: أن القول إنَّ الأصل تعديته بحرف الجر ثم حذف لكثرة الاستعمال مردود؛ بأن حذف حرف الجر ليس بقياس، وكذلك القول بأن الأصل تعديته بنفسه واللام زائدة فإنه مردود، بأن زيادة الجار ليست بقياس[١]، والله أعلم.

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب (١/٢٦٨).

٣٩- الأصل في تعدية (استغفر) إلى المفعول الثاني:

اختلف النحويون في الأصل في تعدية الفعل (استغفر) إلى المفعول الثاني على قولين:

الأول: أن الأصل فيه أن يتعدى إلى الثاني بحرف جر، وقد يحذف فيتعدى إليه بنفسه، وهو قول سيبويه[١]، وابن درستويه؛ فقال: «وإن شئت حذفت الجار من المفعول الثاني فعديت الفعل بنفسه إليهما، فقلت: شكرت زيداً معروفه، كما قال الشاعر[٢]: (البسيط)

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ ... رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ والعَمَلُ

وإنما يجوز ذلك إذا كثر استعمال الفعل، وعرف معناه، واحتيج إلى تخفيفه، أو اضطر إلى الحذف شاعر»[٣].

وهو أيضاً قول الثمانينيّ[٤]، والصفار[٥]، وابن عصفور[٦]، وابن أبي الربيع[٧].

الثاني: أن الأصل فيه أن يتعدى إلى الثاني بنفسه، وقد يتعدى إليه بحرف

---

(١) الكتاب (١/٣٧-٣٨).

(٢) لم أقف على قائله.

والبيت في الكتاب (١/٣٧)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس (ص:٤٣)، والمقتصد (٢/٦١٤)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٣١١).

(٣) تصحيح الفصيح (ص:١٦٩).

(٤) الفوائد والقواعد (ص:٢٦٦).

(٥) شرح الكتاب (٢/٦٧٧).

(٦) شرح الجمل (١/٣١١).

(٧) البسيط (١/٤٢٤).

الجر (مِن) إذا ضمن معنى: (تُبت) و(أنبت)، وهو قول عبدالقاهر الجرجانيّ[١]، وابن الطراوة[٢]، والسهيليّ[٣].

وقال الصفار: «والأصل: أستغفر الله من ذنب، كذا قال الناس كافة إلا أبا الحسين ابن الطراوة رحمه الله، فإنه زعم أن هذا إنما يتعدى بنفسه»[٤].

وكذلك قال ابن أبي الربيع[٥]، وفي ما قالاه نظر؛ لأن الجرجانيّ قال بمثل ما قال به ابن الطراوة، وهو متقدم عليه[٦]. والله أعلم.

واستُدل على أن الأصل في (استغفر) أن يتعدى إلى المفعول الثاني بحرف الجر، بأنه الأكثر في كلام الفصحاء وعامة العرب[٧].

واستُدل على أن الأصل في (استغفر) أن يتعدى إلى المفعول الثاني بنفسه، بأن أصله (غفر)، و(غفر) فعل يتعدى إلى مفعول بغير حرف جر، تقول: (غفر الله ذنبه)؛ فلو كان (استغفرت الله ذنباً) مثل (اخترت الرجال زيداً) في كونه موضوعاً على التعدية بحرف الجر في الأصل؛ لوجب أن يكون ذلك مستعملاً في (غفرت) أيضاً؛ فيقال: (غفر الله من ذنبه) وذلك ممتنع بلا خلاف[٨].

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح (٦١٤/١).

(٢) شرح الكتاب للصفار (٦٧٧/٢)، والبسيط لابن أبي الربيع (٤٢٤/١)، والارتشاف (٢٠٩١/٤).

(٣) نتائج الفكر (ص:٣٣٢-٣٣٣).

(٤) شرح الكتاب (٦٧٧/٢).

(٥) البسيط (٤٢٤/١).

(٦) المقتصد (٦١٤/١).

(٧) الكتاب (٣٨/١)، وشرح الكتاب للصفار (٦٧٨/٢)، والبسيط لابن أبي الربيع (٤٢٤/١).

(٨) المقتصد في شرح الإيضاح (٦١٥/١)، والبسيط لابن أبي الربيع (٤٢٤/١-٤٢٥).

والمختار عندي: أن الأصل في (استغفر) أن يتعدى إلى المفعول الثاني بحرف الجر، وقد يحذف فيتعدى الفعل إلى المفعول الثاني بنفسه؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أنه الأكثر في كلام العرب، وقد نص على ذلك سيبويه رحمه الله[١]؛ فلو كان الأصل أن يتعدى بنفسه، لكثر ذلك ولقل تعديته بـ(من)[٢].

ثانياً: أنه لا يلزم من الإتيان بـ(السين) و(التاء) في الفعل بقاء تعديته إلى ما كان يتعدى إليه؛ إذ العرب تقول: "استفهمت زيداً عن المسألة"، وتقول: "فهمني زيد المسألة"، فـ(المسألة) مع (فهم) منصوبة، ومع (استفهم) مجرورة بـ(عن)؛ فدل على أن هذا الأصل الذي بنوا عليه قولهم ليس مطرداً، ولو كان مطرداً لذكره النحويون وجعلوه قانوناً يعول عليه، فلما لم يذكروه دل على أن الأصل الذي ذكروه ليس بالملزم[٣]، والله أعلم.

---

(١) الكتاب (١/٣٨).

(٢) شرح الكتاب للصفار (٢/٦٧٨).

(٣) شرح الكتاب للصفار (٢/٦٧٨)، والبسيط لابن أبي الربيع (١/٤٢٥).

٤٠- حكم استثناء الأكثر:

اختلف النحويون في استثناء الأكثر على قولين:

الأول: المنع، وهو قول ابن درستويه؛ فقال القرافي: «وإنما اختلفوا في استثناء النصف والأكثر، فذهب أصحابنا وأكثر الفقهاء والمتكلمين إلى صحة استثناء الأكثر...، وذهب القاضي أبو بكر في آخر أقواله والحنابلة وابن درستويه النحويّ إلى المنع من ذلك»(١)، وهو قول ابن عصفور(٢)، وأبي حيان(٣)، ونسب إلى البصريين(٤).

الثاني: الجواز، وهو قول ابن خروف(٥)، وابن مالك(٦)، ونسب إلى الكوفيين(٧).

واستُدل على المنع بأنه يؤدي إلى وضع اسم الكل على الأقل وهو غير جائز، والجائز هو التعبير بالكل عن الأكثر(٨).

قال ابن عصفور: «ألا ترى أنك إذا قلت: قام القوم إلا أربعة أخماسهم، كنت قد أوقعت القوم على خمسهم وذلك غير جائز، وإذا قلت: قام القوم إلا

---

(١) الاستغناء في الاستثناء (ص:٤٤٢).

والقرافي هو: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله، توفي سنة (٦٨٤هـ).

معجم المؤلفين (١/١٠٠)، والأعلام (١/٩٤).

(٢) شرح الجمل (٢/٢٥٤).

(٣) التذييل والتكميل (٣/ل ٣٥ أ).

(٤) الارتشاف (٣/١٥٠٠)، والمساعد (١/٥٧٢)، والهمع (٣/٢٦٨).

(٥) شرح الجمل (٢/٩٥٧).

(٦) التسهيل (ص:١٠٣).

(٧) التسهيل لابن مالك (ص:١٠٣)، وشرحه له أيضاً (٢/٢٩٣).

(٨) اللباب في علل البناء والإعراب (١/٣٠٦)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٢٥٤).

خمسهم كنت قد أوقعت القوم على أكثرهم وذلك جائز؛ ألا ترى أن العرب تقول: "قام القوم إذا قاموا بأجمعهم أو قام أكثرهم"»[١].

واستدل على الجواز بالسماع ومنه ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿٤٢﴾ ﴾[سورة الحجر: ١٥ الآية ٤٢].

فاستثنى ﴿ٱلْغَاوِينَ﴾ من العباد وهم أكثر من المؤمنين، بدليل قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾[سورة ص: ٣٨ من الآية ٢٤].

وقد أجاب ابن عصفور عن هذه الآية؛ فقال: «وهذا أيضاً لا حجة لهم فيه؛ لأن العباد حيث أضافهم الله تعالى إلى نفسه فإنهم يراد بهم المؤمنون والإضافة إضافة تقريب، فكأنه قال: إن المؤمنين ليس لك عليهم سلطان، وقوله: (إلا من اتبعك من الغاوين) استثناء منقطع، وليس مخرجاً من الأول، كأنه قال: لكن من اتبعك من الغاوين»[٢].

والمختار عندي المنع؛ لأن المستقرأ من كلام العرب إنما هو استثناء الأقل[٣]، كقوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾[سورة العنكبوت: ٢٩ من الآية ١٤].

وأما السماع الذي يدل على استثناء الأكثر فإنه يحتمل التأويل كما مر، والدليل إذا تطرقه الاحتمال سقط به الاستدلال[٤]، والله أعلم.

---

(١) شرح الجمل (٢/٢٥٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) التذييل والتكميل (٣/ل ٣٥ أ)، والهمع (٣/٢٦٩).

(٤) المصدران السابقان.

٤١- نوع (حاشا) في الاستثناء:

اختلف النحويون في نوع (حاشا) في الاستثناء على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها حرف دائماً، وهو قول سيبويه[١]، وابن درستويه؛ فقال رحمه الله في (حاشا): «وترك الإمالة فيها، وحذف ألفها، وجر الأسماء بها أدلة على أنها حرف»[٢].

وهو أيضاً قول أبي علي الفارسيّ[٣]، وابن الوراق[٤]، وأبي علي الشلوبين[٥].

الثاني: أنها فعل دائماً، وهذا القول نسبه أبو البركات الأنباريّ إلى الكوفيين[٦].

الثالث: أنها تأتي تارة حرفاً، وتارة فعلاً، وهو قول المبرد[٧]، وابن جنيّ[٨]، وأبي عبد الله الدينوريّ[٩]، وابن خروف[١٠]، والمراديّ[١١].

---

(١) الكتاب (٢/٣٤٩).

(٢) كتاب الكتاب (ص:٤٨).

(٣) الإيضاح (ص:٢٣٠).

(٤) علل النحو (ص:٣٩٨).

(٥) التوطئة (ص:٣٠٩).

(٦) الإنصاف (١/٢٧٨).

(٧) المقتضب (٤/٣٩١).

(٨) اللمع (ص:١٢٥).

(٩) ثمار الصناعة (ص:٣٧١).

(١٠) شرح الجمل (١/٤٧٧).

(١١) الجنى الداني (ص:٥٦٢).

واستدل ابن درستويه على أن (حاشا) حرف بثلاثة أمور(١):

الأول: عدم إمالة ألفها.

الثاني: حذف ألفها.

الثالث: جر الأسماء بعدها.

واستدل على أن (حاشا) فعل بما يأتي:

أولاً: قول العرب: "اللهم اغفر لي ولمن سمعني، حاشى الشيطان وأبا الأصبغ"(٢).

ثانياً: أنه يتصرف(٣)، والدليل على أنه يتصرف قول النابغة الذبياني(٤):

(البسيط)

ولا أَرَى فاعِلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهَ ... ولا أُحاشي مِنَ الأَقْوَامِ مِن أحدِ

ثالثاً: أن (لام) الخفض تتعلق به، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾[سورة يوسف: ١٢ من الآية ٥١]، وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف(٥).

---

(١) كتاب الكتاب (ص:٤٨).

(٢) علل النحو لابن الوراق (ص:٣٩٧)، وشرح الجمل لابن خروف (٤٧٧/١).

(٣) علل النحو لابن الوراق (ص:٣٩٧)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢٥٣/٢).

(٤) ديوانه (ص:١٢)، وعلل النحو لابن الوراق (ص:٣٩٧)، وثمار الصناعة (ص:٣٧٢)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢٥٣/٢)، والدرر اللوامع (٥٠٢/١).

(٥) ثمار الصناعة (ص:٣٧٢)، والإنصاف (٢٨٠/١).

والمختار عندي: أن (حاشا) في الاستثناء حرف دائماً، وما بعدها يكون مجروراً بها؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أن جرّ ما بعد (حاشا) كثير، بخلاف النصب فهو قليل؛ فلا يقاس عليه[1].

ثانياً: أن (أحاشي) في البيت السابق ليست استثناءً، وكذلك (حاش) في الآية السابقة، بل هما بمعنى التنزيه، وإذا كان الأمر كذلك جاز أن تكون (حاشا) فعلاً، ولا خلاف بين أهل العربية في ذلك، فإذا استعملت في الاستثناء لزمت وجهاً واحداً وطريقة واحدة[2]، والله أعلم.

---

(١) التوطئة (ص:٣٠٩).

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولّاد (ص:١٧١).

٤٢- مجيء التمييز معرفة:

التمييز يكون نكرة. واختلف النحويون في جواز مجيء التمييز معرفة على قولين:

الأول: المنع، وهو قول المبرد[(١)]، وابن درستويه؛ فقال: «ولا يحسن وصف التمييز؛ لأن الوصف تعريف، والتمييز لا يكون إلا منكوراً»[(٢)].

وهو أيضاً قول الصيمريّ[(٣)]، وأبي البركات الأنباريّ[(٤)]، والحيدرة اليمنيّ[(٥)]، وابن عصفور[(٦)]، وابن مالك[(٧)]، وابن أبي الربيع[(٨)]، ونسب إلى البصريين[(٩)].

الثاني: الجواز، وهو قول الفراء[(١٠)]، ونسب إلى الكوفيين[(١١)].

واستُدل على المنع بأمرين:

أولاً: أن التمييز يبين ما قبله، كما أن الحال تُبيِّن ما قبلها، فلما أشبه الحال

---

(١) المقتضب (٥٦/١).

(٢) كتاب الكتاب (ص:١٥١).

(٣) التبصرة والتذكرة (٣١٦/١).

(٤) أسرار العربية (ص:١٨٣).

(٥) كشف المشكل (٤٨٤/١).

(٦) شرح الجمل (٢٨٨/٢).

(٧) التسهيل (ص:١١٥).

(٨) البسيط (١٠٨٣/٢).

(٩) الارتشاف (١٦٣٣/٤)، والهمع (٧٢/٤).

(١٠) معاني القرآن (٧٩/١).

(١١) الارتشاف (١٦٣٣/٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٦٨٨/٢)، والهمع (٧٢/٤).

وجب أن يكون نكرة كما أن الحال نكرة[١].

ثانياً: أن المقصود من التمييز بيان ما انبهم من الذوات، وهذا يحصل بلفظ التنكير؛ فلا فائدة في التعريف[٢].

واستُدل على الجواز بالسماع ومنه ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[سورة البقرة: ٢ من الآية ١٣٠]

فـ﴿نَفْسَهُۥ﴾ تمييز وهو معرف بالإضافة.

وقول راشد اليشكري[٣]: (الطويل)

رأيتُـك لـمَّا أن عَرَفْـتَ وجُوهَنـا صَدَدْتَ وطِبْتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو

فـ(النفس) تمييز وهو معرف بـ(أل).

وقد أجاب المانعون[٤] عن الآية بأن (نفسه) منصوب على التشبيه بالمفعول به، أو على إسقاط الجار، وعن البيت بأن (أل) في (النفس) زائدة.

والمختار عندي المنع؛ لأن المسموع الذي يدل على الجواز قليل[٥]، وهو يحتمل التأويل كما مر، والدليل إذا تطرقه الاحتمال بطل به الاستدلال، والله أعلم.

---

(١) أسرار العربية (١/١٨٣).

(٢) البسيط في شرح الجمل (٢/١٠٨٣).

(٣) البيت في: شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٨٦)، والهمع (٤/٧٢)، والدرر اللوامع (١/١٣٨).

(٤) الارتشاف (ص:٤/١٦٣٣)، والتصريح (٢/٦٨٨)، والهمع (٤/٧٢).

(٥) معاني القرآن للفراء (١/٧٩).

٤٣- تناوب حروف الجر:

اختلف النحويون في حكم تناوب حروف الجر على ثلاثة أقوال:

الأول: المنع، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «ومذهب كثير من أهل اللغة أن حروف الجر تتعاقب، فيقع كل واحد منها مكان الآخر بمعنى واحد، وهذا إبطال حقيقة اللغة وإفساد الحكمة فيها، وضد ما يوجبه العقل والقياس»(١)، ونسب إلى أكثر البصريين(٢).

الثاني: الجواز، وهو قول ابن قتيبة(٣)، والهرويّ(٤)، والمالقيّ(٥)، والرضيّ(٦)، ونسب إلى الكوفيين(٧).

وذكر ابن السيد البطليوسي أن المجيزين لا يجيزون في كل موضع(٨)، ومعنى كلامه: أن التناوب بين حروف الجر عند المجيزين مقصور على السماع، فلا يقاس عليه(٩).

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:١٦٨).

(٢) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (٢/٢٦٢).

(٣) أدب الكاتب (ص: ٣٣١).

(٤) الأزهية (ص:٢٦٧).

والهروي هو: أبو الحسن علي بن محمد الهروي، توفي بعد سنة (٣٧٠هـ).

معجم الأدباء (٤/٢٨٧)، وإنباه الرواة (٢/٣١١)، والبغية (٢/٢٠٥).

(٥) رصف المباني (ص:٢٢٢).

(٦) شرح الكافية (٤/٢٦٤).

(٧) الجنى الداني (ص:٤٦)، ومغني اللبيب (ص: ١٢١).

(٨) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (٢/٢٦٤).

(٩) المقاصد الشافية (٢/٢٣٤).

ولم أقف على أحد ممن جوَّز التناوب أنه قيد الجواز بالسماع، بل المشهور من كلام المجيزين الإطلاق، والله أعلم.

الثالث: الجواز إذا لم يمكن التأويل، ويقصر على السماع، وهو قول ابن السيد البطليوسيّ(١).

واستُدل للمنع بما يأتي:

أولاً: أن في التناوب إبطالاً لحقيقة اللغة، وإفساداً للحكمة منها، قاله ابن درستويه(٢).

ثانياً: القياس على حروف النصب والجزم؛ فإن بعضها لا ينوب عن بعض، فكذلك حروف الجر(٣).

واستدل للجواز بالسماع ومنه ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[سورة طه: ٢٠ من الآية ٧١] أي: (على) جذوع النخل.

وقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[سورة الصف: ٦١ من الآية ١٤]، أي: (مع) الله.

والذي يظهر لي جواز التناوب قياساً بين الحروف التي ثبت تناوبها سماعاً، وذلك لما يأتي:

أولاً: أنه مؤيد بالسماع الكثير(٤)، والسماع الكثير يقاس عليه.

---

(١) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (٢/٢٦٢-٢٦٤).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:١٦٨).

(٣) مغني اللبيب (ص:١٢٠).

(٤) الخصائص (٢/٣١٠)، والاقتضاب (ص:٢٦٤).

ثانيـاً: أن القـول بـالمنع يـؤدي إلى التجـوز والتأويـل بـلا حاجـة، والأصـل عدمهما.

ثالثاً: أن القول بجوازه سماعاً دون القياس عليه قول فيه نظر؛ لأن المسموع من ذلك كثير، كما قال ابن جني[(١)]، ونص عليه ابن السيد نفسه أيضاً[(٢)]، والكثير يقاس عليه، والله أعلم.

---

(١) الخصائص (٢/ ٣١٠).

(٢) الاقتضاب (ص: ٢٦٤).

٤٤- مجيء (مِن) لابتداء الغاية في الزمان:

«(مِنْ) مبنية على السكون مكسورة الأول، قال ابن درستويه: وكان حقه الفتح، لكن قُصد الفرق بينهما وبين (مَنْ) الاسمية»(١). ولم أقف على موافق أو مخالف لابن درستويه في هذا التعليل.

واتفق النحويون على مجيء (مِن) لابتداء الغاية في المكان(٢).

واختلفوا في مجيئها لابتداء الغاية في الزمان على قولين:

الأول: الجواز، وهو قول ابن درستويه؛ فقال ابن يعيش: «وقد أجاز الكوفيون استعمالها في الزمان، وهو رأي أبي العباس المبرد، وابن درستويه من أصحابنا»(٣)، وهو قول ابن خروف(٤)، وابن مالك(٥)، والرضيّ(٦)، وأبي حيان(٧)، ونسب إلى الكوفيين(٨).

الثاني: المنع، وهو قول ابن عصفور(٩)؛

---

(١) همع الهوامع (٢١١/٤).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١٣٠/٣)، والجنى الداني (ص:٣٠٨).

(٣) شرح المفصل (١٠/٨)، وينظر: الارتشاف (١٧١٨/٤)، والجنى الداني (ص:٣٠٩)، ومغني اللبيب (ص:٣١٣).

(٤) شرح الجمل (٤٧٣/١).

(٥) شرح التسهيل (١٣٠/٣).

(٦) شرح الكافية (٢٦٤/٤).

(٧) الارتشاف (١٧١٨/٤).

(٨) الارتشاف (١٧١٨/٤)، والجنى الداني (ص:٣٠٨)، ومغني اللبيب (ص:٣١٣).

(٩) المقرب (ص:٢٧١).

وابن أبي الربيع(١)، والمالقيّ(٢)، ونسب إلى البصريين(٣).

واستدل للجواز بالسماع(٤)، ومنه ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ۚ﴾[سورة التوبة: ٩ من الآية ١٠٨].

وقول زهير بن أبي سلمى(٥): (الكامل)

لِمَـنِ الـدِّيارُ بِقُنَّـةِ الحِجْـرِ؟ أَقـوَيْنَ مِـنْ حِجَـجٍ وَمِـنْ شَـهْرِ

واستدل للمنع بأن (مِن) في المكان نظير (مذ) في الزمان؛ لأن (من) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان، كما أن (مذ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان، فكما لا يجوز أن تقول: (ما سرت مذ بغداد) فكذلك لا يجوز أن تقول: (ما رأيته من يوم الجمعة)(٦).

وقد أجيب عن أدلة الكوفيين بأنها قابلة للتأويل؛ فالآية على تقدير (من تأسيس أول يوم)، والبيت على تقدير (مِنْ مَرِّ حجج)(٧).

---

(١) الملخص (ص:٥١٣).

(٢) رصف المباني (ص:٣٨٨).

(٣) الارتشاف (١٧١٨/٤)، والجنى الداني (ص:٣٠٩).

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف (٣٧٠/١).

(٥) ديوانه (ص:٥٤)، والإنصاف (٣٧٠/١)، وشرح الكافية للرضي (٢٦٤/٤)، والمقاصد الشافية (١٧٧/٢).

(٦) الإنصاف (٣٧٢/١)، والمقاصد الشافية (١٧٦/٢).

(٧) الإنصاف (٣٧٢/١-٣٧٥)، والجنى الداني (ص:٣٠٩).

والمختار عندي الجواز وذلك لما يأتي:

أولاً: أنه مؤيد بالسماع الكثير[١].

ثانياً: أن تأويل ما ورد من ذلك مردود من وجهين:

الوجه الأول: أن التأويل إنما يسوغ في القليل والنادر لا الكثير[٢].

الوجه الثاني: «أنك إذا قدرت في الآية: من تأسيس أول يوم، اقتضى قصد التاريخ تقدير زمان قبل التأسيس حتى يكون المعنى: من زمان تأسيس أول يوم، فترجع المسألة إلى أول أمرها؛ فيفتقرون إلى تقدير مصدر: هكذا أبداً وهو باطل»[٣]، والله أعلم.

---

(١) شرح الكافية للرضي (٤/٢٦٥).

(٢) الارتشاف (٤/١٧١٨)، والمقاصد الشافية (٢/١٨٠).

(٣) المقاصد الشافية (٢/١٨٠).

٤٥- معنى (رُبَّ):

اختلف النحويون في معنى (رُبَّ) على سبعة أقوال:

الأول: أنها للتكثير، وهو قول ابن درستويه؛ فقال أبو حيان: «وقيل: إنها للتكثير، وقال به جماعة منهم: صاحب العين وابن درستويه»(١).

الثاني: أنها للتقليل، وهو قول المبرد(٢)، وابن السراج(٣)، والسيرافيّ(٤)، والفارسيّ(٥)، وابن جنيّ(٦)، ونسب إلى جماعة من الكوفيين كالكسائيّ، وهشام(٧).

الثالث: أنها للتكثير في الغالب وقد تأتي للتقليل، وهو قول عبد القاهر الجرجانيّ(٨)، وابن مالك(٩)، وابن هشام(١٠).

الرابع: أنها للتقليل في الغالب وقد تأتي للتكثير، وهو قول ابن برهان العكبريّ(١١)، والكيشيّ(١٢).

---

(١) الارتشاف (١٧٣٨/٤)، وينظر: الجنى الداني (ص:٤٤٠)، ومغني اللبيب (ص:١٤٢).

(٢) المقتضب (١٣٩/٤).

(٣) الأصول في النحو (٤١٦/١).

(٤) شرح الكتاب (١٣٧/١-١٣٨).

(٥) الإيضاح (ص:٢٦٤).

(٦) اللمع في العربية (ص:١٢٨).

(٧) الارتشاف (١٧٣٨/٤).

(٨) المقتصد في شرح الإيضاح (٨٢٩/٢-٨٣٠).

(٩) شرح التسهيل (١٧٤/٣).

(١٠) مغني اللبيب (ص:١٤٢).

(١١) شرح اللمع (١٦٨/١-١٧٠).

(١٢) الإرشاد (ص:٣١١).

الخامس: أنها للتكثير في موضع الافتخار والمباهاة، وللتقليل فيما عدا ذلك، وهو قول الأعلم الشنتمريّ[١]، وابن السيد البطليوسيّ[٢].

السادس: أنها تأتي للمعنيين على السواء، فهي موضوعة لهما، وهذا القول نسبه أبو حيان إلى الكوفيين[٣].

السابع: أنها ليست للتقليل ولا للتكثير، بل ذلك مستفاد من السياق، وهذا القول نقله أبو حيان واختاره[٤].

والمختار عندي: أن (رُبَّ) وضعت للتقليل؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أنها جاءت في مواضع لا تحتمل إلا التقليل[٥]، ومن ذلك قول الشاعر[٦]: (الطويل)

ألا رُبَّ مَوْلودٍ وليس له أبٌ ... وذي وَلَدٍ لم يَلْدُه أَبَوانِ
وذي شامةٍ سَوداءَ في حُرِّ وَجهِهِ ... مُجَلَّلَةٍ لا تنقضي لِزَمانِ

---

(١) التذييل والتكميل (٤/ل ٣٧ ب)، والهمع (٤/١٧٥).
ولم أقف على رأي الأعلم في كتابيه: (النكت في تفسير كتاب سيبويه)، و(شرح أبيات سيبويه).

(٢) التذييل والتكميل (٤/ل ٣٧ ب)، والهمع (٤/١٧٥).
ولم أقف على رأي ابن السيد في كتبه: (إصلاح الخلل)، و(شرح أبيات الجمل)، و(الاقتضاب).

(٣) الارتشاف (٤/١٧٣٨).

(٤) المصدر السابق.

(٥) الجنى الداني (ص: ٤٤٠).

(٦) قائله: رجل من أزد السراة، ولم أقف على اسمه.
الكتاب (٢/٢٦٦)، وشرح أبيات سيبويه للأعلم (١/٤٠٠)، والنكت للأعلم أيضاً (١/٥٩٠)، والجنى الداني (ص: ٤٤١).

وَيكمُـلُ في تِسـعٍ وخَمْـسٍ شَـبابُهُ   وَيهْـرَمُ في سَـبعٍ معـاً وثمـاني

قال المرادي رحمه الله: «يعني بالمولود الذي ليس له أب عيسى بن مريم؛ وبذي ولـد لم يلـده أبـوان آدم عليه السلام، وبـذي الشـامة القمـر، وهـذه الثلاثـة لـيس لهـا نظير»[(١)].

ثانياً: أن قول الأعشى[(٢)]:   (الخفيف)

رُبَّ رَفْـدٍ هَرَقْتَـهُ ذَلِـكَ اليَـوْ   مَ وأَسْـرَى مِـنْ مَعْشَـرٍ أَقْتَـالِ

وغيره من الشواهد التي تدل على أن (رُبَّ) للتكثير، يحتمل أن يكون المراد من (رُبَّ) فيها استقلال التكثير، أو تقليل النظير[(٣)]، والدليل إذا تطرقه الاحتمال بطل به الاستدلال، والله أعلم.

---

(١) الجنى الداني (ص:٤٤١).

(٢) ديوانه (ص:١٥٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢٨/٨)، وشرح التسهيل لابن مالك (١٧٦/٣).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور (٥١١/١)، والبسيط في شرح الجمل (٨٥٩/٢)، والجنى الداني (ص:٤٤٣).

٤٦- معنى (الباء) و(الهمزة) اللتين للتعدية:

اختلف النحويون في (باء) التعدية أهي بمعنى (همزة) التعدية أم أن بينهما فرقاً؟ على قولين:

الأول: أن (باء) التعدية بمعنى: (همزة) التعدية لا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول، فتقول: (ذهبت بزيدٍ) و(أذهبته) بمعنى واحد، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «وهي أي الهمزة تزاد قبله لتعدية الفعل إلى ما لم يكن يتعدى إليه قبل الزيادة، وينقل الفعل من فاعله إلى مفعوله فيجعله فاعلاً، كما تكون (الباء) كذلك... كقولك: ذهب زيد وأذهبه غيره، أي: جعله ذاهباً. وإن شئت قلت: ذهب به غيره في هذا المعنى»(١).

وهو أيضاً قول المالقيّ(٢)، وابن عصفور(٣)، والمراديّ(٤)، وابن هشام(٥)، ونسب إلى الجمهور(٦).

الثاني: أن بينهما فرقاً، فـ(باء) التعدية تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في الفعل بخلاف (الهمزة)؛ فإذا قلت: قعدت به فلا بد من مشاركة ولو باليد، وهو قول أبي العباس المبرد(٧).

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:١٢١).
(٢) رصف المباني (ص:٢٢١).
(٣) شرح الجمل (٥٠٣/١).
(٤) الجنى الداني (ص:٣٨).
(٥) مغني اللبيب (ص:١١١).
(٦) الجنى الداني (ص:٣٨)، والدر المصون (١٦٢/١).
(٧) الجنى الداني (ص:٣٨)، والدر المصون (١٩٢/١)، ومغني اللبيب (ص:١١١)، ولم أقف على رأي المبرد في مظانه من كتابه: (المقتضب) (١٧٧/١).

وقد رد الجمهور على المبرد بقوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[سورة البقرة: ٢ من الآية ١٧]؛ لأن مصاحبته تعالى لهم في الذهاب مستحيلة[١].

وقد أجاب ابن عصفور عن رد الجمهور؛ بأنه يجوز أن يكون تعالى قد أسند إلى نفسه ذهاباً يليق به، كما أسند إلى نفسه المجيء والإتيان على معنى يليق به[٢].

وما قاله ابن عصفور قول سديد، وهو مذهب السلف في مثل هذه الأفعال الصادرة عن الله ﷻ، فإنهم يثبتون له من الأفعال والأسماء والصفات ما أثبته لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ، من غير تشبيه ولا تكييف ولا تعطيل»[٣].

فالرد على المبرد بهذه الآية ليس بقوي، «وإنما يرد عليه بقول قيس بن الخطيم[٤]: (الطويل)

دِيارَ التي كادتْ ونحنُ على مِنىً ... تَحُلُّ بنا لولا نَجاءُ الرَّكائبِ

أي: تجعلنا حلالاً بعد أن كنا محرمين بالحج، ولم تكن هي محرمة حتى تصاحبهم في الحل»[٥]، فدل هذا على أن (باء) التعدية لا تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول، **وهو المختار عندي** والله أعلم.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور (٥٠٣/١)، والدر المصون (١٦٣/١).

(٢) شرح الجمل (٥٠٣/١).

(٣) الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة (ص:٥٠)، وشرح العقيدة الطحاوية (ص:٥١٨).

(٤) ديوانه (ص:٧٧)، والبحر المحيط لأبي حيان (٢١٤/١)، والدر المصون (١٦٢/١)، والخزانة (٢٧/٧).

(٥) الدر المصون (١٦٢/١).

٤٧- نوع (منذ) و(مذ) إذا جر ما بعدهما:

اختلف النحويون في نوع (منذ) و(مذ) إذا جُرَّ ما بعدهما على قولين:

الأول: أنهما حرفا جر، وأن ما بعدهما مجرور بهما، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «وإنما يكون ما بعدهما مرفوعاً على الابتداء أو مجروراً بـ(منذ) أو (مذ)، لأنهما حرفا جر في الزمان بمنزلة (من) في كل شيء»(١).

وهو أيضاً قول الرمانيّ(٢)، وابن بابشاذ(٣)، وابن خروف(٤)، وابن معطٍ(٥)، وابن يعيش(٦)، وابن عصفور(٧)، وابن أبي الربيع(٨)، والمراديّ(٩)، وابن هشام(١٠)، ونسب إلى الجمهور(١١).

الثاني: أنهما اسمان ظرفان، وأن ما بعدهما مجرور بإضافته إليهما، وهو قول منسوب لبعض النحويين(١٢)، ولم أقف على من قال به، والله أعلم.

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٤٩٨).

(٢) كتاب معاني الحروف (ص:١٠٤).

(٣) شرح الجمل (١/ل ١١١ أ).

(٤) شرح الجمل (٢/٦٦١).

(٥) الفصول الخمسون (ص:٢١٧).

(٦) شرح المفصل (٨/٤٤).

(٧) شرح الجمل (٢/٥١).

(٨) الملخص (ص:٥٢٦).

(٩) الجنى الداني (ص:٥٠٣).

(١٠) مغني اللبيب (ص:٣٢٧).

(١١) ارتشاف الضرب (٣/١٤١٩)، والجنى الداني (ص:٥٠٣).

(١٢) شرح الجمل لابن بابشاذ (١/ل ١١١ أ)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨/٤٥)، والمحصول شرح الفصول لابن إياز (ل ١٥٠ ب)، والارتشاف (٣/١٤١٩)، والجنى الداني (ص:٥٠٣)، ومغني اللبيب (ص:٣٢٧).

واستدل على أن (منذ) و(مذ) حرفان - إذا جر ما بعدهما - «بإيصالهما الفعل إلى (كم) كما يوصل حرف الجر، تقول: (منذ كم سرت) كما تقول: (بكم اشتريت)»[١].

واستدل على أنهما اسمان ظرفان: «بأنه قد ثبت لـ(منذ) و(مذ) الاسمية إذا ارتفع ما بعدهما أو أوليا الفعل؛ فليكن كذلك إذا انجر ما بعدهما؛ إذ الجر لا ينافي الاسمية، والأصل بقاء ما كان على ما كان؛ فوجب استصحاب الحكم الثابت لهما قبل أن يجر ما بعدهما»[٢].

والمختار عندي: أن (منذ) و(مذ) حرفان إذا جر ما بعدهما؛ لأن القول بأنهما اسمان ظرفان مردود من وجهين:

أولاً: أن الظرف إذا نفي عنه الفعل استغرقه النفي ولم يتعده، كقولك: (ما رأيته يوم الجمعة)؛ فقد استغرق النفي جميع أجزاء يوم الجمعة ولم يتعدها، وإذا نفيت الفعل قبل (مذ) لم يستغرقها وتعداها، فإذا قلت: (ما رأيته مذ يوم الجمعة) فلا بدَّ أن تكون رأيته في جزء من يوم الجمعة ثم لم تره إلى زمانك الذي أنت فيه؛ فقد رأيت تعدي النفي لها وامتنع استغراقه؛ فلو كانت (مذ) ظرفاً لكان حكمهما حكم الظرف فيما ذكر، فلما اختلف الحكمان دل على فساد قول من قال فيها بالظرفية[٣].

---

(١) الهمع (٣/٢٢٥).

(٢) المقاصد الشافية (٢/٢٦٥).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور (٢/٥١)، والمقاصد الشافية (٢/٢٦٦).

ثانياً: «أنهما لو كانا ظرفين لجاز أن يستغني الفعل بعدهما عن العمل فيهما بإعماله في ضميرهما، فيقال: (منذ كم سرت فيه أو سرته) إن اتسع، كما تقول: (يوم الجمعة قمت فيه أو قمته) ولم تتكلم العرب بذلك»[1] والله أعلم.

(١) الهمع (٣/٢٢٥).

٤٨- توجيه الاسم المرفوع بعد (مذ) و(منذ):

اختلف النحويون في توجيه الاسم المرفوع بعد (مذ) و(منذ) في نحو: (ما رأيته مذ يومان)، و(منذ يومان) على أربعة أقوال:

الأول: أنه مرفوع على الابتداء، و(مذ) و(منذ) الخبر، والتقدير: بيني وبين لقائه يومان، وهو قول الزجاجي[١]، وابن درستويه؛ فقال: «ولا يجوز أن ينصب - أول - بعد (مذ) على الظرف لأنه لا يقع بعد (مذ) أو (منذ) شيء ينتصب على الظرف، وإنما يكون ما بعدهما مرفوعاً على الابتداء أو مجروراً»[٢].

الثاني: أنه مرفوع على أنه خبر لـ(مذ) و(منذ)، وهما مبتدآن، وتقديرهما في النكرة: الأمد وفي المعرفة: أول الوقت، وهو قول المبرد[٣]، وأبي علي الفارسيّ[٤]، وابن بابشاذ[٥]، والجرجانيّ[٦]، والباقوليّ[٧]، وابن عصفور[٨].

الثالث: أنه مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف تقديره: مذ مضى يومان، أو كان يومان، وهو قول الكسائيّ[٩]؛

---

(١) الجمل في النحو (ص:١٤٠).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٤٩٨).

(٣) المقتضب (٣/٣٠).

(٤) الإيضاح (ص:٢٧٥).

(٥) شرح الجمل (١/ل ١١٢ أ).

(٦) المقتصد (٢/٨٦١).

(٧) شرح اللمع (٢/٥١٨).

(٨) شرح الجمل (٢/٥٨).

(٩) شرح الجمل لابن عصفور (٢/٥٨).

وابن مالك[١]، ونسب إلى الكوفيين[٢].

الرابع: أنه مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان، وهو قول منسوب إلى بعض الكوفيين[٣].

والمختار عندي: أن الاسم المرفوع بعد (مذ) و(منذ) خبر لهما وذلك لما يأتي:

أولاً: أنه مطرد لا ينكسر، بخلاف القول بأنه مبتدأ، و(مذ) و(منذ) خبر، فإنه ينكسر؛ لأنه لا يسوغ في (ما رأيته مذ يوم الجمعة)؛ لأنك إذا قلت: بيني وبين لقائه يوم الجمعة كنت كاذباً؛ لأن بينك وبين لقائه أكثر من ذلك، وهو ما بعد يوم الجمعة، وإذا قلت: أول ذلك يوم الجمعة جائز؛ لأنك أخبرت بأول الانقطاع أنه كان في يوم الجمعة ثم تصل[٤].

ثانياً: أن فيه إبقاءً للأصل وهو عدم الإضمار، بخلاف القول إنَّه فاعل لفعل محذوف، أو أنه خبر لمبتدأ محذوف، فإنه يؤدي إلى الإضمار، وهو مخالف للأصل؛ فلا ينبغي أن يدعى إلا بدليل، ولا دليل، بل الكلام تام من غير دعوى الإضمار، فكان القول بهما تكلفاً من غير حاجة[٥]، والله أعلم.

---

(١) شرح التسهيل (٢/٢١٧).

(٢) الارتشاف (٣/١٤١٨)، والجنى الداني (ص:٥٠٢).

(٣) الارتشاف (٣/١٤١٨)، والجنى الداني (ص:٥٠٢)، ومغني اللبيب (ص:٣٢٨).

(٤) شرح الجمل لابن عصفور (٢/٥٩).

(٥) المقاصد الشافية (٢/٢٦٨).

٤٩- موضع الجملة الواقعة بعد (حتى) من الإعراب:

اختلف النحويون في موضع الجملة الواقعة بعد (حتى) على قولين:

الأول: أنها في موضع جر بـ(حتى)، وهو قول الزجاج[١]، وابن درستويه؛ فقال ابن الخشاب: «وذهب الزجاج إبراهيم بن السريّ إلى أن هذه الجملة في موضع جر بـ(حتى)... وممن وافق الزجاج فيما ذهب إليه في هذه المسألة أبو محمد ابن درستويه»[٢].

الثاني: أنها لا موضع لها من الإعراب، و(حتى) حرف ابتداء، وهو قول أبي البركات الأنباريّ[٣]، والمالقيّ[٤]، والمراديّ[٥]، وابن هشام[٦]، ونسب إلى الجمهور[٧].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (٢٨٦/١).

(٢) شرح الجمل (ص:٣٤٦)، وينظر: الارتشاف (١٦١٩/٣)، والتذييل والتكميل (٣/ل ٢٠٠)، (٤/ل ٢٧)، ورسالة في جمل الإعراب (ص:١١١)، ومغني اللبيب (ص:١٣٩)، ولم أقف عليه في تصحيح الفصيح، ولا في كتاب الكتاب.

وابن الخشاب هو: عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر أبو محمد النحوي، توفي سنة (٥٦٧هـ).

إشارة التعيين (ص:١٥٩)، والبلغة (ص:١٢٠)، والبغية (٢٩/٢).

(٣) أسرار العربية (ص:٢٤٢).

(٤) رصف المباني (ص:٢٥٧).

(٥) الجنى الداني (ص:٥٥٢).

(٦) مغني اللبيب (ص:١٣٩).

(٧) الارتشاف (١٦١٩/٣)، ورسالة في جمل الإعراب (ص:١١١).

والمختار عندي: أن الجملة بعد (حتى) لا موضع لها من الإعراب؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أن حروف الجر لا تعلق عن العمل، وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات[١].

ثانياً: «أن الجملة إنما يحكم لها بموضع من الإعراب إذا وقعت موقع المفرد، كأن تكون وصفاً، أو حالاً، أو خبراً لمبتدأ، والجملة بعد (حتى) لم تقع موقع المفرد، فينبغي ألاَّ يحكم لها بموضع من الإعراب»[٢]، والله أعلم.

---

(١) الجنى الداني (ص:٥٥٢)، ومغني اللبيب (ص:١٣٩).

(٢) أسرار العربية (ص:٢٤٢).

٥٠- إعراب (أيمن) في القسم ونوع همزتها:

اختلف النحويون في إعراب (أيمن) في القسم على قولين:

الأول: أن (أيمن) مرفوع على الابتداء، ويجوز جره بواو القسم، وهو قول ابن درستويه؛ فقال أبو حيان: «فـ(أيمن الله) في القسم مُلتزم فيه الرفع على الابتداء، هكذا استعملته العرب، وخبره واجب الحذف، وذهب ابن درستويه إلى أنه يجوز أن يجر بـ(واو) القسم»[١].

الثاني: أن (أيمن) ملتزم فيه الرفع على الابتداء، وخبره محذوف، وهو قول ابن خروف[٢]، وابن مالك[٣]، وابن أبي الربيع[٤]، وأبي حيان[٥]، والمراديّ[٦]، وابن هشام[٧]، ونسب إلى الجمهور[٨].

وقد استُدل للأول بالقياس على الأسماء التي استعملتها العرب في القسم مبتدأة وغير مبتدأة[٩].

---

(١) الارتشاف (١٧٧٠/٤)، والتذليل والتكميل (٤/ل ٥٣ ب)، وينظر: الجنى الداني (ص:٥٤٠)، ومغني اللبيب (ص:١١٠).

(٢) شرح الجمل (٥١١/١).

(٣) شرح التسهيل (٢٠١/٣).

(٤) البسيط في شرح الجمل (٩٣٨/٢).

(٥) الارتشاف (١٧٧٠/٤).

(٦) الجنى الداني (ص:٥٤٠).

(٧) مغني اللبيب (ص:١٠٩).

(٨) التذييل والتكميل (٤/ل ٥٣ ب).

(٩) التذييل والتكميل (٤/ل ٥٣ ب).

واستُدل للثاني بأن العرب لم تستعمل (أيمن) في القسم إلا مرفوعاً[١].

والمختار عندي: أن (أيمن) ملتزم فيه الرفع على الابتداء؛ لأن العرب لم تستعمله إلا كذلك، والله أعلم.

كما اختلف النحويون في همزة (أيمن) في القسم على قولين:

الأول: أنها همزة وصل، وهو قول سيبويه[٢]، وابن درستويه؛ فقال: «ويدلك على أن ألف (أيمن) ألف وصل قول الشاعر[٣]: (الطويل)

فقال فريقُ القومِ لما نَشَدْتُهُم ... نَعْم وفريقٌ: ليمنُ اللهِ ما ندري»[٤]

وهو أيضاً قول الواسطيّ[٥]، وابن بابشاذ[٦]، والباقوليّ[٧]، وابن خروف[٨]، ونسب إلى البصريين[٩].

---

(١) شرح الكافية للرضي (٣٠١/٤)، والبسيط لابن أبي الربيع (٩٣٨/٢)، والارتشاف (١٧٧٠/٤).

(٢) الكتاب (١٤٨/٤).

(٣) قائله: نصيب بن رباح.

والبيت في: الكتاب (١٤٨/٤)، وكتاب الكتاب (ص:٣٠)، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (٢٨٨/٢)، وشرح أبيات سيبويه للأعلم الشنتمري (٧٢٤/٢)، والدرر اللوامع (١٠٩/٢).

(٤) كتاب الكتاب (ص:٣٠).

(٥) شرح اللمع (ص:٢٢٩).

(٦) شرح الجمل (١/ل ٦٨ أ).

(٧) شرح اللمع (٧٤٠/٢).

(٨) شرح الجمل (٥١٢/١).

(٩) شرح اللمع للواسطي (ص:٢٢٩)، والغرة لابن الدهان (ل ١٩٠ أ)، والإنصاف (٤٠٤/١).

الثاني: أنها همزة قطع، وهو قول الفراء[١]، وابن كيسان[٢]، ونسب إلى الكوفيين[٣]، ونسبه ابن يعيش إلى ابن درستويه[٤]، وهو مخالف لما نص عليه ابن درستويه في (كتاب الكتاب)[٥]، من أن ألف (أيمن) ألف وصل وقد تقدم ذكر النص، والله أعلم.

وقد استُدل للقول الأول بما يأتي:

أولاً: قول نصيب بن رباح:

فقال فريقُ القومِ لما نَشَدْتُهُم نَعْم وفريقٌ: ليمنُ اللهِ ما ندري»[٦]

ثانياً: أن (أيمن) مشتقة من اليمن؛ فهمزته همزة وصل[٧].

ثالثاً: «أن الهمزة في (أيمن) تثبت في الموضع الذي تثبت فيه همزة الوصل، وتحذف في الموضع الذي تحذف فيه، وهذا دليل قاطع على أنها همزة وصل»[٨].

واستدل للقول الثاني بما يأتي:

أولاً: أن (أيمن) جمع (يمين)، وهمزة الجمع قطع إلا أنها وصلت؛ لكثرة

---

(١) ثمار الصناعة (ص:٣٨٥)، وشرح الجمل لابن خروف، والمحرر في النحو (ل ١٩٧ أ)، ولم أقف على رأي الفراء في كتابه (معاني القرآن).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٣٦/٨).

(٣) شرح اللمع للواسطي (ص:٢٢٩)، والغرة لابن الدهان (ل ١٩٠ أ)، والإنصاف (٤٠٤/١).

(٤) شرح المفصل (٣٦/٨).

(٥) كتاب الكتاب (ص:٣٠).

(٦) كتاب الكتاب (ص:٣٠).

(٧) ثمار الصناعة (ص:٣٨٥).

(٨) شرح الجمل لابن خروف (٥١٢/١).

الاستعمال[١].

ثانياً: أن الهمزة في (أيمن) مفتوحة، وهمزة الوصل لا تكون كذلك[٢].

وقد أجيب عن أدلة القول الثاني بما يرجح عندي القول الأول.

أما القول إنَّ (أيمن) جمع (يمين)؛ فقد أجيب عنه بأن من العرب من يكسر الهمزة في الابتداء وهمزة الجمع لا تكسر، ولأن منهم من يفتح الميم فوزنه (أَفْعَل)، ولا يوجد ذلك في الجموع[٣].

وأما فتح الهمزة؛ فقد أجيب عنه بأن الهمزة إنما فتحت - وإن كان القياس أن تكون مكسورة -؛ لكثرة الاستعمال، كما فتحت الهمزة التي تدخل على لام التعريف - وإن كان الأصل فيها الكسر -؛ لكثرة الاستعمال[٤]، والله أعلم.

---

(١) الغرة لابن الدهان (ل ١٩٠ أ)، والإنصاف (٤٠٧/٢).

(٢) إصلاح الخلل (ص:١٩٤)، والإنصاف (٤٠٧/٢).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٢٠٤/٣)، والتذييل والتكميل (٤/ل ٥٥ ب).

(٤) الإنصاف (٤٠٩/٢).

٥١- معنى الإضافة المحضة:

اختلف النحويون في معنى الإضافة إذا كانت محضة نحو: (غلام زيد)، و(ثوب خَزٍّ) على سبعة أقوال:

الأول: أنها ليست على تقدير حرف، ولا على نيته، وهو قول ابن درستويه؛ فقال ابن عقيل: «وأبطل ابن درستويه كونها على معنى حرف؛ للزوم كون كل مضاف نكرة، والأصل على هذا: ثوبٌ من خزٍّ، وغلامٌ لزيد»[(١)]، وهو قول أبي حيان، إلا أن أبا حيان نص على أنها تفيد الاختصاص[(٢)]، ولم يُنقل ذلك عن ابن درستويه.

الثاني: أنها على ضربين: إضافة بمعنى (اللام) نحو: (غلام زيد)، وإضافة بمعنى (من) نحو: (ثوب خَزٍّ)، وهو قول ابن السراج[(٣)]، وأبي علي الفارسيّ[(٤)]، وابن الوراق[(٥)]، وابن جنيّ[(٦)]، والصيمريّ[(٧)]، وابن برهان[(٨)]، والواسطيّ[(٩)]، وابن

(١) المساعد (٢/٣٣٠)، وينظر: التذييل والتكميل (٤/ل٧٠ أ).

(٢) الارتشاف (٤/١٨٠١).

(٣) الأصول في النحو (٢/٥).

(٤) الإيضاح (ص:٢٧٨).

(٥) علل النحو (ص:٢٠٥).

(٦) اللمع (ص:١٣٦).

(٧) التبصرة والتذكرة (١/٢٩٥).

(٨) شرح اللمع (١/١٩٥).

(٩) شرح اللمع (ص:٩٥).

بابشاذ[١]، وأبي عبد الله الدينوريّ[٢]، وابن الدهان[٣]، وابن الأثير[٤]، وابن خروف[٥]، وابن معطٍ[٦]، وابن عصفور[٧]، والرضيّ[٨]، وابن أبي الربيع[٩].

الثالث: أنها على ثلاثة أضرب: إضافة بمعنى: (اللام)، وإضافة بمعنى: (من)، وإضافة بمعنى: (في) نحو: (ضرب اليوم)، و(مكر الليل)، وهو قول ابن الحاجب[١٠]، وابن مالك[١١]، وابن إياز[١٢]، والكيشيّ[١٣]، وابن جمعة الموصليّ[١٤]، وابن هشام[١٥].

---

(١) شرح المقدمة المحسبة (٢/٣٣٠).

(٢) ثمار الصناعة (ص:٣٥٧).

(٣) الفصول في العربية (ص:٣٤).

(٤) البديع في علم العربية (١/٢٨٣).

(٥) شرح الجمل (٢/٦٧٥).

(٦) الفصول الخمسون (ص:٢٢٤).

(٧) المقرب (ص:٢٨٣).

(٨) شرح الكافية (٢/٢٠٨).

(٩) البسيط في شرح الجمل (٢/٨٩٧).

(١٠) شرح الكافية (٢/٥٩٠).

(١١) شرح التسهيل (٣/٢٢١).

(١٢) المحصول شرح الفصول (ل ١٦١أ).

(١٣) الإرشاد (ص:٣٢٥).

(١٤) شرح ألفية ابن معطٍ (١/٧٣١).

(١٥) أوضح المسالك (ص:٢٣٥).

ونسبه جماعة من النحويين إلى عبد القاهر الجرجانيّ[١]، وهذه النسبة مخالفة لما نص عليه عبد القاهر في كتابه: الجمل؛ فقال: «فالجر بالإضافة على ضربين: إضافة بمعنى: (اللام) نحو: (دار زيد) تريد: دار لزيد، وإضافة بمعنى: (من) كقولك: (خاتم فضة) أي: خاتم من فضة»[٢]، فهو بهذا النص موافق لمن قال: إنها على ضربين، والله أعلم.

الرابع: أنها على ثلاثة أضرب: إضافة بمعنى: (اللام)، وإضافة بمعنى: (من)، وإضافة بمعنى: (عند) نحو: (هذه ناقة رقود الحلب) بمعنى: رقود عند الحلب، وهو قول الكوفيين[٣].

الخامس: أنها على ثلاثة أضرب: إضافة بمعنى: (اللام)، وإضافة بمعنى: (من)، وإضافة مترددة بينهما، نحو: (يد زيد) فهو بمعنى: يد لزيد، ويد من زيد.

وهذا القول ذكره ابن الخباز[٤]، ولم ينسبه إلى أحد، ولم أقف -فيما قرأت- على من قال به، والله أعلم.

السادس: أنها بمعنى: (اللام) على كل حال، فقولهم: غلام زيد، وثوب خَزٍّ

---

(١) توجيه اللمع لابن الخباز (ل ٧٦ ب)، والمحصول شرح الفصول (ل ١٦١ أ)، والارتشاف (١٨٠٠/٤)، والهمع (٢٦٧/٤).

(٢) الجمل في النحو (ص:٩٣). وما نسب إلى عبد القاهر لم أقف عليه في مظانه من المقتصد (٨٧٠/٢) والله أعلم.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور (٧٢/٢)، والارتشاف (١٨٠٠/٤)، والهمع (٢٦٧/٤).

(٤) توجيه اللمع (ل ٧٦ ب).

على معنى: (اللام)، وهو قول ابن الضائع[١].

السابع: أنها بمعنى: (اللام)، فإن قدرت بـ(من) فهي إضافة غير محضة، وهو قول الحيدرة اليمنيّ[٢]، وابن يعيش[٣].

واستدل ابن درستويه على أن الإضافة ليست على معنى حرف، بأن الأمر لو كان كذلك لكان كل مضاف نكرة؛ لأنه يصير (ثوب خز) و(غلام زيد) إذا كان على معنى: (من)، وعلى معنى (اللام) ثوب من خزٍ، وغلام لزيد[٤].

واستدل ابن مالك على أن الإضافة تأتي بمعنى: (في) بالسماع[٥]، ومنه ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ ٢٠٤﴾[سورة البقرة: ٢ من الآية ٢٠٤] أي: ألد في الخصام.

وقوله تعالى: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ﴾[سورة يوسف: ١٢ من الآية ٣٩] أي: في السجن.

وقوله تعالى: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[سورة سبأ: ٣٤ من الآية ٣٣] أي: في الليل والنهار.

---

(١) الارتشاف (١٨٠٠/٤)، والمساعد (٣٣٠/٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (١٠٣/٣)، ولم أقف على قول ابن الضائع في مظانه من شرحه على الجمل.

وابن الضائع هو: علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي أبو الحسن، توفي سنة (٦٨٠هـ).

إشارة التعيين (ص:٢٣٥)، والبلغة (ص:١٥٩)، والبغية (٢٠٤/٢).

(٢) كشف المشكل (٥٨٧/١).

(٣) التهذيب الوسيط (ص:٢٧٧).

(٤) التذييل والتكميل (٤/ل ٧٠ أ)، والمساعد (٣٣٠/٢).

(٥) شرح التسهيل (٢٢١/٣).

واستدل الكوفيون على أن الإضافة تأتي بمعنى: (عند) بقول العرب: "هذه ناقةٌ رَقُود الحَلْبِ" بمعنى: رقود عند الحلب[(١)].

واستدل ابن الضائع على أن الإضافة بمعنى: (اللام) على كل حال، بأن الإضافة التي بمعنى: (من) هي الإضافة التي بمعنى: (اللام)؛ لأن الخز مستحق للثوب لكونه أصله، فالإضافة بمعنى: (اللام) على كل حال[(٢)].

واستدل الحيدرة اليمني على أن الإضافة المحضة بمعنى: (اللام) «بأن المضاف إليه بمعنى الحرف، وأصل الإضافة التمليك، وليس في الحروف حرف معناه التمليك إلا (اللام)، فما قدرته من الإضافات بـ(اللام) فهي المحضة، لاتفاق الإضافة واللام في التمليك، وما قدر بـ(من) وغيره فليس بمحض، لزوال معنى التمليك معه»[(٣)].

والمختار عندي: أن الإضافة المحضة تأتي على ثلاثة أضرب: إضافة بمعنى: (اللام)، وإضافة بمعنى: (من)، وإضافة بمعنى: (في) وذلك لما يأتي:

أولاً: أن الإضافة لا بدَّ أن تكون على معنى حرف؛ لأن المضاف إنما عمل الجر؛ لأنه ناب مناب حرف الجر المحذوف؛ لأن الأسماء المحضة لا أصل لها في العمل، وإنما العمل للأفعال والحروف[(٤)]، ولما ناب المضاف عن الحرف المحذوف تضمن معناه، وإذا تأملنا المضافات نجد أن بعضها ينفصل عن المضاف إليه

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور (٢/٧٢).

(٢) الارتشاف (٤/١٨٠٠).

(٣) كشف المشكل (١/٥٨٦).

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح (٢/٨٧١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٧٢).

بـ(اللام)، وبعضها بـ(من)، وبعضها بـ(في)؛ فدل على أن الإضافة لا تتعدى معاني هذه الحروف[١].

ثانياً: أن ما استدل به ابن درستويه يلزم من يقول بالتقدير[٢]، والذي اخترته أن الإضافة بمعنى حرف لا على تقدير حرف.

ثالثاً: أن القول إنَّ الإضافة على ضربين: بمعنى: (اللام) وبمعنى: (من) مردود بسماع ما يفيد أنها تأتي بمعنى: (في)، وقد تقدم ذلك.

رابعاً: أن القول إنَّ الإضافة قد تأتي بمعنى: (عند) كقول العرب: "هذه ناقة رقود الحلب" قول ضعيف؛ لأنه يحتمل أن يكون ذلك من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، وكأن الأصل: هذه ناقة رقود حَلْبها[٣]، والدليل إذا تطرقه الاحتمال بطل به الاستدلال.

خامساً: أن القول إنَّ الإضافة المحضة قد تأتي مترددة بين معنى: (اللام) و(من) في مثال واحد، نحو: يد زيد قول ضعيف؛ لأن هناك فاصلاً بين المعنيين، فالمضاف إليه إذا صح إطلاقه على المضاف فالإضافة بمعنى: (من) نحو: (ثوب خَزٍّ)، وإذا لم يصح فهي بمعنى: (اللام)، وفي قولنا: (يد زيد) لا يصح إطلاق (زيد) على (يد) فهي بمعنى: (اللام)، كقولنا: دار زيد[٤].

---

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ (٤٨١/١).

(٢) المساعد (٣٣٠/٢).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور (٧٢/٢).

(٤) توجيه اللمع لابن الخباز (ل ٧٦ ب).

سادساً: أن القول إنَّ الإضافة المحضة بمعنى: (اللام) قول يؤدي إلى التكلف والتجوز في بعض الأمثلة، نحو: (باب ساج) و(مكر الليل).

والقول إنَّ الإضافة تأتي بمعنى: (اللام)، وبمعنى: (من)، وبمعنى: (في) يؤدي إلى التسهيل وحمل الكلام على الحقيقة، وما يؤدي إلى التسهيل والحقيقة أولى مما يؤدي إلى التكلف والتجوز، والله أعلم.

٥٢- إضافة الشيء إلى نفسه:

اتفق النحويون على أن الاسم لا يضاف إلى ما بعده إذا كان الاسمان متفقين في اللفظ؛ فلا يقال: (حق الحق)(١).

واختلفوا فيما اختلف لفظهما والمعنى واحد نحو: (حق اليقين) على قولين:

الأول: المنع، وهو قول ابن السراج(٢)، وابن درستويه؛ فقال: «ولو كان اسماً لليلة لما جاز أن يقال: ليلة القرب، فيضاف إليه الليلة لأنها لا تكون ليلة نفسها، ولا يجوز أن يضاف الشيء إلى نفسه»(٣).

وهو أيضاً قول أبي علي الفارسيّ(٤)، وابن أبي الربيع(٥)، ونسبه أبو حيان إلى جمهور البصريين(٦).

الثاني: الجواز، وهو قول الفراء(٧)، وابن الطراوة(٨)، وابن خروف(٩)، ونسب إلى الكوفيين(١٠).

---

(١) الارتشاف (١٨٠٧/٤).

(٢) الأصول في النحو (٨/٢).

(٣) تصحيح الفصيح (١٨٩).

(٤) الإيضاح (ص:٢٨٢).

(٥) البسيط في شرح الجمل (٨٩٧/٢).

(٦) الارتشاف (١٨٠٦/٤).

(٧) معاني القرآن (٥٥/٢-٥٦).

(٨) الإفصاح (ص:١٣٥).

(٩) شرح الجمل (٦٧٥/٢).

(١٠) الارتشاف (١٨٠٧/٤)، والهمع (٢٧٦/٤).

واستدل للمنع بأمرين:

الأول: ما قاله ابن درستويه رحمه الله وهو: «أن أحداً من العرب لم يقل: هذا ثوبُ الجيدِ.. على إضافة الأول إلى الثاني»(١).

الثاني: أن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه؛ لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف؛ إذ يستحيل أن يصير شيئاً آخر بإضافة اسمه إلى اسمه؛ فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظهما متفقاً(٢).

واستدل للجواز بالسماع والقياس:

أما السماع فمنه ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٌ﴾[سورة يوسف: ١٢ من الآية ١٠٩].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ ٩٥﴾[سورة الواقعة: ٥٦ الآية ٩٥].

وقوله تعالى: ﴿وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ ٩﴾[سورة ق: ٥٠ من الآية ٩].

فقد أضيفت (الدار) إلى (الآخرة)، وهما بمعنى واحد، وكذلك (حق) مع (اليقين) و(حب) مع (الحصيد)(٣).

وقال الفراء: «وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه»(٤).

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٤٨٨).

(٢) الإنصاف (٢/٤٣٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٩)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٤١٤).

(٣) معاني القرآن للفراء (١/٣٣٠).

(٤) معاني القرآن (٢/٥٥-٥٦).

وأما القياس: فتشبيهاً بما اختلف لفظه ومعناه[١].

وقد أجيب عن أدلة الكوفيين السماعية بأنها كلها محمولة على حذف المضاف إليه، وإقامة صفته مقامه: أما قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌ﴾[سورة يوسف: ١٢ من الآية ١٠٩] فالتقدير فيه: ولدار الساعة الآخرة.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴿٩٥﴾﴾[سورة الواقعة: ٥٦، الآية ٩٥] فالتقدير فيه: حق الأمر اليقين، وأما قوله تعالى: ﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴿٩﴾﴾[سورة ق: ٥٠ من الآية ٩] فالتقدير فيه: الزرع الحصيد[٢].

وقد ضعف ابن درستويه هذا الجواب، وجعل الصواب في المسألة أن تدخل الألف واللام على المضاف، ثم يوصف بالمضاف إليه؛ فتقول في ثوب الجيد: الثوبُ الجيدُ، فقال رحمه الله في قولهم: كان ذاك عام الأول: «ولا يقول أحد من العرب هذا ثوب الجيد.. على إضافة الأول إلى الثاني، إلا أن تجعل هذه الصفة المضاف إليها صفة لاسم مضمر.. وهو مع ذلك رديء؛ لأن الموصوف لم يتقدم له ذكر فتعرف به صفته.. والوجه والصواب في هذا أن يدخل في (عام) الألف واللام أيضاً ثم يوصف بالأول؛ فيقال: كان ذاك العام الأول»[٣].

---

(١) معاني القرآن للفراء (١/٣٣٠)، والإفصاح لابن الطراوة (ص:١٣٦).

(٢) الإنصاف (٢/٤٣٨)، وشرح المفصل (٣/١٠)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٦٩).

(٣) تصحيح الفصيح (ص:٤٨٨).

والمختار عندي هو جواز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، وذلك لما يأتي:

أولاً: أنه مؤيد بالسماع كما سبق.

ثانياً: أن القول إنَّ السماع الذي يدل على جواز الإضافة، محمول على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه مردود - فيما يظهر لي - من ثلاثة أوجه:

١- أنه لا دليل على الحذف، والحذف الجائز لا يكون إلا بدليل.

٢- أن هذا الحمل تأويل والأصل عدمه.

٣- أن قول ابن درستويه: «لا يقول أحد من العرب هذا ثوب الجيد.. على إضافة الأول إلى الثاني»[١] نفي، وقول الفراء: «وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه»[٢] إثبات، وقول المثبت مقدم على النافي، ومن سمع حجة على من لم يسمع، والله أعلم.

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٤٨٨).

(٢) معاني القرآن (٢/٥٥-٥٦).

٥٣- إضافة ظرف الزمان إلى الجملة الفعلية:

اختلف النحويون في ظرف الزمان إذا جاءت بعده جملة فعلية، نحو: (جئتك يوم يقوم زيد)، أهو مضاف إلى الجملة نفسها، أم إلى الفعل نفسه، أم إلى المصدر على أنَّ (أن) مقدرة في الكلام، ثلاثة أقوال في المسألة:

الأول: قول ابن درستويه؛ فقال ابن يعيش: «وقد ردّ ابن درستويه القول الأول، وقال الزمن إنما أضيف إلى الجملة نفسها لا إلى الفعل وحده»[١]، وهو قول ابن الحاجب[٢].

الثاني: قول سيبويه[٣]، والكسائيّ[٤]، وثعلب[٥]، وابن السراج[٦]، وأبي علي الفارسيّ[٧]، والباقوليّ[٨]، وابن خروف[٩].

الثالث: ذكره الباقوليّ، ونسبه إلى الفراء[١٠]، وظاهر كلام الفراء في كتابه معاني القرآن أنه يضيف الزمان إلى الفعل، فقال ﷺ في قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يَقُومُ

---

(١) شرح المفصل (١٦/٣).
(٢) الإيضاح في شرح المفصل (٤١٩/١).
(٣) الكتاب (١١٧/٣).
(٤) معاني القرآن للفراء (٢٤٥/٣).
(٥) مجالس ثعلب (٤٤/١).
(٦) الأصول في النحو (١١/٢).
(٧) التعليقة على كتاب سيبويه (٢٢٨/٢).
(٨) شرح اللمع (٥٣٩/٢).
(٩) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب (ص:٢٠٩).
(١٠) شرح اللمع (٥٣٩/٢).

ﱡالنَّاسُﱠ[سورة المطففين: ٨٣ الآية ٦]: «وقد تكون في موضع خفض، إلا أنها أضيفت إلى يفعل فنصبت؛ إذ أضيفت إلى غير محض»(١)، والله أعلم.

واستدل ابن درستويه على أن الزمان مضاف إلى الجملة نفسها لا إلى الفعل وحده، بأن موضع الجملة خفض بلا خلاف، ولو كانت الإضافة إلى الفعل لكان مخفوضاً، أو كان مفتوحاً في موضع الخفض، فالإضافة إلى الجملة، والمراد مدلولها الذي هو الحدث(٢).

واستُدل على أن الزمان مضاف إلى الفعل نفسه(٣) بأن الفعل في موقع المصدر، والفعل قد يقع موقع المصدر في مواضع، نحو قوله تعالى: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾[سورة المائدة: ٥ من الآية ٨]، ونحو قول العرب: "تَسْمَعُ بالـمُعيديّ خيرٌ من أن تراه"(٤).

فالإضافة في اللفظ إلى الفعل وفي الأصل إلى المصدر(٥).

والمختار عندي: أن الزمان مضاف إلى الفعل نفسه؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أن الفعل واقع موقع المصدر كما في قولهم: "تَسْمَعُ بالـمُعيديّ خيرٌ من أن تراه"، فكما أنَّ (تسمع) مبتدأ مع أنه فعل؛ لأن المراد المصدر، فكذلك الفعل بعد الزمان مضاف إليه مع أنه فعل؛ لأن المراد المصدر.

---

(١) معاني القرآن (٣٢٦/١).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (١٦/٣).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف (ص:٢٠٩).

ثانياً: أن ما استدل به ابن درستويه لا يلزم؛ لأنَّ الإضافة إلى الفعل إنما هي في اللفظ، وأما في المعنى فهي إلى المصدر الذي دل عليه الفعل، ولما كان الأمر كذلك صحت الإضافة باعتبار معنى الفعل، وصح بناء الظرف باعتبار لفظ الفعل.

ثالثاً: أن تقدير (أن) بعد يوم لا يصح؛ لأن (يوم) في موضع (إذا) و(إذ) وهما لا تأتي بعدهما (أن)، فكذلك ما حمل عليهما[1]، ثم إن إعمال الحرف وهو مضمر لا يصح؛ لأنه لا شيء من الحروف يعمل مضمراً بلا عوض[2]، والله أعلم.

---

(١) الأصول في النحو (١٢/٢).

(٢) الاقتراح (ص:٣٤١).

٥٤- حكم (كل) و(بعض) من حيث التعريف والتنكير:

(كل) و(بعض) من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى، فإذا جردتا منها لفظاً نويت معهما في المعنى[١]، واختلف النحويون حينئذٍ فيهما من حيث التعريف والتنكير على قولين:

الأول: أن (كلاً) و(بعضاً) نكرتان وتعرفان بالألف واللام، وهو قول الأخفش الأوسط[٢]، وابن درستويه؛ فقال الصاغاني: «كان ابن درستويه يقول: يجوز الكل والبعض، فخالفه جميع نحاة عصره»[٣]، وهو قول أبي علي الفارسيّ[٤]، وابن الشجريّ[٥].

الثاني: أن (كلاً) و(بعضاً) معرفتان؛ لذا لا تدخل الألف واللام عليهما، وهو قول سيبويه[٦]، وابن مالك[٧]، ونسب إلى الجمهور[٨].

---

(١) أمالي ابن الشجري (٢٣٣/١).

(٢) أمالي ابن الشجري (٢٣٤/١)، والارتشاف (١٨١٩/٤)، والهمع (٤/٢٨٦).

(٣) كتاب الشوارد (ص:٢١٠)، وينظر: الهمع (٢٨٦/٤).

والصاغاني هو: الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر، توفي سنة (٦٠٥هـ).

إشارة التعيين (ص:٩٨)، والبلغة (ص:٨٧)، والبغية (٥١٩/١).

(٤) كتاب الشعر (١٦٨/١).

(٥) أمالي ابن الشجري (٢٣٧/١).

وابن الشجري هو: أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد الحسني البغدادي، توفي سنة (٥٤٢هـ).

معجم الأدباء (٥٩٢/٥)، وإنباه الرواة (٣٥٦/٣)، والبغية (٣٢٤/٢).

(٦) الكتاب (١١٤/٢-١١٥).

(٧) شرح التسهيل (٢٤٥/٣).

(٨) الارتشاف (١٨١٩/٤)، والهمع (٢٨٦/٤).

واستدل لتنكيرهما بالسماع، والقياس:

فأما السماع فبما حكاه أبو الحسن الأخفش: (مررت بهم كلاً)[١]: فـ (كل) هنا حال بمعنى: جميعاً، و(جميع) تدخل عليها الألف واللام؛ فكذلك (كل)[٢]؛ ولأن الحال لا يكون إلا نكرة، فدل على أن (كل) نكرة.

وأما القياس فعلى: نصف، وسدس، وثلث؛ لأنها في المعنى مضافات، وهي نكرات باتفاق[٣]، فكذلك (كل) و(بعض).

واستدل لتعريفهما بما يأتي:

أولاً: أن الإضافة منويَّةٌ معهما فتعرفتا بنية الإضافة[٤].

ثانياً: أن الحال يجيء منهما، نحو: مررت بكلٍ قائماً، وببعض جالساً[٥]، فمجيء الحال منهما يدل على أنهما معرفتان.

والمختار عندي: هو أن (كلاً) و(بعضاً) معرفتان؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أن الحال جاء منهما كثيراً في كلام العرب[٦]؛ فدل على أنهما معرفتان بنية الإضافة، وأما قولهم: (مررت بهم كلاً) فشاذ[٧].

---

(١) أمالي ابن الشجري (٢٣٤/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٤٥/٣)، والمساعد (٣٤٨/٢).

(٢) أمالي ابن الشجري (٢٣٧/١).

(٣) توضيح المقاصد والمسالك (٢٥٧/٢)، والهمع (٢٨٦/٤).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢٤٥/٣)، والارتشاف (١٨١٩/٤)، والهمع (٢٨٦/٤).

(٥) الكتاب (١١٤/٢-١١٥)، والمساعد (٣٤٨/٢).

(٦) التذييل والتكميل (٤/ل ٨٣ ب).

(٧) شرح التسهيل لابن مالك (٢٤٥/٣)، والمساعد (٣٤٨/٢).

ثانياً: أن القول إنهما نكرتان قول قوي في القياس؛ لوجود النظير كما مر، إلا أنه مخالف للسماع الكثير الذي يدل على أنهما معرفتان، نحو: مررت بكلٍ قائماً وببعض جالساً، والسماع الكثير مقدم على القياس القوي.

ثالثاً: أنه لم يسمع من العرب دخول الألف واللام على (بعض) و(كل)[1]، مما يقوي كونهما معرفتين والله أعلم.

(١) تهذيب اللغة، مادة: (بعض) (٤٨٩/٢)، ولسان العرب، مادة: (بعض) (٢٢٦/١).

٥٥- ظرف الزمان المبهم[١] إذا اقترن بـ(إذ):

ظرف الزمان المبهم إذا أضيف إلى (إذ) يكون معرباً، نحو: يومئذٍ وحينئذٍ، واختلف النحويون في جواز بنائه على قولين:

القول الأول: الجواز، واختلف أصحاب هذا القول في علة بنائه على قولين:

الأول: أن (يوم) و(إذ) اسمان جعلا اسماً واحداً بمنزلة خمسة عشر، فبني (يوم) على الفتح كما بني خمسة عشر، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «ومن ذلك وصلهم ما أضيف من أسماء الزمان إلى (إذ) بها، كقولهم: يومئذٍ، وليلتئذٍ، وساعتئذٍ، وحينئذٍ. وذلك أن (إذ) ليست مما يضاف إليه، فهي وما قبلها يجعلان شيئاً واحداً بمنزلة خمسة عشر، ويبنى الأول منهما على الفتح»[٢].

الثاني: أن الظرف بني لإضافته إلى مبني، وهو قول أبي جعفر النحاس[٣]، والصيمريّ[٤]، وابن برهان[٥]، وابن الشجريّ[٦]، والباقوليّ[٧]، وأبي البركات

---

(١) **المراد بالمبهم هو**: ما لا يختص بتعريف أو غيره نحو: (وقت) و(مدة) و(يوم)، ومثال ما اختص بتعريف أو غيره (أمس) و(غد).
الهمع (٣/٢٢٩).

(٢) كتاب الكتاب (ص:٦٦).

(٣) إعراب القرآن (٥/٣٠).

(٤) التبصرة والتذكرة (١/٢٩٤).

(٥) شرح اللمع (١/١٩٥).

(٦) أمالي ابن الشجري (٢/٦٠٠).

(٧) شرح اللمع (٢/٥٤١)، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات (١/٥٧٧).

الأنباريّ[١]، وابن الأثير[٢]، والعكبريّ[٣]، وابن الحاجب[٤]، وأبي علي الشلوبين[٥]، وابن مالك[٦]، وابن أبي الربيع[٧]، وأبي حيان[٨].

القول الثاني: المنع، وهذا القول ذكره أبو حيان[٩]، وأشار إليه الإسفراييني[١٠]، ولم ينسباه إلى أحد، ولم أقف - فيما قرأت - على من قال به.

وأما قول السيوطيّ: «وذهب ابن مالك إلى أنه لا يبني مضاف إلى مبني بسبب إضافته أصلاً لا ظرفاً ولا غيره»[١١] فيظهر لي فيه نظر؛ لأن ابن مالك اختار عدم بناء ما أضيف إلى مبني في نحو: مثل وغير وبين ودون[١٢]، وأما ظرف الزمان المبهم المضاف إلى (إذ) فبناؤه جائز عنده؛ فقال ابن مالك: «فلو كانت كسرة (إذ) إعرابية لم يبن ما أضيف إليه؛ لأن سبب بنائه إنما كان للإضافة إلى ما

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/٢٩٠).

(٢) البديع في علم العربية (١/١٥٩).

(٣) التبيان في إعراب القرآن (١/٥٤١).

(٤) شرح الكافية (٣/٧٨٣).

(٥) التوطئة (ص:٣٣١).

(٦) شرح التسهيل (٣/٢٥١).

(٧) البسيط في شرح الجمل (٢/٨٧٨).

(٨) التذييل والتكميل (٤/ل ٨٩أ).

(٩) المصدر السابق.

(١٠) لباب الإعراب (ص:٢٠١).

(١١) الهمع (٣/٢٣٣).

(١٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٦١-٢٦٣).

ليس معرباً»[١] والله أعلم.

والمختار عندي: هو جواز البناء؛ لأنه مؤيد بالسماع ومنه ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[سورة هود: ١١ من الآية ٦٦].

وقوله تعالى: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾[سورة المعارج: ٧٠ من الآية ١١].

فقد قرئت الآيتان بالوجهين: بكسر الميم من (يوم) على الإعراب، وبفتحهما على البناء[٢]؛ فدل على جواز الإعراب والبناء.

وأما العلة في البناء فهي كون الظرف المبهم مضاف إلى مبني، وذلك لأمرين:

أولاً: أن المضاف يكتسب من المضاف إليه التعريف والتنكير، فكذلك البناء قياساً عليهما[٣].

ثانياً: أن الأصل في (يوم) و(إذ) أنهما كلمتان مفردتان، فالقول بالتركيب قول مخالف للأصل، وما خالف الأصل لا يصار إليه إلا بدليل قاطع، ولا دليل هنا يحوج إلى ادعاء التركيب، وأما القول بأن (إذ) لا يضاف إليها فقول مردود بالسماع، ومنه قوله تعالى: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾[سورة المعارج: ٧٠ من الآية ١١] بكسر الميم من ﴿يَوْمِ﴾ بلا تنوين؛ فدل على أنه مضاف إلى (إذ)، والله أعلم.

---

(١) شرح التسهيل (٣/٢٥١).

(٢) قرأ بفتح الميم الكسائي ونافع في رواية عنه، وقرأ بقية السبعة بكسر الميم.

السبعة لابن مجاهد (ص:٣٣٦)، والتيسير في القراءات السبع (ص:١٢٥)، والإقناع في القراءات السبع (ص:٤١٠).

(٣) الحجة للقراء السبعة (٤/٣٤٩).

٥٦- (فعول) بين الاسمية والمصدرية:

تأتي (فعول) بفتح (الفاء) اسماً للشيء، وبضمها مصدراً نحو: (فَطور) و(فُطور)، و(سَحور) و(سُحور)، واختلف النحويون في (وَضوء) و(طَهور) و(وَلوع) و(قَعود) و(قَبول) بفتح الفاء في الجميع على قولين:

الأول: أنها بالفتح اسم، والمصدر منه بالضم، وهو قول ثعلب(١)، وابن درستويه؛ فقال: «وكذلك الوَقود بالفتح: اسم ما يوقد به من حطب وغيره. وبالضم مصدر قولك: وَقَد يقِدُ وُقوداً. وكذلك الطَّهور: اسم لما يُتَطَهر به بالفتح والمصدر بالضم. وكذلك الوَضوء والوُضوء.. والقَبول اسم بالفتح وبالضم المصدر.. وكذلك الوَلوع بالفتح اسم لما يولع به وبالضم المصدر»(٢).

ونسب ابن هشام اللخميّ رحمه الله هذا القول إلى الكوفيين(٣).

وعلى هذا القول فإن (فَعُول) بفتح الفاء باقٍ على أصله، وهو أنه اسم للشيء، وأما المصدر منه فبالضم.

الثاني: أنها بالفتح تكون اسماً ومصدراً، وهو قول سيبويه(٤)، وعلى هذا القول فإن (فَعولاً) بفتح الفاء يكون مصدراً وهو مخالف للأصل؛ لأن الأصل في المصدر من (فعول) أن يكون بضم الفاء.

---

(١) الفصيح (ص:٢٩٣).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٢٨٢).

(٣) شرح الفصيح لابن هشام اللخمي (ص:١٣٠).

(٤) الكتاب (٤٢/٤)، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي (ص:١٣٠)، وشرح الشافية للرضي (١٥٩/١).

ولعل الذي منع سيبويه من ضم هذه الكلمات عند إرادة المصدر منها هو عدم السماع، وقد نص بعض علماء اللغة على ذلك عند الكلام على (وضوء)؛ فقال الأصمعيّ: «الوضوء بضم (الواو) ليس من كلام العرب، وإنما هو قياس قاله النحويون»[١].

وقال الأزهريّ: «وأما الوضوء بضم (الواو) فإنه لا يعرف ولا يستعمل في باب التوضؤ بالماء»[٢].

والمختار عندي ما قاله سيبويه؛ لأن ما قاله ثعلب وابن درستويه وإن كان قوياً في القياس، إلا أن السماع لا يؤيده، والله أعلم.

---

(١) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان (ص:٢٦٣)، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي (ص:١٣١).

(٢) الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي (ص:٩٧).

والأزهري هو: محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح، الأزهري اللغوي الأديب، توفي سنة (٣٧٠هـ).

إشارة التعيين (ص:٢٩٤)، والبلغة (ص:١٨٦)، والبغية (١/١٩).

٥٧- اسم الفاعل من (فَعِل) اللازم:

اختلف النحويون في اسم الفاعل من (فَعِل) اللازم على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه لا يكون إلا على (فَعِل) مثل عمي فهو عمٍ، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «وأما قوله (وأرض ندية) فإن العامة تشدد الياء منها ولا يجوز فيها إلا التخفيف؛ لأنها اسم الفاعل من قولك: (نديت تندى ندىً) على فَعِل بكسر عين الماضي وفتح عين المستقبل، فلا يكون اسم الفاعل منه إلا على فَعِل بكسر العين بغير ألف، مثل عَمِي يعْمى فهو عمٍ»(١).

الثاني: أنه يأتي على (فَعِل) قياساً، وقد يجيء على (فاعل) نحو: ضَحِك فهو ضاحك، وعلى (فعيل) نحو: سِمن فهو سمين، وعلى (فعلان) نحو: عطشان، وهو قول الجرجانيّ(٢)، والميدانيّ(٣).

الثالث: أنه يأتي على (فَعِل) قياساً في الأعراض كفرح، وعلى (أَفْعَل) قياساً في الألوان والخلق كأخضر وأعمى، وعلى (فَعْلان) قياساً فيما دل على الامتلاء وحرارة البطن كشبعان، وما عدا ذلك فليس بمقيس، وهو قول ابن مالك(٤)، وابن هشام(٥).

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٣٩٤).

(٢) العُمُد (ص:١٢٢).

(٣) نزهة الطرف (ص:٢٣).

(٤) التسهيل (ص:١٩٦).

(٥) أوضح المسالك (ص:٢٧٥).

والمختار عندي ما ذهب إليه ابن مالك، وابن هشام؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أن القول إنَّ اسم الفاعل من (فَعِل) لا يكون إلا من (فَعِل) مردود بأنه جاء على خلاف ذلك؛ فقد سمع (أَفْعَل)، و(فَعْلان)، و(فاعل)، و(فعيل) إلا أنه قليل، وكونه قليلاً لا يقتضي نفيه، وإنما يقتضي عدم القياس عليه.

ثانياً: أن مجيء اسم الفاعل من (فَعِل) على (أفْعَل) و(فَعْلاَن) قليل بالنسبة إلى مجيئه على (فَعِل)، إلا أن مجيء (أفْعَل) في الألوان والخلق كثير، ومجيء (فَعْلاَن) فيما دل على الامتلاء كثير؛ فصح مجيئهما قياساً في هذه المعاني فتحصل من ذلك أن اسم الفاعل من (فَعِل) اللازم يأتي على (فَعِل)، و(أَفْعَل)، و(فَعْلان) قياساً، وقد يجيء على خلاف ذلك فيحفظ ولا يقاس عليه، والله أعلم.

٥٨- اسم الفاعل من (فَعُلَ):

اختلف النحويون في اسم الفاعل من (فَعُل) على قولين:

الأول: أن اسم الفاعل من (فَعُل) لا يكون إلا على (فَعيل) مثل: (كَرُم فهو كريم)، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «نحو: ظَرُف وكَرُم يظرف ويكرم مما ينضم عين الفعل في ماضيه ومستقبله جميعاً وينفتح أولهما، ولا يكون اسم فاعله أبداً إلا على (فعيل)»[١].

الثاني: أن قياس اسم الفاعل من (فَعُل) على (فعيل)، وقد يأتي على (فَعْل) نحو: (سَهُل فهو سَهْل)، وعلى (فُعْل) نحو: (صَلُب فهو صُلْب)، وعلى (فِعْل) نحو: (ماء مِلح)، وعلى (فَعَل) نحو: (حَسُن فهو حَسَن)، وعلى (فاعل) نحو: (ماجد)، وهو قول الجرجانيّ[٢]، والميدانيّ[٣]، وابن هشام[٤].

والمختار عندي: أن القياس في اسم الفاعل من (فَعُل) أن يكون على (فعيل)، وقد يأتي على خلاف ذلك؛ فقد سمع مجيئه على: (فَعْل)، و(فُعْل)، و(فَعَل)، و(فِعْل)، و(فاعل) إلا أنه قليل، وكونه قليلاً لا يقتضي نفيه، وإنما يقتضي عدم القياس عليه، والله أعلم.

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٩٤).

(٢) العُمُد (ص:١٢١).

(٣) نزهة الطرف (ص:٢٤).

(٤) نزهة الطرف في علم الصرف (ص:١٠٣).

٥٩- اشتقاق اسم الفاعل من (فَعُل) على زنة فاعل:

الأصل في (فَعُل) أن يجيء اسم الفاعل منه على زنة (فَعِيل) مثل: (كَرُم فهو كريم)، وقد جاء اسم الفاعل منه على زنة (فاعل) على خلاف الأصل، نحو: (حامِض) و(عاقِر) من حَمُض وعَقُر؛ وللنحاة في توجيه ما جاء كذلك قولان:

الأول: أنه جاء كذلك على جهة النسب مثل (تَامِر) و(لاَبن)، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «نحو ظَرُف وكَرُم يظرُف ويكرُم مما ينضم عين الفعل في ماضيه ومستقبله جميعاً وينفتح أولهما، ولا يكون اسم فاعله أبداً إلا على (فَعيل) ولا يتعدى إلى مفعول، وقد جاء العاقر على (فاعل) وكان قياسه أن يقال: (عَقير) ومثله: قولهم: حمُض الشيء يحمُض وجاء منه حامض وقياسه: (حميض)، فما كان من ذلك محكياً عن فصحاء العرب فإنما جاء منه فاعل على جهة النسب، كما جاء رامح ونابل وناشب»(١).

الثاني: أنه جاء كذلك على جهة النسب إذا لم يكن في الفعل لغة أخرى غير الضم مثل: (عاقر) من عقُرت المرأة، فإذا كان في الفعل لغة أخرى فإن مجيئه كذلك يكون من تداخل اللغات، نحو: (حامض) من حمُض فإنه يقال منه (حَمَض) بالفتح، وهو قول ابن جني؛ فقال: «ومما عدوه شاذاً ما ذكروه من (فَعُل) فهو فاعل نحو طَهُر فهو طاهر، وشَعُر فهو شاعر، وحَمُض فهو حامض، وعَقُرت المرأة فهي عاقر، ولذلك نظائر كثيرة، واعلم أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٩٤).

تداخلت فتركبت»[١].

فقوله: «واعلم أن أكثر ذلك وعامته» يفيد أن الألفاظ المذكورة ليست كلها من باب تداخل اللغات بل أكثرها، وهي: طاهر، وشاعر، وحامض.

وأما (عاقر) فمجيئها كذلك إنما هو من جهة النسب وليست من باب التداخل، بدليل أنه قال بعد ذلك:

«فأما قولهم: عَقُرت المرأة فهي عاقر فليس عاقر عندنا بجارٍ على الفعل جريان قائم وقاعد عليه، وإنما هو اسم بمعنى النسب بمنزلة امرأة طاهر وحائض وطالق، وكذلك قولهم: (طلُقت فهي طالق). فليس عاقر من عقرت بمنزلة حامض من حمُض، ولا خاثر من خَثُر، ولا طاهر من طَهُر، ولا شاعر من شَعُر؛ لأن كل واحد من هذه هو اسم الفاعل وهو جاء على فَعَل فاستغني به عما يجري على فَعُل وهو فعيل»[٢].

فقد جعل عاقراً اسماً بمعنى النسب، وبين أن عاقراً ليس مثل حامض، ولا خاثر، ولا شاعر؛ لأن هذه الألفاظ جاءت أفعالها بلغتين: بضم العين وفتحها[٣]؛ فصح فيها دعوى التداخل، بخلاف عاقر من عقُرت المرأة فليس في فعلها إلا الضم[٤]، فدل ذلك على كله أن ابن جنيّ يفرق في التوجيه بين ما كان في فعله لغتان وما كان في فعله لغة واحدة.

---

(١) الخصائص (٣٧٥/١).

(٢) الخصائص (٣٨٤/١).

(٣) الخصائص (٣٨١/١).

(٤) الدر المصون (١٦٢/٣).

وقد ذكر أبو جعفر اللبليّ رحمه الله[1] أن هذه الألفاظ بما فيها (عاقر) إنما هي من تداخل اللغات عند ابن جنيّ، واعتمد اللَّبليّ في هذه النسبة على قول ابن جني: «واعلم أن أكثر ذلك وعامته لغات تداخلت فتركبت».

والمختار عندي: أن اسم الفاعل من (فَعُل) إذا جاء على زنة (فاعل)، فهو من جهة النسب وليس بجار على الفعل، سواء أكان في الفعل لغتان أم لم يكن فيه إلا لغة واحدة؛ وذلك إجراء للكلام على سنن واحد، والله أعلم.

---

(١) تحفة المجد الصريح في شرح الفصيح (ص:٣٣٢).

وأبو جعفر اللَّبْليّ هو: أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهدي اللَّبْليّ، توفي سنة (٦٩١هـ). إشارة التعيين (ص:٥٣)، والبلغة (ص:٦٦)، والبغية (١/٤٠٢).

٦٠- جر معمول الصفة المشبهة في نحو: (حَسَنُ وَجْهِهِ):

اختلف النحويون في جرِّ معمول الصفة المشبهة إذا كانت مجردة من (أل) والمعمول مضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: مررت برجلٍ حسنِ وَجْهِهِ على ثلاثة أقوال:

الأول: الجواز في الشعر والنثر، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «ويجوز أن يراد هذا بكر أبواه كما يقال: هذا قائم أبواه ثم يضاف تخفيفاً فيقال: هذا قائم أبويه وهذه حسنةُ وَجْهِهَا.. واجتماع العرب على هذا المثل حجة لسيبويه في إجازته: حسنةُ وَجْهِهَا»(١).

وهو أيضاً قول ابن بابشاذ(٢)، والسهيليّ(٣)، وابن مالك(٤)، ونسب إلى الكوفيين(٥)، ونسبه الزجاجيّ(٦)، وابن درستويه(٧)، وابن بابشاذ إلى سيبويه(٨).

الثاني: أنه جائز في الشعر على ضعف، وهو قول سيبويه كما أسلفت، والأعلم الشنتمريّ(٩)، وابن عصفور(١٠)، وابن أبي الربيع(١١).

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٣١٥).

(٢) شرح المقدمة المحسبة (٢/٣٣٤).

(٣) أمالي السهيلي (ص:١١٥-١١٨).

(٤) شرح التسهيل (٣/٩٦).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٩٦)، والارتشاف (٥/٢٣٥٣)، والهمع (٥/٩٨).

(٦) الجمل في النحو (ص:٩٨).

(٧) تصحيح الفصيح (ص:٣١٥).

(٨) شرح المقدمة المحسبة (ص:٢/٣٣٤).

(٩) النكت في تفسير كتاب سيبويه (١/٣٠٠).

(١٠) المقرب (ص:٢٠٦-٢٠٧).

(١١) الملخص في قوانين العربية (ص:٣١٠).

والظاهر من كلام سيبويه أنه يجيز ذلك في الشعر خاصة وعلى ضعف أيضاً؛ فقال: «وقد جاء في الشعر حسنةُ وَجْهِهَا شبهوه بحسنةِ الوَجْهِ وذلك رديء»(١)، والله أعلم.

الثالث: المنع مطلقاً، وهو قول المبرد(٢)، والزجاجيّ(٣)، ونسبه الرضي إلى ابن بابشاذ(٤)، وفي هذه النسبة نظر؛ لأن ابن بابشاذ يجيز ذلك؛ فقال رحمه الله في شرح المقدمة المُحْسِبَة: «فأما (عفيف يده) بجر اليد مع المضمر فمذهب سيبويه رحمه الله أنه جائز عنده، كما جاز مع الألف واللام في قولك: هذا رجل عفيف اليد؛ لأن الألف واللام عاقبت الإضافة إلى المضمر، وليس احتجاج من احتج عليه بأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه حجة؛ لأن هذه إضافة لفظية لا حقيقية»(٥)، وكذلك قال في شرحه على الجمل(٦)، والله أعلم.

واستُدل للجواز مطلقاً بالسماع والقياس.

فأما السماع فمنه ما يأتي:

قوله ﷺ في وصف الدجال: «**أَعْوَرُ عَيْنِهِ اليُمْنَى**»(٧).

---

(١) الكتاب (١/١٩٩).

(٢) شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٨٥)، والارتشاف (٥/٢٣٥٣)، والهمع (٥/٩٨)، ولم أقف عليه في المقتضب، والكامل في اللغة والأدب.

(٣) الجمل في النحو (ص:٩٨).

(٤) شرح الكافية (٣/٤٣٧).

(٥) شرح المقدمة المحسبة (٢/٣٣٤).

(٦) شرح الجمل (١/ل ٧٧ أ).

(٧) الحديث في صحيح البخاري (ص:٧٠٩)، كتاب أحاديث الأنبياء، رقم الحديث (٣٤٤١).

وقوله ﷺ: «**طَوْعُ أَبِيها وَطوْعُ أُمِّها وَمِلءُ كِسائِها**»[١].

وقول الشمَّاخ بن ضرار[٢]: (الطويل)

أَقَامَتْ على رَبْعَيْهِما جارتا صَفاً   كُمَيتا الأَعَالي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُما

قال ابن خروف: «البيت فيه إضافة (الجونتين) إلى (مصطلاهما) مع إضافته إلى ضمير العائد إلى الموصوف بالجونتين[٣].

وأما القياس فعلى المعمول المحلى بـ(أل) نحو: (مررت برجل حسن الوجه)؛ لأن الألف واللام عاقبت الإضافة إلى المضمر[٤].

واستدل سيبويه على جوازه في الشعر بقول الشمَّاخ السابق[٥].

وأما ضعفه؛ فلنقل الضمير للصفة، ورفعه بها، ثم بقائه في موضعه، فكأنه جمع بين المتعاقبين[٦].

واستدل للمنع مطلقاً بأن الجر يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه[٧].

---

(١) الحديث في صحيح البخاري (ص:١١٢٥) كتاب النكاح رقم الحديث (٥١٨٩).

(٢) ديوانه (ص:١٠٨)، وشرح أبيات سيبويه لأبي محمد السيرافي (١/٧)، وشرح أبيات سيبويه للأعلم (١/١٦٥)، والدرر اللوامع (٢/٣٢٦).

(٣) شرح الجمل (١/٥٦٦).

(٤) الكتاب (١/١٩٩)، وشرح المقدمة المحسبة (٢/٣٣٤).

(٥) الكتاب (١/١٩٩).

(٦) النكت للأعلم (١/٣٠٠)، وشرح الجمل لابن خروف (١/٥٦٧)، والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح (٣/١٠٤٨).

(٧) الجمل في النحو للزجاجي (ص:٩٨)، وشرح المقدمة المحسبة (٢/٣٣٤)، وشرح الكافية للرضي (٣/٤٣٧).

والمختار عندي الجواز مطلقاً، وذلك لما يأتي:

أولاً: أنه مؤيد بالسماع والقياس، كما تقدم.

ثانياً: أن القول بالمنع لأنه يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه، قول مردود من وجهين:

الأول: أن إضافة الشيء إلى نفسه تمتنع إذا كانت الإضافة محضة، وإضافة الصفة المشبهة لفظية لا حقيقية[(١)].

الثاني: «أن ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة أيضاً، وقد قيل فيها (واحدُ أُمِّه)، (وَعَبْدُ بَطْنِه)، (وصَدْرُ بَلَدِه)»[(٢)] والله أعلم.

---

(١) شرح المقدمة المحسبة (٢/٣٣٤)، وشرح الكافية للرضي (٣/٤٣٧).

(٢) شرح الكافية للرضي (٣/٤٣٧).

٦١- معنى (ما) التعجبية:

الأصل في صيغة (ما أَفْعَلَه) أنها صيغة خبرية ثم قصد بها التعجب؛ فأصبحت إنشائية[١] ومعنى (ما) حينئذٍ: تعجبية عند النحويين بالإجماع[٢]، وإنما خلافهم في معنى (ما) باعتبار الأصل، أي: قبل أن يقصد بها التعجب[٣]، فقد اختلفوا في معناها على أربعة أقوال:

الأول: أنها استفهامية دخلها معنى التعجب، وهو قول الفراء[٤]، وابن درستويه؛ فقال ابن يعيش: «وكان ابن درستويه يذهب في (ما) هذه إلى أنها التي يستفهم بها في قولك: (ما تصنع)، و(ما عندك)، فهي بمنزلة (مَنْ) و(أيّ) في الإبهام»[٥]، وأجازه سعد الدين التفتازانيّ[٦]، ونسب إلى الكوفيين[٧].

الثاني: أنها نكرة تامة بمعنى: شيء، وهو مذهب جمهور النحويين، مثل الخليل[٨]، وسيبويه[٩] والأخفش الأوسط في أحد أقواله[١٠]؛

---

(١) شرح الكافيه لابن الحاجب (٣/٩٢٧).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٢).

(٣) شرح الكافيه لابن الحاجب (٣/٩٢٧).

(٤) معاني القرآن (١/١٠٣).

(٥) شرح المفصل (٧/١٤٩)، وينظر: ارتشاف الضرب (٤/٢٠٦٥)، والجنى الداني (ص:٣٣٧)، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل (٢/٥٩٩).

(٦) إرشاد الهادي في النحو (ص:١٢٤).

(٧) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣١)، والجنى الداني (ص:٣٣٧)، وجواهر الأدب (ص:٤٩٨).

(٨) الكتاب (١/٧٢).

(٩) الكتاب (١/٧٢).

(١٠) الارتشاف (٤/٢٠٦٥)، والجنى الداني (ص:٣٣٧)، ومغني اللبيب (ص:٢٩٤).

والمبرد[١]، وابن السراج[٢]، والزجاجيّ[٣]، والسيرافيّ[٤]، وأبي علي الفارسيّ[٥]، والرمانيّ[٦]، وابن جنيّ[٧]، والهرويّ[٨]، والواسطيّ[٩]، وابن بابشاذ[١٠]، وابن الشجريّ[١١]، وابن الدهان[١٢]، وأبي البقاء العكبريّ[١٣]، والخوارزميّ[١٤]، وابن يعيش[١٥] وابن الحاجب[١٦]، وابن عصفور[١٧]، وابن مالك[١٨]، وابن أبي

---

(١) المقتضب (١٧٧/٤).

(٢) الأصول في النحو (١٦٦/١).

(٣) الجمل في النحو (ص:٩٩).

(٤) شرح الكتاب (١/ل ١٨٢ أ).

(٥) التعليقة على كتاب سيبويه (١٠٨/١).

(٦) معاني الحروف (ص:١٥٤).

(٧) اللمع في العربية (ص:١٩٧).

(٨) الأزهية في علم الحروف (ص:٧٧).

(٩) شرح اللمع (ص:١٧٩).

(١٠) شرح المقدمة المحسبة (٣٧٩/٢).

(١١) أمالي ابن الشجري (٥٥٣/٢).

(١٢) الفصول في العربية (ص:٥٥).

(١٣) المُتَّبَع في شرح اللمع (٥٣٩/٢).

(١٤) ترشيح العلل (ص:١١١).

(١٥) شرح المفصل (١٤٩/٧).

(١٦) الإيضاح في شرح المفصل (١١١/٢).

(١٧) شرح الجمل (٥٩٥/١).

(١٨) شرح التسهيل (٣٢/٣).

الربيع[١]، وابن جمعة الموصليّ[٢] وابن نور الدين الموزعيّ[٣].

الثالث: أنها موصولة، وما بعدها صلة لها، والخبر محذوف، وهو القول الثاني للأخفش[٤] وهو المشهور عنه عند النحويين، وأجازه سعد الدين التفتازانيّ مع القول الأول[٥]، ونسب إلى طائفة من الكوفيين[٦].

الرابع: أنها موصوفة وما بعدها صفة لها، والخبر محذوف، وهو القول الثالث للأخفش[٧].

«وحكى ابن درستويه أن الأخفش كان يقول مرة (ما) في التعجب بمعنى: الذي، إلا أنه لم يؤت لها بصله، ومرة يقول هي الموصوفة ولم يؤت لها بصفة، وذلك لما أريد فيها من الإبهام، والفعل بعدها وما اتصل به في موضع الخبر»[٨].

---

(١) الملخص (ص:٤٥٠).

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ (٢/٩٥٨).

(٣) مصابيح المغاني في حروف المعاني (ص:٣٧٢).

وابن نور الدين الموزعي هو: الإمام محمد بن علي بن عبد الله بن إبراهيم الخطيب أبو عبد الله، الشهير بابن نور الدين ويعرف بالموزعي، توفي في حدود العشرين من القرن التاسع.

الضوء اللامع (٨/٢٢٣)، وهدية العارفين (٢/١٧٨)، وإيضاح المكنون (١/٣٤٣).

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح (١/٣٧٥)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/١٩٦)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/٣١).

(٥) إرشاد الهادي (ص:١٢٤).

(٦) شرح الجمل لابن بابشاذ (١/ل ٨٧ ب)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/١٤٩).

(٧) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان (ص:١٣٦)، والجنى الداني (ص:٣٣٧)، ومغني اللبيب (ص:٢٩٤).

(٨) شرح المفصل لابن يعيش (٧/١٤٩).

وهذا الذي حكاه ابن درستويه مخالف لما حكاه كثير من النحويين عن الأخفش، من أنه يرى أن ما بعد (ما) صلة لها إن كانت موصولة أو صفة لها إن كانت موصوفة، ومع ذلك فالذي يظهر لي أن ما حكاه ابن درستويه هو الأقرب إلى كلام الأخفش؛ فقال: «ومثل (ما أحسن زيداً) ما ههنا وحدها اسم»(١).

فقوله: (وحدها) أي أنها منقطعة عما بعدها(٢)، فتحتمل (ما) حينئذٍ أن تكون بمعنى شيء، أو موصولة بلا صلة، أو موصوفة بلا صفة، فالأول ممتنع؛ لأن الأخفش نص على أن تقدير (ما) بمعنى شيء لا يفيد(٣)، فبقي الثاني والثالث وهما القولان اللذان حكاهما ابن درستويه عن الأخفش، والله أعلم.

واستدل من قال إنَّ (ما) استفهامية دخلها معنى التعجب؛ بأن التعجب فيه إبهام، وذلك أن التعجب إنما يكون فيما جاوزا الحد المعروف، وخرج عن العادة، وصار كأنه لا يبلغ وصفه ولا يوقف على كنهه، فقولك: (ما أحسن زيداً) في المعنى كقولك: (أي رجل زيدٌ)، وقد أجمعوا على أن (أي) هنا استفهام دخله معنى التعجب(٤).

وأجيب عن هذا القول بما يأتي:

أولاً: أن الاستفهام المشوب بتعجب لا يليه غالباً إلا الأسماء، كقوله تعالى: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢﴾[سورة القارعة: ١٠١ الآيتان ١، ٢]. و(ما) المشار إليها

---

(١) معاني القرآن (١٦٦/١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (١٤٩/٧)، والإرشاد (ص:١٤٠)، والنكت الحسان (ص:١٣٦).

مخصوصة بالأفعال(١).

ثانياً: أن (ما) هنا لو كانت استفهامية لجاز أن تخلفها (أي)؛ لأن استعمال (أي) في الاستفهام المتضمن تعجباً كثير، فلما لم يجز دل على أنها غير استفهامية(٢).

ثالثاً: أن معنى التعجب في قولنا: (ما أحسنه) أمر مجمع عليه، وكونه مشوباً بالاستفهام زيادة لا دليل عليها(٣).

رابعاً: أن الاستفهام إنشاء، فلا ينقل إلى إنشاء آخر؛ لأنه لم يثبت(٤).

وفيه نظر لبعض النحويين(٥)؛ لأن النقل ثابت؛ فقد نقل الاستفهام إلى التمني كقوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ﴾[سورة الأعراف: ٧ من الآية ٥٣]، ونقل الاستفهام إلى التعجب كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾﴾[سورة الإنفطار: ٨٢ الآية ١٧].

واستدل من قال إنَّ (ما) نكرة تامة بمعنى: شيء، بأن مبنى التعجب على الإبهام، ولذلك عدلوا فيه إلى (ما)؛ لأنها أشد إبهاماً من غيرها؛ فالقول بأنها نكرة تامة بمعنى: شيء قول مناسب للإبهام الحاصل في التعجب(٦).

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٢)، وهمع الهوامع (٥/٥٦).

(٢) المصدران السابقان.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٢).

(٤) شرح الكافية للرضي (٤/٢٣٤)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة الموصلي (٢/٩٥٨).

(٥) شرح الكافية للرضي (٤/٢٣٤)، وتعليق الفرائد (٧/٢٠٨).

(٦) التبيين (ص:٢٨٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/٣١)، والملخص (ص:٤٥٠).

واعترض على هذا القول بأمرين:

أحدهما: أنه يلزم منه أن يكون قولنا: (ما أعظم الله) بمنزلة: شيء أعظم الله (أي جعله عظيماً)، والله سبحانه عظيم بذاته لا يحتاج إلى شيء يجعله عظيماً[1].

وقد أجيب عن هذا الاعتراض بما يأتي:

أولاً: أن يكون المراد بالشيء: ما دل على عظمة الله من عجائب خلقه[2].

ثانياً: أن يكون المراد بالشيء: من يعظمه من عباده؛ لأن عباده يعظمونه[3].

ثالثاً: أن يقال: «شيء أعظم الله تعالى، ويرجع بذلك الشيء إليه فيكون بنفسه عظيماً لا بشيء جعله عظيماً»[4].

رابعاً: أن يكون قولنا: (ما أعظم الله) من باب الإخبار عن الله بالعظمة، أي أنه عظيم، فليس فيه معنى التعجب بل هو وصف؛ فالألفاظ الجارية على معانٍ لا تجوز على الله تصرف إلى معانٍ تليق بالله[5]، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[سورة الروم: ٣٠ من الآية ٢٧] فـ﴿أَهْوَنُ﴾ على صيغة التفضيل إلا أنها هنا بمعنى الوصف، فأهون بمعنى: هَيِّن؛ لأن خلق المخلوقات كلها هين عند الله ﷻ، وليس بعضها أهون من بعض.

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (١/ل ١٨٢ أ).

(٢) شرح الكتاب للسيرافي (١/ل ١٨٢ أ)، والتبصرة والتذكرة (١/٢٦٥)، والغرة في شرح اللمع (ل ٩٥ ب).

(٣) شرح الكتاب للسيرافي (١/ل ١٨٢ أ)، والتبصرة والتذكرة (١/٢٦٥).

(٤) المصدران السابقان.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي (١/ل ١٨٢ أ)، والغرة في شرح اللمع (ل ٩٥ ب).

والذي أراه أن المعتمد في الرد على الاعتراض هو الوجه الأول؛ لأن فيه إبقاء للصيغة على معناها بلا مانع. وأما **الثاني والثالث**؛ ففيهما تعيين ينافي الإبهام المطلوب في التعجب.

وأما الرابع؛ فلأنه لا وجه له في العربية، فصيغة التعجب لم تأت بمعنى الوصف (فيما أعلم) بخلاف صيغة التفضيل، فإنها تأتي في العربية بمعنى الوصف؛ لذا حسن في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[سورة الروم: ٣٠ من الآية ٢٧] أن تكون أهون بمعنى هَيِّن، والله أعلم.

الاعتراض الثاني: أن (ما) لو كانت بمعنى شيء لكانت تامة في نفسها وذلك غير جائز، لأنها في غاية الإبهام، والإبهام يقتضي الإيضاح[١].

وأجيب عنه بأن (ما) جاءت تامة في كلام العرب في قولهم: "غَسَلْتُهُ غَسْلاً نِعِمَّا"[٢].

واستدل من قال إنَّ (ما) موصولة بما بعدها، أو موصوفة بما بعدها، والخبر محذوف، بأنها لم تأت في الخبر إلا كذلك[٣].

ورد هذا القول بما يأتي:

أولاً: أن (ما) جاءت في كلام العرب تامة في قولهم: "غَسَلْتُهُ غَسْلاً نِعِمَّا"[٤].

---

(١) التبيين (ص:٢٨٤).

(٢) التبيين (ص:٢٨٤)، والتذييل والتكميل (٣/ل ١٧٨ أ).

(٣) شرح اللمع للواسطي (ص:١٧٨).

(٤) التبيين (ص:٢٨٤)، والتذييل والتكميل (٣/ل ١٧٨ أ).

ثانياً: أنهم يقدرون المحذوف بشيء، والخبر ينبغي أن يكون فيه زيادة فائدة، وهذا لا فائدة فيه، لأنه معلوم أن الحسن ونحوه إنما يكون بشيء أوجبه(١).

ثالثاً: أن باب التعجب باب إبهام والصلة موضحة للموصول، ففيه نقض لما قصدوه في باب التعجب من إرادة الإبهام(٢).

رابعاً: أن فيه حذفاً وتقديراً للخبر، والخبر إنما يسوغ حذفه إذا كان في اللفظ ما يدل عليه، ولا دليل ههنا فلا يسوغ الحذف(٣).

والمختار عندي ما قاله الفراء، وابن درستويه، من أن (ما) استفهامية دخلها معنى التعجب؛ وذلك لأمرين:

أحدها: أنه ليس فيه حذف ولا تقدير بخلاف القول بأنها موصولة، أو موصوفة بما بعدها والخبر محذوف، فإن فيه حذفاً وتقديراً؛ وما لا يحتاج إلى حذف وتقدير أولى من غيره.

الثاني: أن مجيء (ما) استفهامية أكثر من مجيئها نكرة تامة، والحمل على الأكثر أولى(٤)، والله أعلم.

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب (١٩٦/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٤٩/٧).

(٢) التعليقة لأبي علي الفارسي (١٠٩/١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٥٩٤/١).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (١٤٩/٧)، وشرح الكافية للرضي (٢٣٣/٤).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢٩٨/١).

٦٢- حقيقة (أفعل) في التعجب:

اختلف النحويون في حقيقة (أَفْعَلْ) من صيغة التعجب (مَا أَفْعَلَه) على قولين:

الأول: أنه فِعْلٌ، وهو قول الخليل بن أحمد[1]، وسيبويه[2]، وابن درستويه؛ فذكر ابن الشجريّ رحمه الله أن النحويين البصريين المتقدمين والمتأخرين مجمعون على أن (أَفْعَلَ) في التعجب فعلٌ، وذكر منهم ابن درستويه[3]، وهو قول المبرد[4]، وابن الوراق[5]، والسيرافيّ[6]، وأبي علي الفارسيّ[7]، وابن جنيّ[8]، والصيمريّ[9]، والثمانينيّ[10]، والواسطيّ[11]، وابن بابشاذ[12]، والجرجانيّ[13]، وابن الشجريّ[14]،

---

(١) أمالي ابن الشجري (٣٨١/٢).

(٢) الكتاب (٨٢/١).

(٣) أمالي ابن الشجري (٣٨١/٢).

(٤) المقتضب (١٧٧/٤).

(٥) علل النحو (ص:٣٢٥).

(٦) شرح الكتاب (١٨٢/١ أ).

(٧) الإيضاح العضدي (ص:١٣١).

(٨) اللمع (ص:١٩٧).

(٩) التبصرة والتذكرة (٢٦٥/١).

(١٠) شرح اللمع (ل ٢٠٢ ب).

(١١) شرح اللمع (ص:١٨٠).

(١٢) شرح المقدمة المحسبة (٣٧٧/٢)، وشرح الجمل (٧٨/١ ب).

(١٣) الجمل (ص:٦٤).

(١٤) أمالي ابن الشجري (٤٠٢/٢).

وأبي بكر الشنترينيّ[١]، وابن الدهان[٢]، وأبي البركات الأنباريّ[٣]، وابن خروف[٤]، وأبي البقاء العكبريّ[٥]، والخوارزميّ في أحد قوليه[٦]، وابن يعيش[٧]، وابن الحاجب[٨]، وابن عصفور[٩]، وابن مالك[١٠]، وابن أبي الربيع[١١]، وأبي حيان[١٢]، ونسب إلى البصريين[١٣]، ونسب إلى الكسائيّ[١٤]، وهشام[١٥] من الكوفيين.

الثاني: أنه اسم، وهو قول الفراء[١٦]، وتابعه الخوارزميّ في أحد قوليه[١٧]،

---

(١) تلقيح الألباب في عوامل الإعراب (ص:٩٠).

(٢) الفصول في العربية (ص:٥٥).

(٣) أسرار العربية (ص:١١٧).

(٤) شرح الجمل (٥٧٣/٢).

(٥) المتبع في شرح اللمع (٥٣٩/٢).

(٦) ترشيح العلل في شرح الجمل (ص:١١١).

(٧) شرح المفصل (١٤٣/٧).

(٨) شرح المقدمة الكافية (٩٢٥/٣).

(٩) شرح الجمل (٥٩٥/١).

(١٠) شرح التسهيل (٣١/٣).

(١١) الملخص (ص:٤٥٠).

(١٢) النكت الحسان (ص:١٣٦).

(١٣) أمالي ابن الشجري (٣٨١/٢)، والإنصاف (١٢٦/١)، وائتلاف النصرة (ص:١١٩).

(١٤) الارتشاف (٢٠٦٥/٤)، وشفاء العليل (٥٩٩/٢)، وائتلاف النصرة (ص:١١٩).

(١٥) التصريح بمضمون التوضيح (٣٦٩/٣)، وكتاب هشام بن معاوية الضرير حياته، آراؤه، منهجه (ص:٢٦٧).

(١٦) شرح الكتاب للسيرافي (١٨٢/١ ب)، وأمالي ابن الشجري (٣٨١/٢).

(١٧) التخمير في شرح المفصل (٣٢٥/٣).

ونسب إلى طائفة من الكوفيين[١]، ونسبه بعضهم إلى الكوفيين جميعاً[٢]، ولم يستثن الكسائيّ، ولا هشاماً؛ فلعل لهما قولين في المسألة[٣]، والله أعلم.

ونسب أحد الباحثين[٤] هذا القول إلى أبي الحسن الأخفش، وأحال على شرح الرضيّ[٥]، ولم أره في الشرح المذكور، ونص ابن الشجريّ رحمه الله على أن أبا الحسن الأخفش ممن قالوا بفعلية (أَفْعَلْ) في صيغة التعجب[٦]، والله أعلم.

واستدل من قال بأن (أفعل) فعل بما يأتي:

أولاً: دخول نون الوقاية عليه إذا اتصل بياء المتكلم[٧].

ثانياً: أنه مفتوح الآخر، ولولا أنه فعل ماضٍ لم يكن لبنائه على الفتح وجه؛ لأنه لو كان اسماً لارتفع لكونه خبراً لـ(ما) على كلا المذهبين، فلما لزم الفتح دل على أنه فعل ماض[٨].

ثالثاً: أنه ينصب المعارف والنكرات، و(أفعل) إذا كان اسماً لا ينصب إلا

---

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ (١/٧٨ ب)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/١٩٨)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/٣١).

(٢) شرح اللمع للواسطي (ص:١٧٩)، والمتبع في شرح اللمع (٢/٥٣٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/١٤٣).

(٣) التذييل والتكميل (٣/١٧٧ ب).

(٤) د. عبد الرحمن العثيمين في حاشيته على التبيين (ص:٢٨٥).

(٥) (بيروت، دار الكتب العلمية) (٢/٣٠٨).

(٦) أمالي ابن الشجري (٢/٣٨١).

(٧) الإنصاف (١/١٢٩)، والتبيين (ص:٢٨٦)، وائتلاف النصرة (ص:١١٩).

(٨) الإنصاف (١/١٣٦)، والتبيين (ص:٢٨٨)، وائتلاف النصرة (ص:١٢٠).

النكرات خاصة على التمييز، نحو قولك: (زيد أكبر منك سناً)[١].

وقد أجيب عن هذه الأدلة بما يأتي:

أولاً: أن نون الوقاية لا حجة فيها؛ لأنها تدخل على الأسماء كما تدخل على الأفعال[٢]، ومنه قول الشاعر[٣]: (بسيط)

أَلاَ فَتَى مِنْ بَنِي ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِي ... وَلَيْسَ حَامِلَنِي إلا ابنُ حَمَّالِ

وكذلك قولهم: (قطني) و(قدني).

ورد هذا الجواب بأن البيت شاذ لا يعرج عليه[٤]، وكذلك (قطني) و(قدني)[٥].

ثانياً: أن كون (أفعل) مفتوح الآخر؛ فذلك لأمرين:

أحدهما: أن التعجب أصله الاستفهام؛ ففتحوا آخر (أفعل) في التعجب ونصبوا زيداً فرقاً بين الاستفهام والتعجب[٦].

الثاني: أنه مفتوح الآخر؛ لأنه مبني لتضمنه حرف التعجب؛ لأن التعجب

---

(١) الإنصاف (١/١٣٢)، والتبيين (ص:٢٨٧).

(٢) الإنصاف (١/١٢٩)، والتبيين (ص:٢٨٦)، وائتلاف النصرة (ص:١١٩).

(٣) لم أقف على قائله.

والبيت في الإنصاف (١/١٢٩)، واللباب (١/١٩٧)، والتبيين (ص:٢٨٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/١٤٣).

(٤) اللباب (١/١٩٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/١٤٣).

(٥) الإنصاف (١/١٣١).

(٦) شرح الكتاب للسيرافي (١/١٨٢ ب)، والإنصاف (١/١٣٧).

معنى، والأصل في كل معنى أن يوضع له حرف فيعتقد ذلك، وإن لم ينطق به كما في بناء (هذه) و(هؤلاء)(١).

ورد هذا الجواب بأن التفريق بين المعاني لا توجب إزالة الإعراب عن وجهه في موضع ما، فكذلك هاهنا(٢).

وأما كونه مبنياً لتضمنه حرف التعجب فمردود؛ لأن حرف التعجب لا حاجة إلى تقديره، لأن الصيغة دالة على التعجب؛ فلم يحتج معها إلى حرف، كما أن (نعم) و(بئس) موضوعان للمدح والذم، ولم تحتج مع ذلك إلى تقدير حرف يدل عليهما.

ثالثاً: أن كون (أفعل) إذا كانت اسماً لا تنصب المعارف فمردود بوروده في كلام العرب(٣)، ومنه قول النابغة الذبياني(٤): (الوافر)

وَنُمسِكُ بعدهُ بذنابِ عيشٍ أَجبَّ الظهرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

تنصب الظهر بأجبَّ.

ورد هذا الجواب بأن الألف واللام زائدتان، إضافة إلى أن البيت روي بإضافة (أجب) إلى (الظهر) فلا حجة فيه حينئذٍ(٥).

---

(١) الإنصاف (١/١٣٧)، والتبيين (ص:٢٨٩).

(٢) شرح الكتاب للسيرافي (١/١٨٢ ب)، والإنصاف (١/١٣٧).

(٣) أمالي ابن الشجري (٢/٣٩٨)، والإنصاف (١/١٣٢)، والتبيين (ص:٢٨٧).

(٤) ديوانه (ص:١٥٧)، والكتاب (١/١٩٦)، وشرح أبيات سيبويه لأبي محمد السيرافي (١/٢٨)، وشرح أبيات سيبويه للأعلم الشنتمري (١/١٦٢).

(٥) الإنصاف (١/١٣٦)، والتبيين (ص:٢٨٨).

واستدل من قال إنَّ (أفعل) اسم بما يأتي:

أولاً: أنه جامد لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرف دل على أنه اسم(١).

ثانياً: أنه يدخله التصغير، وهو من خصائص الأسماء كقولهم: ما أُحَيْسِنَه(٢).

ثالثاً: أن عين (أفعل) تصح إذا كانت واواً أو ياءً، نحو: (مَا أَخْوَفَ زيداً) و(مَا أَسْيَرَه) ولو كان فعلاً لاعتلت؛ لأن الاعتلال من خصائص الأفعال(٣).

وقد أجيب عن هذه الأدلة بما يأتي:

أولاً: أن عدم التصرف لا حجة فيه؛ لأن (عسى) فعل بالإجماع(٤) وهو غير متصرف(٥).

ثانياً: أن (أفعل) إنما صغر لأنه ألزم طريقة واحدة، فأشبه بذلك الأسماء؛ فدخله بعض أحكامها، وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله كاسم الفاعل، فإنه محمول على الفعل في العمل ولم يخرج بذلك عن كونه اسماً(٦).

---

(١) الإنصاف (١٢٦/١)، والتبيين (ص:٢٩٠)، وشرح الجمل لابن عصفور (٥٩٦/١)، وائتلاف النصرة (ص:١١٨).

(٢) الإنصاف (١٢٧/١)، والتبيين (ص:٢٨٩)، وشرح الجمل لابن عصفور (٥٩٥/١)، وائتلاف النصرة (ص:١١٨).

(٣) شرح اللمع للواسطي (ص:١٨٠)، والإنصاف (١٢٨/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٤٣/٧)، وائتلاف النصرة (ص:١١٩).

(٤) انظر: (ص:٢٣٨).

(٥) الإنصاف (١٣٨/١)، والتبيين (ص:٢٩١)، وائتلاف النصرة (ص:١٢٠).

(٦) شرح اللمع للواسطي (ص:١٨٠)، والإنصاف (١٤٢/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٤٤/٧).

ثالثاً: أن عين (أفعل) إنما صحت إذا كانت واواً أو ياءً؛ لأنه أشبه الاسم في عدم التصرف[١]، وقال ابن أبي الربيع في الملخص: «لأن فاعله مضمر لا يظهر، فأشبه (أفعل) التفضيل»[٢].

وأرى أن ما قاله رحمه الله فيه نظر؛ لأن الفاعل قد يظهر مع أفعل التفضيل كما في مسألة (الكحل)، ومع هذا فالتشبيه صحيح، ولكن من وجوه أخر ذكرها رحمه الله في البسيط[٣] منها: أن لفظهما واحد، وأن كل واحد منهما يؤتى به للزيادة والتعظيم.

والمختار عندي ما ذهب إليه البصريون؛ لما ذكروه من الأدلة، ولسلامتها من الاعتراض والله أعلم.

---

(١) الإنصاف (١/١٤٤)، والتبيين (ص:٢٩١)، وائتلاف النصرة (ص:١٢٠).

(٢) الملخص (ص:٤٥٠).

(٣) البسيط في شرح الجمل (١/١٨٠).

٦٣- نوع (نعم) و(بئس):

اختلف النحويون في نوع (نِعْمَ) و(بِئْسَ) على قولين:

الأول: أنهما فعلان، وهو قول سيبويه[١]، والكسائيّ[٢]، والمبرد[٣]، وابن السراج[٤]، والزجاجيّ[٥]، وابن درستويه؛ فقال: «ومما يوصل بـ(ما) من الأفعال (نِعْمَ) و(بِئْسَ)»[٦].

وهو أيضاً قول أبي علي الفارسيّ[٧]، وأبي علي الشلوبين[٨]، ونسب إلى البصريين[٩].

الثاني: أنهما اسمان، وهو قول الفراء[١٠]، وأبي بكر الأنباريّ[١١]، وقد نسب ابن الشجريّ هذا القول إلى ثعلب[١٢]، والذي يظهر لي أن ثعلباً يقول بفعلية

---

(١) الكتاب (٢/٢٦٦).

(٢) أمالي ابن الشجري (٢/٤٠٤)، والإنصاف (١/٩٧).

(٣) المقتضب (٢/١٣٩).

(٤) الأصول في النحو (١/١١١).

(٥) الجمل (ص:١٠٨).

(٦) كتاب الكتاب (ص:٦١).

(٧) الإيضاح (ص:١٢٢).

(٨) التوطئة (ص:٢٧٢).

(٩) الإنصاف (١/٩٧)، وائتلاف النصرة (ص:١١٦).

(١٠) معاني القرآن (٢/١٤١).

(١١) أمالي ابن الشجري (٢/٤٠٤)، ولم أقف على رأي ابن الأنباري في مظانه من كتبه: شرح القصائد السبع الطوال، والمذكر والمؤنث، والأضداد.

(١٢) أمالي ابن الشجري (٢/٤٠٤).

(نعم) و(بئس)؛ فصرح بذلك عندما سئل عن قول العرب: "نعم الرجلان أخواك"، فثنوا (الرجل) وهو جنس والمعبر عن الجنس لا يثنى، فقال: «لما صرف الفعل إلى الرجل جرى مجرى الفاعل فثنى، وجمع لذلك»[(١)].

واستدل على فعليتهما بوجوه:

أحدها: اتصال الضمير المرفوع بهما، على حد اتصاله بالفعل؛ فحكى الكسائيّ عن العرب قولهم: "نِعْمَا رجلين، ونِعْمُوا رِجَالاً"[(٢)].

الثاني: أنه يرتفع بعدهما الفاعل، كما يرتفع بعد الفعل، وليسا من قبيل الأسماء العاملة عمل الفعل[(٣)].

الثالث: أنَّ المرفوع بعدهما يضمر على شريطة التفسير، ولا يوجد ذلك إلا في الفعل، نحو: (يضربني) و(ضربت زيداً)[(٤)].

الرابع: اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقلبها أحد من العرب في الوقف هاءً، وذلك كقولهم: "نعمت المرأة"[(٥)].

واعترض على هذا الوجه بأن التاء قد تتصل بالحروف، نحو: (ربت)، و(ثمت)، و(لات)، فلا يدل اتصالها (بنعم) على أنها فعل.

---

(١) إنباه الرواة (٣٧٢/٢).

(٢) الإنصاف (١٠٤/١)، والتبيين (ص:٢٧٤).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور (٦١٠/١).

(٤) التذييل والتكميل (١٥٤/٣ ب).

(٥) علل النحو (ص:٢٩٢).

وهذا الاعتراض مردود من وجهين:

أحدهما: أن التاء في (نعمت المرأة)، و(بئست الجارية) تدل على تأنيث الفاعل، كدلالة التاء في قامت، والتاء في (ثمت)، و(ربت)، و(لات) تدل على تأنيث الكلمة في نفسها لا على غيرها؛ لذا امتنع نعمت الرجل، وجاز ربت رجل أكرمت.

والوجه الآخر: أنَّ التاء التي تكون في الحروف تكون متحركة، والتاء التي تلحق الفعل تكون ساكنة، فبان الفرق بينهما[(١)].

الخامس: «استعمال جميع باب فَعُل مع فعليَّته استعمال (نعم) و(بئس)، وهذا يقوي فعليتهما»[(٢)].

السادس: «السبر والتقسيم[(٣)]، وذلك أن (نعم) ليس حرفاً بالإجماع، وقد دلت الأدلة على أنها ليست اسماً، فتعين كونها فعلاً»[(٤)].

ويرى ابن شقير أن (ساء) و(نعم) وأخواتها حروف، تنصب النكرة وترفع المعرفة[(٥)]، وكلامه هذا يوهم بأن (نعم) و(بئس) حرفان، وهذا ينقض الإجماع

---

(١) الإنصاف (١٠٤/١)، والتبيين (ص:٢٧٤).

(٢) شرح الكافية للرضي (٢٤٢/٤).

(٣) **السبر والتقسيم** مسلك من مسالك العلة المراد منه: ذكر الوجوه المحتملة ثم سبرها، أي اختبارها، فيبقى ما يصلح وينتفي ما عداه بطريقه، وللزيادة في فهم هذا المصطلح. ينظر: الاقتراح في أصول النحو وجدله (ص:٢٨٣)، وفيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح (٩٦٤/١).

(٤) التبيين (ص:٢٧٥).

(٥) المحلى في وجوه النصب (ص:٤٤).

الذي حكاه أبو البقاء من أن (نعم) ليست بحرف بالإجماع، **فالذي يظهر لي** أن مراد ابن شقير بالحروف (الأمثلة) لا الحروف المصطلح عليها عند النحويين، والتعبير بالحروف عن الأمثلة سائغ عنده[(١)] وعند غيره من النحويين القدامى[(٢)].

واستدل على اسميتهما بوجوه:

أحدها: دخول حرف الخفض عليهما، كقول بعض فصحاء العرب: "نِعْمَ السيرُ على بِئْسَ العِيرُ"[(٣)].

الثاني: دخول حرف النداء عليهما، كقول العرب: "يا نِعْمَ المولَى ويا نِعْمَ النصيرُ"[(٤)].

الثالث: تجردهما من الزمان وعدم تصرفهما[(٥)].

الرابع: دخول لام الابتداء عليهما في خبر (إنَّ)[(٦)].

الخامس: قول العرب: "نَعِيمَ الرجُلُ زيدٌ"، وهذا البناء ليس من أبنية الفعل، فثبت أنه اسم[(٧)].

---

(١) المحلى (ص:٨٧، ١٢٥، ١٣٦).

(٢) تلقين المتعلم (ص:١٠٣)، وشرح القصائد السبع الطوال (ص:٢٤٤).

(٣) الإنصاف (١/٩٨).

(٤) الإنصاف (١/٩٩).

(٥) التبيين (ص:٢٧٦).

(٦) المصدر السابق.

(٧) الإنصاف (١/١٠٤).

السادس: إضافتها إلى ما بعدها، كما في قول الشاعر[(١)]: (الرجز)

صَبَّحَكَ اللَّهُ بِخَيرٍ باكِرِ   بِنِعْمَ طَيرٍ وشباب فاخِرِ

السابع: الإخبار عنهما بجعلهما مبتدأً، قال الرؤاسيّ[(٢)]: "سمعت العرب تقول: فِيكَ نِعْمَتِ الخَصْلَةُ".

الثامن: عطفهما على الاسم، قال الفراء: «سمعت العرب تقول: الصالح وبِئْسَ الرجلُ في الحق سواء»[(٣)].

وقد أجيب عن هذه الأدلة بما يأتي:

- أما دخول حرف الجر عليهما فليس بحجة؛ لأن الحكاية فيه مقدرة، فالجار واقع على مجرور محذوف فيكون تقدير الكلام (نعم السيرُ على عِيرٍ مقولٍ فيه بِئْسَ العِيرُ)[(٤)].

- وأما دخول حرف النداء عليهما أيضاً فليس بحجة؛ لأن التقدير في الدعاء (يا الله نعم المولى أنت)، أو أن (يا) هنا للتنبيه فلا يحتاج إلى تقدير منادى[(٥)].

---

(١) لم أقف على قائله.

والبيت في: شرح الجمل لابن عصفور (٦١١/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٥/٣)، والنكت الحسان (ص:١٣٢)، والدرر اللوامع (٢٦٦/٢).

(٢) التذييل والتكميل (١٥٤/٣ ب).

والرؤاسي هو: أبو جعفر محمد بن الحسن بن أبي ساره، ابن أخي معاذ الهراء.

نزهة الألباء (ص:٥٦)، وإنباه الرواة (١٠٥/٤)، وبغية الوعاة (٨٢/١-٨٣).

(٣) التذييل والتكميل (٣/ل ١٥٤ ب).

(٤) الإنصاف (١١٢/١).

(٥) التبيين (ص:٢٧٨).

- وأما عدم اقترانهما بالزمان وعدم التصرف؛ فلأن (نِعْمَ) موضوع لغاية المدح و(بِئْسَ) موضوع لغاية الذم، فجعلت دلالتهما مقصورة على الحال؛ لأنك إنما تمدح وتذم بما هو موجود في الممدوح أو المذموم، لا بما كان أو سيكون(١).

وقال أبو البقاء العكبريّ: «ويدل على فساد ما قالوه أن (عسى) فعل عند الجميع، ولا يقترن بها زمان ولا تتصرف»(٢).

وما قاله أبو البقاء من أن (عسى) فعل عند الجميع، قد ينقض بثبوت الخلاف في (عسى) كما تقدم(٣).

والذي يظهر لي أن القول بحرفية (عسى) قول مخالف، لما أجمع عليه الفريقان: البصري والكوفي؛ فهو قول شاذ لا يمنع من ادعاء الإجماع والاحتجاج به، ويدل على ذلك ما قاله أبو البركات الأنباريّ: «حكي عن ابن السراج أنه حرف، وهو قول شاذ، لا يعرج عليه»(٤)، وما قاله أبو حيان: «وأما كونهما لا يتصرفان فلا حجة فيه على الاسمية؛ لأن لنا ما لا يتصرف، وهو فعل بالإجماع بيننا وبينكم، وهو (عسى)، إلا قولاً شاذاً أن (عسى) حرف»(٥).

وأما دخول اللام عليهما في خبر (إن)؛ فلأنها قربت من الأسماء بعدم التصرف، والزمان، والمصدر، فبعدت عن الماضي، وهذا على مذهب من يجوز

---

(١) أمالي ابن الشجري (٤٢١/٢).

(٢) التبيين (ص:٢٨٠).

(٣) انظر: (ص:١٢٨) من هذا البحث.

(٤) أسرار العربية (ص:١٢٦).

(٥) التذييل والتكميل (١٥٥/٣ أ).

ذلك فيها، كالأخفش[(١)]، ومن النحويين من منع دخول اللام عليهما في خبر (إن)، وهو مذهب سيبويه فقال: «ولا تلحق فَعَل اللام»[(٢)]، والمراد بفَعَل: الفعل الماضي.

وأما قولهم: (نَعِيمَ الرجلُ) فإنها رواية شاذة تفرد بها قطرب[(٣)]، وإن صحت فليس فيها حجة؛ لأن (نِعْم) أصله (نَعِم) فأشبعت الكسرة فصارت ياء.

وأما إضافتها إلى ما بعدها (فنعم) في قوله: (بنعِمَ طير) اسم؛ بدليل إضافتها إلى ما بعدها، وهي في الأصل (نِعمَ) التي هي فعل فسمي بها، وحكيت؛ ولذلك فتحت الميم فيها مع دخول حرف الجر، ولا يلزم من ذلك أن يحكم عليها بالاسمية إذا لم تستعمل هذا الاستعمال[(٤)].

«وأما الإخبار عنهما، وعطفهما على الاسم، فهو مما حذف فيه الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه، فتقدير الكلام (فيك خَصْلَةٌ نِعْمَتِ الخَصْلَةُ)، و(الصالحُ ورجلٌ بِئْسَ الرجلُ في الحق سواء)» قاله أبو حيان[(٥)]، وأرى أن في ذلك نظراً؛ لأن الصفة إذا كانت جملة لا تقوم مقام الموصوف إذا حذف، إلا إذا كان بعضاً مما

---

(١) الارتشاف (١٢٦٤/٣)، والتصريح (٤٩/٢)، منهج السالك للأشموني (٤٢٦/١).

(٢) الكتاب (١٤/١).

(٣) أمالي ابن الشجري (٤١٨/٢)، والإنصاف (١٢١/١)، والتبيين (ص:٢٨١).

وقطرب هو: محمد بن المستنير النحوي، توفي سنة (٢٠٦هـ).

إنباه الرواة (٢١٩/٣)، والبلغة (ص:٢١٤)، وبغية الوعاة (٢٤٢/١-٢٤٣).

(٤) التذييل والتكميل (١٥٥/٣ أ).

(٥) المصدر السابق.

قبله من مجرور بـ(من أو في)[١]، وهذا غير موجود في الروايتين، ويمكن حمل الروايتين على أن الحكاية فيهما مقدرة، كما قدرت في قولهم: "نِعْمَ السيرُ على بِئْسَ العِيرُ"[٢].

والمختار عندي ما ذهب إليه ابن درستويه والبصريون من أن (نعم) و(بئس) فعلان؛ لأن أدلتهم قطعية، وأما أدلة الكوفيين فتحتمل التأويل، كما بان ذلك في الجواب عن أدلتهم، والدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال[٣]، والله أعلم.

وهذا الخلاف بهذه الطريقة هو المشهور عند النحويين، ونقل أبو حيان عن ابن عصفور[٤] طريقة أخرى ملخصها: «أنه لم يختلف أحد من النحويين البصريين والكوفيين في أن (نعم) و(بئس) من قولك: (نِعْمَ الرجلُ) و(بِئْسَ الرجلُ) فعلان، وأن الاسم المرفوع بعدهما فاعل بهما، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل، فالبصريون على أنهما جملتان فعليتان، والكسائي والفراء على أنهما اسمان».

وقد تباين موقف النحويين من هذه الطريقة، فمنهم من اكتفى بنقلها كأبي حيان[٥]، والمراديّ[٦].

---

(١) التسهيل (ص:١٧٠)، والارتشاف (١٩٣٧/٤)، والهمع (١٨٦/٥).

(٢) الإنصاف (١١٣/١).

(٣) الاقتراح (ص:١٨٧).

(٤) التذييل والتكميل (١٥٥/٣ ب)، والارتشاف (٢٠٤١/٤).

(٥) المصدران السابقان.

(٦) توضيح المقاصد (٧٥/٣).

ومنهم من أشار إلى ضعفها كابن عقيل[١]، والسيوطيّ[٢]، ولم أقف – فيما قرأت – على أحد من النحويين اعتمد هذه الطريقة أو رجحها.

والذي يظهر لي أن طريقة الجمهور أصح؛ فقال ثعلب رحمه الله في (نعم الرجل يقوم): «الكسائيّ يضمر (رجلاً يقوم) والفراء لا يضمر، لأن (نعم) عنده اسم وعند الكسائيّ فعل»[٣].

وهذا نص يؤيد ما ظهر لي من وجوه:

أحدها: أن الفراء والكسائيّ لم يتفقا على حدِّ (نعم) و(بئس) كما زعم ابن عصفور رحمه الله، وهذا ما قاله الجمهور، ويؤيد ذلك ما قاله الفراء: «مات الكسائيّ وهو لا يحسن حد (نعم) و(بئس)»[٤]، ولو كان موافقاً له ما قال ذلك.

الثاني: أن الفراء لم يقل بفعلية (نعم) و(بئس)؛ ويؤيد هذا ما قاله الفراء: «والعرب توحد (نعم) و(بئس) وإن كانتا بعد الأسماء، فيقولون: (أما قومك فنعموا قوماً، ونعم قوماً)، وكذلك (بئس)، وإنما جاز توحيدها؛ لأنهما ليستا بفعل يلتمس معناه؛ إنما أدخلوهما لتدلا على المدح والذم؛ ألا ترى أن لفظهما لفظ فَعَل وليس معناهما كذلك»[٥].

وتجدر الإشارة إلى أن الفراء يرى أن (نعم) و(بئس) أصلهما فعلان، بمعنى

---

(١) المساعد (١٢٠/٢).

(٢) همع الهوامع (٢٧/٥).

(٣) إنباه الرواة (٣٧٢/٢).

(٤) إنباه الرواة (١٦٣/٢).

(٥) معاني القرآن (١٤١/٢).

النعمة والبؤس من قولك (نَعِم الرجل) و(بَئِس الرجل)، ثم انتقلا إلى معنى المدح والذم، فتجردتا من معنى الفعلية[١]، لذلك نجده يطلق على (نعم) و(بئس) لفظة الفعل[٢]، ويجيز تأنيثهما[٣] واتصالهما بالضمائر[٤]؛ كل ذلك مراعاة لأصلهما[٥]، لا أنه يرى فعليتهما كما ظن بعض الباحثين[٦].

الثالث: أن ثعلباً إمام من أئمة الكوفيين، وهو أعرف بمذهب أصحابه، والله أعلم.

---

(١) أمالي ابن الشجري (٢/٤٠٤).

(٢) معاني القرآن (٢/١٤٢).

(٣) معاني القرآن (١/٢٦٧).

(٤) معاني القرآن (٢/١٤١).

(٥) أمالي ابن الشجري (٢/٤١٣).

(٦) دراسة في النحو الكوفي للمختار أحمد ديره (ص:٣٢٦)، وحاشية أمالي ابن الشجري (٢/٤٠٤).

٦٤- إعراب حبذا:

أصل حبَّ فَعَل، وهو متعدٍ، ثم بني على فَعُل؛ لإنشاء المدح فصار غير متعدٍّ[١]، وله حينئذٍ استعمالان[٢]:

الأول: ألا يقترن باسم الإشارة (ذا) فيجري مجرى نعم، فتقول: (حَبَّ الرَّجُلُ زَيدٌ).

الثاني: أن يقترن بـ(ذا)، فيلزم (ذا) حينئذٍ الإفراد والتذكير، وتركَّب (حب) مع (ذا) في اللفظ بمعنى أنه لا يفصل بينهما[٣]، ولا تتقدم (ذا) على (حب).

وقد اتفق النحويون على أن (حب) فعل و(ذا) فاعل، قبل تركيبهما في اللفظ[٤].

واختلفوا في إعرابهما بعد التركيب، على أربعة أقوال:

القول الأول: أنهما باقيان على أصلهما، فـ(حب) فعل، و(ذا) فاعل، وهو قول ثعلب[٥]، وأبي علي الفارسيّ[٦]، والحيدرة اليمنيّ[٧]، والجزوليّ[٨]، وابن

---

(١) الارتشاف (٢٠٥٩/٤).

(٢) التذييل والتكميل (١٧٦/٣ أ).

(٣) التوطئة (ص:٢٧٤).

(٤) المقتضب (١٤٣/٢)، والأصول في النحو (١١٤/١)، وشرح الكتاب للسيرافي (٣١/٣ أ).

(٥) مجالس ثعلب (ص:٥٥٧).

(٦) المسائل البغداديات (ص:٢٠١).

(٧) كشف المشكل (٣٩٩/١).

(٨) المقدمة الجزولية (ص:١٦٢).

خروف[١]، والعكبريّ[٢]، وابن يعيش[٣]، وابن الحاجب[٤]، وابن مالك[٥]، وابن الناظم[٦]، والكيشيّ[٧]، وأبي حيان[٨]، والمراديّ[٩].

واختلف في نسبته إلى ابن درستويه: فذهب أبو حيان إلى أن هذا القول هو قول ابن درستويه[١٠]. وذهب ابن عقيل إلى أن ابن درستويه يرى أن (حبذا) فعل وما بعده فاعل، فركب (حب) مع (ذا) وجعلهما فعلاً[١١].

والذي يظهر لي أن ابن درستويه يقول ببقاء الأصل بعد التركيب؛ ويؤيد ذلك ما قاله ابن درستويه عند كلامه عن الوصل الشاذ بين الكلمات: «وفعلوا ذلك في حبذا ولاحبذا لأنهما كالكلمة، وهما نظيرا نعمًّا وبئسما، فأجروا ذا هنا مجرى ما ثم»[١٢].

---

(١) شرح الجمل (٢/٥٩٩).

(٢) المتبع في شرح اللمع (ص:٥٥٤).

(٣) التهذيب الوسيط (ص:٥٤).

(٤) شرح المقدمة الكافية (٣/٩٣٥).

(٥) شرح التسهيل (٣/٢٢).

(٦) شرح الألفية (ص:٤٧٥).

وابن الناظم هو: محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، توفي سنة (٦٨٦هـ).
العبر في خبر من غبر (٣/٣٦٣)، وبغية الوعاة (١/٢٥٥)، وشذرات الذهب (٥/٣٩٨).

(٧) الإرشاد إلى علم الإعراب (ص:١٣٩).

(٨) النكت الحسان (ص:١٣٥).

(٩) توضيح المقاصد والمسالك (٣/١٠٨).

(١٠) الارتشاف (٤/٢٠٥٩)، والنكت الحسان (ص:١٣٥)، والتذييل والتكميل (٣/١٧٢ ب).

(١١) شرح الألفية لابن عقيل (ص:٤٦٠)، والمساعد (٢/١٤٢).

(١٢) كتاب الكتاب (ص:٦٧).

ووجه دلالة النص على ما ظهر لي أنه نظَّر (حبذا) و(لا حبذا)، (بنعمَّا) و(بئسما)، وهما مركبان في اللفظ، وأما في الإعراب فهما باقيان على أصلهما[(١)]، فنعم وبئس فعلان، وما المتصلة بهما اسم، فكذلك (حبذا)، وأما قوله: (لأنهما كالكلمة) فمعناه: أنهما كالكلمة في اللفظ لا أنهما صارتا كلمة واحدة بعد التركيب اللفظي؛ بدليل التنظير المذكور، والله أعلم.

القول الثاني: أنهما تركبا، وجعلا اسماً واحداً مرفوعاً بالابتداء، وهو قول المبرد[(٢)]، وابن السراج[(٣)]، والسيرافيّ[(٤)]، وابن الوراق[(٥)]، وابن جنيّ[(٦)]، والصيمريّ[(٧)]، والأعلم الشنتمريّ[(٨)]، والواسطيّ[(٩)]، وابن معطٍ[(١٠)]، وابن عصفور[(١١)]، وابن أبي الربيع[(١٢)].

---

(١) الارتشاف (٢٠٤٣/٤).

(٢) المقتضب (١٤٣/٢).

(٣) الأصول في النحو (١١٤/١).

(٤) شرح الكتاب (٣١/٣ أ).

(٥) علل النحو (ص:٢٩٧).

(٦) اللمع (ص:٢٠٢).

(٧) التبصرة والتذكرة (٢٨٠/١).

(٨) النكت في تفسير كتاب سيبويه (٥٣٧/١).

(٩) شرح اللمع (ص:١٨٧).

(١٠) الفصول الخمسون (ص:١٧٨).

(١١) المقرب (ص:١٠٦)، وشرح الجمل (٦٢٣/١).

(١٢) الملخص (ص:٤٤٩).

القول الثالث: أنهما تركبا وجعلا فعلاً، والمرفوع بعدهما فاعل، وهو مذهب الأخفش الأوسط[١]، وخطاب الماردي[٢]، والزمخشري[٣].

القول الرابع: أن (حب) فعل، (وذا) مزيدة، والمخصوص فاعل، وهو مذهب دريود[٤]، والربعي[٥]، وأجازه الخوارزمي[٦]، وكذلك الكيشي فقد أجازه مع القول الأول[٧].

واستدل ابن مالك على القول الأول بما يأتي:

أولاً: أن الأصل في (حبذا) حب وذا فـ(حب) فعل، و(ذا) فاعل، وهما بعد التركيب لم يتغيرا معنىً ولا لفظاً، فوجب بقاءهما على ما كانا عليه؛ كما وجب

---

(١) الارتشاف (٢٠٥٩/٤)، والمساعد (١٤٢/٢)، وتعليق الفرائد (١٩٣/٧).

(٢) المصادر السابقة.

وخطاب الماردي هو: خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردي، توفي بعد (٤٥٠هـ).

إشارة التعيين (ص:١١٢)، والبلغة (ص:٩٧)، والبغية (٥٥٣/١).

(٣) المفصل (ص:٣٢٨)، والأنموذج (ص:٢٩).

(٤) الارتشاف (٢٠٦٠/٤).

ودريود هو: عبد الله بن سليمان بن المنذر بن عبد الله بن سالم الأندلسي القرطبي النحوي، توفي سنة (٣٢٥هـ).

طبقات النحويين واللغويين (ص:٢٩٨)، والبغية (٤٤/٢).

(٥) شرح الكافية للرضي (٢٥٦/٤).

والربعي هو: علي بن عيسى بن الفرج بن صالح أبو الحسن الزهري، توفي سنة (٤٢٠هـ).

إشارة التعيين (ص:٢٢٣)، والبلغة (ص:١٥٤)، والبغية (١٨١/٢).

(٦) التخمير (٣٢٣/٣).

(٧) الإرشاد (ص:١٣٩).

بقاء حرفية (لا)، واسمية ما ركب معها، في نحو: (لا غلام لك)، مع أن التركيب قد أحدث في اسم (لا) لفظاً ومعنى ما لم يكن، فبقاء جزئي (حبذا) على ما كانا عليه أولى[١].

ثانياً: عدم التلازم بين (حب) و(ذا)، بدليل جواز الاقتصار على (حب) عند العطف[٢]، كقول عبد الله بن رواحة رضي الله عنه: (الرجز)

فحبذا ربًّا وحبَّ دينا[٣]

وقد رد هذا الدليل أبو حيان؛ معللاً ذلك «بأن (حب) في قوله: (وحب دينا) يحتمل أن يكون بمنزلة (نعم)، فقوله: (دينا) تمييز، والفاعل مستتر، والمخصوص محذوف مقدر تقديره (وحب دينا ديننا)، وإذا احتمل أن يكون من باب (نعم) و(بئس) لم يكن في قوله: (وحب دينا) دليل على جواز حذف ذا»[٤].

وأما القائلون إنها كلمة واحدة فهم متفقون على أن (حب) مع (ذا) تركبا وجعلا كلمة واحدة، واحتجوا على ذلك بما يأتي:

أولاً: عدم تصرف اسم الإشارة؛ فهو لازم للإفراد والتذكير؛ فدل على أنه مركب مع ما قبله وجعلا كلمة واحدة[٥].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٣).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٤).

(٣) ديوانه (ص:١٠٧)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٤)، والارتشاف (٤/٢٠٦١)، والدرر اللوامع (٢/٢٨٣).

(٤) التذييل والتكميل (٣/١٧٦ ب).

(٥) المسائل البغداديات (ص:٢٠١)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/١٨٨)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٦٢٢).

ثانياً: عدم الفصل بين (حب) و(ذا)[(١)].

ثالثاً: عدم جواز حذف (ذا) وإضماره في الفعل كما فعل بـ(نعم)[(٢)].

وقد أجيب عن هذه الأدلة بما يأتي:

أما عدم تصرف اسم الإشارة ففيه ثلاثة أقوال:

الأول: «أن (ذا) اسم شائع يدل على الكثرة، وذلك؛ لأن حب مثل نعم لا يكون فاعلها إلا اسماً شائعاً، والأسماء المبهمة إذا كانت للجميع كانت للمذكر والمؤنث على لفظ واحد، مثل: (أولئك)، وهو قول أبي علي الفارسيّ[(٣)].

الثاني: أن (ذا) مفرد مذكر؛ لأنه إشارة إلى مفرد مذكر محذوف، والتقدير في (حبذا زيد) حبذا حسن زيد، وفي (حبذا الزيدان) حبذا حسن الزيدين، وهو قول ابن كيسان[(٤)].

ورده ابن عصفور؛ فقال: «وهذا فاسد؛ لأن العرب إذا حذفت المضاف وأقامت المضاف إليه مقامه، فإنما تجعل الحكم من تذكير، وتأنيث، وإفراد، وتثنية، وجمع، وغير ذلك على حسب الملفوظ به، لا على حسب المحذوف»[(٥)]. وما قاله ابن عصفور فيه نظر لأبي حيان؛ فقال: «المضاف إذا حذف وأقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب، لا يتعين أن تكون الأحكام على حسب ما أقيم مقامه، بل

(١) المسائل البغداديات (ص:٢٠١)، ومثل المقرب (ص:١٠٦)، وشرح الجمل لابن عصفور (٦٢٢/١).

(٢) اللباب (١٨٨/١).

(٣) المسائل البغداديات (ص:٢٠١).

(٤) شرح الجمل لابن عصفور (٦٢٢/١)، والتذييل والتكميل (١٧٢/٣ ب)، وتعليق الفرائد (١٩٢/٧).

(٥) شرح الجمل (٦٢٢/١).

في ذلك طريقان:

أحدهما: مراعاة المذكور، وهو الأكثر.

والثاني: مراعاة المحذوف، وقد جاء في أفصح كلام قال الله تعالى: ﴿أَوۡ كَظُلُمَٰتٖ فِي بَحۡرٖ لُّجِّيّٖ يَغۡشَىٰهُ مَوۡجٞ﴾[سورة النور: ٢٤ من الآية ٤٠]، التقدير أو كذي ظلمات، فأعاد الضمير على ذي المحذوف»[١].

والثالث: أن (ذا) أفرد مع (حب)؛ لأنها معه كالمثل، وهو قول سيبويه[٢].

وأما عدم الفصل فلا حجة فيه؛ لأن قولهم: (نعم الرجل) لا يجوز الفصل فيه بين نعم والرجل، ومع ذلك لم يجعلا كلمة واحدة[٣].

وأما عدم جواز حذف ذا وإضماره في الفعل؛ فلئلا يبطل معنى الإشارة[٤].

واختلفوا في نوع (حبذا) بعد جعلها كلمة واحدة، أيغلب عليها الاسمية أو الفعلية؟ وقد تقدم ذكر أصحاب القولين[٥]، وبقي ذكر أدلتهم، وهي كما يأتي:

استدل القائلون باسميتها بأمور:

أحدها: أن تغليب الأسماء أولى؛ لأنهما أصل الأفعال، والأصول تقدم على الفروع إذا اجتمعت[٦].

---

(١) التذييل والتكميل (١٧٣/٣ أ).

(٢) الكتاب (١٨٠/٢).

(٣) المسائل البغداديات (ص:٢٠٣).

(٤) اللباب (١٨٩/١).

(٥) انظر: (ص:٢٧٠) من هذا البحث.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور (٦٢٣/١).

الثاني: أن التركيب في الأسماء موجود، مثل: (بعلبك) ولم يوجد في الأفعال؛ فوجب حمل حبذا على الاسمية؛ لوجود النظير في الأسماء، ولعدمه في الأفعال[١].

الثالث: دخول حرف النداء عليها[٢]، كقول جرير[٣]: (البسيط)

يا حبَّذا جبلُ الرَّيَّانِ من جَبَلٍ ... وحَبَّذَا ساكنُ الرَّيَّان مَن كانا

وأجيب عن هذا الدليل بأن المنادى مقدر بعد أداة النداء فلا حجة فيه[٤].

الرابع: قول العرب: "ما أُحَيْبِذَه" فصغروه تصغير المفرد، فدل على أنه اسم[٥]، ورده أبو البقاء العكبريّ؛ فقال: «وأما التصغير فمن الشذوذ الذي لا يستدل به على أصل»[٦].

واستدل القائلون بفعليتها بما يأتي:

أولاً: قول العرب: "لا تُحَبِّذه"؛ فمجيء المضارع من حبذا يدل على فعليته[٧].

ثانياً: أن الفعل هو الأسبق، والأكثر حروفاً؛ فوجب أن يُغلَّب[٨].

---

(١) علل النحو (ص:٢٩٧)، ومثل المقرب (ص:١٠٦)، وشرح الجمل لابن عصفور (٦٢٣/١).

(٢) اللباب (١٨٨/١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٦٢٣/١)، ومثل المقرب (ص:١٠٦).

(٣) ديوانه (ص:٧٥٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٤٠/٧)، وشرح الجمل لابن عصفور (٦٢٣/١)، والدرر اللوامع (٢٨٢/٢).

(٤) اللباب (١٨٩/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٤/٣).

(٥) اللباب (١٨٩/١)، والتذييل والتكميل (٣/ل ١٧٣ ب).

(٦) اللباب (١٨٩/١).

(٧) الملخص (ص:٤٤٩)، والتذييل والتكميل (٣/ل ١٧٤ ب).

(٨) أسرار العربية (ص:١١٣)، وشرح الجمل لابن عصفور (٦٢٢/١).

وقد أجيب عن الأول بأن قولهم: "لا تحبذه" ليس مضارعاً لحبذا، وإنما هو مضارع لحبَّذَ. ومعنى لا تحبذه: لا تقل له: حبذا، كما تقول: لا يبسمل، أي: لم يقل: بسم الله(١).

وأما الثاني فليس فيه حجة فيما يظهر لي؛ بدليل قولهم: "تأبط شراً"، فهو مركب من فعل واسم وهو اسم، مع أن الفعل متقدم وهو أكثر حروفاً من الاسم الذي ركب معه، والله أعلم.

وأما القائلون بزيادة (ذا) وهو القول الرابع، فقد استدلوا بحذف ذا في قول عبد الله بن رواحه رضي الله عنه:

وَحَبَّذَا رَبًّا وحَبَّ دِينا

فدل على أنها زائدة(٢).

وأرى أن هذا القول ضعيف؛ لأن (حب) في قول الشاعر: (حب دينا) تحتمل أن تكون بمنزلة (نعم)، فقوله: (دينا) تمييز، والفاعل مستتر، والمخصوص محذوف مقدر فلا يكون حذف في الكلام، وعليه لا يصح الاستدلال بالبيت على زيادة (ذا)؛ لتطرق الاحتمال إليه، والله أعلم.

والمختار عندي: أن (حب) مع (ذا) مركبان في اللفظ، وأما في الحكم فهما باقيان على أصلهما فـ(حب) فعل و(ذا) فاعل؛ لأن القول بالتركيب خلاف

---

(١) الملخص (ص:٤٤٩)، والتذييل والتكميل (٣/١٧٤ ب).

(٢) همع الهوامع (٥/٤٦).

الأصل[١]، وكذلك القول بالزيادة[٢]؛ فلا يقال بهما إلا بدليل قطعي[٣]، ولا دليل قاطع على التركيب، ولا على الزيادة، فبقي الأصل على ما هو عليه، والله أعلم.

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم (ص:٤٧٥)، والنكت الحسان (ص:١٣٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١٠٨/٣).

(٢) الدر المصون (٥١٨/٢).

(٣) رصف المباني (ص:٣٥٥).

٦٥- إعراب قوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾:

اشترط النحويون في مخصوص (نعم) و(بئس) وما جرى مجراهما، أن يكون من جنس الفاعل(١)؛ وذلك لأنه في المعنى تفسير له، وإذا كان تفسيراً له وجبت مطابقته له(٢).

ولم أقف - فيما قرأت - على مخالف لهذا الشرط.

ومن أجله اتفق النحويون على وجوب تأويل قوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾[سورة الأعراف: ٧ من الآية ١٧٧]؛ لأن (ساء) مثل (بئس)؛ فلا بدَّ من مطابقة المخصوص للفاعل، والمخصوص هنا القوم، والفاعل هو المثل المقدر المفهوم من التمييز، والقوم ليس من جنس المثل؛ لأن المثل قول وجيز، وليس كذلك القوم(٣)؛ فوجب تأويله بما يناسب الشرط المذكور.

فوجوب تأويل الآية أمرٌ متفق عليه بين النحويين، ولا أعلم في ذلك خلافاً، إلا أنهم اختلفوا في كيفيته على ثلاثة أقوال:

أولها: أن يجعل القوم من جنس المثل؛ فكأنهم لما ضرب بهم المثل صاروا مثلاً على الاتساع، وهو قول ابن درستويه؛ فقال أبو حيان: «وجعل ابن درستويه لـ(القوم) في جنس المثل، وهو عنده من باب (حسن رجلاً زيد)، فزيد من الرجال،

---

(١) الإيضاح (ص:١٢٧)، والمقتصد (٣٦٩/١)، والفصول لابن الدهان (ص:٥٤)، وترشيح العلل (ص:١٠٨).

(٢) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٩٣٣/٣).

(٣) الكُنَّاش في النحو والصرف (٥٥/٢).

وكذلك القوم عنده من المثل»[١].

الثاني: أن يقدر قبل المخصوص مضاف محذوف تقديره: (ساء مثلاً مثل القوم)، وهو قول الجمهور مثل: الأخفش الأوسط[٢]، والزجاج[٣]، وأبي علي الفارسيّ[٤]، وعبد القاهر الجرجانيّ[٥]، وأبي القاسم الأصبهانيّ[٦]، وابن عطية[٧]، وابن الدهان[٨]، وأبي البركات الأنباريّ[٩]، والعكبريّ[١٠]، وصدر الأفاضل

---

(١) التذييل والتكميل (٣/ل ١٧٠).

(٢) معاني القرآن (٢/٥٣٧).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٢/٣٩١).

(٤) الإيضاح (ص:١٢٧).

(٥) المقتصد (١/٣٧١).

(٦) إعراب القرآن (ص:١٣١).

وأبو القاسم الأصبهاني هو: الحافظ شيخ الإسلام ناصر الدين إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي بن أحمد بن طاهر القرشي الشافعي الملقب بـ (قوام السنة)، مات سنة (٥٣٥هـ).

بغية الوعاة (١/٤٥٥)، وشذرات الذهب (٤/٢٦٤).

(٧) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٧/٢٠٨).

وابن عطية هو: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية الغرناطي المالكي، توفي سنة (٥٤١هـ).

إشارة التعيين (ص:١٧٦)، وبغية الوعاة (٢/٧٣).

(٨) الفصول (ص:٥٤)، والغرة في شرح اللمع (ل ١٠٢ ب).

(٩) البيان في إعراب غريب القرآن (١/٣٧٩).

(١٠) التبيان في إعراب القرآن (١/٤٦٧).

الخوارزميّ في أحد قوليه(١)، وابن يعيش(٢)، وابن الحاجب(٣)، وأبي علي الشلوبين(٤)، وابن مالك(٥)، وابن أبي الربيع(٦)، والكيشيّ(٧)، وابن جمعة الموصليّ(٨)، وأبي حيَّان(٩)، والسمين الحلبيّ(١٠)، وأجاز الزمخشريّ أن يقدر المحذوف قبل التمييز؛ فقال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾ «أي: مثل القوم، أو ساء أصحاب مثل القوم»(١١).

وتابعه في ذلك أبو حيان(١٢).

الثالث: أن يجعل (مثلاً) تمييزاً، و(القوم) فاعلاً، و(الذين كذبوا) مخصوصاً

---

(١) ترشيح العلل (ص:١٠٨).

(٢) شرح المفصل (١٣٧/٧).

(٣) شرح المقدمة الكافية (٩٣٣/٣).

(٤) شرح المقدمة الجزولية (٩٠٦/٣)، والتوطئة (ص:٢٧٢).

(٥) شرح التسهيل (١٩/٣).

(٦) الملخص في ضبط قوانين العربية (ص:٤٤٨).

(٧) الإرشاد إلى علم الإعراب (ص:٣٧).

(٨) شرح ألفية ابن معطٍ (٩٧٣/٢).

(٩) البحر المحيط (٤٢٤/٤).

(١٠) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٥١٨/٥).

والسمين الحلبي هو: أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي شهاب الدين المقرئ النحوي، توفي سنة (٧٥٦هـ).

الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٣٦٠/١)، وبغية الوعاة (٤٠٢/١).

(١١) الكشاف (١٣١/٢).

(١٢) البحر المحيط (٤٢٤/٤).

بالذم، وهو أحد قولي صدر الأفاضل الخوارزميّ، واستدل لرأيه بالسبر والتقسيم.

فقال: «فبعد ذلك لا يخلو من أن يجوز ذلك التمييز في (بئس) أو لا يجوز، فإن جاز فذاك، ولئن لم يجز فالفرق بين (بئس) و(ساء) ظاهر، وذلك أن (ساء) متصرف بخلاف (بئس)»[١]، ومعنى كلامه رحمه الله - فيما يظهر لي -: أن هذا الإعراب الذي قاله يؤدي إلى وجود فاصل بين (ساء) والفاعل، و(ساء) محمولة على (بئس).

والفصل بين (بئس) وفاعلها مختلف فيه؛ فيقول: إن ترجح جواز الفصل بين (بئس) وفاعلها، فلا إشكال في جوازه مع (ساء)؛ لأنها محمولة عليها، وإن لم يترجح فلا تحمل (ساء) على (بئس)؛ وذلك لوجود الفارق بينهما؛ فـ(ساء) متصرفة، و(بئس) جامدة.

والذي أراه أن الافتراض الأول قد سلم له، وهو: جواز الفصل بين (بئس) وفاعلها؛ لعدم التركيب ولوروده في السماع[٢]، ومنه قول قيس بن الملوَّح: (الطويل)

أروحُ وَلَمْ أُحــــدثْ لِلَيلَـــى زِيَـــارةً   لَبِـئْسَ إذاً راعـي الـمَوَدَّة والْوَصْـلِ[٣]

ففصل بين (بئس) وفاعلها بـ(إذن).

وأما الافتراض الثاني فضعيف؛ لأن (ساء) إذا استعملت استعمال (بئس) تكون مثلها في عدم التصرف[٤]، والله أعلم.

---

(١) التخمير شرح المفصل (٣/٣٢١).

(٢) ارتشاف الضرب (٤/٢٠٤٦).

(٣) ديوانه (ص:١٦٣)، والحماسة (ص:٢٢٥)، والارتشاف (٤/٢٠٤٦)، والدرر اللوامع (٢/٢٧٣).

(٤) همع الهوامع (٥/٤٣).

والمختار عندي: ما قاله صدر الأفاضل؛ وذلك لأمرين:

أولهما: أن هذا الرأي فيه إبقاء للكلام على أصله من حيث عدم الحذف والتقدير، خلافاً لقول الجمهور، فإن فيه حذفاً وتقديراً، وما لا يلزم معه حذف وتقدير أولى من غيره[١].

الثاني: أن فيه إبقاء للكلام على حقيقته خلافاً لقول ابن درستويه، فإن فيه إخراجاً للكلام عن حقيقته، والأصل في الكلام أن يحمل على حقيقته ما أمكن[٢]، وقد أمكن على الوجه الذي اخترته، والله أعلم.

---

(١) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٢/٤٦٢).

(٢) الغيث الهامع شرح جمع الجوامع (١/١٨٢).

٦٦- الوصف بالمصدر:

اختلف النحويون في اطراد مجيء المصدر وصفاً على قولين:

الأول: أنه مطرد منقاس، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «وليس من المصادر شيء إلا ووضعه موضع الصفات جائز فيه، مطرد منقاس غير منكسر»[١]، ونسب إلى البصريين والكوفيين[٢].

الثاني: أنه غير مطرد، بل هو موقوف على السماع، وهو قول ابن مالك[٣]، والرضيّ[٤]، وأبي حيان[٥].

والمختار عندي: أن الوصف بالمصدر مطرد منقاس؛ لأنه كثير[٦] والكثير يقاس عليه، والله أعلم.

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٢٥٣).

(٢) ائتلاف النصرة (ص:٧٤).

(٣) التسهيل (ص:١٦٨).

(٤) شرح الكافية (٢/٢٩٥).

(٥) الارتشاف (٤/١٩١٩).

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣١٥)، وشرح الكافية للرضي (٢/٢٩٥).

٦٧- توجيه المصدر إذا وصف به:

الوصف بالمصدر جائز عند النحويين نحو: (رجل عدل) و(رجل رضىً)، إلا أن المصدر معنى، والمعنى لا يكون وصفاً للذات[١]؛ لذا اختلفوا في توجيه المصدر حينئذٍ على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه بتقدير مضاف، أي: ذو عدل، وذو رضىً، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «وكذلك إذا قلت: (رجل عدل) فمعناه: ذو عدل، و(امرأة رضىً) معناه: ذات رضىً»[٢].

ونسب هذا القول إلى البصريين[٣].

الثاني: أنه مؤول بالمشتق، أي: عادل، ومرضي، وهو قول ابن الجبان[٤]، وأبي سهل الهرويّ[٥]، والزمخشريّ[٦]، وابن يعيش[٧]، وابن الحاجب[٨]،

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح (٣/٤٨١).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٢٥٣).

(٣) ائتلاف النصرة (ص:٧٤)، والتصريح (٣/٤٨١).

(٤) شرح الفصيح (ص:١٩٢).

وابن الجبان هو: محمد بن علي بن عمر بن الجبان أبو منصور، توفي بعد (٤١٦هـ).
إنباه الرواة (٣/١٩٤)، ومعجم الأدباء (٥/٣٨١)، والبغية (١/١٨٥).

(٥) إسفار الفصيح (١/٥٦٤).

وأبو سهل الهروي هو: محمد بن علي بن محمد أبو سهل الهروي اللغوي، توفي سنة (٤٣٣هـ).
إنباه الرواة (٣/١٩٥)، ومعجم الأدباء (٥/٣٨٢)، والبغية (١/١٩٠).

(٦) شرح الفصيح (٢/٣٥٥).

(٧) شرح المفصل (٣/٥٠).

(٨) الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٤٣).

والكيشيّ[١]، ونسب إلى الكوفيين[٢].

الثالث: أنه بلا تأويل ولا حذف مضاف، بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة، وهو قول صدر الأفاضل الخوارزميّ[٣]، وأجازه ابن يعيش[٤]، والكيشيّ[٥] مع القول الثاني.

استدل ابن درستويه على تقدير المضاف؛ بوجوده في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[سورة يوسف: ١٢ من الآية ٨٢]، وقول العرب: "اجْتَمَعَتِ اليَمَامَةُ"، والمراد: (أهل القرية) و(أهل اليمامة)[٦].

واستدل من قال: إنَّه مؤول بالمشتق، بأن اسم الفاعل يوضع موضع المصدر، نحو: (قم قائماً) أي: قياماً، و(اقعد قاعداً) أي: قعوداً؛ فكما يقع اسم الفاعل موقع المصدر، فكذلك المصدر يقع موقع اسم الفاعل[٧].

والمختار عندي: أن الوصف بالمصدر جائز بلا تأويل ولا حذف مضاف، بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة، وذلك لما يأتي:

أولاً: أن فيه إبقاء للمصدر على أصله، بخلاف القول إنَّه مؤول بالمشتق،

---

(١) الإرشاد (ص:٣٦٧).

(٢) الارتشاف (١٩١٩/٤)، وائتلاف النصرة (ص:٧٤).

(٣) التخمير شرح المفصل (٩١/٢).

(٤) شرح المفصل (ص:٥٠/٣).

(٥) الإرشاد (ص:٣٦٨).

(٦) تصحيح الفصيح (ص:٢٥٣).

(٧) شرح الفصيح لابن هشام اللخمي (ص:١١٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٠/٣).

فإن فيه إخراجاً للمصدر عن أصله، ومهما أمكن إبقاؤه على أصله كان أولى، ومما يبين أنه باقٍ على أصليته أنه لا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث، كما كان قبل أن يوصف به(١).

ثانياً: أن القول إنَّه على تقدير مضاف مردود؛ بأن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ليس بقياس(٢)، والله أعلم.

(١) شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٠١)، والتذييل والتكميل (٣/ل ١٢٣ أ).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٤٣).

٦٨- تثنية المصدر الموصوف به وجمعه وتأنيثه:

اختلف النحويون في تثنية المصدر وجمعه وتأنيثه إذا وصف به على قولين:

الأول: الجواز إذا كثر استعماله وصفاً، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «فإذا جعلت المصادر صفات، فالوجه فيها الأجود ألا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث؛ لأن المصادر أنفسها قبل أن يوصف بها لا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث. وربما ثَنَّوا منها وجمعوا وأنثوا الشيء إذا كثر استعماله في الوصف، ودام الاستماع له، وأُلِف واعتيد، حتى يزول عن شبه المصادر، ويدخل في باب الأسماء والصفات بطول العادة، وذلك في الكلام قليل»(١).

وقال أيضاً: «أما قوله: تقول: هو خَصْم، وهي خَصْم، وهم خَصْم، للواحد والاثنين والجميع على حال واحدة، فليس ذلك بلازم فيه كما قال. بل يجوز تثنيته، وجمعه، وتأنيثه على ما شرطناه»(٢).

وهو أيضاً قول ابن الجبان(٣)، وأبي سهل الهرويّ(٤).

الثاني: المنع وهو قول ثعلب(٥).

قال ابن درستويه مستدلاً على الجواز: «ومن الدليل على ذلك قول الله ﷻ: ﴿۞ هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ﴾[سورة الحج: ٢٢ من الآية ١٩]، وقوله تعالى: ﴿خَصۡمَانِ

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٢٥٣).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٢٥٤).

(٣) شرح الفصيح (ص:١٩١).

(٤) إسفار الفصيح (١/٥٦٠).

(٥) الفصيح (ص:٢٨٨).

بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[سورة ص: ٣٨ من الآية ٢٢] فثنى الخصم، وذلك من الدليل على أن الخصم يقع على الجماعة قوله ﷻ: ﴿ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾ بالواو، وقد ثنى الاسم فقال: ﴿۞ هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾؛ لأن كل خصم من الخصمين كان جماعة وطائفة، وكذلك قوله: ﴿۞ وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ ﴿٢١﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ﴾[سورة ص: ٣٨ الآيتان ٢١ - ٢٢]، فبدأ بالخصم على لفظ واحد فأوقعه على طائفتين، ثم بين ذلك في الفعل حين قال: ﴿تَسَوَّرُوا۟﴾ فأتى بواو الجمع، وقال ﴿دَخَلُوا۟﴾ فأتى بالواو أيضاً، وقال: ﴿فَفَزِعَ مِنْهُمْ﴾ فأتى بالهاء والميم، وهما علامة الجمع، وقال أيضاً: ﴿قَالُوا۟ لَا تَخَفْ﴾ فأتى بالواو، فهذا كله يدل على أنه يجوز التثنية، والجمع، والتأنيث في مثل هذا، وأنه لا يلزم لزوم لفظ الواحد فيه، كما ذكر ثعلب»(١).

وعلل ثعلب المنع بأن المصادر لا تجمع ولا تثنى ولا تؤنث، فتبقى على أصلها قبل الوصف(٢).

والمختار عندي: الجواز؛ لأنه مؤيد بالسماع كما تقدم، والله أعلم.

(١) تصحيح الفصيح (ص:٢٥٤).

(٢) الفصيح (ص:٢٨٨).

٦٩- نصب (أجمعين) حالاً:

اختلف النحويون في نصب (أجمعين) حالاً على قولين:

الأول: الجواز، وهو قول ابن درستويه؛ ذكره الأهدل رحمه الله[(١)].

الثاني: المنع، وهو قول ابن أبي العز الهمداني[(٢)]، وأبي حيّان[(٣)]، والسيوطيّ[(٤)]، ونسبه أبو حيان إلى البصريين[(٥)].

والمختار عندي المنع؛ لأن (أجمعين) لا يكون إلا معرفة، والحال نكرة[(٦)]، والله أعلم.

---

(١) الكواكب الدُّرِّيَّة (٢/٣٤٩).

والأهدل هو: محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، توفي سنة (١٢٩٨هـ).

الأعلام (٦/١٩)، ومعجم المؤلفين (٣/٧١).

(٢) الفريد في إعراب القرآن المجيد (٣/١٩٩).

وابن أبي العز هو: المنتجب بن أبي العز رشيد الإمام منتجب الدين أبو يوسف الهمداني، توفي سنة (٦٤٣هـ).

معرفة القراء الكبار (ص:٣٤٣)، والبغية (٢/٣٠٠)، وشذرات الذهب (٥/٣٥٠).

(٣) الارتشاف (٤/١٩٥٢).

(٤) الهمع (٥/٢٠٣).

(٥) الارتشاف (٤/١٩٥٢).

(٦) الفريد في إعراب القرآن المجيد (٣/١٩٩)، والارتشاف (٤/١٩٥٢).

٧٠- عدد حروف العطف:

اختلف النحويون في عدد حروف العطف على ستة أقوال:

الأول: أنها ثلاثة حروف (الواو)، و(الفاء)، و(ثُمَّ)، وهو قول ابن درستويه؛ فقال ابن يعيش: «وذهب ابن درستويه إلى أن حروف العطف ثلاثة لا غير: الواو، والفاء، وثم»[(١)].

الثاني: أنها عشرة حروف (الواو)، و(الفاء)، و(ثُمَّ)، و(حتى)، و(بل)، و(لا)، و(لكن)، و(أو)، و(أم)، و(إما)، وهو قول أبي بكر الزُبيديّ[(٢)]، وابن جنيّ[(٣)]، والزمخشريّ[(٤)]، والباقوليّ[(٥)]، وابن معطٍ[(٦)].

الثالث: أنها تسعة حروف وهي الحروف السابقة عدا (إما)؛ فإنها ليست حرف عطف، وهو قول أبي علي الفارسيّ[(٧)]، والرمانيّ[(٨)]، وأبي عبد الله الدينوريّ[(٩)]، وابن الدهان[(١٠)]، وأبي البركات الأنباريّ[(١١)]؛

---

(١) شرح المفصل (٨٩/٨).

(٢) الواضح (ص:٥٧).

(٣) اللمع (ص:١٤٩).

(٤) المفصل (ص:٣٦٣).

(٥) شرح اللمع (٥٧٤/٢).

(٦) الفصول الخمسون (ص:٢٣٦).

(٧) الإيضاح (ص:٢٩٥).

(٨) معاني الحروف (ص:١٣١).

(٩) ثمار الصناعة (ص:٤٧٩).

(١٠) الفصول في العربية (ص:٢٦٧).

(١١) أسرار العربية (ص:٢٦٧).

وابن خروف[١]، وابن أبي الربيع[٢].

وقد نقل ابن عصفور رحمه الله اتفاق النحويين على أن (إما) ليست عاطفة، وإنما أوردوها في حروف العطف لمصاحبتها لها[٣].

ويظهر لي فيما قاله نظر؛ فقد ذكر الخلاف في (إما) الرمانيّ[٤]، والواسطيّ[٥]، وابن يعيش[٦]، مما يدل على أن الخلاف حقيقي وأدل من ذلك، أن الصيمري نص على أن (إما) هي العاطفة دون الواو؛ فقال: «فأما دخول الواو على (إما) في قولك: (جاءني إما زيد وإما عمرو) فإما هي العاطفة دون الواو»[٧]، والله أعلم.

الرابع: أنها ثمانية حروف بإسقاط حرفين من العشرة، وهما (إما) و(لكن)، وهو قول ابن مالك[٨].

الخامس: أنها أحد عشر حرفاً فزيد على العشرة (ليس)، وهذا القول ذكره ابن جمعة الموصليّ[٩]، ولم ينسبه إلى أحد، ولم أقف على من قال به. إلا أن القول

---

(١) شرح الجمل (٣٢٠/١).

(٢) الملخص (ص:٥٧٠).

(٣) شرح الجمل (٢٢٦/١).

(٤) معاني الحروف (ص:١٣١).

(٥) شرح اللمع (ص:١٢٦).

(٦) شرح المفصل (٨٩/٨).

(٧) التبصرة والتذكرة (١٣٨/١).

(٨) شرح التسهيل (٣٤٣/٣).

(٩) شرح ألفية ابن معطٍ (٧٧٣/١).

إنَّ (ليس) حرف عطف قول منسوب إلى الكوفيين[(١)]، ونسبه ابن عصفور إلى البغداديين[(٢)]، والله أعلم.

السادس: أنها اثنا عشر حرفاً، فزيد على العشرة (ليس) و(كيف)، وهذا القول ذكره أيضاً ابن جمعة الموصلي[(٣)]، ولم ينسبه إلى أحد، ولم أقف على من قال به، إلا أن القول إنَّ (كيف) حرف عطف هو قول هشام[(٤)]، والله أعلم.

واستدل ابن درستويه على أن حروف العطف ثلاثة لا غير (الواو)، و(الفاء)، و(ثم): «بأنها هي التي تشرك بين ما بعدها وما قبلها في معنى الحديث والإعراب، وليس كذلك البواقي؛ لأنهن يخرجن ما بعدهن من قصة ما قبلهن»[(٥)].

واستدل على أن (إما) حرف عطف - فيكون مجموع حروف العطف عشرة - بأن (الواو) للجمع وليست هنا كذلك؛ لأنا نجد الكلام لأحد الشيئين، فعلم أن العطف لـ(إما)[(٦)].

واستدل على أن (إما) ليست حرف عطف - فيكون مجموع حروف العطف تسعة - بأنه يؤدي إلى دخول عاطف على عاطف وهو ممنوع[(٧)].

---

(١) التذييل والتكميل (٤/ل ١٥١ أ).

(٢) شرح الجمل (١/٢٢٨).

(٣) شرح ألفية ابن معطٍ (١/٧٧٤).

(٤) التذييل والتكميل (٤/ل ١٥٢ ب).

(٥) شرح المفصل لابن يعيش (٨/٨٩).

(٦) التذييل والتكميل (٤/ل ١٥٠ ب)، والجنى الداني (ص:٥٢٩).

(٧) معاني الحروف للرماني (ص:١٣١)، والجنى الداني (ص:٥٢٩).

واستدل ابن مالك على أن (لكن) ليست من حروف العطف «بأنها لا تأتي إلا مع (الواو)؛ فلو كانت عاطفة لاستغنى بها عن (الواو) كما استغنى بـ(بل) وغيرها، وما يوجد في كتب النحويين من نحو: (ما قام سعد لكن سعيد)، فمن كلامهم لا من كلام العرب»(١).

واستدل على أن (ليس) من حروف العطف بقول نفيل بن حبيب(٢):

(الرجز)

أَيْــنَ الـــمَفَرُّ وَالإِلَـــهُ الطَّالِـــبُ وَالأَشْــرَمُ الــمَغْلُوبُ لَـيْسَ الغَالِـبُ

واستدل على أن (كيف) من حروف العطف بأن العرب تقول: "ما أكلت لحماً فكيف شحماً، وما يعجبني لحم فكيف شحم"، فمجيء الاسم الذي بعد (كيف) من الإعراب على حسب إعراب الاسم المتقدم، دليل على أنها للعطف(٣).

والمختار عندي: أن حروف العطف عشرة وهي: (الواو)، و(الفاء)، و(ثم)، و(حتى)، و(لا)، و(بل)، و(لكن)، و(أو)، و(أم)، و(إما)، وأما بقية الأقوال فهي ضعيفة بما يأتي:

أولاً: أن قول ابن درستويه مردود «بأن معنى العطف حمل الثاني على الأول

(١) شرح التسهيل (٣/٣٤٣).

(٢) البيت في: شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٤٦)، والجنى الداني (ص:٤٩٨)، ومغني اللبيب ص (٢٩٢)، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٥/٢١١).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٢٩).

في إعرابه وإشراكه في عمل العامل وإن لم يشركه في معناه، وذلك موجود في جميعها، فأما اختلاف المعاني فذلك أمر خارج عن معنى العطف، ألا ترى أن حروف الجر تجتمع كلها في إيصال معاني الأفعال وإن اختلفت معانيها»(١).

ثانياً: أن القول إنَّ (إما) ليست حرف عطف في نحو: (جاءني إما سعد وإما سعيد) وأن الواو هي العاطفة، قول مردود؛ «لأنه يؤدي إلى التناقض؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين و(إما) معناها أحد الشيئين، فيكون المراد من المقال الجمع والتفريق في حال واحدة وهذا محال، وإنما دخلت الواو لتؤذن أن (إما) الثانية هي الأولى؛ لأن (إما) لا تستعمل في العطف إلا مكررة، والعاطفة هي الثانية منهما، فأما الأولى فللإيذان بالمعنى الذي بني عليه الكلام من الشك وغيره»(٢).

ثالثاً: أن القول إنَّ (كيف) حرف عطف مردود؛ «بأنها لو كانت كذلك لعطفت المخفوض على المخفوض؛ لأنه لم يوجد من حروف العطف ما يعطف المرفوع والمنصوب ولا يعطف المخفوض، وهم يقولون: "ما مررت برجل فكيف بامرأة"؟ ولا يقولون: (فكيف امرأةٍ)؛ فدل ذلك على أنها ليست بعاطفة، وأن ما بعدها إذا كان مرفوعاً أو منصوباً محمول على إضمار فعل»(٣).

رابعاً: أن القول إنَّ (لكن) حرف استدراك وليس بحرف عطف مردود؛ لأن

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٨٩/٨).

(٢) التبصرة والتذكرة (١٣٨/١).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور (٢٢٩/١).

الواو إذا عطفت مفرداً على مفرد شركت بينهما في الإعراب، والمعنى وما بعد (لكن) مخالف لما قبلها في المعنى؛ فدل على أن (لكن) هي العاطفة، وأن (الواو) زائدة(١).

خامساً: أن القول إنَّ (ليس) حرف عطف مردود؛ بأن (ليس) لا تشبه حروف العطف؛ لأن (ليس) يبتدأ بها ويضمر فيها، وحروف العطف ليست كذلك(٢).

وتجدر الإشارة إلى أن بعض النحويين زادوا حروفاً للعطف، وهي كما يأتي:

أولاً: (لولا) و(حتى)، وهو قول الكسائي(٣).

ورُدَّ بأن (لولا) يبتدأ بها فلا تكون حرف عطف؛ لأن حرف العطف لا يبتدأ بها، وبأن (حتى) من الأسماء ويبتدأ بها، وحروف العطف لا تكون كذلك(٤).

ثانياً: (أين) و(هلاَّ)، وهو قول منسوب إلى الكوفيين(٥).

ورد بأنهم لا يقولون في الخفض: (ما مررت برجل فهلاَّ امرأةٍ) بينما يقولون: "يعجبني رجلٌ فهلاَّ امرأةٌ" و"رأيت رجلاً فهلاَّ امرأةً"، ولا توجد ذات عطف تعطف المرفوع والمنصوب ولا تعطف المخفوض؛ فدل على أنهما ليسا من حروف العطف، ويحمل المرفوع والمنصوب بعدهما على إضمار فعل(٦).

---

(١) التذييل والتكميل (٤/ل ١٤٩ب).

(٢) شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٢٨)، والتذييل والتكميل (٤/ل١٥١ أ).

(٣) التذييل والتكميل (٤/ل١٥١ أ).

(٤) التذييل والتكميل (٤/ل ١٥١ ب-١٥٢ أ).

(٥) شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٢٨).

(٦) شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٢٩).

ثالثاً: (أي) وهو قول أبي يعقوب السكاكي[١]، ونسب إلى الكوفيين[٢].

ورد بأن ما بعد (أي) موافق لما قبلها، وحق حرف العطف المعطوف به في غير توكيد أن يكون ما بعده مبايناً لما قبله، فالقول إنَّ (أي) حرف عطف يؤدي إلى مخالفة النظير، وما أدى إلى ذلك يمنع[٣].

رابعاً: (إلا)، وهو قول الأخفش الأوسط[٤].

ورد بأن المواضع التي جاءت فيها (إلا) بمعنى (الواو) تحتمل أن تكون (إلا) فيها للاستثناء، وتطرق الاحتمال يبطل الاستدلال[٥].

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن بعض النحويين أسقط (أم) من حروف العطف، وهو قول محمد بن مسعود الغزني[٦].

وبعضهم أسقط (حتى) من حروف العطف، وهو قول منسوب إلى الكوفيين[٧].

وفي كلا القولين نظر؛ لأن ما بعد (أم) يتبع ما قبله في الإعراب، وكذلك (حتى) في بعض المواضع، وهذا هو المقصود من العطف؛ فدل على أنهما عاطفتان.

ومن ذلك كله نخلص إلى أن حروف العطف عشرة، كما ذكرت والله أعلم.

---

(١) مفتاح العلوم (ص:١١٨).

والسكاكي هو: يوسف بن أبي بكر السكاكي، أبو يعقوب العلامة، توفي سنة (٦٢٦هـ). البغية (٢/٣٦٤)، وشذرات الذهب (٥/٢٢٢).

(٢) الجنى الداني (ص:٢٣٤).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٤٧).

(٤) معاني القرآن (١/٣٤٣).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٤٥).

(٦) الجنى الداني (ص:٢٠٥).

(٧) التذييل والتكميل (٤/١٥١ ب).

٧١- معنى واو العطف:

اختلف النحويون في معنى واو العطف على خمسة أقوال:

الأول: أنها للترتيب مطلقاً، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «ومن ذلك فاء العطف كقولك: (دخلت الكوفة فالبصرة)، والواو في اللفظ والمعنى مثلها إلا في الخط»[١].

ونسب هذا القول إلى ثعلب[٢]، وهو مخالف لما ذكره في مجالسه؛ فقال: «إذا قلت: (قام زيد وعمرو)، فإن شئت كان عمرو بمعنى التقديم على زيد، وإن شئت كان بمعنى التأخير، وإن شئت كان قيامهما معاً»[٣]، فهذا النص يدل على أن ثعلب يرى أن الواو للجمع المطلق وليست للترتيب، والله أعلم.

ونسب المالقي هذا القول إلى الكوفيين[٤].

الثاني: أنها للترتيب عند اختلاف الزمان، فالمقدم لفظاً هو المتقدم في الزمان، ويمتنع تقديم المؤخر في الزمان، وهو قول هشام[٥]، وأبي علي الدينوريّ[٦].

(١) كتاب الكتاب (ص:٥٢)، والمتبع في شرح اللمع (٢/٤٢٣)، وشرح الرضي على الكافية (٤/٣٨٢)، والفصول المفيدة في الواو المزيدة (ص:٦٨).

(٢) الارتشاف (٤/١٩٨٢)، والجنى الداني (ص:١٥٩)، والهمع (٥/٢٢٤).

(٣) مجالس ثعلب (٢/٣٨٦).

(٤) رصف المباني (ص:٤٧٤).

(٥) الارتشاف (٤/١٩٨١)، والجنى الداني (ص:١٥٩).

(٦) المصدران السابقان.

والدينوري هو: أحمد بن جعفر أبو علي، ومات سنة (٢٨٩هـ).

إنباه الرواة (١/٦٨)، والبلغة (ص:٥٤)، والبغية (١/٣٠١).

=

الثالث: أنها للترتيب، حيث يستحيل الجمع، وهو قول الفراء[(١)].

الرابع: أنها للجمع[(٢)] المطلق وليست للترتيب، وهو قول سيبويه[(٣)]، والمبرد[(٤)]، وابن السراج[(٥)]، والزجاجيّ[(٦)]، وابن الوراق[(٧)]، والصيمريّ[(٨)]، وابن برهان[(٩)]، وابن خروف[(١٠)]، ونسب إلى الجمهور[(١١)].

الخامس: أن المعطوف بالواو إذا تجرّد من القرائن احتمل المعية احتمالاً راجحاً، والتأخر احتمالاً متوسطاً، والتقدم احتمالاً قليلاً، وهو قول ابن مالك[(١٢)].

وقد حكى السيرافي الإجماع على أن الواو لا ترتب؛ فقال: «وأجمع النحويون

=

تنبيه: ذكر أبو حيان في الارتشاف (١٩٨١/٤)، والمرادي في الجنى (ص:١٥٩) أن الدينوري هذا هو أبو جعفر، والثابت في كتب التراجم أنه أبو علي كما ذكرت، والله أعلم.

(١) الجنى الداني (ص:١٥٩)، والفصول المفيدة في الواو المزيدة (ص:٧٢).

(٢) المراد بالجمع ألا تكون لأحد الشيئين، وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في زمن أو مكان الفعل. شرح الكافية للرضي (٣٨١/٤).

(٣) الكتاب (٤٣٧/١-٤٣٨).

(٤) المقتضب (١٤٨/١).

(٥) الأصول في النحو (٥٥/٢).

(٦) حروف المعاني والصفات (ص:٤٧).

(٧) علل النحو (ص:٣٧٧).

(٨) التبصرة والتذكرة (١٣١/١).

(٩) شرح اللمع (٢٣٨/١).

(١٠) شرح الجمل (٣٢١/١).

(١١) المتبع في شرح اللمع (٤٢٣/٢)، واللباب في علل البناء والإعراب (٤١٧/١)، والجنى الداني (ص:١٥٨).

(١٢) شرح التسهيل (٣٤٨/٣).

واللغويون من البصريين والكوفيين، أن الواو لا توجب تقدم ما تقدم لفظه ولا تأخير ما تأخر لفظه»[(١)]، وما حكاه السيرافي رحمه الله مردود بما ذكرت من الخلاف، والله أعلم.

واستدل على أن الواو للترتيب بالسماع[(٢)] ومنه ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ﴾[سورة الحج: ٢٢ من الآية ٧٧].

وقوله تعالى: ﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا ١ وَأَخۡرَجَتِ ٱلۡأَرۡضُ أَثۡقَالَهَا ٢﴾[سورة الزلزلة: ٩٩ الآيتان ١ - ٢].

فالركوع قبل السجود، فلو قلنا إنَّ الواو للجمع لصح تقدم السجود على الركوع وهو ممتنع، وكذلك في الآية الأخرى فإنه يلزم من جعل الواو للجمع تقدم إخراج الأرض للأثقال على الزلزلة وهو ممتنع؛ فدل على أن الواو للترتيب.

واستدل على أن الواو للجمع المطلق بالسماع والقياس[(٣)].

فأما السماع فمنه ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾[سورة البقرة: ٢ من الآية ٥٨] وفي الآية الأخرى: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا﴾[سورة الأعراف: ٧ من الآية ١٦١] والقصة واحدة؛ فلو كانت (الواو) تقتضي الترتيب لوقع التناقض بين مدلولي الآيتين.

وأما القياس فالعطف بالواو نظير التثنية، فكما أن التثنية لا توجب ترتيباً فكذلك الواو.

---

(١) شرح الكتاب (٢/ل ١٥١ ب).

(٢) رصف المباني (ص:٤٧٥)، والفصول المفيدة في الواو المزيدة (ص:٧١).

(٣) شرح الجمل لابن بابشاذ (١/٢٢ أ)، وثمار الصناعة (ص:٤٨٠).

والمختار عندي: أن الواو للجمع المطلق وليست للترتيب؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أن هذا القول مؤيد بالسماع الذي لا يحتمل التأويل وبالقياس كما ذكر.

ثانياً: أن الواو في قوله تعالى: ﴿ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ﴾[سورة الحج: ٢٢ من الآية ٧٧] للجمع وليست للترتيب، وأما الترتيب المفهوم من الآية فهو مستفاد من نصوص أخرى، كالأحاديث الشريفة التي دلت على أن الركوع قبل السجود وليس من الواو[1].

وكذلك الواو في قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا ۝١ وَأَخۡرَجَتِ ٱلۡأَرۡضُ أَثۡقَالَهَا ۝٢﴾[سورة الزلزلة: ٩٩ الآيتان ١ - ٢] فإنها للجمع وليست للترتيب، وأما الترتيب المفهوم من الآية فهو مستفاد من المعنى وليس من الواو[2].

وأما قول ابن مالك فقد رده أبو حيان فقال: «وما ذهب إليه المصنف ليس مذهب البصريين وكثير من الكوفيين، ولا مذهب هشام وأبي جعفر الدينوري، فهو قول ثالث خارج عن القولين؛ فيجب اطراحه»[3] والله أعلم.

---

(١) الفصول المفيدة في الواو المزيدة (ص:٨٨).

(٢) شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢٣٠).

(٣) التذييل والتكميل (٤/ل ١٥٣ ب).

٧٢- زيادة (لا) قبل (بل) في النفي:

اختلف النحويون في زيادة (لا) قبل (بل) في النفي على قولين:

الأول: المنع؛ فلا يقال: (ما جاء زيد لا بل خالد)، وهو قول ابن درستويه؛ فقال أبو حيان: «وزعم ابن درستويه أنها لا تزاد بعد النفي»[١].

الثاني: الجواز، وهو قول الجزوليّ[٢]، وأبي علي الشلوبين[٣]، والرضيّ[٤]، وابن أبي الربيع[٥]، وابن هشام[٦].

واستدل ابن درستويه على المنع «بأن (لا) حرف نفي، فأغنى عنها تقدم حرف النفي»[٧].

واستُدل للجواز بالسماع[٨]، ومنه قول الشاعر[٩]: (البسيط)

وما هَجَرْتُكَ لا بل زادني شَغَفاً ... هَجْرٌ وبُعْدُ تَراخٍ لا إلى أَجَلِ

والمختار عندي الجواز؛ لأنه مسموع من العرب[١٠]، والله أعلم.

---

(١) الارتشاف (١٩٩٦/٤)، والتذييل والتكميل (٤/ل١٧١ ب)، وينظر: مغني اللبيب (ص:١٢٢)، وهمع الهوامع (٢٥٧/٥).

(٢) المقدمة الجزولية (ص:٧١).

(٣) التوطئة (ص:١٩٧).

(٤) شرح الكافية (٤١٨/٤).

(٥) الملخص (ص:٥٧٦).

(٦) مغني اللبيب (ص:١٢٢).

(٧) التذييل والتكميل (٤/ل ١٧١ ب)، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (١٤/٣).

(٨) شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٠/٣)، ومغني اللبيب (ص:١٢٢)، والهمع (٢٥٧/٥).

(٩) لم أقف على قائله. البيت في: شرح شواهد المغني للسيوطي (٣٤٨/١)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (١٤/٣)، والدرر اللوامع (٤٥٢/٢).

(١٠) التذييل والتكميل (٤/ل ١٧١ أ)، والارتشاف (١٩٩٦/٤).

٧٣- حركة المنادى العلم المفرد الموصوف بـ(ابنة):

إذا وصف المنادى العلم المفرد بـ(ابن) متصل مضاف إلى علم، جاز الضم على الأصل، والفتح اتباعاً لفتحة نون (ابن).

واختلف النحويون في جواز الفتح إذا وصف بـ(ابنة) على قولين:

الأول: الجواز، وهو قول الجرميّ[١]، وابن كيسان[٢]، وابن درستويه؛ فقال الكيشيّ: «وعن الجرمي وابن درستويه أن لا فرق بين الوصف بابن وابنة وغيرهما»[٣]، وهو قول الزمخشريّ[٤]، وابن مالك[٥]، وابن جمعة الموصليّ[٦]، وابن هشام[٧].

الثاني: المنع، وهذا القول ذكره أبو حيان نقلاً عن ابن كيسان، ولم ينسبه إلى أحد[٨]، ولم أقف على من قال به، والله أعلم.

واستدل على الجواز بالقياس على (ابن)[٩].

---

(١) الإرشاد (ص:٢٧٩).
(٢) التذييل والتكميل (٤/ل ١٩٦ أ)، والارتشاف (٤/٢١٨٩)، والمساعد (٢/٥٠٠).
(٣) الإرشاد (ص:٢٧٩).
(٤) المفصل (ص:٥٣).
(٥) التسهيل (ص:١٨٠).
(٦) شرح ألفية ابن معطٍ (٢/١٠٥٢).
(٧) أوضح المسالك (ص:٣٣٩).
(٨) التذييل والتكميل (٤/ل ١٩٦ أ)، والارتشاف (٤/٢١٨٩).
(٩) التذييل والتكميل (٤/ل ١٩٦ أ)، والارتشاف (٤/٢١٩٠)، والمساعد (٢/٥٠٠).

واستدل على المنع بأن السماع إنما ورد في (الابن)، وهو خروج عن الأصل، فلا يقاس عليه[1].

والمختار عندي المنع، وذلك لما يأتي:

أولاً: أن الجواز لا دليل عليه من السماع.

ثانياً: أن القياس على (ابن) فيه نظر؛ لأن العلم المذكر الموصوف بـ(ابن) يكثر استعماله للحاجة إلى التعريف والنسب؛ فاحتاج إلى التخفيف بالفتح[2]، بخلاف العلم المؤنث الموصوف بـ(ابنة)، فبينهما فرق ولا قياس مع الفارق، والله أعلم.

---

(١) التذييل والتكميل (٤/ل ١٩٦ أ)، والمساعد (٢/٥٠٠)، والهمع (٣/٥٧).

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب (١/٣٣٩).

٧٤- حركة المنادى العلم المفرد الموصوف بغير (ابن) و(ابنة):

إذا وصف المنادى العلم المفرد بابن متصل مضاف إلى علم، جاز في المنادى الضم على الأصل، والفتح اتباعاً لفتحة نون (ابن).

واختلف النحويون في جواز ذلك إذا وصف بغير (ابن) و(ابنة)، نحو: (يا زيدُ الكريمُ) على قولين:

الأول: الجواز، وهو قول الجرميّ(١)، وابن درستويه؛ فقال الكيشيّ: «وعن الجرمي وابن درستويه أن لا فرق بين الوصف بابن وابنة وغيرهما»(٢)، ونسب إلى الكوفيين(٣).

الثاني: المنع، وهو قول الزمخشريّ(٤)، وابن مالك(٥)، وأبي حيان(٦)، ونسبه ابن مالك إلى البصريين(٧).

واستُدل على الجواز بقول جرير(٨): (الوافر)

فما كعبُ بنُ مامَةَ وابنُ سُعْدَى ... بأَجْوَدَ منك يا عُمَرَ الجَوَادَا

---

(١) الإرشاد (ص:٢٧٩).

(٢) المصدر السابق.

(٣) التسهيل (ص:١٨٠)، والارتشاف (٤/٢١٨٨)، والهمع (٣/٥٤).

(٤) المفصل (ص:٥٣).

(٥) التسهيل (ص:١٨٠).

(٦) التذييل والتكميل (٤/ل١٩٤ ب).

(٧) شرح التسهيل (٣/٣٩٤).

(٨) ديوانه (ص:١٦٤)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٩٤)، والمساعد (٢/٤٩٥)، والهمع (٣/٥٤)، والدرر اللوامع (١/٣٨٧).

وعللوه بأن الاسم ونعته كالشيء الواحد، فلما طال النعت بالمنعوت حركوه بالفتح(١).

والمختار عندي المنع، وذلك لما يأتي:

أولاً: أن جعل الصفة والموصوف في هذا وأمثاله كالشيء الواحد لم يثبت في كلامهم(٢).

ثانياً: أن البيت المذكور شاذ؛ فلا يقاس عليه(٣)، والله أعلم.

---

(١) التذييل والتكميل (٤/ ١٩٤ ب)، والهمع (٣/ ٥٤).

(٢) التذييل والتكميل (٤/ل١٩٤ ب).

(٣) المساعد (٢/ ٤٩٧).

٧٥- الأسماء التي سميت بها الأفعال:

اختلف النحويون في الأسماء التي سميت بها الأفعال، نحو: (صَه)، و(مَه)، و(بَلْهَ)، و(رُوَيْدَ) على أربعة أقوال:

الأول: أنها أسماء، وهو قول سيبويه[١]، والفراء[٢]، والمبرد[٣]، وابن درستويه؛ فقال: «وأما قوله للرجل (إيهٍ) حدثنا إذا استزدته، وإيهاً كفَّ عنَّا، إذا أَمَرْتَه أن يقطعه، وويهاً، إذا زجرته عن الشيء وأغريته به، وواهاً له، إذا تعجبت منه؛ فليس شيء من هذه الكلمات بمصدر، ولا هو داخل في باب المصادر، ولكنها أسماء للأمر والنهي ونحوهما، يستغنى بها عن الأفعال»[٤].

ونسب ابن أبي الربيع هذا القول إلى البصريين[٥].

الثاني: أنها أفعال حقيقة مرادفة لما تفسّر به، ونسب هذا القول إلى الكوفيين[٦]، وقد تقدم أن الفراء يقول باسميتها، وهو من الكوفيين والله أعلم.

الثالث: أن نحو: (صَه)، و(مَه)، و(بَلْه) مما ليس أصله ظرفاً ولا مصدراً أفعال، وما أصله مصدر أو ظرف، فهو منصوب على إضمار فِعْلٍ لا يجوز

---

(١) الكتاب (١/٢٤١).

(٢) معاني القرآن (١/٣٢٣).

(٣) المقتضب (٣/٢٠٢).

(٤) تصحيح الفصيح (ص:٢٤٦).

(٥) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح (٣/١١٢١).

(٦) البسيط في شرح الجمل (١/١٦٣)، والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح (٣/١١٢٠)، والارتشاف (٥/٢٢٨٩).

إظهاره، وهو قول أبي القاسم بن القاسم[(١)].

الرابع: أنها ليست أفعالاً ولا أسماء ولا حروفاً، وإنما هي قسم رابع من قسمة الكلمة، تسمى بالخالفة، وهو قول ابن صابر[(٢)].

والمختار عندي: أنها أسماء؛ لقبولها بعض علامات الأسماء كالتنوين، والتعريف، ولعدم قبولها علامات الأفعال، ولورودها على أوزان تخالف أوزان الأفعال[(٣)]، وجعلها كلها أسماء أولى من التفريق ليجري الباب على سنن واحد، والقول بأنها ليست أفعالاً ولا أسماء ولا حروفاً قول مردود؛ لمخالفته إجماع النحويين على أن الكلمة اسم، أو فعل، أو حرف، والله أعلم.

---

(١) الارتشاف (٢٢٨٩/٥).

وأبو القاسم هو: عبد الرحمن بن علي بن يحيى بن القاسم الخضراوي أبو القاسم القاضي النحوي، توفي سنة (٦٠٨هـ).

البغية (٨٤/٢-٨٥).

(٢) همع الهوامع (١٢١/٥).

وابن صابر هو: أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي، قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير.

البغية (٣١١/١).

(٣) توضيح المقاصد والمسالك (٧٥/٤).

٧٦- حركة النون من (شتان) ومجيء (ما) بعدها:

اختلف النحويون في حركة النون من (شتان) على قولين:

الأول: أنها مفتوحة ولا يجوز كسرها، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «وأما قوله: (شتان زيد وعمرو) و(شتان ما هما) نون (شتان) مفتوحة، وقال: قد قال الفراء بخفض النون»[١].

وهو أيضاً قول ابن خالويه[٢]، والزمخشريّ[٣].

الثاني: أنها مفتوحة، ويجوز كسرها، وهو قول الفراء[٤]، وأبي بكر الأنباريّ[٥].

واستدل ابن درستويه على لزوم الفتح بأن العرب كلها تفتحه[٦].

واستدل أبو بكر الأنباريّ على الكسر بأن شتان تثنية (شت) فجاز كسر النون، كما أن نون التثنية مكسورة[٧].

(١) تصحيح الفصيح (ص:٤٤٦).

(٢) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم (ص:١٠٩).

(٣) شرح الفصيح (٢/٦٢٤).

(٤) الفصيح (ص:٣١٢)، وتصحيح الفصيح (ص:٤٤٦-٤٤٨)، وإسفار الفصيح (٢/٨٢٣)، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي (ص:٢٢٧).

(٥) الزاهر في معاني كلمات الناس (١/٤٩١).

(٦) تصحيح الفصيح (ص:٤٤٨).

(٧) الزاهر (١/٤٩١).

والمختار عندي لزوم الفتح لما يأتي:

أولاً: أن الفتح هو المسموع عن العرب.

ثانياً: أن القول إنَّ (شتان) تثنية (شت) ضعيف لما قاله ابن درستويه؛ فقال: «ويلزم الفراء إن كان لاثنين أن يقول فيه في موضع النصب والجر: (شتين) بالياء، وهذا لا يجيزه عربي ولا نحوي»(١)، والله أعلم.

كما اختلف النحويون في جواز نحو: (شتان ما بين زيد وعمرو) على قولين:

الأول: المنع، وهو قول الأصمعيّ(٢)، وابن قتيبة(٣)، وابن درستويه؛ فقال: «والعامة تقول: شتان ما بينهما، وقد أجازه ثعلب ؒ، وكثير من النحويين يخطئون ربيعة الرقي في قوله: (الطويل)

لَشَتَّانَ ما بينَ اليَزِيدَيْنِ في النَّدَى ... يَزِيدِ سُلَيمٍ والأَغَرِّ بن حاتِمِ(٤)

وإنما اضطره الشعر إلى قوله: بين اليزيدين... وكذلك: (شتان ما بين فلان وما بين فلان)؛ لأن (ما) ههنا اسم بمعنى: (الذي)، و(بين) صلته، وموضعه الرفع، وشتان لا يكون إلا لاثنين أو جماعة، ولا يقال: (شتان الرجل) لأن الواحد لا يتشتت»(٥).

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٤٤٨).

(٢) إصلاح المنطق (ص:٢٨١)، وشرح الكتاب للسيرافي (١/١٨٢)، والارتشاف (٥/٢٣٠٤).

(٣) أدب الكاتب (ص:٢٦٣).

(٤) البيت في: شرح المفصل لابن يعيش (٤/٣٨)، وإصلاح المنطق (ص:٢٨١)، وشرح أبيات إصلاح المنطق للسيرافي (ص:٤٩١).

(٥) تصحيح الفصيح (ص:٤٤٧).

الثاني: الجواز، وهو قول الفراء[١]، وابن السِّكِّيت[٢]، وثعلب[٣]، وأبي سعيد السيرافيّ[٤]، وابن يعيش[٥]، وأبي حيان[٦]، ونسب إلى الجمهور[٧].

واستُدل للمنع بأن شتان ناب عن فعل تقديره: تفرق وتباعد، وهو من الأفعال التي تقتضي فاعلين؛ لأن التفرق لا يحصل من واحد، فإذا قلنا: (شتان ما بين زيد وعمرو) فـ(ما) اسم موصول بمعنى: (الذي)، و(بين) صلته، وموضعه الرفع، فيكون الفاعل واحداً، وشتان لا يكون فاعلها إلا اثنين أو جماعة[٨].

واستدل للجواز بالسماع، ومنه قول أبي الأسود الدؤلي[٩]: (الطويل)

ولَشَتَّانَ مَا بيني وبينَكَ إِنَّني ... على كلِّ حَالٍ أَسْتَقِيمُ وَتَظْلَعُ

والمختار عندي الجواز، وذلك لما يأتي:

أولاً: أنه مؤيد بالسماع المحفوظ عن فصحاء العرب[١٠].

ثانياً: أن القياس لا يأباه من جهة المعنى؛ لأنه إذا تباعد ما بينهما فقد تباعد كل واحد منهما عن الآخر[١١]، والله أعلم.

---

(١) شرح الفصيح للزمخشري (٢/٦٢٥).

(٢) إصلاح المنطق (ص:٢٨١).

(٣) الفصيح (ص:٣١٢).

(٤) شرح الكتاب (١/١٨٢).

(٥) شرح المفصل (٤/٣٨).

(٦) الارتشاف (٥/٢٣٠٤).

(٧) شرح الفصيح لابن هشام اللخمي (ص:٢٢٦).

(٨) تصحيح الفصيح (ص:٤٤٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٣٨).

(٩) ديوانه (ص:١١٨)، وإسفار الفصيح (٢/٨٢٢)، والتنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح (١/١٦٧).

(١٠) التنبيه والإيضاح (١/١٦٧)، والارتشاف (٥/٢٣٠٤).

(١١) شرح الكتاب للسيرافي (١/١٨٢)، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي (ص:٢٢٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٣٨).

٧٧- إعراب (آمين) وحكم همزتها:

اختلف النحويون في إعراب (آمين) على قولين:

الأول: أنه اسم فعل بمعنى: (استجب)، وهو قول الزجاج[١]، وابن درستويه؛ فقال: «ومعنى (آمين): (اسمع) و(استجب)»[٢].

وهو أيضاً قول أبي البركات الأنباريّ[٣]، وأبي البقاء العكبريّ[٤]، وابن أبي العز الهمدانيّ[٥].

الثاني: أنه منادى بمعنى: (يا الله)، وهو قول ابن خالويه[٦] والزمخشريّ[٧].

والمختار عندي: أن (آمين) اسم فعل؛ لأن القول بأنه منادى ضعيف من وجهين:

الأول: أن أسماء الله لا تعرف إلا تلقياً، ولم يرد في السماع أن (آمين) اسم من أسماء الله تعالى[٨].

الثاني: أنه لو كان كذلك لبني على الضم؛ لأنه منادى معرفة أو مقصود[٩]، والله أعلم.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (ص:٥٤٨).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٤٦٧).

(٣) البيان في إعراب غريب القرآن (٤١/١).

(٤) التبيان في إعراب القرآن (٢٠/١).

(٥) الفريد في إعراب القرآن المجيد (١٧٩/١).

(٦) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم (ص:٣٦).

(٧) شرح الفصيح (٦٤٩/٢).

(٨) التبيان في إعراب القرآن (٢٠/١).

(٩) تهذيب اللغة، مادة: (أمن) (٥١٢/١٥)، والتبيان في إعراب القرآن (٢٠/١).

واختلف النحويون أيضاً في قصر (همزة) (آمين) على قولين:

الأول: أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «وليس (أمين) بقصر الهمزة معروفاً في الاستعمال، وإنما قصره الشاعر ضرورة»(١).

الثاني: الجواز، وهو قول ابن السكيت(٢)، وثعلب(٣)، والزجاج(٤)، وابن خالويه(٥)، والزمخشريّ(٦).

واستدل ثعلب(٧) على الجواز بقول جبير بن الأضبط(٨): (الطويل)

تَبَاعَدَ مِنِّي فُطْحُلٌ إذ دَعَوْتُهُ ... أَمِينَ فزادَ اللهُ مَا بَيْنَنَا بُعداً

وقد رد ابن درستويه هذا الاستدلال؛ فقال: «وليس (أمين) بقصر الهمزة معروفاً في الاستعمال، وإنما قصره الشاعر ضرورة إن كان قصره، وقد يروى هذا البيت على غير ما رواه ثعلب وهو:

فآمِينَ زَادَ اللهُ مَا بَيْنَنَا بُعداً

وهذا ممدود لا ضرورة فيه، وهو المعروف، وروي عن رسول الله ﷺ أنه

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٤٦٦).

(٢) إصلاح المنطق (ص:١٧٩).

(٣) الفصيح (ص:٣١٦).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (٥٤/١).

(٥) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم (ص:٣٤).

(٦) شرح الفصيح (٦٤٨/٢).

(٧) الفصيح (ص:٣١٦).

(٨) البيت في: إصلاح المنطق (ص:١٧٩)، وشرح أبيات إصلاح المنطق لأبي محمد السيرافي (ص:٣٥٥)، والمشوف المُعْلَم، مادة: (أمن) (٧٩/١).

قـال: «**إذا قـال الإمـام: ولا الضـالين، فقولـوا: آمـين**»[١]، ولم يـروه واحـد مـنهم بالقصـر ولكـن ممـدوداً، وهـو الأصـل الصـحيح، وللشـاعر أن يقصـر الممـدود في الشعر، خاصة إذا اضطر إلى تقويم وزن أو قافية، وليس للمتكلم في غير الشعر ذلك»[٢].

والمختار عندي: جواز قصر همزة (آمين)؛ لأنه لغة ثابتة عن العرب نقلها جماعـة مـن النحـويين واللغـويين، مـنهم: ابـن السـكيت[٣]، والزجـاج[٤]، وابـن خالويه[٥]، والأزهري[٦]، والجوهري[٧]، وقـال الزمخشـريّ: «كلاهما لغة جيدة»[٨] والله أعلم.

(١) الحديث في صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب جهر المأموم بالتأمين رقم (٧٨٢)، (ص:١٥٦).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٤٦٦).

(٣) إصلاح المنطق (ص:١٧٩).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (١/٥٤).

(٥) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم (ص:٣٤).

(٦) تهذيب اللغة، مادة: (أمن) (١٥/٥١٢).

(٧) الصحاح، مادة: (أمن) (٥/٢٠٧٢).

والجوهري هو: إسماعيل بن حماد الجوهري أبو نصر الفارابي، توفي سنة (٣٩٣هـ).

إشارة التعيين (ص:٥٥)، والبلغة (ص:٦٦)، والبغية (١/٤٤٦).

(٨) شرح الفصيح (٢/٦٤٨).

٧٨- أصل (هَلُمَّ):

اختلف النحويون في أصل (هلمَّ) على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها مركبة من (ها) التنبيه ومن (لُمَّ) التي هي فعل أمر فحذفت الألف؛ فقيل (هَلُمَّ)، وهو قول الخليل[١]، وسيبويه[٢]، وابن درستويه؛ فقال: «لأن حرف التنبيه ههنا إنما هو حرفان (الهاء) مع (الألف).. وإنما تحذف الألف منها في الخط خاصة لا في اللفظ، ولو حذفت للتخفيف منها الألف لكانت ثابتة في النية، وذلك قولهم (هَلُمَّ)»[٣].

ونسب هذا القول إلى البصريين[٤].

الثاني: أنها مركبة من (هل) التي للزجر، و(أُمَّ) بمعنى: (اقصد)، فالهمزة ألقيت حركتها على الساكن قبلها وحذفت هي؛ فقيل (هَلُمَّ)، وهو قول الفراء[٥]، ونسب إلى الكوفيين[٦].

الثالث: أنها بسيطة، وهذا القول ذكره أبو حيان[٧]، ولم ينسبه إلى أحد، ولم أقف على من قال به، ثم قال أبو حيان بعد ذكر هذا القول: «وهو قول لا بأس

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٤/٤١).

(٢) الكتاب (٣/٣٣٢).

(٣) تصحيح الفصيح (ص:٤١١).

(٤) شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣/١٣٩١)، والارتشاف (٥/٢٣٠٤)، والهمع (٥/١٢٦).

(٥) معاني القرآن (١/٢٠٣).

(٦) المفصل للزمخشري (ص:١٨٥).

(٧) الارتشاف (٥/٢٣٠٥).

به، إذ الأصل البساطة حتى يقوم دليل واضح على التركيب»[١].

والمختار عندي: أن (هَلُمَّ) مركبة من (ها) التنبيه و(لُمْ) التي هي فعل أمر، فحذفت (الألف) للتخفيف؛ بدليل أنهم نطقوا بهذا الأصل، فقالوا: (ها لُمَّ)[٢]، والله أعلم.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) الارتشاف (٥/٢٣٠٥)، والتذييل والتكميل (٥/ل ١٧ ب)، والهمع (٥/١٢٦).

٧٩- حذف التنوين من (إيه):

اختلف النحويون في تنوين (إيه) على قولين:

الأول: أنها تنون إذا قصد بها التنكير، ولا تنون إذا قصد بها التعريف، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «فأما إيه بكسر الهمزة والهاء فموضوعة للاستزادة والاستدعاء، وأصلها ألا تنون؛ لأنها غير متمكنة وأنها لاستزادة المعرفة... ومن العرب من نونها فيقول: إيه وذلك إذا لم يقصد بالإخبار شيئاً معروفاً، ولكن استزادة من الاستزادات وخبراً من الأخبار؛ لأن التنوين من علامات التنكير»(١).

ونسب هذا القول إلى البصريين(٢).

الثاني: أنها تنون عند الوصل ولا تنون عند الوقف، وهو قول ابن السكيت(٣)، وثعلب(٤).

الثالث: أنها لا تكون إلا منونة، وهو قول الأصمعيّ(٥).

واستدل ابن درستويه(٦) على عدم التنوين بقول ذي الرمة(٧): (الطويل)

وَقَفْنَا وَقُلْنَا إِيْهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ ... وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ البَلاَقِعِ

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٢٤٦).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٧١/٤).

(٣) إصلاح المنطق (ص:٢٩١).

(٤) مجالس ثعلب (٢٢٨/١).

(٥) شرح المفصل لابن يعيش (٧١/٤)، وشرح الكافية للرضي (٩٦/٣).

(٦) تصحيح الفصيح (ص:٢٤٦).

(٧) ديوانه (ص:٣٥٦)، وإصلاح المنطق (ص:٢٩١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧١/٤)، وشرح الكافية للرضي (٩٢/٣).

واستدل على تنوينها إذا قصد بها التنكير(١)، بقول الشاعر(٢): (الرجز)

إيهٍ فِدَاءً لَكَ يَا فَضَالَةَ أَجِرَّه وَالرَّمْحُ وَلاَ تُهَالَه

واستدل الأصمعيّ على لزوم التنكير بأن العرب لا تقول إلا به(٣).

والمختار عندي: أن (إيه) تنون إذا قصد بها التنكير، ولا تنون إذا قصد بها التعريف، وذلك لما يأتي:

أولاً: أنه مؤيد بالسماع كما تقدم.

ثانياً: أن قول الأصمعي نفي وقول غيره إثبات، وقول المثبت مقدم على قول النافي.

ثالثاً: أن حذف التنوين في (إيه) لو كان لأجل الوقف لحذفت معه الحركة، كما يحذفان في نحو (زيد) عند الوقف، والله أعلم.

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٢٤٦).

(٢) لم أقف على قائله.

والبيت في المقتضب (١٦٨/٣)، وضرائر الشعر لابن عصفور (ص:٤٧) بلفظ (ويهاً) بدلاً من (إيه)، وفي المقصور والممدود للفراء (ص:٣٩)، والمقصور والممدود لابن ولاد (ص:٨٤)، والمقصور والممدود لأبي علي القالي (ص:٤٤٨) بلفظ (مهلاً) بدلاً من (إيه).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٧١/٤)، وشرح الكافية للرضي (٩٦/٣).

٨٠- معنى (ويهاً):

اختلف النحويون في معنى (ويهاً) على قولين:

الأول: أنها بمعنى الحض والإغراء، ولا تكون بمعنى الزجر، وهو قول ابن درستويه، فقال: «ولا تكون (ويه) زجراً كما قال، وإنما هي حض لا غير»[(١)]، وهو أيضاً قول أبي سهل الهرويّ[(٢)] وأبي حيان[(٣)].

الثاني: أنها بمعنى الزجر، وهو قول الأصمعيّ[(٤)].

الثالث: أنها تأتي بمعنى الإغراء وتأتي بمعنى الزجر، وهو قول ابن أبي الربيع[(٥)].

والمختار عندي: أنها للحض والإغراء؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أن هذا المعنى جاء في كلام العرب[(٦)]، ومنه قول حاتم الطائي[(٧)]:

(البسيط)

وَيْهَاً فِداؤُكُم أُمَّتِي وَما وَلَدَتْ   حامُوا على مَجْدِكُم واْكفُوا من اتَّكَلا

ثانياً: «أن (ويهاً) بالياء وفتح الهاء موضوعة للتحريض على الشيء والإغراء به»[(٨)] والله أعلم.

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٢٤٧).

(٢) شرح الفصيح (١/٥٥٠).

(٣) التذييل والتكميل (٥/ل ٢١ أ).

(٤) شرح ديوان ذي الرمة للخطيب التبريزي (ص:٢٧٤).

(٥) الكافي (٣/١١٤٠).

(٦) المقتضب للمبرد (٣/١٨٠).

(٧) ديوانه (ص:٣٩)، والمقتضب (٣/١٨٠)، وإسفار الفصيح (١/٥٤٩).

(٨) إسفار الفصيح (١/٥٥٠).

٨١- رافع الفعل المضارع:

اختلف النحويون في رافع الفعل المضارع على ثمانية أقوال:

القول الأول: أن الفعل المضارع يرتفع لوقوعه بنفسه موقع الاسم، وينتصب لوقوعه مع غيره موقع الاسم، فإذا لم يقع بنفسه موقع الاسم ولا مع غيره أعطي الجزم.

وهذا القول نقله الواسطيّ(١)، وابن بابشاذ(٢) عن ابن درستويه، وجعلاه قولاً مستقلاً في المسألة.

والذي يظهر لي من النقل: أن ابن درستويه يرى في رافع الفعل المضارع رأي البصريين الآتي ذكره، وهو أن الفعل المضارع مرفوع لوقوعه موقع الاسم؛ بدليل قوله: «الفعل يرتفع لوقوعه بنفسه موقع الاسم»، فهذا بعينه هو قول البصريين؛ إلا أن ابن درستويه قيد (الوقوع) بقوله (بنفسه)؛ ليخرج الفعل المضارع المقترن بـ(أن)؛ فإنه في موقع الاسم مع (أن)، فهذا القيد لا ينافي قول البصريين، بل يدفع عنهم الاعتراض بنحو ما ذكر.

قال أبو عبد الله الدينوريّ: «وقلنا: (بنفسه) احترازاً من وقوعه، مع (أن) الخفيفة موقع اسم مصدري؛ لأنه هناك منصوب بأن، ولهذا قال بعض النحويين: إن الفعل المضارع إذا وقع بنفسه موقع الاسم ارتفع، وإذا وقع مع غيره موقع الاسم انتصب، وإذا لم يقع بنفسه ولا مع غيره موقع الاسم الجزم»(٣).

---

(١) شرح اللمع (ص:١٥٦).

(٢) شرح المقدمة المحسبة (٢/٣٤٧).

(٣) ثمار الصناعة (ص:٢٤٢).

ثم إني وقفت على قول لابن فلاح يؤيد ما ظهر لي؛ فقال: «وأما قول ابن درستويه: ارتفع المضارع لوقوعه بنفسه موقع الاسم، وانتصب لوقوعه مع غيره موقع الاسم، وانجزم لما لم يقع بنفسه ولا بغيره موقع الاسم، فإنه يرجع في التحقيق إلى قول البصريين»(١)، والله أعلم.

القول الثاني: أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم، وهو قول سيبويه(٢)، والمبرد(٣)، وابن السراج(٤)، والسيرافيّ(٥)، ونسب إلى جمهور البصريين(٦).

القول الثالث: أنه ارتفع لتجرده من الناصب والجازم، وهو قول الفراء(٧)، واختاره ابن خروف(٨)، وابن الحاجب(٩)، وابن مالك(١٠)، وابن هشام(١١).

القول الرابع: أنه ارتفع لتعريه من العوامل اللفظية مطلقاً، وهذا القول ذكره

---

(١) المغني في النحو (١/١٥١).

(٢) الكتاب (٣/٩-١٠).

(٣) المقتضب (٢/٥).

(٤) الأصول في النحو (٢/١٤٦).

(٥) شرح الكتاب (١/٧٦).

(٦) التذييل والتكميل (٥/٨٤ أ).

(٧) معاني القرآن (١/٥٣).

(٨) شرح الجمل (١/٢٧٣).

(٩) شرح المقدمة الكافية (٣/٨٦٦).

(١٠) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص:٢٢٨).

(١١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ص:٣٨٩).

ابن يعيش[١]، وأبو حيان[٢]، ونسباه إلى جماعة من البصريين.

وقد جعل السيوطيّ رحمه الله هذا القول والذي قبله قولاً واحداً[٣]. وهو الظاهر والله أعلم.

القول الخامس: أنه ارتفع بالإهمال، وهذا القول ذكره أبو حيان ونسبه إلى الأعلم[٤]، وهو مخالف لما نص عليه الأعلم في النكت؛ فقال: «إن قال قائل: بم ترتفع هذه الأفعال المضارعة؟ قيل له: بوقوعها موقع الأسماء»[٥].

القول السادس: أنه ارتفع بحروف المضارعة المجموعة في قولك: (نأيت)، وهو قول الكسائي[٦].

القول السابع: أنه ارتفع بمضارعته للاسم، وهو قول ثعلب[٧].

القول الثامن: أنه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب، وهذا القول ذكره أبو حيان ولم ينسبه إلى أحد[٨]، ولم أقف على من قال به. والله أعلم.

واستدل من قال إنَّ المضارع مرفوع لوقوعه موقع الاسم «بأنه مهما

---

(١) شرح المفصل (١٢/٧).

(٢) التذييل والتكميل (٥/ل ٨٤ أ).

(٣) الهمع (٢٧٣/٢).

(٤) التذييل والتكميل (٥/ل ٨٤ أ).

(٥) النكت في تفسير كتاب سيبويه (١٠٨/١).

(٦) الغرة (ل ٥٩ أ)، والتذييل والتكميل (٥/ل ٨٤ أ)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢٨٤/٤).

(٧) الغرة (٥٩ أ)، والتذييل والتكميل (٥/ل ٨٤ ب)، والهمع (٢٧٤/٢).

(٨) التذييل والتكميل (٥/ل ٨٤ ب).

ساغ وقوع الاسم موقعه كان مرفوعاً؛ ولذلك لا يرتفع بعد النواصب والجوازم؛ لأنه لا يسوغ وقوع الاسم بعدها»[١].

واستدل من قال إنَّ المضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم؛ «بأنه إذا وجد الناصب والجازم أثراً فيه، وإذا عدما ارتفع، فليس ههنا ما يمكن إحالة العمل عليه إلا التعري من العامل اللفظي؛ قياساً على تعري المبتدأ من العامل اللفظي»[٢].

واستدل من قال إنَّ المضارع مرفوع بحروف المضارعة؛ «بأنه كان قبل حرف المضارعة مبنياً، ومعه مرفوعاً، فلم يوجد ما يمكن إحالة الرفع عليه سوى حرف المضارعة»[٣].

والمختار عندي: أن عامل الرفع في الفعل المضارع هو تجرده من الناصب والجازم، وذلك لأنه أسهل الأقوال وأبعدها عن التكلف. والله أعلم.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور (١/١٣٠).

(٢) المغني في النحو لابن فلاح (١/١٥٤).

(٣) المصدر السابق.

٨٢- أصل (مهما):

اختلف النحويون في أصل (مهما) على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها مركبة، وأصلها (ما ما)، فالأولى شرطية بمنزلة (أين)، والثانية بمنزلة (ما) التي بعد (أين)، إلا أن الألف الأولى قلبت هاءً؛ لئلا يستنكر تكرير اللفظ، وهو قول الخليل[١]، وابن درستويه؛ فقال: «ومهما من هذا الباب وإنما هي (ما ما)، فالأولى اسم مبهم بمنزلة (أين) و(متى)، والثانية بمنزلة (ما) التي بعد (أين) و(متى)، فأبدلت الهاء من الألف استثقالاً لتكرير الحرفين، وصارت الكلمتان كالكلمة الواحدة»[٢].

الثاني: أنها مركبة، وأصلها (مه) التي بمعنى اكفف، و(ما) شرطية، وهو قول الأخفش الأوسط[٣]، ونسبه أبو حيان إلى البغداديين[٤].

الثالث: أنها بسيطة، وهو قول ابن عصفور[٥]، وابن إياز[٦]، وابن هشام[٧]، وابن نور الدين الموزعيّ[٨].

---

(١) الكتاب (٥٩/٣)، والمقتضب (٤٧/٢)، والأصول في النحو (١٥٩/٢).

(٢) كتاب الكتاب (ص:٥٨).

(٣) الغرة في شرح اللمع (ل ٨٢ ب)، والارتشاف (١٨٦٣/٤)، والجنى الداني (ص:٦١٢).

(٤) الارتشاف (١٨٦٣/٤).

(٥) شرح الجمل (١٩٩/٢).

(٦) شرح فصول ابن معطٍ (ل ٢٣٥ أ).

(٧) مغني اللبيب (ص:٣٢٤).

(٨) مصابيح المغاني (ص:٣٦٦).

والمختار عندي: أن (مهما) بسيطة؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أن القول إنَّ (مهما) مركبة من (ما ما)، مردود بأن هذا الأصل لم ينطق به في موضع(١).

ثانياً: أن القول إنَّ (مهما) مركبة من (مه) و(ما)، مردود بأن الأصل عدم التركيب، فلا يدعى إلا بدليل، ولا دليل على ذلك(٢).

فإذا ثبت فساد الوجهين في التركيب لم يبق إلا أن تكون (مهما) بسيطة على الأصل، والله أعلم.

(١) شرح الجمل لابن عصفور (١٩٩/٢).

(٢) شرح الجمل لابن عصفور (١٩٩/٢)، وشرح فصول ابن معطٍ لابن إياز (ل ٢٣٥ أ).

٨٣- أصل (هلاَّ) ومعناها

اختلف النحويون في أصل (هلاَّ) على قولين:

الأول: أنها مركبة من (هل) و(لا)، وهو قول الخليل[١]، وسيبويه[٢]، وابن درستويه[٣]؛ فقال: «ويوصل (لا) بـ(هل)؛ لأن هل بمنزلة ألف الاستفهام... ولأن معنى الاستفهام بـ(هل) مع (لا) يؤول إلى التوبيخ».

وهو أيضاً قول أبي الحسن الرمانيّ[٤]، وابن يعيش[٥].

الثاني: أنها بسيطة، وهو قول منسوب إلى الجمهور[٦].

والمختار عندي: أنها مركبة «لوجود كل حرف منها إذا فك جزآه كان له معنى»[٧]، وما كان كذلك فإن دعوى التركيب فيه تصح، والله أعلم.

كما اختلف النحويون في معنى (هلاَّ) على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها بمعنى التوبيخ، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «ولأن معنى الاستفهام بـ(هل) مع (لا) يؤول إلى التوبيخ»[٨].

---

(١) الكتاب (٣/٥).

(٢) الكتاب (٣/١١٥).

(٣) كتاب الكتاب (ص:٦٤).

(٤) كتاب معاني الحروف (ص:١٢٣).

(٥) شرح المفصل (٨/١٤٤).

(٦) جواهر الأدب (ص:٣٩٥).

(٧) التذييل والتكميل (٥/ل ١٩١ ب).

(٨) كتاب الكتاب (ص:٦٤).

الثاني: أنها بمعنى التحضيض، وهو قول سيبويه[١]، والرمانيّ[٢]، وابن الشجريّ[٣]، والمالقيّ[٤]، والمراديّ[٥].

الثالث: أنها بمعنى التوبيخ إذا جاء بعدها فعل ماضٍ، وبمعنى التحضيض إذا جاء بعدها فعل مضارع، وهو قول ابن يعيش[٦]، وابن الحاجب[٧]، والرضيّ[٨].

والمختار عندي القول الثالث؛ لأنه أبعد عن التكلف؛ لأن التوبيخ يكون على ما مضى، والحض يكون على أمرٍ في المستقبل، هذا هو المتبادر إلى الذهن، وغير ذلك يؤدي إلى التكلف في تقريب المعنى، وما لا يؤدي إلى التكلف أولى مما يؤدي إليه، والله أعلم.

---

(١) الكتاب (٩٨/١)، (١١٥/٣).

(٢) كتاب معاني الحروف (ص:١٣٢).

(٣) أمالي ابن الشجري (٥٤٣/٢).

(٤) رصف المباني (ص: ٤٧١).

(٥) الجنى الداني (ص:٦١٣).

(٦) شرح المفصل (١٤٤/٨).

(٧) الإيضاح في شرح المفصل (٢٣٤/٢).

(٨) شرح الكافية (٤٤٢/٤).

٨٤- حكم العدد (اثني عشر) من حيث الإعراب والبناء:

اختلف النحويون في العدد (اثني عشر) من حيث الإعراب والبناء على قولين:

الأول: أن الصدر مبني والعجز كذلك، وهو قول ابن كيسان[١]، وابن درستويه؛ فقال: «فأما العدد فإن ما دون العشرة يضم إلى العشرة، فيجعلان اسماً واحداً ويبنيان على الفتح، كقولك: أحد عشر وإحدى عشر، واثنا عشر واثنتا عشرة، حتى تنتهي إلى العشرين، ومن النحويين من يزعم أن التثنية لا تبنى، وليس عندنا ذلك بصحيح»[٢].

الثاني: أن الصدر معرب والعجز باقٍ على بنائه، وهو قول الزجاجيّ[٣]، وأبي علي الفارسيّ[٤]، وأبي بكر الزُبيديّ[٥]، وابن الوراق[٦]، وابن جنيّ[٧]، والواسطيّ[٨]، وأبي بكر الشنترينيّ[٩]، والزمخشريّ[١٠]؛

---

(١) التذييل والتكميل (٣/١٢٥ب)، والارتشاف (٢/٧٥٩)، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (٧/٤٠).

(٢) كتاب الكتاب (ص:١٤٨).

(٣) الجمل في النحو (ص:١٢٦).

(٤) الإيضاح (ص:٢٣٦).

(٥) الواضح (ص:١٠١).

(٦) علل النحو (ص:٤٩٤).

(٧) اللمع (ص:٢٢٨).

(٨) شرح اللمع (ص:٢١٢).

(٩) تلقيح الألباب (ص:٨٣).

(١٠) المفصل في علم اللغة (ص:٢٥٧).

وابن الدهان[١]، والجزوليّ[٢]، وابن خروف[٣]، وابن معطٍ[٤]، وابن يعيش[٥]، وابن عصفور[٦]، والكيشيّ[٧]، وأبي حيان[٨]، وابن هشام[٩]، ونسب إلى الجمهور[١٠].

واستدل من قال بالبناء بالقياس على بقية الأعداد، وهي إحدى عشر وثلاثة عشر إلى تسعة عشر[١١].

واستدل من قال بالإعراب بتغير آخره عند تغير العامل، فتقول: (جاء اثنا عشر رجلاً)؛ و(رأيت اثني عشر رجلاً)، و(مررت باثني عشر رجلاً)؛ فدل على أنه معرب وليس بمبني[١٢].

---

(١) الفصول في العربية (ص:٢٨).

(٢) المقدمة الجزولية (ص:١٧٢).

(٣) شرح الجمل (٢/٦٣٣).

(٤) الفصول الخمسون (ص:٢٤٠).

(٥) التهذيب الوسيط (ص:٣٧٧).

(٦) المقرب (ص:٣٨٦).

(٧) الإرشاد (ص:٢٥٢).

(٨) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان (ص:١٦٨).

(٩) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ص:٤١٨).

(١٠) المحصول في شرح الفصول (ل ١٩٣ أ)، والارتشاف (٢/٧٥٩).

(١١) شرح الجمل لابن بابشاذ (١/١٠٣ أ)، والمحصول في شرح الفصول (ل ١٩٣ أ)، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (٧/٤٠)، والهمع (٥/٣١١).

(١٢) شرح اللمع للباقولي (٢/٧١٥)، والمحصول في شرح الفصول (ل ١٩٣ أ)، والإرشاد (ص:٢٥٢).

والمختار عندي: أن العدد (اثني عشر) معرب الصدر مبني العجز؛ لأن القول ببناء الصدر من العدد (اثني عشر) يؤدي إلى عدم النظير؛ لأنه ليس في كلام العرب مركب أول شطريه مثنى[١]، وما يؤدي إلى عدم النظير لا يصح قبوله[٢].

---

(١) شرح اللمع للواسطي (ص:٢١٢)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ل ١٤٣ ب)، والملخص (ص:٤٢٢).

(٢) تنظر القاعدة في شرح التسهيل لابن مالك (١/١٣).

٨٥- المعتبر في تأنيث العدد وتذكيره إذا كان المعدود جمعاً:

اختلف النحويون في المعتبر في تأنيث العدد وتذكيره، إذا كان المعدود جمعاً مؤنث اللفظ ومفرده مما لا يكون منه أنثى ولا ذكر، ولا في اسمه علامة تأنيث، نحو: سِجلاَّت، وحَمَّامَات على قولين:

الأول: أن المعتبر هو لفظ الجمع؛ فتقول: ثلاث سِجلاَّت، وثلاث حَمَّامَات، وهو قول الكسائي(١)، وابن قتيبة الدينوري(٢)، وابن درستويه؛ فقال: «وإن كان شيء مما لا يكون أنثى ولا ذكر، ولا في اسمه علامة تأنيث، كالسِّجِل(٣) والأَوارِج(٤)، فإنه إذا جمع على غير تكسير أنث عدده كما يؤنث عدد ما في واحده تأنيث»(٥).

الثاني: أن المعتبر هو المفرد؛ فتقول: ثلاثة سِجلاَّت، وثلاثة حَمَّامَات، وهو قول ابن يعيش(٦)؛

---

(١) الارتشاف (٢/٧٥١)، والتذييل والتكميل (٣/ل ١٢١ ب).

(٢) أدب الكاتب (ص: ١٩٠).

(٣) **السِّجِل** بتشديد السين مع كسرها وكسر الجيم: كتاب العهد ونحوه، وهو أحد الأسماء المذكورة المجموعة بالتاء ولا يكسر، وأما قولهم: سجال وسجول فهما جمع للسَّجْل بتشديد السين مع فتحها وسكون الجيم، وهو: الدلو الفخمة المملوءة مذكر.
المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، مادة: (سجل) (٧/١٩٤-١٩٥).

(٤) **الأوارِج**: من كتب أصحاب الدواوين في الخراج ونحوه.
التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، مادة: (أرج) (١/٣٩٧).

(٥) كتاب الكتاب (ص: ١٥٩).

(٦) شرح المفصل (٦/١٩).

وابن عصفور[١]، وابن مالك[٢]، والرضيّ[٣]، وابن أبي الربيع[٤]، وأبي حيان[٥]، والدمامينيّ[٦]، والسيوطيّ[٧].

والمختار عندي: أن المعتبر هو المفرد؛ لأن فيه إجراء لباب العدد على طريقة واحدة في تأنيثه وتذكيره إذا كان المعدود جمعاً؛ فيكون كل جمع له مفرد، فالمعتبر في تأنيثه وتذكيره هو المفرد، والله أعلم.

---

(١) شرح الجمل (٢/٢٧).

(٢) شرح التسهيل (٢/٣٩٨).

(٣) شرح الكافية (٣/٢٩١).

(٤) الملخص (ص:٤٢٠).

(٥) الارتشاف (٢/٧٥١).

(٦) تعليق الفرائد (٧/٢٣).

(٧) الهمع (٥/٣٠٨).

٨٦- تمييز المائة بمفرد منصوب:

الأصل في تمييز العدد (مائة) أن يكون مفرداً مجروراً، واختلف النحويون في جواز مجيئه مفرداً منصوباً على قولين:

الأول: أنه جائز في ضرورة الشعر؛ وهو قول المبرد[١]، وابن درستويه؛ فقال: «فإن نونت المائة نصبت المعدود على التمييز، وإنما يأتي مثل ذلك في ضرورة الشعر، كقول الشاعر[٢]: (الوافر)

إذا عاش الفتى مائتين عاماً ... فَقَدْ أَوْدَى المسرَّة والفَتَاءُ»[٣]

وهو أيضاً قول الأعلم الشنتمريّ[٤]، وابن يعيش[٥]، وأبي علي الشلوبين[٦]، وابن عصفور[٧]، وابن مالك[٨]، وابن أبي الربيع[٩]، وأبي حيان في أحد قوليه[١٠]، والمراديّ[١١]، والسمين الحلبيّ[١٢].

---

(١) المقتضب (١٦٦/٢).

(٢) قائله: الربيع بن ضبع الفزاري.

والبيت في شرح أبيات سيبويه للنحاس (ص:٦٤)، وشرح أبيات سيبويه للأعلم (١٦٨/١)، وشرح أبيات المفصل والمتوسط (ص:٤٤٨)، وخزانة الأدب (٣٧٩/٧).

(٣) كتاب الكتاب (ص:١٤٩).

(٤) شرح أبيات سيبويه (١٦٨/١).

(٥) شرح المفصل (٢٣/٦).

(٦) التوطئة (ص:٢٨١).

(٧) المقرب (ص:٣٨٤).

(٨) شرح الكافية الشافية (١٦٦٧/٣).

(٩) الملخص (ص:٤٢٦).

(١٠) البحر المحيط (١١٢/٦).

(١١) توضيح المقاصد والمسالك (٣١٠/٤).

(١٢) الدر المصون (٤٧١/٧).

الثاني: أنه جائز مطلقاً، وهو قول ابن كيسان(١)، وهو أيضاً ظاهر كلام الرضيّ(٢)، والإسفرايينيّ(٣)، وأبي حيان في النكت(٤)؛ فقد أجازوا مجيء تمييز العدد (مائة) مفرداً منصوباً، ولم يقيدوه بالضرورة الشعرية.

واستدل للأول: «بأن المحفوظ من لسان العرب المشهور أن (مائة) لا يفسر إلا بمفرد مجرور»(٥).

واستدل للثاني(٦) بقول الربيع ضبع الفزاري:

إذا عاش الفتى مائتين عاماً ... فَقَدْ أَوْدَى المسرَّة والفَتَاءُ

وقد أجيب عن هذا البيت بأنه من ضرورات الشعر؛ فلا حجة فيه(٧).

والمختار عندي: عدم جواز مجيء تمييز العدد (مائة) مفرداً منصوباً في غير الشعر؛ لأن السماع الكثير جاء بإضافة المائة إلى التمييز، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ﴾[سورة البقرة: ٢ من الآية ٢٥٩]، وما ورد بخلاف ذلك فهو قليل، والقليل إنما يأتي للضرورة لا في سعة الكلام(٨)، والله أعلم.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٩٥)، والارتشاف (٢/٧٤٥)، والهمع (٤/٧٦).
(٢) شرح الكافية (٣/٣٠٥).
(٣) لباب الإعراب (ص:٣٣٤).
(٤) النكت الحسان (ص:١٦٧).
(٥) البحر المحيط لأبي حيان (٦/١١٢).
(٦) شرح الكافية للرضي (٣/٣٠٥)، ولباب الإعراب للإسفراييني (ص:٣٣٤).
(٧) كتاب الكتاب (ص:١٤٩)، وضرائر الشعر للقيرواني (ص:١٣٠)، وموارد البصائر لفرائد الضرائر (ص:٣٣٠).
(٨) تنظر القاعدة في: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٢/٣٨٦).

٨٧- إفراد العدد (مائة) إذا كان تمييزاً للثلاثة وأخواتها:

الأصل في تمييز الثلاثة وأخواتها أن يكون جمعاً[١]، إلا إذا كان تمييزها بالعدد (مائة)، فإنه يكون مفرداً[٢]، واختلف النحويون في جواز جمعه حينئذٍ على قولين:

الأول: أنه جائز في ضرورة الشعر، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «لأن قولك: ثلثمائة عددان أحدهما مضاف إلى الآخر، وهما الثلاث والمائة.. وتكون (المائة) في جميع ذلك موحدة، ولا تجمع إلا في ضرورة الشعر»[٣].

وهو أيضاً قول أبي علي الفارسيّ[٤]، وعبدالقاهر الجرجانيّ[٥]، وابن الدهان[٦]، والجزوليّ[٧]، وابن الخباز[٨]، وابن يعيش[٩]، والرضيّ[١٠]، وابن هشام[١١].

الثاني: أنه جائز مطلقاً، وهو ظاهر كلام سيبويه؛ فقد شبه به ما يجوز في

---

(١) الارتشاف (٢/٧٤٣).

(٢) الارتشاف (٢/٧٤٥).

(٣) كتاب الكتاب (ص:١٤٦).

(٤) الإيضاح (ص:٢٣٥).

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح (٢/٧٣٢).

(٦) الغرة في شرح اللمع (ل ١٥٧ ب).

(٧) المقدمة الجزولية (ص:١٧٤).

(٨) توجيه اللمع (ل ١٤٥ أ).

(٩) شرح المفصل (٦/٢٣).

(١٠) شرح الكافية (٣/٣٠٢).

(١١) أوضح المسالك (ص:٤١٦).

الكلام فقال: «ومثل ذلك في الكلام قوله تبارك وتعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾[سورة النساء: ٤ من الآية ٤] وقَرِرْنَا به عَيْنَاً، وإن شئت قلت: أعيناً وأنفساً كما قلت: ثلثمائة وثلاث مئتين ومئات»[١].

وهو قول ابن السكيت[٢]، والمبرد[٣]، وابن معطٍ[٤]، وابن عصفور[٥]؛ فقد أجازوا الجمع بلا قيد.

والمختار عندي: عدم جواز الجمع؛ لأنه وإن كان قوياً في القياس إلا أن السماع الكثير جاء بالإفراد، والسماع الكثير مقدم على القياس القوي[٦]، والله أعلم.

---

(١) الكتاب (١/٢١٠).

(٢) إصلاح المنطق (ص:٢٩٩).

(٣) المقتضب (٢/١٦٧).

(٤) الفصول الخمسون (ص:٢٤٢).

(٥) المقرب (ص:٣٨٤)، وشرح الجمل (٢/٣٢).

(٦) تنظر القاعدة في: الاقتراح في أصول النحو وجدله (ص:٣٤٥).

٨٨- تمييز العدد واحد واثنين:

العدد إن كان واحداً أو اثنين لم يحتج إلى تمييز؛ استغناء بالنص على المفرد والمثنى(١)، فيقال: رجل، ورجلان؛ لأنه أخصر وأجود، ولا يقال: واحد رجل، ولا اثنا رجل، وأما قول بعض العرب(٢):

"اشْتَرَيْتُ قَدَحاً واثْنَيْه، واشْتَرَيْتُ اثني مُدّ البصرة" فشاذ.

وقول خطام المجاشعي(٣): (الرجز)

كَأَنَّ خُصْيِيهِ مِنَ التّدَلْدُلِ ظَرفُ عَجوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظَلِ

فضرورة(٤)، فلا يقاس عليهما.

وهذا الذي ذكرته هو مذهب النحويين في هذه المسألة(٥)، ولم أقف - فيما قرأت - على مخالف في ذلك، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «اعلم أنه يجمع المعدود في ما دون العشرة، ويضاف إليه العدد في الأيام والليالي، وغير ذلك من الأشياء كلها؛ فتكتب ثلاث ليال وثلاثة أيام، إلا في الواحد والاثنين فإنك تقول:

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٩٥)، وتعليق الفرائد (٧/١٦)، والهمع (٤/٧٤).

(٢) التذييل والتكميل (٣/ل ١١٨ ب)، والارتشاف (٢/٧٤٦)، والهمع (٤/٧٤).

(٣) البيت في شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٩٦)، والارتشاف (٢/٧٤٦)، وشرح الكافية للرضي (٣/٣٠٩)، والخزانة (٧/٤٠٣).

(٤) كتاب الكتاب (ص:١٤٦).

(٥) شرح اللمع للباقولي (٢/٧١٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦/١٨)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٦٠٧)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٩٥)، والتذييل والتكميل (٣/ل ١١٨ ب)، والارتشاف (٢/٧٤٦)، وتعليق الفرائد (٧/١٦)، والهمع (٤/٧٤).

يوم ويومان، وليلة وليلتان ونحو ذلك، فتستغني بتوحيد المعدود وتثنيته عن ذكر العدد وإضافته؛ فلا تقول: إحدى ليلة ولا ثنتا ليلة.. وهذا يجوز في ضرورة الشعر، ولا يستعمل في الكلام»[1] والله أعلم.

(١) كتاب الكتاب (ص:١٤٦).

٨٩- تعريف العدد المضاف:

أجمع النحويون على جواز تعريف العدد المضاف بإدخال الألف واللام على المضاف إليه، فيقال في (ثلاثة أثواب): (ثلاثة الأثواب)[١].

واختلفوا في جواز تعريفه بإدخال الألف واللام على المضاف، والمضاف إليه على قولين:

الأول: المنع، وهو قول المبرد[٢]، والزجاجيّ[٣]، وابن درستويه؛ فقال: «وقد زعم قوم من النحويين أنهم يجيزون إدخال الألف واللام على المضاف والمضاف إليه معاً... وهذا غلط، ولو جاز في العدد والمعدود لجاز في كسور العدد أيضاً أن يقال: النصف الدرهم على الإضافة، وهم يمتنعون عن ذلك»[٤].

وهو أيضاً قول أبي علي الفارسيّ[٥]، وابن جنيّ[٦]، وابن برهان[٧]، وأبي عبد الله الدينوريّ[٨]، وأبي الحسن الباقوليّ[٩]، وابن الدهان[١٠]، والزمخشريّ[١١]،

---

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ (١/١٠٥ب)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٣٤).

(٢) المقتضب (٢/١٧٣).

(٣) الجمل في النحو (ص:١٢٩).

(٤) كتاب الكتاب (ص:١٥٠).

(٥) الإيضاح (ص:٢٣٦).

(٦) اللمع (ص:٢٣١).

(٧) شرح اللمع (٢/٥١٦).

(٨) ثمار الصناعة في علم العربية (ص:٤٢٦).

(٩) شرح اللمع (٢/٧٢٠).

(١٠) الفصول في العربية (ص:٢٨).

(١١) المفصل (ص:٢٥٨).

والعكبريّ[١]، وابن يعيش[٢]، وابن الحاجب[٣]، وابن عصفور[٤]، وابن مالك[٥]، والرضيّ[٦]، ونسب إلى البصريين[٧].

الثاني: الجواز، وهو قول الكسائيّ[٨]، ونسب إلى الكوفيين[٩]، واختاره الخوارزميّ؛ فقال: «فما نقله الكوفيون له وجه صحيح والنفس تنزع إليه، فوجب أن يجوز»[١٠].

واستدل ابن درستويه[١١] على أن (أل) تدخل على المضاف إليه دون المضاف، بقول الفرزدق[١٢]: (الكامل)

ما زال مُذْ شدَّتْ يداه إزارَه ... فسما وأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَار

---

(١) المتبع في شرح اللمع (٢/٥٩٥).

(٢) شرح المفصل (٦/٣٣).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (١/٦١٦).

(٤) شرح الجمل (٢/٣٤).

(٥) شرح التسهيل (٢/٤٠٨).

(٦) شرح الكافية (٣/٣١٠).

(٧) شرح الجمل لابن عصفور (٢/٣٤).

(٨) إصلاح المنطق (ص:٣٠٢).

(٩) الارتشاف (٢/٧٦٢)، والهمع (٥/٣١٤).

(١٠) شرح المفصل (٣/٦٠).

(١١) كتاب الكتاب (ص:١٤٩).

(١٢) ديوانه (ص:١٠٥) وفيه (عقدت) بدلاً من (شدَّت)، وشرح شواهد الإيضاح (ص:٣١٠)، والدرر اللوامع (١/٤٦٩).

وبقول ذي الرمة[(١)]: (الطويل)

وَهَلْ يَرْجِعُ التسليمَ أو يَكْشِفُ العمى ثلاثُ الأثافي في الديار بلاقعُ

واستُدل على ذلك أيضاً بالقياس، وهو أن الإضافة لا تجامع (أل) إذا كان المضاف من غير الأسماء المشتقة من الأفعال[(٢)].

واستُدل للجواز بالسماع والقياس:

فأما السماع فقول العرب: "قَبَضْتُ العشرةَ الدنانيرِ واشتريتُ الخمسةَ الأثوابِ"[(٣)].

وأما القياس فعلى الحسن الوجه[(٤)]؛ فإن الألف واللام دخلت على المضاف والمضاف إليه.

وقد أجيب عن هذه الأدلة بما يأتي:

فأما السماع «فشاذ يحفظ ولا يقاس عليه»[(٥)].

وأما القياس فضعيف؛ «لأنه إنما جاز الجمع بين الألف واللام والإضافة في باب: الحسن الوجه؛ لأن الإضافة فيه غير محضة، والإضافة هنا محضة، فلا يجوز الجمع بينهما وبين الألف واللام»[(٦)].

---

(١) ديوانه (ص:٣٣٢)، وشرح شواهد الإيضاح (ص:٣٠٨)، والدرر اللوامع (٤٩٤/٢).

(٢) المقتضب (١٧٣/٢)، وشرح اللمع للباقولي (٧٢٠/٢)، والهمع (٣١٤/٥)، وكتاب الكتاب (ص:١٥٠).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٤٠٩/٢).

(٤) شرح الجمل لابن عصفور (٣٤/٢)، والارتشاف (٧٦٣/٢).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٤٠٩/٢).

(٦) شرح الجمل لابن عصفور (٣٤/٢).

والمختار عندي المنع، وذلك لما يأتي:

أولاً: أن القول بالجواز ضعيف من حيث السماع؛ لأن إدخال (أل) على المضاف والمضاف إليه مسموع عن عرب غير فصحاء[1]، فلا يعتد به.

الثاني: أن القول بالجواز ضعيف أيضاً من حيث القياس؛ لأنه لا يطرد؛ فلا يقال: «النصف الدرهم ولا الربع الدرهم، فامتناعه من الإطراد في أجزاء الدرهم يدل على ضعفه في القياس»[2]، والله أعلم.

---

(١) كتاب الكتاب (ص:١٤٩)، وتعليق الفرائد (٧٢/٧).

(٢) كتاب الكتاب (ص:١٤٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٢٢/٢)، وتعليق الفرائد (٧٢/٧).

٩٠- تعريف العدد المركب:

اختلف النحويون في تعريف العدد المركب على قولين:

الأول: أنه يُعرَّف بإدخال الألف واللام على الاسم الأول دون الثاني؛ فيقال: (أخذتُ الثلاثةَ عشرَ درهماً)، وهو قول المبرد[1]، وابن درستويه؛ فقال: «فإذا أردت تعريف هذا بالألف واللام أدخلتهما على الاسم الأول، كقولك: (الخمسة عشر درهماً)»[2].

ونسب أبو حيان هذا القول إلى أكثر البصريين[3].

الثاني: أنه يعرَّف بإدخال الألف واللام على الاسم الأول، ويجوز إدخالها على الثاني؛ فيقال: (أخذت الثلاثة عشر درهماً)، و(أخذت الثلاثة العشر درهماً)، وهو قول الكسائيّ[4]، والفراء[5]، والأخفش الأوسط[6]، ونسب إلى الكوفيين[7].

واستدل ابن درستويه على منع دخول الألف واللام على الاسم الثاني، بأن الاسمين قد جعلا اسماً واحداً، ولم يجعل أحدهما معطوفاً على الآخر، ولا يجوز إدخال الألف واللام في وسط الاسم، ولو جاز أن يقال: (الخمسة العشر) لجاز

---

(١) المقتضب (١٧٣/٢).

(٢) كتاب الكتاب (ص: ١٥٠).

(٣) الارتشاف (٧٦٣/٢).

(٤) إصلاح المنطق (ص:٣٠٢).

(٥) معاني القرآن (٣٣/٢).

(٦) الارتشاف (٧٦٣/٢)، وشفاء العليل (٥٧٣/٢).

(٧) الإنصاف (٣١٢/١)، والارتشاف (٧٦٣/٢).

أن يقال: (المعدي الكرب) ونحوه، مما جعل الاسمان منه اسماً واحداً[(١)].

واستدل الكوفيين والأخفش على جواز إدخال الألف واللام على الثاني بسماعه عن بعض العرب، فحكى الأخفش أن بعض العرب يقول: "الخمسة عشر الدرهم"، وحكى أيضاً دخول (أل) على جزئي المركب وعلى التمييز[(٢)].

والمختار عندي: منع دخول الألف واللام على الاسم الثاني؛ لما ذكر ابن درستويه، وأما ما حكاه الكوفيون والأخفش عن العرب، فلا حجة لهم فيه؛ لقلته في الاستعمال، فلا يقاس عليه والله أعلم.

---

(١) كتاب الكتاب (ص: ١٥٠).

(٢) الارتشاف (٧٦٤/٢).

٩١- المراد من قولهم: سرنا عشراً بين يوم وليلة:

اختلف النحويون في المراد إذا قيل: (سرنا عشراً بين يوم وليلة) على قولين:

الأول: قول ابن درستويه فهو يرى أن المراد هو أن المجتمع من لياليها عشر، وأن أيامها دون ذلك أو فوقه؛ بدليل قوله: (بين يوم وليلة)، فإن هذه الألفاظ لا تأتي في مثل هذا الكلام، إلا إذا كان العدد أيامه غير متساوية مع لياليه، فيؤتى بها وجوباً للتمييز بين العدد الذي تساوت فيه الأيام والليالي، والعدد الذي لم تتساوى فيه الأيام والليالي(١).

الثاني: أن المراد هو عشر ليال وعشرة أيام، وقوله: (بين يوم وليلة) تأكيد بعدما وقع العدد على الليالي والأيام تبعاً لها، وهو قول سيبويه(٢)، والأعلم الشنتمريّ(٣)، وابن خروف(٤)، وابن مالك(٥)، والرضيّ(٦)، وابن أبي الربيع(٧)، وأبي حيان(٨)، والمراديّ(٩).

وقد ردَّ ابن درستويه هذا القول؛ فقال: «وقد زعم جماعة من النحويين أن

---

(١) كتاب الكتاب (ص:١٥٣-١٥٤).

(٢) الكتاب (٣/٥٦٣).

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه (٢/٩٨٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٦٧٥).

(٤) شرح الجمل (٢/٦٨١).

(٥) شرح التسهيل (٢/٤١٠).

(٦) شرح الكافية (٣/٣١٢).

(٧) الملخص (ص:٤٣٠).

(٨) التذييل والتكميل (٣/ل ٣١٢ أ).

(٩) شرح التسهيل (ج١/ل ٢٠٧ ب).

قوله: (بين يوم وليلة) تأكيد لو لم يذكر لجاز، فإذا كان هكذا فلا فرق بين أن يتساوى الشيئان وبين أن يختلفا»[١].

واستدل ابن درستويه على رأيه بالسماع[٢]، ومنه ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[سورة البقرة: ٢ من الآية ٢٣٤] **ووجه الدلالة:** أنه لم يفسر العشر؛ لأن لياليها وأيامها متساوية.

وقوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾[سورة الحاقة: ٦٩ من الآية ٧] **ووجه الدلالة:** أنه فسر لاختلافها.

والمختار عندي: أن العدد إذا تساوت أيامه ولياليه وجب تفسيره، ولكن ليس بمثل: (بين يوم وليله)، بل بمثل قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾؛ لأن مثل (بين يوم وليلة) لا يصح أن يكون تفسيراً؛ لما فيه من الإبهام؛ إذ يحتمل أن تكون الليالي أكثر من الأيام ويحتمل العكس، فيحصل لبس في فهم المعنى، والمقصود من التفسير هو الوضوح وعدم اللبس.

فإذا تقرر هذا فإن قولهم: (بين يوم وليلة) من قولهم: (سرنا عشراً بين يوم وليلة)، تأكيد وليس بتفسير واجب الذكر، والله أعلم.

---

(١) كتاب الكتاب (ص:١٥٣).

(٢) المصدر السابق.

٩٢- (التاء) علامة للتأنيث:

اختلف النحويون في (التاء) المنقلبة (هاء) في الوقف، في نحو: (قائمة) و(قاعدة) على قولين:

الأول: أن (التاء) هي علامة التأنيث لا (الهاء) التي في الوقف، وهو قول سيبويه[(١)]، وابن درستويه؛ فقال: «وأما اسمه فعلامة التأنيث فيه (التاء).. وإنما (الهاء) بدل من هذه التاء في حال الوقف خاصة، ليفصلوا بذلك بين (التاء) الأصلية وبين التي للتأنيث»[(٢)].

وهو قول أبي البركات الأنباريّ[(٣)]، وابن مالك[(٤)]، والمالقيّ[(٥)]، وأبي حيان[(٦)]، ونسب إلى البصريين[(٧)].

الثاني: أن (الهاء) هي علامة التأنيث، وهو قول الكسائيّ[(٨)]، وثعلب[(٩)]، وأبي بكر الأنباريّ[(١٠)]، وأبي حاتم السجستانيّ[(١١)]؛

---

(١) الكتاب (٤/٢٣٨).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٤١١).

(٣) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث (ص:٦٥).

(٤) التسهيل (ص:٢٥٣).

(٥) رصف المباني (ص:٢٣٨).

(٦) الارتشاف (٢/٦٣٦).

(٧) الجنى الداني (ص:٥٨)، وائتلاف النصرة (ص:١٠٨).

(٨) ما تلحن فيه العامة (ص:٣٣).

(٩) أمالي ثعلب (٢/٣٧٤).

(١٠) المذكر والمؤنث (١/٢٢٢).

(١١) المذكر والمؤنث (ص:٣٦).

=

ونفطويه[١]، وابن التستري[٢]، وعلي بن محمد الهرويّ[٣]، ونسب إلى الكوفيين[٤].

استدل ابن درستويه على أن (التاء) هي علامة التأنيث؛ بأن علامة التأنيث في الفعل (التاء) وحدها، ولا يبدل منها في الفعل (الهاء) لانفصال الفعل من الاسم بالبناء وغيره[٥].

واستُدل على أن (الهاء) هي علامة التأنيث؛ بأن الوقف عليها[٦].

والمختار عندي: أن علامة التأنيث هي (التاء) لا (الهاء)؛ لأن (التاء) فيه أصل؛ لأن الأصل هو الوصل الثابت في النطق، وأما الوقف فهو عارض[٧]، والعارض لا يعتد به، والله أعلم.

=

وأبو حاتم هو: سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم السجستاني، توفي سنة (٢٥٥هـ).
إشارة التعيين (ص:١٣٧)، والبلغة (ص:١٠٩)، والبغية (ص:٦٠٦).

(١) المذكر والمؤنث (ص:٥٩).
ونفطويه هو: إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان بن المغيرة بن حبيب الأزدي أبو عبد الله الملقب نفطويه، توفي سنة (٣٢٣هـ).
إشارة التعيين (ص:١٥)، والبلغة (ص:٤٦)، والبغية (١/٤٢٨).

(٢) المذكر والمؤنث (ص:٤٧).
وابن التستري هو: سعيد بن إبراهيم بن التستري، ويكنى أبا الحسن، توفي سنة (٣٦١هـ).
فهرست ابن النديم (ص:٢١٦).

(٣) الأزهية في علم الحروف (ص:٢٤٩).

(٤) رصف المباني (ص:٢٣٨)، وائتلاف النصرة (ص:١٠٨).

(٥) تصحيح الفصيح (ص:٤١١).

(٦) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري (١/٢٢٢)، ورصف المباني (ص:٢٣٨).

(٧) رصف المباني (ص:٢٣٨)، وائتلاف النصرة (ص:١٠٨).

٩٣- (التاء) الداخلة على وصف المذكر:

اختلف النحويون في (التاء) الداخلة على وصف المذكر نحو: (رَاوية) و(عَلاَّمة) و(نَسَّابة) على قولين:

الأول: أن (التاء) للمبالغة في النعت، وهو قول المبرد[١]، وابن السراج[٢]، وابن درستويه؛ فقال: «فإن (الراوية) اسم من أسماء الفاعلين الجارية على أفعالها على غير معنى المبالغة، تقول: روى الحديث والشعر وغير ذلك يرويها فهو راوٍ، ولكن أدخلت فيه (الهاء) علامة التأنيث للمبالغة في النعت لا لغير ذلك»[٣].

وقال أيضاً: «فأما (علامة) و(نسَّابة)، فمن أسماء أبنية المبالغة في النعت التي لم تجرِ على أفعالها، وإن كان لها في الاشتقاق أصل منها، وزيدت عليها علامة التأنيث للزيادة في المبالغة»[٤].

وهو قول ابن خالويه[٥]، وأبي علي الفارسيّ[٦]، وابن الجبان[٧]، وابن الشجريّ[٨]، وابن هشام اللخميّ[٩]، ونسب إلى البصريين[١٠].

---

(١) المقتضب (٢٦٢/٤).

(٢) الأصول في النحو (٤٠٨/٢).

(٣) تصحيح الفصيح (ص:٢٢٤)، وأمالي ابن الشجري (٢٥٦/٢).

(٤) تصحيح الفصيح (ص:٢٢٤).

(٥) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم (ص:١٨٠).

(٦) التكملة (ص:٣٧٦).

(٧) شرح الفصيح (ص:٢٧٥).

(٨) أمالي ابن الشجري (٢٥٥/٢).

(٩) شرح الفصيح (ص:٢٠٦).

(١٠) إسفار الفصيح (٧٩٦/٢)، وأمالي ابن الشجري (٢٥٦/٢).

الثاني: أن (الهاء) للتأنيث[١]، فإن كان مدحاً فهو على تقدير: (داهية)، وإن كان ذماً فهو على تقدير: (بهيمة)، وهو قول ثعلب[٢]، ونسبه أبو سهل الهروي إلى الكوفيين[٣].

وقد أنكر ابن درستويه[٤] هذا القول؛ فقال: «إن الداهية نفسها لم توضع للمدح خاصة، ولكنها تطلق على الخير والشر إذا جاوز الحدَّ في الدَّهي».

وقال أيضاً: «وكذلك إذا ذَمُّوه فقالوا: (رجل لحَّانه) كأنهم أرادوا به بهيمة، فليس في قولهم: (رجل لحَّانة) شيء من شبه البهيمة؛ لأن البهيمة لا تلحن وإنما يلحن من ينطق، والبهيمة لا تنطق».

والمختار عندي: أن (التاء) الداخلة على وصف المذكر إنما هي للمبالغة في الوصف، وليست للتأنيث؛ لأنه قد جاء من هذا القبيل ما هو خارج عن معنى (الداهية) و(البهيمة)، وذلك نحو قولهم: (رجل ملُولةٌ)، و(رجلٌ صَرُورةٌ) للذي لم يَحُجَّ قطُّ[٥].

---

(١) أمالي ابن الشجري (٢/٢٥٦).

(٢) الفصيح (ص:٣٠٨)، وأمالي ابن الشجري (٢/٢٥٦).

(٣) إسفار الفصيح (٢/٧٩٦).

(٤) تصحيح الفصيح (ص:٤٢٦).

(٥) أمالي ابن الشجري (٢/٢٥٦)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٣٧٩).

٩٤- الحكمة من تذكير (قريب) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ٥٦﴾:

اختلف النحويون في الحكمة من تذكير ﴿قَرِيبٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ٥٦﴾[سورة الأعراف: ٧ من الآية ٥٦]، مع أنه صفة مخبر بها عن مؤنث، وذلك على أقوال كثيرة، أنتخب منها عشرة أقوال للدراسة:

الأول: أن ﴿رَحْمَتَ﴾ مؤنث مجازي؛ فيجوز في وصفه التذكير والتأنيث، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «وتذكير كل مؤنث ليس بأنثى جائز، كقوله ﷻ: ﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[سورة الأنعام: ٦ من الآية ١٥٧]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ٥٦﴾، إلا أن المعتاد أحسن»(١).

وقد ضعف أبو حيان هذا القول؛ فقال: «وهذا ليس بجيد إلا مع تقديم الفعل، أما إذا تأخر فلا يجوز إلا التأنيث»(٢).

الثاني: أن المراد بـ ﴿قَرِيبٌ﴾ هنا قرب المسافة؛ وإذا كانت كذلك جاز تذكيرها وتأنيثها عند العرب، بخلاف ما لو كان المراد بـ﴿قَرِيبٌ﴾ قرب النسب، فإن العرب لا تختلف في تأنيثه، وهو قول الفراء(٣).

وقد ضعف الزجاج هذا القول؛ فقال: «وهذا غلط؛ لأن كل ما قرب من مكان أو نسب فهو جار على ما يصيبه من التأنيث والتذكير»(٤).

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٤٨٤).

(٢) البحر المحيط (٣١٤/٤).

(٣) معاني القرآن (٣٨٠/١).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (٣٤٥/٢).

الثالـث: أن ﴿قَرِيبٌ﴾ في الآية ليس صفة للرحمة، وإنما هو ظرف لها وموضع، فتجيء هكذا في المؤنث والاثنين والجمع؛ فإن جعلوها صفة بمعنى: (مقتربة) قالوا: (قريبة وقريبتان وقريبان)، وهو قول أبي عبيدة(١).

وقد ضعف هذا القول الأخفش الأصغر؛ فقال: «هذا خطأ، ولو كان كما قال لكان ﴿قَرِيبٌ﴾ منصوباً في القرآن، كما تقول: (إن زيداً قريباً منك)»(٢).

الرابع: أن ﴿قَرِيبٌ﴾ ذُكِّر؛ لأن ﴿رَحْمَتَ﴾ بمعنى مذكر وهو الغفران، وهو قول الزجاج(٣).

الخامس: أن ﴿قَرِيبٌ﴾ ذُكِّر؛ لأن ﴿رَحْمَتَ﴾ بمعنى مذكر وهو المطر، وهذا القول أجازه الأخفش الأوسط(٤).

قال ابن هشام معقباً على هذا القول: «وهذا القول يؤيده عندي ما يتلوه من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يُرْسِلُ ٱلرِّيَـٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِۦ﴾[سورة الأعراف:٧ من الآية٥٧] وهذه الرحمة هي المطر»(٥)، ثم قال بعد ذلك مجيباً عن هذا القول - أعني قول الأخفش -: «لو كانت الرحمة الثانية هي الرحمة الأولى لم تذكر ظاهرة؛ لأن هذا موضع الضمير، فإن قيل: إن ذلك ليس بواجب، قلت: نعم، ولكنه مقتضى الظاهر، وبهذا القدر يصح الترجيح»(٦).

---

(١) مجاز القرآن (٢١٦/١).

(٢) إعراب القرآن للنحاس (١٣٢/٢)، والبحر المحيط لأبي حيان (٣١٥/٤).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٣٤٤/٢).

(٤) معاني القرآن (٥١٩/٢).

(٥) مسألة الحكمة في تذكير (قريب) (ص:٦٢).

(٦) مسألة الحكمة في تذكير (قريب) (ص:٦٢).

السادس: أن ﴿قَرِيبٌ﴾ ذكر؛ لأنه فعيل بمعنى: فاعل؛ فيستوي فيه التذكير والتأنيث حملاً له على فعيل بمعنى مفعول، وهو قول الزمخشريّ(١)، والرضيّ(٢).

وهذا القول يظهر لي فيه نظر؛ لأنه يؤدي إلى مخالفة القياس، وهو أن (فعيل) بمعنى (فاعل) لا يستوي فيه التذكير والتأنيث، مع إمكان البقاء عليه بحمله على وجهٍ آخر، وهو أن ﴿رَحْمَتَ﴾ بمعنى مذكر وهو الغفران، ولذلك ذكر لفظ: ﴿قَرِيبٌ﴾، كما سأذكر في الترجيح إن شاء الله تعالى.

السابع: أن ﴿قَرِيبٌ﴾ ذكر؛ لأنه فعيل بمعنى: مفعول؛ فاستوى فيه التذكير والتأنيث، وهو قول الكرمانيّ(٣).

وقد ضعف أبو حيان هذا القول، فقال: «وليس بجيّد؛ لأن ما ورد من ذلك إنما هو من الثلاثي غير المزيد، وهذه بمعنى: مقربة، فهو من الثلاثي المزيد، ومع ذلك فهو لا يقاس عليه»(٤).

الثامن: أن ﴿قَرِيبٌ﴾ إنما ذكر على النسب أي: ذات قرب، وهذا القول أجازه أبو البركات الأنباريّ(٥).

---

(١) المفصل (ص: ٢٤٠).

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (٣/١٣٩).

(٣) غرائب التفسير وعجائب التأويل (١/٤٠٨).

والكرماني هو: محمود بن حمزة بن نصر الكرماني النحوي، كان موجوداً في حدود الخمسمائة وتوفي بعدها. معجم الأدباء (٥/٤٨٨)، والبغية (٢/٢٧٧).

(٤) البحر المحيط (٤/٣١٤).

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن (١/٣٦٥).

وقد ضعفه ابن هشام؛ فقال: «وهذا باطل؛ لأن استعمال الصفات على معنى النسب مقصور على أوزان خاصة، وهي: فعّال، وفَعِل، وفاعل»(١).

التاسع: أن ﴿قَرِيبٌ﴾ ذكر؛ لأن المضاف اكتسب التذكير من المضاف إليه، وهذا القول أجازه ابن هشام في أوضح المسالك(٢).

ورُدّ هذا القول بأن اكتساب التأنيث في المؤنث قد صح بكلام من يوثق به، وأما العكس فيحتاج إلى شواهد، ومن ادعى الجواز فعليه البيان(٣).

العاشر: أنه على حذف موصوف، أي: رحمة الله شيء قريب، وهذا القول أجازه الزمخشريّ(٤).

وقد ضعفه ابن هشام معللاً ذلك بقوله: «لأن تذكير صفة المؤنث باعتبار إجرائها على موصوف محذوف مذكر شاذة، ينزه عنه كتاب الله ﷻ، ثم الأصل عدم الحذف»(٥).

والمختار عندي: أن ﴿قَرِيبٌ﴾ إنما ذكر؛ لأن الرحمة بمعنى مذكر وهو الغفران، وأما بقية الأقوال ففيها ضعف، كما بينت والله أعلم.

---

(١) مسألة الحكمة في تذكير (قريب) (ص:٥٢).

(٢) أوضح المسالك (ص:٢٤٠).

(٣) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (٤/٣٨١).

(٤) الكشاف (٢/٨٣).

(٥) مسألة الحكمة في تذكير (قريب) (ص:٣٩).

٩٥- العلة في حذف علامة التأنيث من الوصف المختص بالمؤنث الذي على زنة (فاعل):

اختلف النحويون في علة حذف علامة التأنيث من الوصف المختص بالمؤنث الذي على زنة (فاعل)، نحو: (حائض) و(حامل) على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها حذفت؛ لأنهم قصدوا به النسب، أي: ذات حيض، وحمل، ولم يجروه على الفعل، وهو قول الخليل(١)، والمبرد(٢)، وابن درستويه؛ فقال: «فإن لم ترد معنى الفعل في الوقت وأردت النسب كقولك: (هي ذات مالٍ) و(ذات دار)، لم تحتج إلى علامة التأنيث ولا غيره، وإنما تعني للملك والاستحقاق الثابت لها كما يثبت للمذكر، لهذا يستوي فيه لفظ صفة المذكر والمؤنث، كما استوى فيها ثبات الملك والنسب، فتقول: (هي حائض) و(هي طالق)؛ لأن المعنى: أن بها حيضاً»(٣).

ونسب هذا القول إلى البصريين(٤).

الثاني: أنها حذفت؛ لأنهم حملوه على المعنى، كأنهم قالوا: (شيء حائض)، وهو قول سيبويه(٥)، وابن الجبان(٦).

---

(١) الكتاب (٣/٣٨٣).

(٢) المقتضب (٣/١٦٣).

(٣) تصحيح الفصيح (ص:٤١٣).

(٤) إسفار الفصيح (٢/٧٨١)، وشرح الفصيح للزمخشري (٢/٥٩٠)، والإنصاف (٢/٧٥٨).

(٥) الكتاب (٣/٣٨٣).

(٦) شرح الفصيح (ص:٢٧٠).

الثالث: أنها حذفت لاختصاص المؤنث به، فلا يحتاج إلى علامة، وهو قول أبي حاتم السجستانيّ[١]، وأبي بكر الأنباريّ[٢]، ونفطويه[٣]، ونسب إلى الكوفيين[٤].

واستدل على أن الحذف لقصد النسب؛ بأن قولهم: (طالق)، و(طامث)، و(حائض)، و(حامل) في معنى: ذات طلاق، وطمث، وحيض، وحمل، على معنى النسب، أي: قد عرفت بذلك، وليس محمولاً على الفعل، واسم الفاعل إنما يؤنث على سبيل المتابعة للفعل، فإذا وضع على النسب لم يكن جارياً على الفعل ولا متبعاً له؛ فلم تلحقه علامة التأنيث[٥].

واستدل على أن الحذف لقصد الحمل على المعنى؛ بأن هذا الحمل كثير في كلام العرب، ومنه قولهم: (رَجُلٌ رَبْعَة) فأنثوا، والموصوف مذكر على معنى: نفس رَبْعَة[٦].

واستدل على أن الحذف لاختصاص الوصف بالمؤنث؛ بأن علامة التأنيث إنما دخلت في الأصل للفصل بين المذكر والمؤنث، ولا اشتراك بين المؤنث والمذكر في هذه الأوصاف من الطلاق، والطمث، والحيض، والحمل، وإذا لم يقع

---

(١) المذكر والمؤنث (ص:٦٦).
(٢) المذكر والمؤنث (١/١٦٣).
(٣) المذكر والمؤنث (ص:٦١).
(٤) إسفار الفصيح (٢/٧٨١)، وشرح الفصيح للزمخشري (٢/٥٨٩)، والإنصاف (٢/٧٥٨).
(٥) تصحيح الفصيح (ص:٤١٣)، والإنصاف (٢/٧٥٩).
(٦) الإنصاف (٢/٧٦٢-٧٦٣).

الاشتراك لم يفتقر إلى إدخال علامة التأنيث؛ لأن الفصل بين شيئين لا اشتراك بينهما بحال محال[(١)].

والمختار عندي: أن حذف علامة التأنيث من الوصف المختص بالمؤنث الذي على زنة (فاعل) إنما هو لقصد النسب، فإذا قصد إجراؤه على الفعل فإنه يؤنث؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: «أن القول بأن الحذف لقصد الحمل على المعنى ضعيف؛ لأنه يلزم منه أن يقال: (هند قائم) على معنى: (هند شخص قائم)، وفي إجازة هذا خروج عن العربية»[(٢)].

ثانياً: «أن القول بأن الحذف لاختصاص الوصف بالمؤنث مردود؛ بأن (طاهر) من صفات الرجال والنساء، ولا يخص المؤنث كـ(حائض) قد جاء بغير (هاء) للمؤنث، وقد قالت العرب: (امرأة حائضة) بـ(الهاء) والحائض لا يوصف به المذكر»، قاله ابن درستويه[(٣)]، والله أعلم.

---

(١) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري (١/١٧٣)، والإنصاف (٢/٧٥٩).

(٢) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري (١/١٨٥-١٨٦).

(٣) تصحيح الفصيح (ص:٤١٤).

٩٦- علة حذف (تاء) التأنيث من (فعيل) بمعنى مفعول:

اختلف النحويون في علة حذف (تاء) التأنيث من (فعيل) بمعنى: مفعول، نحو: (امرأة قتيل)، و(امرأة جريح) على قولين:

الأول: أنها حذفت من (فعيل) بمعنى: مفعول، لأنه ليس بجارٍ على فعل، بل هو بمعنى النسب، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «فأما (فعيل) فإنما هو موضوع للفاعلين بمعنى المبالغة وليست المبالغة في فعل الفاعل، وهو موضوع للمفعول أيضاً بمثل ذلك المعنى، ولم يجز فعيل للمفعول بمعنى هو في فعله، ولكنهما مثل قولك في باب النسب الذي لا يجري على الفعل: ذو فعل وذات فعال إذا أضفتهما إلى فعلهما وثبته لهما إما بالتمليك أو بالاستحقاق، فلما كان (فعيل) على هذا المعنى، جاز ألا يلحق به علم التأنيث؛ لأنه ليس بجار على فِعْل قد لحقه أيضاً علم التأنيث»[(١)].

الثاني: أنها حذفت للفرق بين (فعيل) بمعنى: مفعول، وبين ما لم يكن بمعنى: مفعول، كقولهم: (امرأة كريمة وجميلة)، وهو قول أبي بكر الأنباريّ[(٢)]، وأبي سهل الهرويّ[(٣)]، وابن يعيش[(٤)].

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٤١٦).

(٢) المذكر والمؤنث (١/١٦٤).

(٣) إسفار الفصيح (٢/٧٨٣).

(٤) شرح المفصل (٥/١٠٢).

والمختار عندي: أنها حذفت للفرق بين (فعيل) بمعنى: مفعول، وبين ما لم يكن بمعنى: مفعول، وأما القول بأنها حذفت؛ لأن فعيل بمعنى مفعول لم يجرِ على فعل فهو بمعنى النسب ففيه نظر؛ لأن النسب بالصيغ لا يكون إلا بصيغ يقصد بها فاعل الفعل لا المفعول(١)، والله أعلم.

---

(١) التخمير في شرح المفصل (٢/٣٩١)، وشذا العرف في فن الصرف (ص:١٠٨).

٩٧- علة حذف تاء التأنيث من (جديد) في قولهم: (ملحفة جديد):

اختلف النحويون في علة حذف (تاء) التأنيث من (جديد) في قولهم: (مِلْحَفَة جديد) على قولين:

الأول: أن (التاء) حذفت؛ لأن (جديد) بمعنى: مجدود أي مقطوع، فهو (فعيل) بمعنى: (مفعول)، وهو قول ابن السكيت(١)، وأبي بكر الأنباري(٢)، وابن درستويه؛ فقال: «لأن الجديد منقول من (مفعول) إلى (فعيل)، لأن الجديد إنما هو بمعنى: المجدود أي المقطوع من قولهم: (جددته إذا قطعته)»(٣).

ونسب هذا القول إلى الكوفيين(٤).

الثاني: أن (التاء) حذفت على غير قياس؛ لأن (جديد) (فعيل) بمعنى (فاعل)، يقال: جدَّ الشيء يجد إذا صار جديداً وهو ضد الخَلَق، وهو قول أبي حاتم السجستانيّ(٥)، وابن الجبان(٦)، والزمخشريّ(٧)، ونسب إلى البصريين(٨).

---

(١) إصلاح المنطق (ص:٣٤٣).

(٢) المذكر والمؤنث (٢/٣٨).

(٣) تصحيح الفصيح (ص:٤٢٢).

(٤) إسفار الفصيح (٢/٧٨٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/١٠٢)، وشرح الكافية للرضي (٣/٣٣٣).

(٥) المذكر والمؤنث (ص:٧٢).

(٦) شرح الفصيح (ص:٢٧٢).

(٧) المفصل (ص:٢٤٠).

(٨) إسفار الفصيح (٢/٧٨٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/١٠٢)، وشرح الكافية للرضي (٣/٣٣٣).

والمختار عندي: أن (التاء) حذفت؛ لأن (جديد) بمعنى: مجدود فهو (فعيل) بمعنى: (مفعول)؛ وذلك لأن (الجديد) تأتي بمعنى: ضد الخَلَق وتأتي بمعنى القطع[1]، و(جديد) في قولهم: (ملحفة جديد) تحتمل المعنيين، إلا أن حملها على معنى: القطع أولى؛ لأنه يؤدي إلى موافقة القياس، وهو أن التاء تحذف من (فعيل) بمعنى (مفعول)، بخلاف المعنى الأول فإنه يؤدي إلى مخالفة القياس؛ لأن (فعيل) بمعنى (فاعل) لا تحذف منه (التاء)، وما أدى إلى موافقة القياس أولى مما يؤدي إلى مخالفته، والله أعلم.

(١) المُنَجَّد في اللغة (ص:١٦٣).

٩٨- تأنيث (أسود) بالتاء:

اختلف النحويون في جواز تأنيث (أسود) بالتاء في نحو: (أسود سالخ) على قولين:

الأول: المنع، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «وهذا نعت خالص، وقياسه أن يقال للأنثى: (سوداء سالخ) إن عُرفت من الذكر، وألا يقال: (أسودة)؛ لأن الأسود ههنا وإن استغنى به عن المنعوت فقد جرى مجرى النعوت بمنزلة (أحمر) و(أصفر)، ونحوهما مما لا يجوز في مؤنثه (أحمرة) و(أصفرة)»(١).

وهو أيضاً قول ابن الجبان(٢).

الثاني: الجواز، فيقال: (أسودة سالخ)، وهو قول ثعلب(٣)، وأبي سهل الهرويّ(٤)، ونسب إلى الكوفيين(٥).

والمختار عندي المنع؛ لأن (أسود) إن كان وصفاً فتأنيثه (سوداء) على القياس(٦)، وإن كان اسماً غير وصف فلا لفظ منه لمؤنثه مختص(٧)، والله أعلم.

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٤٩٧)، وإسفار الفصيح (٢/٨٩٦)، والارتشاف (٢/٨٦٠).

(٢) شرح الفصيح (ص:٣١٥).

(٣) الفصيح (ص:٣١٩).

(٤) إسفار الفصيح (٢/٨٩٦).

(٥) إسفار الفصيح (٢/٨٩٦)، وشرح الفصيح لابن الجبان (ص:٣١٥).

(٦) تصحيح الفصيح (ص:٤٩٧)، وشرح الفصيح لابن الجبان (ص:٣١٥).

(٧) شرح الفصيح لابن الجبان (ص:٣١٥).

٩٩- تثنية الاسم المقصور إذا كان أكثر من أربعة أحرف:

اختلف النحويون في تثنية الاسم المقصور إذا كان أزيد من أربعة أحرف نحو: (جمادى) على قولين:

الأول: تقلب ألفه (ياء)؛ فتقول في (جمادى) (جماديان)، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «لأن المعرفة إذا ثنيت أو جمعت صارت نكرة، وذلك قولك: (المحرمان) و(الصفران) و(الجماديان)»(١).

وهو أيضاً قول ابن خروف(٢)، وابن عصفور(٣)، وابن مالك(٤)، وابن فلاح(٥)، وأبي حيان(٦)، ونسب إلى البصريين(٧).

الثاني: تحذف ألفه ثم يؤتى بعلامتي التثنية؛ فيقال: (جمادان)، وهو قول منسوب إلى الكوفيين(٨).

واستُدل على القلب بالسماع، ومنه قول امرأة من فقعس(٩): (الرجز)

يا رُبَّ خالٍ لكَ من عُرَينه حجَّ على قُلَيِّص جُوَيْنَه

---

(١) كتاب الكتاب (ص:١٥٨).
(٢) شرح الجمل (١/٢٧٨).
(٣) شرح الجمل (١/١٤٣).
(٤) التسهيل (ص:١٦).
(٥) المغني في النحو (٢/٢٩).
(٦) التذييل والتكميل (٢/٢٢).
(٧) الإنصاف (٢/٧٥٤)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/١٤٣).
(٨) شرح الكتاب للسيرافي (٤/ل ١٧٤ ب)، والتذييل والتكميل (٢/٢٢).
(٩) البيتان في شرح الكتاب للسيرافي (٤/ل ١٧٥ أ)، والإنصاف (٢/٧٥٥)، والخزانة (٧/٤٥٧).

فَسْوتُه لا تنقضي شَهْرَينه   شهرَيْ ربيعٍ وجُمَادَيَيْنَه

واستدل على الحذف بأن الاسم المقصور إذا زاد على أربعة أحرف كانت حروفه كثيرة في اللفظ، والتثنية توجب زيادة (ألف) و(نون) أو (ياء) و(نون)؛ فيجتمع بذلك ثقلان: ثقل أصلي وثقل طارئ؛ فتحذف الألف لكثرة الحروف؛ كما يكون الحذف لكثرة الاستعمال(١).

والمختار عندي: أن الاسم المقصور إذا كانت ألفه خامسة فإنها تقلب (ياء)، وذلك لما يأتي:

أولاً: أنه مؤيد بالسماع كما مر.

ثانياً: كثرة الحروف لا تكون علة موجبةً للحذف، وإنما يوجد ذلك في ألفاظ يسيرة نقلت عنهم على خلاف الأصل والقياس، فيجب الاقتصار على تلك المواضع ولا يقاس عليها غيرها؛ إذ ليس الحذف للكثرة قياساً مطرداً، فإذا وجب الاقتصار على ما نقل من الحذف للكثرة بطل أن الحذف هاهنا للكثرة؛ لورود النقل بخلافه(٢) والله أعلم.

---

(١) الإنصاف (٧٥٤/٢).

(٢) الإنصاف (٧٥٧/٢).

١٠٠- دلالة الجمع بالألف والتاء:

اختلف النحويون في دلالة الجمع بالألف والتاء على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه يدل على العدد القليل، وهو من الثلاثة إلى العشرة، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «ويقال في أدنى عدد الشفة: شَفَهَات وشَفَوَات»(١).

وهو أيضاً قول الزمخشريّ(٢)، وابن يعيش(٣)، وابن عصفور(٤)، ونسب إلى الكوفيين(٥).

الثاني: أنه يدل على القليل وقد يأتي للكثير، وهو قول سيبويه(٦)، والصيمريّ(٧)، وابن برهان(٨)، والواسطيّ(٩)، ونسب إلى البصريين(١٠).

الثالث: أنه يدل على القليل، ولا يدل على الكثرة، إلا بشرط اقترانه بالألف واللام الدالة على الاستغراق، أو بإضافته إلى الكثير، وهو قول ابن

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٤٣٣).

(٢) المفصل في علم اللغة (ص:٢٢٧).

(٣) شرح المفصل (١٠/٥).

(٤) المقرب (ص:٤٨٧).

(٥) إعراب القرآن للنحاس (٢٩٨/١)، وائتلاف النصرة (ص:٩٠).

(٦) الكتاب (٥٧٨/٣).

(٧) التبصرة والتذكرة (٦٤٩/٢).

(٨) شرح اللمع (٥٣٩/٢).

(٩) شرح اللمع (ص:٢٢٤).

(١٠) إعراب القرآن للنحاس (٢٩٨/١)، وائتلاف النصرة (ص:٩٠).

مالك[(١)]، وأبي حيان[(٢)].

واستدل ابن يعيش رحمه الله على دلالة الجمع بالألف والتاء على القلة؛ بأنه يكون تمييزاً للأعداد القليلة، نحو: (ثلاث شجرات) فدل على أنها للقلة[(٣)].

واستدل على دلالة الجمع بالألف والتاء على الكثرة بالسماع[(٤)]، ومنه ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴿٣٧﴾﴾[سورة سبأ: ٣٤ من الآية ٣٧].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾[سورة الأحزاب: ٣٣ من الآية ٣٥].

قال ابن يعيش: «ولا يعد الكريم سبحانه بأن في الجنة غرفات يسيرة، وكذلك ليس المراد بقوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ العشرة فما دونها، وإنما الإخبار عن هذا الجنس قليله وكثيره»[(٥)].

وقول حسان بن ثابت[(٦)]: (الطويل)

لنا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحى ... وَأَسْيافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

---

(١) شرح الكافية الشافية (١٨١٠/٤).

(٢) ارتشاف الضرب (٤٠٥/١).

(٣) شرح المفصل (١٠/٥).

(٤) التبصرة والتذكرة (٦٤٩/٢)، وشرح اللمع لابن برهان (٥٣٩/٢)، وشرح اللمع للواسطي (ص:٢٢٤).

(٥) شرح المفصل (١١/٥).

(٦) ديوانه (٣٥/١)، والكتاب (٥٧٨/٣)، وشرح اللمع لابن برهان (٥٣٩/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠/٥).

فالجفنات جمع بالألف والتاء، وهو يدل في البيت على الكثرة(١)؛ لأن ما عدا الكثرة لا يكون افتخاراً(٢).

واستدل ابن مالك على الشرطين اللذين ذكرهما بالبيت السابق(٣)، فالْجَفَنَاتُ جمع بالألف والتاء، وهو يدل على الكثرة؛ لاقترانه بالألف واللام الدالة على الاستغراق، و(أسياف) جمع قلة يدل على الكثرة في البيت لإضافته إلى عامٍّ يفيد الكثرة؛ فدل على أن ما يدل على القليل إذا أضيف إلى عامٍّ يفيد الكثرة يدل على الكثير، ومنه ما جمع بالألف والتاء.

والمختار عندي: أن ما جمع بالألف والتاء يدل على القلة، وقد يدل على الكثرة بلا قيد، والقرينة تحدد المراد؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أن دلالة ما جمع بالألف والتاء على الكثرة مؤيدة بالسماع كما ذكر.

ثانياً: أن الشرطين اللذين ذكرهما ابن مالك منقوضان بالسماع، فقال الله تعالى: ﴿لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[سورة الأنفال: ٨ من الآية ٤] فـ (درجات) مجرد من الألف واللام ومن الإضافة، ومع ذلك فإنه يدل على الكثرة، لأن المراد: سبعون درجة، كذا نقل البغويّ رحمه الله في تفسير هذه الآية(٤)، والله أعلم.

---

(١) الكتاب (٣/٥٧٨).

(٢) شرح اللمع (٢/٥٤٠).

(٣) شرح الكافية الشافية (٤/١٨١١).

(٤) معالم التنزيل (٣/٣٢٧).

والبغوي هو: الحسين بن مسعود بن محمد العلامة محيي السنة أبو محمد البغوي، توفي سنة (٥١٦هـ).

=

١٠١- مفرد (الأحبار) إذا أريد به العلماء:

اختلف النحويون في مفرد (الأحبار) إذا أريد به العلماء على ثلاثة أقوال:

الأول: أن مفردها (حَبْر) و(حِبْر) بفتح (الحاء) وكسرها، والكسر أقوى، وهو قول ابن قتيبة[١]، وابن درستويه؛ فقال: «وقد اختلف فيه فقيل: للعالم أيضاً: (الحِبْر) بالكسر، ورووا أنه يقال: كعب الحِبْر بالكسر.. وجمع الحِبْر: الأحبار يستوي فيه العالم، والمِدَاد قال الله تعالى: ﴿ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ﴾[سورة التوبة: ٩ من الآية ٣٤] وهذا يقوي قول من كسر (الحاء) في (الحِبْر) في العالم؛ لأن الأفعال ليس بقياس في جمع الفَعْل مفتوحاً، وإن كان قد جاء في مثل: (فَرْخ) و(أفراخ) و(زَنْد) و(أزناد)»[٢].

وقال به أبو إبراهيم الفارابيّ[٣]، والجوهريّ[٤]، وابن الجبان[٥].

الثاني: أن مفردها (حَبْر) و(حِبْر) بفتح (الحاء) وكسرها بلا ترجيح، وهو

=

طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٧/٧٥)، وطبقات الشافعية للأسنوي (١/١٠١)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١/٢٨١).

(١) أدب الكاتب (ص:٢٥٧).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٣١٨).

(٣) ديوان الأدب (١/١٠٦).

والفارابي هو: إسحاق بن إبراهيم الفارابي أبو إبراهيم، ومات قبل أن يروى عنه قريباً من سنة خمسين وثلاثمائة، وقيل: في حدود السبعين.

معجم الأدباء (٢/١٥٨)، والبغية (١/٤٣٧).

(٤) الصحاح، مادة: (حبر) (٢/٦٢٠).

(٥) شرح الفصيح (ص:٢٢٨).

قول ابن السكّيت[١]، وأبي بكر الأنباريّ[٢]، وابن سيده[٣]، وابن هشام اللخميّ[٤].

الثالث: أن مفردها (حَبْر) بفتح (الحاء) ليس غير، وهو قول أبي الهيثم الرازيّ[٥].

والمختار عندي: أن مفردها فيه لغتان: (حَبْر) و(حِبْر) بفتح (الحاء) وكسرها؛ وقد أثبت ذلك جماعة من أهل اللغة، منهم ابن السكيت[٦]، والفارابيّ[٧]، والجوهريّ[٨]، وابن سيده[٩]، إلا أن الكسر أقوى من حيث القياس؛ لأن (فَعْلاً) لا تجمع على أفعال في القياس[١٠]، وإنما تجمع على (أَفْعُل) نحو: (فَلْس)، و(أَفْلُس) بخلاف (فِعْل) بكسر (الفاء) فإنها تجمع على (أَفْعَال) نحو: (حِمْل) و(أَحْمَال)[١١]، والله أعلم.

---

(١) إصلاح المنطق (ص:٣٢).

(٢) الزاهر في معاني كلمات الناس (٢/٢٤٢).

(٣) المحكم والمحيط الأعظم، مادة: (حبر) (٣/٢٣٦).

(٤) شرح الفصيح (ص:١٤٧).

(٥) تهذيب اللغة، مادة: (حبر) (٥/٣٣)، والغريبين، مادة: (حبر) (٢/٣٩٧)، والاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه (٢/١٦٤).

وأبو الهيثم الرازي اشتهر بكنيته، توفي سنة (٢٠٦هـ).

مقدمة تهذيب اللغة للأزهري (١/٢٦)، وإنباه الرواة (٤/١٨٨)، والبغية (٢/٣٢٩).

(٦) إصلاح المنطق (ص:٣٢).

(٧) ديوان الأدب (١/١٠٦).

(٨) الصحاح، مادة: (حبر) (٢/٦١٩).

(٩) المحكم والمحيط الأعظم، مادة: (حبر) (٣/٢٣٦).

(١٠) تصحيح الفصيح (ص:٣١٨)، والصحاح، مادة: (حبر) (٢/٦٢٠).

(١١) الشافية لابن الحاجب (ص:٤٣).

١٠٢- مفرد (عُدَاة):

اختلف النحويون في مفرد (عُدَاة) على قولين:

الأول: أن مفرده (عادٍ) وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «فأما (العُدَاة) بالهاء فجمع (عادٍ) لا جمع (عَدُوّ)، مثل: (غازٍ) و(غُزَاة)، و(قاضٍ) و(قُضاة)»[١].

وهو أيضاً قول ابن الجبان[٢]، وابن هشام اللخميّ[٣]، ونسبه الأزهريّ إلى الكوفيين[٤].

الثاني: أن مفرده (عَدُوّ)، وهو قول الخليل[٥]، وأبي سهل الهرويّ[٦].

والمختار عندي: أن مفرده (عادٍ) لا (عَدُوّ)؛ لأن له نظائر في العربية منها: (قُضَاة)، و(رُمَاة)، و(غُزَاة)، فإن مفرداتها: (قاضٍ)، و(رامٍ)، و(غازٍ)، والله أعلم.

---

(١) تصحيح الفصيح (ص: ٤٧١).

(٢) شرح الفصيح (ص: ٣٠٠).

(٣) شرح الفصيح (ص: ٢٤٩).

(٤) تهذيب اللغة، مادة: (عدو) (٣/١١٦).

(٥) معجم العين، مادة: (عدو) (٢/٢١٦).

(٦) إسفار الفصيح (٢/٨٥٤).

١٠٣- حقيقة لفظ (الشاء):

اختلف النحويون في حقيقة لفظ (الشاء) على قولين:

الأول: أنها جمع لـ(شاة) بإسقاط (التاء)، مثل: (تمر) و(تمرة)، والأصل: شاةٌ، فلما أُريد جمعها على حدِّ (بقرة وبقر) حذفت تاء التأنيث، ثم رُدَّت (الهاء) التي هي لام الكلمة ثم قلبت إلى همزة، فصارت: شاء[١]. وهو قول المبرد[٢]، وابن درستويه؛ فقال: «وقد يقولون في الجميع (الشاء) ممدوداً على مذهب (تَمْرة) و(تَمْر)، ولكن الهمزة في الشاء بدل من الهاء، ولو لم تبدل لقيل في الجمع: الشياه بالهاء»[٣].

الثاني: أنها اسم جمع فـ(الشاء) مع الشاة بمنزلة (نفر) و(رجل)، و(نسوة) و(امرأة)، وليست (الشاء) من لفظ (الشاة)؛ لأن (لام) شاة (هاء)، و(لام) شاء (ياء)؛ بدليل قولهم في تصغير (شاء) (شُوَيّ)، وهو قول سيبويه[٤]، والثمانينيّ[٥].

قال سيبويه: «وأما (الشاء) فإن العرب تقول فيه: شُوَيّ، وفي شاة: شويهة، والقول فيه: إن (شاء) من بنات الياءات أو الواوات التي تكون لامات، و(شاة) من بنات الواوات التي تكون عينات ولامها هاء، كما كانت سواسية ليس من لفظ سيٍّ، كما كانت (شاء) من بنات الياءات التي هي لامات، و(شاة) من

---

(١) المنصف (٢/١٤٤).

(٢) المقتضب (١/٢٩٠).

(٣) تصحيح الفصيح (ص:٤٣٣).

(٤) الكتاب (٣/٤٦٠).

(٥) شرح التصريف (ص:٤١٩).

بنات الواوات التي هنَّ عينات، والدليل على ذلك: هذا شُوَيّ، وإنما ذا كامرأة ونسوة؛ والنسوة ليست من لفظ امرأة؛ ومثله رجل ونفر»(١).

والمختار عندي: أن (الشاء) اسم جمع، وأنها ليست من لفظ (الشاة)؛ بدليل قولهم في التصغير (شُوَيّ)؛ فلو كانت من لفظ (الشاة) لقالوا: (شُوَيه) برد الأصل وهو الهاء؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، والله أعلم.

---

(١) الكتاب (٣/٤٦٠).

١٠٤- بناء (رَكْب) ونحوه:

اختلف النحويون في نوع (رَكْب) ونحوه على قولين:

الأول: أنه جمع، وهو قول الأخفش الأوسط(١)، وابن درستويه؛ فقال: «وأما الصَّحْبُ فجمع صَاحِب، مثل: رَاكِب ورَكْب، وتَاجِر وتَجْر، وسَاكِن وسَكْن»(٢).

الثاني: أنه اسم جمع وليس بجمع، وهو قول سيبويه(٣)، وابن جنيّ(٤)، وابن يعيش(٥)، وابن الحاجب(٦)، وابن مالك(٧).

والمختار عندي: أن (رَكْب) ونحوه اسم جمع لا جمع؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أن المسموع في تصغير (رَكْب) (رُكَيب)؛ فلو كان جمعاً مكسراً لرد إلى الواحد(٨).

ثانياً: أن الجمع المكسر مؤنث، وهذه الأسماء مذكرة، تقول: (هو الركْب)، و(هذا السَفْر)، ولو كان مكسراً لقلت: (هي وهذه)(٩).

---

(١) المنصف (١٠١/٢)، والنكت (١٠٢٦/٢)، والتسهيل (ص:٢٦٧).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٤٥٥).

(٣) الكتاب (٦٢٤/٣).

(٤) المنصف (١٠١/٢).

(٥) شرح المفصل (٧٧/٥).

(٦) الشافية (ص:٥٤).

(٧) التسهيل (ص:٢٦٧).

(٨) الكتاب (٦٢٤/٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧٧/٥).

(٩) شرح المفصل لابن يعيش (٧٧/٥).

ثالثاً: أن (فَعْلاً) لا يكون جمعاً مكسراً لفاعل ونحوه؛ لأن الجمع المكسر حقه أن يزيد على لفظ الواحد، وهذا أخف من بناء الواحد؛ فلا يكون جمعاً مكسراً[(١)].

رابعاً: أن هذه الأبنية لو كانت جمعاً صناعياً لاطرد ذلك فيما كان مثله، وأنت لا تقول في جالس: (جَلْس)، ولا في كاتب: (كَتْب)؛ فثبت بما ذكر أن (رَكْب) ونحوه اسم جمع لا جمع[(٢)]، والله أعلم.

---

(١) النكت (١٠٢٦/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧٧/٥).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٧٧/٥).

١٠٥- دلالة بناء (حَلْقة) وفتح (اللام) فيها:

اختلف النحويون في حقيقة لفظ (حَلْقة)[١] بسكون (اللام) على قولين:

الأول: أنها اسم موضوع للجمع على لفظ الواحد مثل (عُصبة)، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «وأما قوله هي: الحلْقة من الفارس والحديد بسكون (اللام)، فإن الحلقة ليست بواحدة ولكنها اسم موضوع للجمع على لفظ الواحد، مثل (العُصْبة)»[٢].

الثاني: أنها اسم مفرد مثل: (فَلْكة)، وهو قول سيبويه؛ فقال: «وقد قالوا: حَلَق وفَلَك ثم قالوا: حَلْقة وفَلْكة فخففوا الواحد حيث ألحقوه الزيادة»[٣].

وبهذا قال ابن الجبان[٤]، وأبو سهل الهرويّ[٥]، والزمخشريّ[٦]، وابن هشام اللخميّ[٧].

واستدل ابن درستويه على أن (الحَلْقة) اسم للجمع؛ بأن الحلقة من الناس اسم جماعة مختلفين، وأن حَلْقة الحديد اسم للدرع، وهي حلقات كثيرة مجموعة،

(١) **الحلْقة**: كل شيء استدار كحلْقة الحديد والفضة والذهب وكذلك هو في الناس. اللسان، مادة: (حَلْق) (١٣٨/٢).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٤٨٢).

(٣) الكتاب (٥٨٣/٣).

(٤) شرح الفصيح (ص:٣٠٧).

(٥) إسفار الفصيح (٨٧٣/٢).

(٦) شرح الفصيح (٦٦٤/٢).

(٧) شرح الفصيح (ص:٢٥٨).

وأنها تطلق على السلاح كله[١].

والمختار عندي: أن (حلْقة) اسم موضوع للجمع على لفظ الواحد، كما قال ابن درستويه؛ لأن المعنى يؤيده؛ ذلك أن الحلْقة تطلق على الجماعة من الناس، وعلى الدروع، وكذلك على الدرع؛ لأنه حلقات كثيرة مجموعة، ويطلق على السلاح كله من باب إطلاق الجزء على الكل، أو من باب المشترك اللفظي، والله أعلم.

واختلف النحويون أيضاً في فتح (اللام) في (حَلْقة) بمعنى الدروع، وتجمع الناس على قولين:

الأول: أنه جائز، وهو قول الخليل[٢]، وسيبويه[٣]، وابن درستويه؛ فقال: «وزعم الخليل أنها تجمع على الحَلَق بفتح (اللام)، وأن (الحلقة) بالتخفيف والتثقيل جائزان مقولان.. وزعم بعضهم أنه لا يجوز في هذه إلا سكون (اللام)، ومنهم ثعلب رحمه الله، وقالوا: لا تفتح إلا في شيئين:

أحدهما: دروع لامرئ القيس يقال لها الحلَقَة.. والحَلَقة جمع حَالق الذي يحلق الشعر من الرأس أو الجلود، مثل قولهم: عامل، وعَمَلَة، وكاتب، وكَتَبَة، وليس بين امرئ القيس وغيره فرق في هذه؛ فإنه -وإن كانت الحلقة بالفتح اسم سلاحه- فإنها أيضاً اسم لسلاح غيره بالفتح»[٤].

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٤٨٢).

(٢) معجم العين، مادة: (حلق) (٤٨/٣).

(٣) الكتاب (٥٨٣/٣-٥٨٤).

(٤) تصحيح الفصيح (ص:٤٨٣).

الثاني: الجواز إذا كان المراد بالحَلَقَة دروع لامرئ القيس، وهذا القول نسبه ابن درستويه[١] إلى ثعلب، ونص ثعلب في الفصيح على أن الحلْقة من الناس ومن الحديد بسكون (اللام)، ولم يفصل في المسألة[٢] والله أعلم.

الثالث: المنع مطلقاً، وهو قول ابن السكِّيت[٣]، وابن قتيبة[٤].

والمختار عندي: جواز فتح (اللام) في (حلْقة) مطلقاً؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أن تقييد الجواز بدروع امرئ القيس تحكم بلا دليل.

ثانياً: أن القول بالمنع مردود بسماع الفتح من العرب، فحكى ذلك الخليل[٥]، وسيبويه[٦] – رحمهما الله –، ولها نظائر في العربية، نحو: الجَلَبَة: الصوت، ورَحَبَةُ المسجد، ورَقَبَةٌ، وحَصَبَةٌ لغة في الحَصْبَة[٧].

ثالثاً: أن الجواز إثبات والمنع نفي، وقول المثبت مقدم على قول النافي، والله أعلم.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) الفصيح (ص:٣١٨).

(٣) إصلاح المنطق (ص:١٨٣).

(٤) أدب الكاتب (ص:٢٥١).

(٥) معجم العين، مادة: (حلق) (٤٨/٣).

(٦) الكتاب (٥٨٤/٣).

(٧) ديوان الأدب (٢٣٤/١).

١٠٦- تصغير (أمّ):

اختلف النحويون في تصغير (أمّ) على ثلاثة أقوال:

الأول: أن تصغيرها (أُمَيْمَهة)، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «وقال بعضهم في تصغير (أم): أُمَيْهة والصواب: (أُمَيْمَهة)»[١].

الثاني: أن تصغيرها (أُمَيْهة)، وهو قول الخليل[٢].

الثالث: أن تصغيرها (أُمَيْمة)، وهو قول الجوهريّ[٣].

والمختار عندي: أن (الأمّ) تصغر على (أُمَيْمَهة)، لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، وأصل (أمّ) (أُمَّهَة)[٤]، بدليل قول قُصَيّ بن كِلاب[٥]: (الرجز)

أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وإلياسُ أَبِي ... مُعْتَزِمُ الصَّوْلَةِ عَالي النَّسَبِ

فإذا أريد تصغير (أمّ) جيء بياء التصغير ثالثة بعد الميم الأولى، وأعيدت (الهاء) المحذوفة؛ فيقال: (أُمَيْمَهة)، والله أعلم.

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٢٠٣).

(٢) معجم العين، مادة: (أمه) (٨/٤٣٤).

(٣) الصحاح، مادة: (أمم) (٥/١٨٦٣).

(٤) تصحيح الفصيح (ص:٢٠١)، والصحاح، مادة: (أمم) (٥/١٨٦٣).

(٥) البيت في: شرح التصريف الملوكي لابن يعيش (ص:٢٠٣)، والممتع (ص:١٤٨)، وشرح شواهد الشافية (٤/٣٠١).

١٠٧- النسب إلى (اليمن) و (تهامة):

الأصل في النسب إلى (اليمن) أن يقال: (يمنيّ) بياء مشددة للنسب، لكن لما كثر استعمالها في الكلام وجب تخفيفها؛ فحذفوا إحدى ياءي النسب من آخرها، وعوضوا عنها (أَلِفَاً) قبل (النون)؛ فقالوا: (يمانٍ)[١].

واختلف النحويون في جواز تشديد (ياء) النسب مع وجود العوض الذي هو (الألف)، نحو (يمانيّ) على قولين:

الأول: أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «وأما قوله: تقول: رجل يمانٍ من أهل اليمن، وشامٍ من أهل الشام، وتَهامٍ من أهل تِهامة، فإن العامة تشدد (الياء) من جميع هذا وهو خطأ في الكلام، ولكنه في الشعر جائز للضرورة خاصة»[٢].

وهو أيضاً قول ابن مالك[٣]، وأبي حيان[٤]، والسيوطيّ[٥].

الثاني: الجواز، وهو قول المبرد؛ فقال: «وأجود النسب إلى اليمن: (يمنيّ) ويجوز يمانٍ بتخفيف (الياء) وهو حسن، وهو أكثر في الكلام تكون (الألف) عوضاً من إحدى الياءَين، ويجوز (يمانيّ) تكون (الألف) زائدة وتشدد (الياء)»[٦].

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٤٩٤)، وإسفار الفصيح (٢/٨٩٠-٨٩١).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٤٩٣).

(٣) التسهيل (ص:٢٦٦).

(٤) التذييل والتكميل (٥/ل ٢٦٤ ب).

(٥) الهمع (٦/١٧٥).

(٦) الكامل (٢/٢٤٢-٢٤٣).

واستدل ابن درستويه على المنع بأن (الألف) في (يمانٍ) عوض عن إحدى ياءي النسب المحذوفة، والعوض لا يجتمع مع المعوض منه(١).

واستدل المبرد على الجواز(٢) بقول العباس بن عبد المطلب(٣): (الطويل)

ضَرَبْنَاهم ضَرْبَ الأَحَامِسِ غُدوةً   بكل يمانيٍّ إذا هُزَّ صمَّمَا

ويؤيد قول المبرد ما حكاه سيبويه عن العرب؛ فقال: «ومنهم من يقول: تَهامي ويمانيّ وشآميّ»(٤).

والمختار عندي: المنع؛ فلا يقال في الاختيار: (يمانيّ)، لأن (الألف) عوض عن إحدى ياءي النسب، فإذا شددت (الياء) اجتمع العوض مع المعوض منه، وذلك لا يجوز.

فأما البيت فضرورة، وما حكاه سيبويه رحمه الله فقليل بالنسبة إلى تخفيف (الياء)، والقليل لا يقاس عليه، والله أعلم.

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٤٩٤).

(٢) الكامل (٢/٢٤٣).

(٣) الكامل (٢/٢٤٣)، والتلويح في شرح الفصيح (ص:٩٤)، والاقتضاب لابن السيد (٢/١٨٣).

والأحامس: جمع أَحْمَس، والأَحْمَس الشجاع.

القاموس المحيط، مادة: (حمس) (ص:٦٩٥).

وصمَّما: صَمَّمَ في الأمر والسير تصميماً مضى.

القاموس المحيط، مادة: (صمم) (ص:١٤٥٩).

(٤) الكتاب (٣/٣٣٨).

كما اختلف النحويون في الأصل المنسوب إليه (تَهامٍ) على قولين:

الأول: أنه منسوب إلى (تِهامة)، والأصل أن يقال: (تِهاميّ) بياء مشددة في آخرها للنسب، لكن لما كثر استعمالها في الكلام وجب تخفيفها؛ فحذفوا إحدى ياءي النسب من آخرها؛ وعوضوا عنها فتح (التاء) ولم يعوضوا عن المحذوف (أَلِفاً) لوجودها قبل (الميم)، فلو زادوا (ألفاً) للتعويض لاجتمع ألفان ساكنان فكان يجب أن يحذف أحدهما، فعدلوا عن هذا إلى فتح (التاء)(١).

وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «وكذلك رجل تَهامٍ بفتح (التاء) على وزن (فَعَال)، فكان يجب أن يقال: (تِهاميّ) بإدخال (ياء) النسب المشددة بعد (الميم)، فلو تركت على كسرتها لقيل: (تِهاميّ) بياء مشددة، ولكن لما حذفت إحدى ياءي النسبة منه لم يمكن تعويض (الألف) منها؛ لأن في مكانها ألفاً، ولو زدتها لاجتمع الساكنان، فاضطررت إلى حذف أحدهما، ففتحت (التاء) فقيل: (تَهامٍ)، ونابت هذه الفتحة عن ألف التعويض»(٢).

وهو أيضاً قول الجوهريّ(٣)، وأبي سهل الهرويّ(٤).

الثاني: أنه منسوب إلى (تَهَم) أو (تَهْم) بدليل فتح (التاء)، والأصل أن يقال: (تَهَميّ) أو (تَهْميّ)، فلما خففوا بحذف إحدى ياءي النسب عوضوا عنها

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٤٩٤)، وإسفار الفصيح (٨٩١/٢).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٤٩٤).

(٣) الصحاح، مادة: (تهم) (١٨٧٨/٥).

(٤) إسفار الفصيح (٨٩١/٢).

(ألفاً) قبل (الميم)، فقالوا: (تَهامٍ)، وهو قول الخليل[١]، والمبرد[٢]، والسيرافيّ[٣]، والأعلم الشنتمريّ[٤].

والمختار عندي: أن (تَهامٍ) نسبة إلى (تَهَم) أو (تَهْم) كما قال الخليل رحمه الله، فالألف عوض عن إحدى ياءي النسب المحذوفة، ويؤيد ذلك ما حكي عن الأصمعي من أنّ (التَهَمة): الأرض المتصوِّبة إلى البحر، وكأنها مصدر من (تِهامة)[٥].

قال ابن بري رحمه الله معلقاً على ما حكي عن الأصمعيّ: «وهذا يقوي قول الخليل في (تَهامٍ)، كأنه منسوب إلى (تَهَمة) أو (تَهْمة)»[٦]، والله أعلم.

---

(١) الكتاب (٣/٣٣٧).

(٢) المقتضب (٣/١٤٥).

(٣) شرح الكتاب (٤/ل ١٤٨ ب).

(٤) النكت (٢/٨٨٦).

(٥) تهذيب اللغة، مادة: (تهم) (٦/٢٤٣)، ولسان العرب، مادة: (تهم) (١/٣١٥).

(٦) لسان العرب، مادة: (تهم) (١/٣١٥)، ولم أقف على نص ابن بري في كتابه: التنبيه والإيضاح.

وابن بري هو: عبد الله بن بري بن عبد الجبار أبو محمد المقدسي المصري النحوي اللغوي، توفي سنة (٥٨٢هـ).

إشارة التعيين (ص:١٦١)، والبلغة (ص:١٢١)، والبغية (٢/٣٤).

١٠٨- النسب إلى (ماء):

اختلف النحويون في النسب إلى (ماء) على قولين:

الأول: أن النسب إلى (ماء): (ماهي) وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «والنسب إلى الماء: ماهي»[١]. وهو أيضاً قول الأزهريّ[٢].

الثاني: أنَّ النسب إلى (ماء): (مائي) و(ماوي)، وهو قول سيبويه[٣]، والرمانيّ[٤]، والجوهريّ[٥]، وابن سيده[٦].

والمختار عندي: أنّ النسب إلى (ماء): (مائي) و(ماويّ)، ولا يقال: (ماهيّ) برد الأصل؛ لأنه ليس فيه نقص كما في (أب)، فإنه يقال فيه: (أبويّ) برد الأصل لوجود النقص فيه.

قال أبو الحسن الرمانيّ: «وتقول في النسب إلى (ماء): (مائي) و(ماويّ)، ولا يرد الأصل لأنه ليس فيه نقص»[٧]، والله أعلم.

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٤٣٣).

(٢) تهذيب اللغة، مادة: (ماه) (٤٧٢/٦).

(٣) الكتاب (٣٦٨/٣).

(٤) شرح كتاب سيبويه (١٩٧/١).

(٥) الصحاح، مادة: (موه) (٢٢٥١/٦).

(٦) المحكم والمحيط الأعظم، مادة: (موه) (٣٢٢/٤).

(٧) شرح كتاب سيبويه (١٩٧/١).

١٠٩- الوقف على الاسم المنقوص المنون:

الاسم المنقوص إذا كان منوناً مرفوعاً أو مجروراً فللعرب في الوقف عليه مذهبان: إسقاط الياء، وإثباتها[١]؛ فتقول جاء قاضٍ وجاء قاضي.

واختلف النحويون في الأقيس منهما على قولين:

الأول: أن إسقاط الياء أقيس، وهو قول سيبويه[٢]، وابن درستويه؛ فقال: «الحذف للتخفيف قياساً لا لاجتماع المثلين في كلمة، فمن ذلك كل ياء في آخر اسم وما قبلها مكسور وهي منونة في حال رفع أو جر أو ما أشبه ذلك؛ لأنها تحذف في اللفظ لالتقاء الساكنين في الإدراج، فأجري في الكتاب على ذلك في الوصل والوقف»[٣].

وهو أيضاً قول أبي علي الفارسيّ[٤]، وأبي حيان[٥].

الثاني: أن إثبات الياء أقيس، وهو قول يونس[٦].

واحتج من أسقط الياء بإجراء الوقف مجرى الوصل؛ فكما تسقط في الوصل

---

(١) أسرار العربية (ص:٥٦).

(٢) الكتاب (١٨٣/٤)، وأسرار العربية (ص:٥٦).

(٣) كتاب الكتاب (ص:٨٠).

(٤) التكملة (ص:٢٠٧).

(٥) الارتشاف (٨٠٣/٢).

(٦) الكتاب (١٨٣/٤)، وأسرار العربية (ص:٥٦)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢٤٤/٥).

ويونس هو: ابن حبيب البصري من أكابر النحويين، توفي سنة (١٨٢هـ).

نزهة الألباء (ص:٥٢)، وإشارة التعيين (ص:٣٥٦)، والبلغة (ص:٢٤٧).

تسقط في الوقف؛ لأن الوصل هو الأصل[(١)].

واحتج من أثبت الياء بأن الياء إنما حذفت لأجل التنوين، ولا تنوين في الوقف؛ فوجب رد الياء[(٢)].

والمختار عندي: أن إسقاط الياء في الوقف هو الأقيس؛ لأن حذف التنوين في الوقف عارض، والعارض لا يعتد به[(٣)]، فيبقى حكم الأصل، والأصل الوصل، وحكم الوصل أن تحذف الياء منه؛ فكذلك مع الوقف، والله أعلم.

---

(١) الكتاب (١٨٣/٤)، وأسرار العربية (ص:٥٦).

(٢) الكتاب (١٣٨/٤)، وأسرار العربية (ص:٥٦).

(٣) التذييل والتكميل (٦/ل ٢٥٦)، وتوضيح المقاصد (١٦١/٥).

١١٠- أصل (إذن) وحكم الوقف عليها:

اختلف النحويون في أصل (إذن) على قولين:

الأول: أنها بسيطة، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «وأما إذن فلا يجوز إبدال الألف من نونها في خط ولا لفظ في وصل ولا وقف؛ لأنها من نفس الكلمة وليست بدلاً ولا زيادة، وإنما هي كنون (من) و(عن) و(لدن)، وكذلك يجب أن يكون أيضاً على قول من جعلها من كلمتين»(١).

وهو أيضاً قول المالقيّ(٢)، وابن هشام(٣)، ونسب إلى الجمهور(٤).

الثاني: أنها مركبة من (إذ) و(أن)، إلا أنها سهلت همزتها بنقلها إلى ما قبلها من الذال وركبتا تركيباً واحداً، وهو قول الخليل(٥)، ونسب إلى بعض الكوفيين(٦).

والمختار عندي أنها بسيطة؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أن الأصل في الحروف البساطة، ولا يدعى التركيب إلا بدليل قاطع(٧).

ثانياً: أنها لو كانت مركبة من (إذ) و(أن) لكانت ناصبة على كل حال

---

(١) كتاب الكتاب (ص:٩٧).

(٢) رصف المباني (ص:١٥٧).

(٣) مغني اللبيب (ص:٣٠).

(٤) جواهر الأدب (ص:٣٣٩).

(٥) الجنى الداني (ص:٣٦٣)، وجواهر الأدب (ص:٣٣٩).

(٦) رصف المباني (ص:١٥٧).

(٧) رصف المباني (ص:١٥٧).

تقدمت أو تأخرت، وعدم العمل على كل حال دليل على عدم التركيب(١)، والله أعلم.

كما اختلف النحويون في الوقف على (إذن) على قولين:

الأول: أن الوقف عليها بالنون، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «وأما (إذن) فلا يجوز إبدال الألف من نونها في خط ولا لفظ في وصل ولا وقف»(٢)، وهو أيضاً قول ابن عصفور(٣).

الثاني: أن الوقف عليها بالألف، وهو قول أبي علي الفارسيّ(٤)، ونسب إلى الجمهور(٥).

واستدل ابن درستويه على أن الوقف على (إذن) يكون بالنون، بأن النون من نفس الكلمة وليست بدلاً ولا زيادة، وإنما هي أصلية كنون (من) و(عن)؛ فكما أن النون من (عن) و(من) لا تقلب ألفاً في الوقف، فكذلك نون (إذن)(٦).

واستدل للوقف على (إذن) بالألف بتشبيه نون (إذن) بالتنوين في الاسم المنصوب، والنون الخفيفة.

---

(١) الغرة (ل ٦٨ ب)، ورصف المباني (ص:١٥٧).

(٢) كتاب الكتاب (ص:٩٧).

(٣) شرح الجمل (٢/١٧٣).

(٤) التكملة (ص:٥٧١).

(٥) الارتشاف (٢/٨٠١)، والمساعد (٤/٣٠٥).

(٦) كتاب الكتاب (ص:٩٧).

والمختار عندي: أن الوقف على (إذن) بالنون؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أن تشبيه نون (إذن) بنون (عن) و(من) أقرب من تشبيهها بالتنوين والنون الخفيفة؛ لأن نون (إذن) أصلية وكذلك نون (من) و(عن)، بخلاف التنوين والنون الخفيفة فإنهما زائدان، فالقياس عليهما -أعني التنوين والنون الخفيفة- قياس مع الفارق وهو لا يصح.

ثانياً: أن الوقف على (إذن) لو كان بالألف كالتنوين في الاسم المنصوب والنون الخفيفة، لوجب إثباتها في الخط ألفاً كالتنوين في حالة النصب والنون الخفيفة؛ فلما لم يكن ذلك تبين أن نون (إذن) لا تشبه التنوين ولا النون الخفيفة(١).

ثالثاً: أن نون (من) و(عن) أصلية، كما أن نون (إذن) كذلك، فهما نظيران بخلاف التنوين والنون الخفيفة فإنهما زائدان، وإلحاق النظير بنظيره أولى، والله أعلم.

---

(١) كتاب الكتاب (ص:٩٧)، ورصف المباني (ص:١٥٦)، والجنى الداني (ص:٣٦٥).

١١١- وزن نـحو: (سيِّد) و (ميِّت):

اختلف النحويون في وزن نحو: (سَيِّد) و(مَيِّت) على ثلاثة أقوال:

الأول: أن وزنه في الأصل (فَيْعَل) بفتح العين، ثم كسر للفرق بينها وبين الصحيح، نحو: (صَيْقَل) وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «فالمَيِّت أصله ميوت على وزن (فَيعِل) بكسر العين وأصله الفتح، ولكن قلبت (الواو) من أجل الياء التي قبلها، وأدغمت مع (الياء) ثم كسرت ليخالف بينها وبين (فَيْعَل) من الصحيح، نحو: صَيْقَل وجَيْدَر»(١).

ونسب أبو حيان رحمه الله هذا القول إلى البغداديين(٢).

الثاني: أنه على وزن (فَيْعِل) بكسر العين، وهو قول سيبويه(٣)، ونسب إلى البصريين(٤).

الثالث: أنه على وزن (فَعِيل)، وهو قول الفراء(٥)، ونسب إلى الكوفيين(٦).

واستدل على أن نحو (سَيِّد) على وزن (فَيْعَل) في الأصل ثم كسرت؛ بأن (فَيْعِل) بكسر العين لا نظير له في الصحيح؛ فلا يقال إنه مكسور في الأصل(٧).

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٥٤١).

(٢) التذييل والتكميل (٦/ل ١٦٧ ب).

(٣) الكتاب (٤/٣٦٥-٣٦٦).

(٤) الإنصاف (٢/٧٩٦)، وائتلاف النصرة (ص:٨٤).

(٥) التذييل والتكميل (٦/ل ١٦٧ ب)، ولم أقف على رأي الفراء في مظانه من كتابه: معاني القرآن (٢/٢٣٢، ٣٦٦، ٤١٩).

(٦) الإنصاف (٢/٧٩٥)، وائتلاف النصرة (ص:٨٤).

(٧) الإنصاف (٢/٨٠١)، والتذييل والتكميل (٦/ل ١٦٧ ب).

واستدل على أن وزن (سيِّد) (فَيْعِل) بكسر العين؛ بأن الظاهر من بنائه هذا الوزن، والتمسك بالظاهر أوجب مهما أمكن[١].

واستدل على أن وزن (سيِّد) (فَعِيل)؛ بأن له نظيراً في كلام العرب، بخلاف (فَيْعِل) فإنه ليس له نظير في كلامهم[٢].

والمختار عندي: أن نحو: (سَيِّد) و(ميِّت) على وزن (فَيْعِل) بكسر العين؛ لأنه هو الظاهر من بنائه، والتمسك بالظاهر أمكن وأولى.

وأما القول بأن (فَيْعِل) بكسر العين ليس له نظير في الصحيح فليس بلازم؛ بدليل جمع العرب (فاعلاً) من المعتل اللام على (فُعْلة) بضم (الفاء)، وإذا كان صحيحاً جمع على (فَعْلة) بفتح (الفاء)، مثال ذلك في المعتل: (قاضٍ وقُضاة)، ومثال ذلك في الصحيح: (كافر وكَفرة)[٣]، فالمعتل قد يختص بأبنية ليست للصحيح[٤]، والله أعلم.

---

(١) الإنصاف (٧٩٦/٢)، وائتلاف النصرة (ص:٨٤).

(٢) الإنصاف (٧٩٦/٢)، والتذييل والتكميل (٦/ل ١٦٧ ب)، وائتلاف النصرة (ص:٨٤).

(٣) التذييل والتكميل (٦/ل ١٦٧ ب).

(٤) الكتاب (٣٦٥/٤)، والإنصاف (٨٠٣/٢).

١١٢- وزن (شَاة):

للنحاة في وزن (شَاة) قولان:

الأول: أنها على زنة (فَعَلَة) بفتح الفاء والعين، وأصلها: (شَوَهة)، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «وأما قوله: وجمع الشاة شياه، فلأن الشاة وزنها: شَاهة على وزن فَعَلَة ولكن حذفت منها الهاء الأصلية فصارت شاة»[١].

وهو أيضاً قول ابن الجبّان[٢]، وأبي سهل الهرويّ[٣]، وابن هشام اللخميّ[٤].

الثاني: أنها على زنة: (فَعْلَة) بفتح الفاء وسكون العين، وأصلها (شَوْهَة)، وهو قول ابن جنيّ[٥]، والثمانينيّ[٦]، وابن يعيش[٧]، وابن عصفور[٨].

والمختار عندي: أن القولين محتملان؛ لأن شاة تجمع على شياه على زنة: (فِعَال)، و(فِعَال) بكسر الفاء وفتح العين جمع لفَعْلَة بسكون العين مثل: (صَعْبة وصِعَاب)، وجمع لفَعَلَة بفتح العين مثل: (رَقَبة ورِقَاب)، إلا أن تسكين العين أقوى؛

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٤٣٣).

(٢) شرح الفصيح (ص:٢٧٩).

(٣) إسفار الفصيح (٨٠٢/٢).

(٤) شرح الفصيح (ص:٢١٠).

(٥) التصريف الملوكي (ص:٥٤).

(٦) شرح التصريف (ص:٤١٨).

(٧) شرح التصريف الملوكي (ص:٢٨٠).

(٨) الممتع (ص:٣٩٩).

وذلك لأمرين:

الأول: أن باب (فَعْلَة) بسكون العين أكثر في الكلام من باب (فَعَلَة) بفتح العين، والعمل إنما هو على الأكثر لا على الأقل[١].

الثاني: أن أصل الحرف السكون، وإنما الحركة زائدة عليه، والزائد لا يقطع عليه إلا بدليل[٢]، والله أعلم.

(١) شرح التصريف الملوكي (ص:٤١٨).

(٢) شرح التصريف (ص:٤١٨).

١١٣- وزن كلمة (حادي):

اختلف النحويون في وزن كلمة (حادي) من قولهم: (حادي عشر) على قولين:

الأول: أنه على وزن (فاعل)، وهو قول الفراء[(١)]، وابن درستويه؛ فقال أبو علي الفارسي: «قال ابن درستويه: اسم فاعل من (حدا يحدو)، فجعله بمنزلة الشيء الذي يحدوه»[(٢)].

الثاني: أنه على وزن (عالف)، وهو قول أبي علي الفارسيّ[(٣)]، والزمخشريّ[(٤)]، والخوارزميّ[(٥)]، وابن يعيش[(٦)]، وابن الحاجب[(٧)]، والرضيّ[(٨)]، وابن جمعة الموصليّ[(٩)]، وأبي حيان[(١٠)]، وابن عقيل[(١١)]، والسيوطيّ[(١٢)].

---

(١) الارتشاف (٢/٧٧٠)، والمساعد (٢/٩٧).

(٢) المسائل العضديات (ص:٢٢٨).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المفصل (ص:٢٥٨).

(٥) التخمير شرح المفصل (٣/٦٠).

(٦) شرح المفصل (٦/٣٥).

(٧) شرح المفصل (١/٦١٨).

(٨) شرح الكافية (٣/٣١٧).

(٩) شرح ألفية ابن معطٍ (٧/١١١٠).

(١٠) الارتشاف (١/٧٧٠).

(١١) المساعد (٢/٩٧).

(١٢) الهمع (٥/٣١٧).

واستدل للأول بأن (حادي) مأخوذ من (حدا) (يحدو) فهو حادي؛ لأن (الحادي) هنا تابع للعشرة، كما أن حادي الإبل تابع لها[(١)].

واستدل للثاني بأن (حادي) مأخوذ من (وَحَد) (يَحِد) فهو واحد، ثم نقلت الواو إلى الأخير فصار (حادو)، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها[(٢)].

والمختار عندي: أن (حادي) على وزن (عالف)؛ لأن أصله (واحد)، فنقلت الواو إلى الأخير فصار (حادو) فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، والدليل على أن أصله (واحد) ما حكاه الكسائي: (واحد عشر)[(٣)]، فهذه الحكاية وإن كانت شاذة في الاستعمال إلا أنها تدل على الأصل المتروك، وقد قال ابن مالك: «من عادة العرب في بعض ماله أصل متروك وقد استمر الاستعمال بخلافه، أن ينبهوا على ذلك الأصل لئلا يجهل»[(٤)]، والله أعلم.

---

(١) المتبع في شرح اللمع (٢/٥٩٨)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٢/١١١٠).

(٢) المتبع في شرح اللمع (٢/٥٩٨)، والارتشاف (٢/٧٧٠).

(٣) الارتشاف (٢/٧٧٠)، والمساعد (٢/٩٧)، والهمع (٥/٣١٧).

(٤) شرح التسهيل (١/٣٩٣).

١١٤- الوجوه الجائزة في تخفيف الاسم الثلاثي المضموم العين:

اختلف النحويون في الوجوه الجائزة في تخفيف الاسم الثلاثي المضموم العين نحو: (عَضُد) على قولين:

الأول: أنه يجوز في تخفيفه وجهان:

أحدهما: تسكين العين؛ فيقال: (عَضْد).

ثانيهما: تسكين العين مع نقل حركتها إلى (الفاء)؛ فيقال: (عُضْد)، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «فإن كل اسم أو فعل على ثلاثة أحرف وثانيه مضموم أو مكسور، فحذف الضمة والكسرة فيه جائز للتخفيف، كقولهم في: (كَبِد) (كَبْد) وفي (عَضُد) (عَضْد)... وتحريك الحركة المحذوفة إلى أول الكلمة للدلالة على أصلها جائز أيضاً، كقولهم في: (كَبِد) (كِبْد) وفي: (كَتِف) (كِتْف) وفي: (عَضُد) (عُضْد)»[(١)].

وهو أيضاً قول ابن السيد البطليوسيّ[(٢)].

الثاني: أنه يجوز في تخفيفه وجه واحد، وهو التسكين؛ فيقال: (عَضْد) ولا يجوز النقل؛ لثقل الضمة، وهو قول ابن الحاجب[(٣)].

والمختار عندي جواز النقل؛ فيقال: (عُضْد)؛ لأنه مسموع عن العرب، وقد نقله جماعة من أهل اللغة منهم: الأزهريّ[(٤)]؛ والجوهريّ[(٥)]، وابن سيده[(٦)]. والله أعلم.

---

(١) تصحيح الفصيح (٢٨٢-٢٨٣).

(٢) الاقتضاب (١٩٢/٢).

(٣) الشافية في علم التصريف (ص:١٢).

(٤) تهذيب اللغة، مادة: (عضد) (٤٥١/١).

(٥) الصحاح، مادة: (عضد) (٥٠٩/٢).

(٦) المحكم والمحيط الأعظم، مادة: (عضد) (٢٤٠/١).

١١٥- حكم قياس تحريك الثاني من (فَعْل) بالفتح إذا كان حلقياً ساكناً:

إذا كانت (عين) (فَعْل) المفتوح (الفاء) حلقية ساكنة فإنها تأتي متحركة بالفتح، نحو: (الشَعْر)، و(الشَعَر)، و(البَحْر)، و(البَحَر)، واختلف النحويون في قياس ذلك على قولين:

الأول: أنه لا يقاس عليه، والفتح والتسكين لغتان، وليست إحداهما أصلاً للأخرى، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «وكثير من أهل اللغة يقولون: كل ما كان الحرف الثاني منه من حروف الحلق جاز فيه التسكين والفتح، وليس ذلك عند أهل النظر والقياس منهم صحيحاً، وإنما ذلك لغات جاءت في أحرف قليلة على غير قياس فيما كان ثانيه حلقياً أو غير حلقي، ولا يطرد هذا في حروف الحلق، وإنما التسكين فيها لغة، والفتح لغة سماعاً من العرب، كأن من قال من اللغويين بهذا نظر إلى الأفعال المضارعة التي تفتح لما فيها من حروف الحلق، فظنوا أن ذلك في الأسماء كذلك، وهو غلط منهم»(١).

ونسب الرضي هذا القول إلى البصريين(٢).

الثاني: أنه قياس؛ لمناسبة حرف الحلق للفتح كما هو في المضارع، والفتح فرع للتسكين، وهو قول ثعلب(٣)، ونسبه الرضي إلى الكوفيين(٤).

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٢٦٣).

(٢) شرح الشافية (١/٤٧).

(٣) الفصيح (ص: ٢٩١).

(٤) شرح الشافية (١/٤٧).

وضعف ابن درستويه هذا القول؛ فقال: «وهو غلط منهم؛ لأن الحرف الذي يحرك بالفتح في الفعل من أجل حروف الحلق أصله التحرك بغير الفتح، فليس بنقل عن الحركة إلى سكون ولا عن سكون إلى حركة، وإنما تجعل حركته من جنس حرف الحلق للمقاربة بين الحرف والحركة، وهذه الأسماء إن كانت في الأصل ساكنة الأوسط لم يجز تثقيلها بالفتح؛ لأن الساكن أخف من المتحرك، وإن كانت في الأصل مفتوحة فليس يجب أن تسكن؛ لأن الفتحة لا تستثقل وإنما يسكن المضموم والمكسور خاصة، لثقل الضم والكسر في مثل: (كَتِف) و(عَضُد)»(١).

والمختار عندي: أنه لا يقاس عليه، وأما الفتح والتسكين فهما لغتان وليست إحداهما أصلاً للأخرى.

والقول بالقياس لمناسبة حرف الحلق الفتح، قول مردود بأنه قد جاء عن العرب مثل ذلك في كلام كثير ليس فيه شيء من حروف الحلق، مثل: (القَبَض) و(النَفَض)، فإنه جاء فيهما الفتح والإسكان(٢)، والله أعلم.

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٢٦٣).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٢٧٤).

١١٦- حركة (عين) المضارع من (فَعَل) إذا كان حلقيَّ (العين) أو (اللام):

اختلف النحويون في حركة (عين) المضارع من (فَعَل) إذا كانت (عينه) أو (لامه) من حروف الحلق، نحو: (قَرَأ) (يَقْرَأ)، و(سَأَل) (يَسْأَل)، على ثلاثة أقوال:

الأول: أن حركة (عينه) الفتح، ويجوز الكسر والضم، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «فإن كان الثاني منه أو الثالث حرفاً من حروف الحلق فإنه يجوز أيضاً فيه الفتح، ولا يمنع من الكسر والضم لأنهما الأصل»(١).

الثاني: أن (عينه) قد تأتي مفتوحة، وقد تأتي مضمومة، وقد تأتي مكسورة، وقد تأتي على وجهين: الفتح والكسر، وقد تأتي على ثلاثة أوجه: الفتح، والكسر، والضم، إلا أن ذلك كله موقوف على السماع، وهو قول الثمانينيّ(٢)، ونسبه أبو حيان إلى أكثر النحويين(٣).

الثالث: أن عينه مفتوحة أبداً، وهو قول ابن عصفور(٤).

والمختار عندي: أن حركة (عين) المضارع من (فَعَل) إذا كانت (عينه) أو (لامه) من حروف الحلق موقوفة على السماع؛ فما سمع فيه الفتح يلتزم فيه الفتح نحو: (قَرَأ) (يَقْرَأ)، وما سمع فيه الضم يلتزم فيه الضم نحو: (دَخَل) (يَدْخُل)، وما سمع فيه الكسر يلتزم فيه الكسر نحو: (رَجَع) (يَرْجِع)، وما سمع فيه أكثر من وجهٍ

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٣٣).

(٢) شرح التصريف (ص:٤٣٢).

(٣) ارتشاف الضرب (١/١٥٨).

(٤) الممتع الكبير في التصريف (ص:١٢٠).

يلتزم فيه ما سمع؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أن جواز الفتح والضم والكسر في الكلمة الواحدة قياس في مورد النص؛ فلا يلتفت إليه.

ثانياً: أن القول بأن عينه مفتوحة أبداً مردود بالسماع؛ فقد سمع الضم نحو: (دَخَل) (يَدْخُل)، وسمع الكسر نحو: (رَجَع) (يَرْجِع) والله أعلم.

١١٧- حركة (عين) المضارع من (فَعَل) إذا لم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللين ولا حروف الحلق:

اختلف النحويون في عين المضارع من (فَعَل) إذا لم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللين ولا حروف الحلق، نحو: (قَتَل) و(نَصَر) على قولين:

الأول: أنه يجوز في عينه الضم والكسر سُمِعَا في الكلمة أو لم يسمع إلا أحدهما، فيقال: (قَتَل) (يَقْتُل) و(يَقْتِل)، و(نَصَر) (يَنْصُر) و(يَنْصِر)، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «اعلموا أن كل ما كان ماضيه من الأفعال الثلاثية على (فَعَلت) بفتح العين، ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللين ولا حروف الحلق، فإنه يجوز في مستقبله (يَفْعُل) بضم العين و(يَفْعِل) بكسرها، كقولنا: (ضَرَب) (يَضْرِب) و(شَكَر) (يَشْكُر)، وليس أحدهما أولى به من الآخر، ولا فيه عند العرب إلا الاستحسان والاستخفاف»[١].

وهو أيضاً قول ابن عصفور؛ فقال: «وهما جائزان سمعا للكلمة أو لم يسمع إلا أحدهما»[٢].

وقال أبو حيان معلقاً على كلام ابن عصفور: «وقال ابن عصفور: وهما جائزان، يعني (يفعل) سمعا للكلمة أو لم يسمع إلا أحدهما، فعلى قوله يجوز في (نَضْرِب) ضم (الراء)، وفي (يَقْتُل) كسر التاء»[٣].

الثاني: أنه يجوز الضم والكسر على التخيير إن لم يشهر أحد الأمرين، وهو

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٣٣).

(٢) الممتع الكبير في التصريف (ص:١٢١).

(٣) التذييل والتكميل (٤/ل ٢٥٠ ب).

قول ابن مالك؛ فقال: «ولا تفتح عين مضارع (فَعَل) دون شذوذ إن لم تكن هي أو اللام حلقية، بل تكسر أو تضم تخييراً إن لم يشهر أحد الأمرين»(١).

وبمثله قال أبو حيان، إلا أنه علق التخيير بالنقل لا بالشهرة، فقال رحمه الله معلقاً على كلام ابن مالك: «وقوله: (إن لم يشهر أحد الأمرين) يعني: أنه إذا شهر في المضارع لـ(فِعْل) معين (يَفْعِل) بالكسر أو (يَفْعُل) بالضم، فإنه لا يُخَيَّر في (يَفْعُل) و(يَفْعِل)، بل يتبع في ذلك ما سمع من العرب واشتهر، وهذا ليس بجيِّد، بل الأولى أن يقال: إن لم ينقل أحد الأمرين فيتعلق التخيير بانتفاء النقل لا بالشهرة، والذي نختاره هو أن التخيير لا يكون إلا عند انتفاء النقل»(٢).

واستدل ابن درستويه على الجواز مطلقاً؛ بأنه قد جاء ما استعمل فيه الوجهان نحو: «(يَنْفِر) و(يَنْفُر)، و(يَشْتِم) و(يَشْتُم)، وهذا يدل على جواز الوجهين فيه، وأنهما شيء واحد؛ لأن الضمة أخت الكسرة في الثقل، كما أن (الواو) نظيرة (الياء) في الثقل والاعتلال؛ ولأن الحرف الصحيح لا يتغير لفظه ولا خطه بتغير حركته»(٣).

والمختار عندي: أن الضم والكسر جائزان إن لم يسمع في الكلمة أحد الأمرين، فإن سمع وقف مع السماع.

وأما القول بالجواز وإن سمع أحد الأمرين، فهو قياس في مورد النص، فلا يلتفت إليه(٤)، والله أعلم.

---

(١) التسهيل (ص:١٩٧).
(٢) التذييل والتكميل (٤/ل ٢٥٠ ب).
(٣) تصحيح الفصيح (ص:٣٣).
(٤) التذييل والتكميل (٤/ل ٢٥٠ ب).

١١٨- العلة في فتح (العين) من مستقبل (أبى):

إذا لم تكن (عين (فَعَل) أو (لامه) حرفاً حلقياً، لم يجز فتح (العين) في المستقبل، وقد شذ منه شيء، قالوا: (أبى: يأبى)[١]، فاختلف النحويون في توجيه هذا الشاذ على أربعة أقوال:

الأول: أنه فتحت (عينه) تشبيهاً له بنظيره في المعنى، وهو (مَنَع) (يَمْنَع)؛ لأن الإباء منع، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «والذي يذهب إليه في قولهم: (أبى) (يأبى)، أنهم غلطوا فيه على التشبيه بما هو في معناه مما ينفتح الحرف الحلق، وهو قولهم: (مَنَع) (يَمْنَع)»[٢].

وهذا القول اختاره ابن الشجريّ[٣].

الثاني: أنه فتحت (عينه)؛ لأن فاءَه همزة وهي من حروف الحلق، وهو قول سيبويه؛ فقال: «وقالوا: (أبى: يأبى) فشبهوه بـ(يقرأ)»[٤].

وقال الأعلم الشنتمريّ شارحاً كلام سيبويه: «ومعنى قوله: فشبهوا هذا بـ(قرأ) (يقرأ)، أي شبهوا (أبى) (يأبى) بـ(قرأ) (يقرأ) في فتح (العين) من أجل الهمزة»[٥].

وقد ضعف الثمانيني هذا القول؛ فقال: «وهذا غلط؛ لأن حروف الحلق إنما

---

(١) شرح التصريف للثمانيني (ص:٤٣٣).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٣٥).

(٣) آمالي ابن الشجري (١/٢٠٩).

(٤) الكتاب (٤/١٠٥).

(٥) النكت في تفسير كتاب سيبويه (٢/١٠٧٤).

تؤثر إذا كانت متحركة عيناً أو لاماً، والهمزة هاهنا في (يأبى) ساكنة، وهي فاءٌ فهي غير مؤثرة»[١].

وقد أجاز سيبويه وجهاً آخر في التوجيه فقال: «وفي يأبى وجهٌ آخر: أن يكون فيه مثل: حَسِبَ يَحْسِب فُتِحَا كما كُسِرَا»[٢].

وقال ابن سيده معلقاً على كلام سيبويه: «والفرق بين الوجهين: أن الأول كان التقدير فيه (أبى) (يَأْبِي) ثم فتحت الألف (عين) الفعل، كما قيل: صَنَع يَصْنَع تشبيهاً للفاء باللام، والوجه الثاني أنهم بنوه في الأصل على (فَعَل) (يَفْعَل)، كما بنوا في الأصل (حَسِب) (يَحْسِب) على (فَعِل) (يَفْعِل)»[٣].

الثالث: أنه فتحت (عينه)؛ لأن (لامه) (ألف) و(الألف) من حروف الحلق، وهو قول إسماعيل بن إسحاق[٤]، والمبرد[٥]، والزجاج[٦].

وقد ضعف ابن درستويه هذا القول؛ فقال: «وهذا فاسد؛ لأنه يوجب مثله في كل ما اعتلت (لامه)، وليست (الألف) من الحروف الحلقية ولا لها معتمد في

---

(١) شرح التصريف (ص:٤٣٣).

(٢) الكتاب (١٠٥/٤).

(٣) المخصص (٢١٠/١٤).

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣٦٢/١)، والمخصص (٢١٠/١٤)، والنكت (١٠٧٣/٢).
وإسماعيل بن إسحاق هو: أبو إسحاق الأزدي من أهل البصرة، توفي سنة (٢٨٢هـ).
معجم الأدباء (١٩٤/٢)، والبغية (٤٤٣/١)، وشذرات الذهب (٣٤٦/٢).

(٥) تصحيح الفصيح (ص:٣٤)، ولم أقف عليه في مظانه من كتابيه (المقتضب)، و(الكامل).

(٦) معاني القرآن وإعرابه (٣٦٢/١).

حلق ولا غيره؛ لأنها من الحروف الهاوية في الجوف»[١].

الرابع: أنه فتحت (عينه) على سبيل الغلط توهموا أن ماضيه على (فَعِل)، وهو قول الثمانينيّ[٢].

والمختار عندي: أن (العين) إنما فتحت في مضارع (أبى) حملاً له على نظيره في المعنى وهو (منع)؛ لأن الحمل على النظير أولى، والله أعلم.

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٣٤).

(٢) شرح التصريف (ص:٤٣٤).

١١٩- مجيء الفعل (شَمِمْتُ) من باب (نَصَر) (يَنْصُر):

يأتي الفعل (شَمِمْتُ) من باب (فَرِحَ) (يَفْرَح)، واختلف النحويون في مجيئه من باب (نَصَر) (يَنْصُر) على قولين:

الأول: المنع، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «وكذلك شمِمت أشَم يعني: استنشاق الرائحة، مثل قولهم: نشقت أنشق، والعامة تقول: شَمَمت بفتح الماضي، ويقولون في المستقبل: أشُم، بضم الشين وهو خطأ»(١).

الثاني: الجواز، وهو قول أبي جعفر اللبليّ(٢)، والمراديّ(٣).

والمختار عندي: جواز مجيء الفعل (شَمِمْت) من باب (نَصَر)؛ لوروده، وممن حكى ذلك ابن السكيت(٤)، وابن القطاع(٥)، إلا أن مجيء (شممت) من باب (فَرِح) أفصح(٦)، والله أعلم.

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٦٣).

(٢) تحفة المجد الصريح (ص:١٥٥).

(٣) توضيح المقاصد والمسالك (٤٥/١).

(٤) إصلاح المنطق (٢١١).

(٥) كتاب الأفعال (٢١٠/٢).

وابن القطاع هو: علي بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن الحسين، (توفي سنة ٥١٥هـ). إشارة التعيين (ص:٢١٣)، والبلغة (ص:١٤٩)، والبغية (١٥٣/٢).

(٦) تحفة المجد الصريح (ص:١٥٦)، والتصريح بمضمون التوضيح (١٧٣/١).

١٢٠- اللغات الجائزة في الأمر من الفعل الثلاثي المضاعف إذا كان ثانيه في المستقبل مضموماً

يرى ابن درستويه أن الفعل الثلاثي المضاعف إذا كان ثانيه في المستقبل مضموماً، مثل: (يَمُدُّ) و(يَرُدُّ)، فإن الأمر منه يجوز فيه ثلاث لغات: (الفتح) و(الضم) و(الكسر)، فيقال: (مُدَّ) و(مُدُّ) و(مُدِّ)، فقال: «فإن الفعل الثلاثي المضاعف إذا كان ثانيه في المستقبل مضموماً مثل: (يَمُدُّ) و(يَرُدُّ)، فإن الأمر منه يجوز فيه ثلاث لغات: إحداها أن تقول: مُدَّ يا هذا. ورُدَّ بفتح المدغم؛ لئلا يجتمع ساكنان، ولأن الفتح أخف الحركات. وأن تقول: (مُدُّ) و(رُدُّ) فتضم المدغم على ضمة ما قبله؛ لتتبع الضمة الضمة فتكون الحركتان من جهة واحدة. وأن تقول: (مُدِّ) و(رُدِّ)؛ فتكسر المدغم؛ لأن الكسر هو حركة الساكنين إذا اجتمعا في الأصل. وهذا أضعف الأوجه الثلاثة؛ لأن المدغم ثقيل يُهرب من كسره إلى الفتح، إلا أن تتبع حركةٌ حركةً»[(١)].

وما قاله ابن درستويه هو مذهب سيبويه[(٢)]، ولا أعلم في ذلك خلافاً[(٣)]، إلا أن ابن درستويه نص على تضعيف (الكسر)، والله أعلم.

---

(١) تصحيح الفصيح (ص: ٨٠).

(٢) الكتاب (٥٣٢/٣، ٥٣٣، ٥٣٤).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (١٢٨/٩)، والإيضاح في شرح المفصل (٣٦٣/٢)، وشرح الشافية للرضي (٢٤٣/٢)، والارتشاف (٧٢٦/٢).

١٢١- استعمال الماضي من (يذر) و (يدع):

اختلف النحويون في استعمال الماضي من (يذر) و(يدع) على قولين:

الأول: يجوز؛ فيقال: (وَدَعَ) و(وَذَرَ)، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «وذلك أن الماضي من هذين الفعلين إنما هو: (وذرته) و(ودعته)، واسم فاعلهما (واذر) و(وادع)، ففي أولهما (واو) وهو حرف مستثقل، واستعمل في موضع ذلك: (ترك) و(تارك)؛ لأنهما في ذلك المعنى بعينه وليس في أوله حرف مستثقل، واستعمال ما أهملوا جائز صواب، وهو الأصل»(١).

الثاني: المنع؛ فلا يقال: (وَدَعَ) ولا (وَذَرَ)، وهو قول سيبويه(٢)، وابن خالويه(٣)، وابن جنيّ(٤).

واستدل ابن درستويه(٥) على الجواز: بأن استعمال ما أهملت العرب جائز صواب، وهو الأصل، وقد جاء منه قول أبي الأسود الدؤلي(٦): (الرمل)

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خليلي ما الذي غَالَه في الوِدِّ حتى وَدَعَه

وقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ [سورة الضحى: ٩٣ الآية ٣] فقد قُرِئت

---

(١) تصحيح الفصيح (ص: ٢٦٠).

(٢) الكتاب (١/٢٥).

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها (٢/٤٩٥).

(٤) الخصائص (١/٩٩).

(٥) تصحيح الفصيح (ص: ٢٦٠).

(٦) ديوانه (ص: ٣٥٠)، والمحتسب (٢/٣٦٤)، والخصائص (١/٩٩)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري (٢/٧٢١).

بالتخفيف[١].

واستدل على المنع بأن العرب لم تقلهما[٢].

والمختار عندي الجواز؛ لأنه مؤيد بالسماع، كما تقدم والله أعلم.

---

(١) هي قراءة شاذة قرأ بها عروة بن الزبير، وابنه هشام، وأبو حيوة، وابن أبي عبلة.

مختصر في شواذ القرآن (ص:١٧٥)، والمحتسب (٢/٣٦٤)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري (٢/٧٢١)، والبحر المحيط لأبي حيان (٨/٤٨٠).

(٢) الخصائص (١/٩٩).

١٢٢- مجيء (أَفْعَل) و(فَعَل) بمعنى واحد:

اختلف النحويون في مجيء (أَفْعَل) و(فَعَل) بمعنى واحد في لغة واحدة على قولين:

الأول: المنع، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «ولا يكون (فَعَل) و(أَفْعَل) بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين؛ فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان، والمعنى واحد، كما يظن كثير من النحويين واللغويين»(١).

وهو الظاهر من كلام الخليل(٢)، وابن سيدة(٣)، وابن يعيش(٤)؛ فقد أجازوا ذلك على أنهما في الأصل من لغتين مختلفتين، ثم تختلط فتستعمل اللغتان.

الثاني: الجواز، وهذا القول أشار إليه ابن درستويه، ونسبه إلى كثير من النحويين واللغويين(٥)، ولم أقف - فيما قرأت - على أحد نص على جواز ذلك في لغة واحدة، إلا أن جماعة من النحويين أطلقوا الجواز ولم يقيدوه بكونه من لغتين أو لغة واحدة، ومن هؤلاء النحويين الزجاج(٦)، وأبو جعفر اللبليّ(٧)،

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٧٠).

(٢) الكتاب (٤/٦١).

(٣) المخصص (١٤/١٧١).

(٤) شرح الملوكي في التصريف (ص:٧٠).

(٥) تصحيح الفصيح (ص:٧٠).

(٦) كتاب فعلت وأفعلت (ص:١-٥).

(٧) تحفة المجد الصريح (ص:٤١٥).

والزمخشريّ[١]، وابن الحاجب[٢]، وابن مالك[٣]، والرضيّ[٤]، وأبو حيان[٥].

وقد رد ابن درستويه هذا القول بما يرجح عندي القول الأول؛ فقال: «وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة، وعلى ما جرت به عادتها وتعارفها، ولم يعرف السامعون تلك العلة فيه والفروق، فظنوا أنهما بمعنى واحد، وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم، فإن كانوا قد صدقوا في رواية ذلك عن العرب فقد أخطئوا عليهم في تأولهم ما لا يجوز في الحكمة، وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين مختلفتين، أو يكون على معنيين مختلفين، أو تشبيه شيء بشيء»[٦]، والله أعلم.

(١) المفصل (ص:٣٣٤).

(٢) الشافية (ص:١٩).

(٣) التسهيل (ص:١٩٨).

(٤) شرح الشافية (١/٩٤).

(٥) ارتشاف الضرب (١/١٧٣).

(٦) تصحيح الفصيح (ص:٧٠).

١٢٣- مجيء (تفاعل) من الواحد:

اختلف النحويون في مجيء الفعل على وزن (تفاعل) من الواحد، نحو: (تعاهد)، و(تعامل)، على قولين:

الأول: أن الفعل على زنة (تفاعل) يكون من الواحد وغيره، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «وأما قوله: ومن الفعل تقول: فلان يتعهد ضيعته، يعني: بتشديد (الهاء) على مثال (يتفعل) أي: يجدد بها عهده ويتفقد مصلحتها، وأنه لا يجوز فيه (يتعاهد)؛ لأنه على (يتفاعل)، وهو عند أصحابه (فِعْل) لا يكون إلا بين اثنين ولا يكون متعدياً، مثل قولهم: تعاملا وتقاتلا، ومثل: تغافل وتماسك وهذا غلط؛ لأنه قد يكون تفاعل أيضاً من واحد؛ ويكون متعدياً»(١).

الثاني: أن الفعل على زنة (تفاعل) لا يكون إلا بين اثنين، وهو قول ثعلب(٢)، والجوهريّ(٣)، ونسب إلى الكوفيين(٤).

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٣٨٩)، والاقتضاب لابن السيد (١٨١/٢)، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي (ص:١٨٥).

(٢) الفصيح (ص:٣٠٥)، وتصحيح الفصيح (ص:٣٨٩)، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي (ص:١٨٥).

(٣) الصحاح (٦/٢).

(٤) تصحيح الفصيح (ص:٣٨٩)، والاقتضاب لابن السيد (١٨٢/٢).

واستدل ابن درستويه[١] على أن (تفاعل) يكون من الواحد، بقول امرئ القيس[٢]: (الطويل)

تجاوزت أحراساً إليها ومعشراً ... عليَّ حراصاً لو يُسِرُّون مقتلي

والمختار عندي: أن (الفعل) على زنة (تفاعل) يأتي من الواحد كما يأتي من الاثنين؛ وذلك لأنه مؤيد بالسماع كما مر، والله أعلم.

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٣٨٩).

(٢) ديوانه (ص:٣٤)، وشرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر الأنباري (ص:٤٩)، وشرح القصائد المشهورات لابن النحاس (ص:١٧)، وشرح القصائد العشر للتبريزي (ص:٢٤).

١٢٤- (الهاء) في (أُمَّهَات):

اختلف النحويون في (الهاء) في (أُمَّهَات) على قولين:

الأول: أنها أصلية، وهو قول الخليل[(١)]، وابن درستويه؛ فقال: «وزعم بعض النحويين أن الهاء في أمهات زائدة، وأن الأصل أمّات، ويجب عليه أن يزعم أن الأمهات: فُعْلَهات والواحدة: فُعْلَهَة، وهذا بناء ليس له في كلام العرب نظير»[(٢)].

الثاني: أنها زائدة، وهو قول المبرد[(٣)]، وابن جنيّ[(٤)]، وابن يعيش[(٥)]، وابن مالك[(٦)]، وأبي حيان[(٧)].

واستدل ابن درستويه على أصالة (الهاء) في (أُمَّهَات) بما يأتي:

أولاً: أن القول بزيادتها يقتضي أن يكون وزن (أُمَّهَات): (فُعْلَهَات) والواحدة: (فُعْلَهَة)، وهذا بناء ليس له في كلام العرب نظير ولم يذكره الخليل، ولا سيبويه في أبنية الأسماء[(٨)].

ثانياً: أن الخليل وسيبويه وأصحابهما، لم يذكروا أن (الهاء) تزاد إلا في

---

(١) معجم العين، مادة: (أمه) (٤٣٣/٨).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٢٠٢).

(٣) المقتضب (١٦٩/٣).

(٤) سر صناعة الإعراب (٥٦٣/٢).

(٥) شرح الملوكي في التصريف (ص:٢٠٣).

(٦) التسهيل (ص:٢٩٦).

(٧) الارتشاف (٢١٩/١).

(٨) تصحيح الفصيح (ص:٢٠٢).

موضعين: أحدهما: بعد ألف الندبة، والآخر: لبيان الحركة[١].

ثالثاً: أن الخليل حكى: (أَمِه) (يأمَه) (أَمَهَاً)[٢]، فأثبت (الهاء) في الوجوه كلها، وقد قرأت القراء: ﴿وَٱدَّكَرَ بَعۡدَ أَمَهٍ﴾[سورة يوسف: ١٢ من الآية ٤٥] بإثبات (الهاء)[٣]، ومعناها النسيان.

رابعاً: أن الحرف المزيد في الكلمة لا يخلو عند حذاق النحويين وعلماء اللغويين من أن يكون زيد لمعنى من معاني الحروف الزائدة في الكلمة؛ فتجب زيادته لذلك المعنى بعينه في كل كلمة، كما تزاد (التاء) في قولنا: (احتمل) في كل فعل غير (احتمل)، وإن ذلك يجب أن يطرد ولا ينكسر أو يكون الحرف الزائد، إنما زيد لإلحاق الثلاثي بالرباعي، أو الرباعي بالخماسي، فإن كانت هذه (الهاء) زيدت في (الأم) التي عند مدعي ذلك لإلحاق (اللام) التي هي عنده ثلاثية بالرباعي، لا يخالف الرباعي الذي لا زيادة فيه في التصرف في ماضيه، ومستقبله، واسم فاعله، ومفعوله، ومصدره، ألا ترى أنك تقول: (يُبَيطِر) (يُبْطِر) (بَيْطَرة)، و(جَوْهَر) (يُجوهر) (جوهرة)، وهما فيعل من (البطر) و(فوعل) من (الجهر)، وكذلك: (غسل) (يغسل) (غسلةً)، لأنهن ملحقات بـ(دحرج) (يدحرج) (دحرجةً)، فتصرفهن كتصريف (دحرج)، فمن زعم أن أُمَّهَة هاؤها ملحقة وجب عليه أن يقول في فعلها: (أمّه) (يُؤمّه) (أمَّهَة)، ولا يصرفها محذوفة كما لا يصرف

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٢٠٣).

(٢) معجم العين، مادة: (أمه) (٤٣٣/٨).

(٣) هي قراءة شاذة قرأ بها ابن عباس وابن عمر.
المحتسب لابن جني (٣٤٤/١)، وإعراب القراءات الشواذ (٧٠٦/١).

بَيْطر ولا جوهر بحذف (الياء) و(الواو) الملحقتين؛ لئلا يلتبس الملحق بغير الملحق ولا الرباعي بالثلاثي، وهذا من أقوى الأدلة على أن من صرف (الأم) على الحذف، إنما صرفها غلطاً على اللفظ وترك المعنى؛ إمّا لأنه خَفِي عليه الحق والصواب، وإما لأنه تعمد الحذف تخفيفاً[1].

واستدل على زيادتها بقول مروان بن الحكم[2]: (المتقارب)

إِذَا الأُمَّهَاتُ قَبَحْنَ الْوُجُوْهَ فَرَجْتَ الظَّلامَ بِأُمَّاتِكَا

فقد حذف (الهاء) في (أمات)، ولو كانت أصلية لما حذفت.

وبقولهم: (أمٌّ بينة الأمومة) فقد حذفت (الهاء) من المصدر، ولو كانت أصلية لثبتت[3].

والمختار عندي: أن (الهاء) في (أمهات) أصلية؛ لما ذكر ابن درستويه من الأدلة.

فأما حذف (الهاء) في (أمات) في البيت المذكور فضرورة، وأما قولهم: (أُمُوْمَةٌ) فشاذ والقياس (أُمُوْهَةٌ)[4]، والله أعلم.

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٢٠٥-٢٠٦).

(٢) البيت في: شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش (ص:٢٠٢)، وشرح شواهد الشافية (ص:٣٠٨).

(٣) تصحيح الفصيح (ص:٢٠٢)، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش (ص:٢٠٢).

(٤) تصحيح الفصيح (ص:٢٠٢).

١٢٥- (الهاء) في (هِرْكَوْلَة) و(هِبْلَع) و(هِجْرَع):

اختلف النحويون في نوع (الهاء) في (هِرْكَوْلَة)[(١)] و(هِبْلَع)[(٢)] و(هِجْرَع)[(٣)] على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها أصلية، فـ(هِرْكَوْلَة) على زنة: (فِعْلَوْلَة)، و(هِبْلَع) و(هِجْرَع) على زنة: (فِعْلَل)، وهو قول ابن درستويه فقال: «وعن ابن نجدة[(٤)] فإنه زعم أن (الهاء) في (هِجْرَع) زائدة؛ لأن الجَرَع مستعمل، و(الهاء) في (هبلع) زائدة؛ لأن البلع مستعمل، وأن (الهاء) في (هِرْكَوْلَة) زائدة؛ لأن (الركل) مستعمل، فصير في الكلام أمثلة لا يعرفها الحذاق من النحويين، وهي: (هِفْعَل) و(هِفْعَوْلَة)»[(٥)].

وقال ابن يعيش: «والذي عليه أكثر الناس القول: إن هذه (الهاء) أصل في ذلك كله لقلة زيادتها أولاً»[(٦)].

---

(١) **الهِرْكَوْلَة من النساء**: العظيمة الوركين.

لسان العرب، مادة: (ركل) (٦/٣٣٠).

(٢) **الهِبْلَع**: الأكول، واللئيم، والكلب السلوقي.

لسان العرب، مادة: (بلع) (٦/٣٠١).

(٣) **الهِجْرَع**: الطويل عند الأصمعي والأحمق عند أبي عبيدة والجبان عند غيرهما.

لسان العرب، مادة: (جرع) (٦/٣٠٩).

(٤) **ابن نجدة هو**: محمد بن الحسين بن محمد الطبري النحوي، يعرف بابن نجدة مشهور في أهل الأدب.

معجم الأدباء (٥/٣٣٥)، وبغية الوعاة (١/٩٤).

(٥) تصحيح الفصيح (ص:٢٠٦).

(٦) شرح الملوكي في التصريف (ص:٢٠٥).

الثاني: أنها زائدة، فـ(هِزَّكَوْلَة) على زنة: (هِفْعَوْلَة)، و(هِبْلَع) و(هِجْرَع) على زنة (هِفْعَل)، وهو قول الأخفش الأوسط(١)، وابن نجدة(٢).

الثالث: أن (الهاء) في (هِبْلَع) زائدة، وفي (هِجْرَع) و(هِزَّكَوْلَة) أصلية، وهو قول ابن عصفور، فقال: «والصحيح أن (الهاء) في (هِبْلَع) زائدة لوضوح اشتقاقه من البلع، وأما (هِجْرَع) فوجه الجمع بينه وبين (الجَرَع) ليس له ذلك الوضوح الذي لـ(هَبْلَع)، فينبغي أن تجعل (الهاء) أصلية ولا تجعل من لفظ (الجرع).. وأما (الهِزَّكَوْلَة) فقد حكى أبو عبيدة أنها الضخمة الأوراك، فعلى هذا تكون (الهاء) أصلية، إذ لا اشتقاق يقضي بزيادة (الهاء)؛ لأنه ليس مأخوذاً من (ركل)»(٣).

والمختار عندي: أن (الهاء) في (هِزَّكَوْلَة) و(هِبْلَع) و(هِجْرَع) أصلية، وذلك لما يأتي:

أولاً: أن (الهاء) إذا جاءت أولاً تكون أصلية بكثرة وزائدةً بقلة(٤)، والحمل على الكثير أولى.

ثانياً: أن القول بزيادتها فيما ذكر من الأمثلة يقتضي أن تكون الأمثلة على زنة: (هِفْعَوْلَة) و(هِفْعَل)، وهذان بناءان لا نظير لهما(٥)، وما يؤدي إلى عدم النظير لا يصح قبوله، والله أعلم.

---

(١) الممتع لابن عصفور (ص:١٤).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٢٠٦).

(٣) الممتع في التصريف (ص:١٤٩).

(٤) شرح الملوكي لابن يعيش (ص:٢٠٥)، وشرح الشافية للرضي (٢/٣٨٥).

(٥) تصحيح الفصيح (ص:٢٠٦).

١٢٦- (الهاء) في (أهراق) (يهْريق):

اختلف النحويون في (الهاء) في قولهم: (أَهْراق) (يُهْريق) على قولين:

الأول: أنها عوض من نقل حركة (العين) إلى (الفاء)، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «وزعم سيبويه[١] أن هذه الهاء عوض من ذهاب حركة العين المعتلة... فمن العرب من يقول في المستقبل (يُهَريق) بفتح (الهاء) على فتحة الهمزة التي حذفها؛ لأنها مفتوحة، ومنهم من يسكنها فيقول: (يُهْريق)، فمن حركها فلا شك في أنه جعل (الهاء) عوضاً من الهمزة، ومن أسكنها فإنها على ما قال سيبويه. وأما (الهاء) التي في الفعل الماضي فلا يحركونها مع الهمزة في قولهم: (أهراق)؛ لأنها ليست ببدل من الهمزة»[٢].

وهو أيضاً قول السيرافيّ[٣]، وابن جنيّ[٤]، والثمانينيّ[٥]، وابن يعيش[٦].

الثاني: أن (الهاء) بدل من الهمزة، وهو قول ابن الحاجب؛ فقال: «ومن قال: أهراق قال يهْريق بإسكان الهاء، ومُهْريق، ومهراق، وهي أردأ الثلاثة؛ لما تبين أنها من قبيل الوهم، لإدخالهم الهمزة على الهاء التي هي بدل من الهمزة لما تغيرت

---

(١) الكتاب (٢٨٥/٤).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٧١).

(٣) شرح الكتاب (٨٥/٢).

(٤) سر صناعة الإعراب (٢٠١/١).

(٥) شرح التصريف (ص:٢٨٠).

(٦) شرح التصريف الملوكي (ص:٢٠٨).

صورتها إلى الهاء»[(١)].

والمختار عندي: أن (الهاء) بدل من (الهمزة)، وهي (الهاء) التي في (هرقت)، وإنما دخلت عليها (الهمزة) مع أن (الهاء) بدل من الهمزة؛ توهماً أن الفعل مجرد من (الهمزة)؛ وذلك لما تغيرت صورتها إلى (الهاء)، وهذا أولى من حمل (الهاء) على الزيادة للتعويض؛ وذلك لأمرين:

الأول: أن الأصل عدم الزيادة.

الثاني: أن الحمل على التوهم موجود في كلام العرب؛ فساغ الحمل عليه هنا. وقد قال الرضي: «وتوهمات العرب غير عزيزة، كما قالوا في: (مُصيبة): (مصائب)، وفي (مسيل): (مُسْلان)»[(٢)]، والله أعلم.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (٢/٣٨٨).

(٢) شرح الشافية (٢/٣٨٥).

١٢٧- الهمزة في (أُفُرّة):

اختلف النحويون في نوع (الهمزة) في (أُفُرّة) على قولين:

الأول: أنها أصلية، فـ(أُفُرّة) على زنة (فُعُلّة)، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «وأما قوله: ووقعنا في (أُفُرّة) أي: اختلاط[١] وهي الأُبلّة، فهذا مثال آخر سوى ما تقدم، وهو على (فُعُلّة) بضم الأول والثاني وتشديد الثالث، وهمزته أصلية»[٢].

وهو أيضاً قول الأزهريّ[٣].

الثاني: أنها زائدة، فـ(أُفُرّة) على زنة (أُفْعُلة) مثل: (أُنْمُلَة)، وهذا القول ذكره ابن درستويه ولم ينسبه إلى أحد[٤]، وكذلك ذكره ابن القطّاع مع القول بالأصالة، والظاهر من كلامه أنه يقول بزيادة الهمزة؛ فقال: «وعلى (أَفْعُلة) نحو: (أَفُرّة) للاختلاط، وعلى (أُفْعُلَة) نحو: (أُفُرّة) لغة، وقيل: وزنها (فَعُلّة) و(فُعُلّة) من الثلاثي من أفر»[٥].

فذكر القول بالأصالة بلفظ (قيل)، وهو لفظ يفيد التضعيف عند العلماء، والله أعلم.

وردّ ابن درستويه القول بزيادة الهمزة؛ بأنها لو كانت كذلك لجاز فتح أولها

---

(١) تهذيب اللغة، مادة: (فَرَّ) (١٥/١٧٥)، ومجمل اللغة، مادة: (أَفَرَ) (١/١٠٠).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٣٤٨).

(٣) تهذيب اللغة، مادة: (فَرَّ) (١٥/١٧٥).

(٤) تصحيح الفصيح (ص:٣٤٩).

(٥) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (ص:١٣٢).

عند العرب على مثال: (الأَنْمُلَة)[١].

ويظهر لي في رَدّه نظر؛ لأن (أُفُرّة) قد جاءت بفتح الهمزة كما جاءت بضمها، وحكى ذلك ابن القطاع رحمه الله[٢]، والله أعلم.

والمختار عندي: أن (الهمزة) في (الأُفُرّة) أصلية؛ لأن (الأُفُرّة) استعملها العرب بمعنى الاختلاط، وهذا المعنى يؤخذ من (أَفَر) لا من (فَرَّ)، والله أعلم.

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٣٤٩).

(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (ص:١٣٢).

١٢٨- (الهمزة) في (أُوقيّة):

اختلف النحويون في نوع الهمزة في (أُوقيّة)[١] على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها أصلية، و(أَوقّية) بفتح الهمزة على زنة: (فَعْلِيّة)، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «وقال بعضهم: إنما هي (الأَوقيّة) بفتح الهمزة على (فَعْلِيّة) منسوبة إلى الأَوْق وهو الثقل، وهو أصح الأقوال»[٢].

الثاني: أنها أصلية، و(أُوقيّة) بضم الهمزة على زنة: (فُعْلِيّة)، وهو قول ابن هشام اللخميّ[٣].

الثالث: أنها زائدة، و(أُوقيّة) على زنة: (أُفْعُولة)، وهو قول ابن السكّيت[٤]، والزمخشريّ[٥]، وابن الأثير[٦].

واستدل ابن درستويه على أصالتها؛ بأنها لو كانت زائدة لكانت من وقيت، وليس في الأوقية معنى وقيت[٧].

واستدل على زيادتها بأنها مأخوذة من وقيت[٨].

---

(١) **الأوقية**: أربعون درهماً.

الصحاح، مادة: (وَقِيَ) (٦/٢٥٢٧)، ولسان العرب، مادة: (وَقِيَ) (٦/٤٨٠).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٣٥٤).

(٣) شرح الفصيح (ص:١٦٣).

(٤) إصلاح المنطق (ص:١٧١).

(٥) الفائق في غريب الحديث (٤/٧٤).

(٦) النهاية في غريب الحديث (ص:٩٨٦).

(٧) تصحيح الفصيح (ص:٣٥٤).

(٨) الفائق في غريب الحديث (٤/٧٤).

والمختار عندي: أن (الهمزة) في (أُوقيّة) مضمومة زائدة.

فأما الضم؛ فلأنه هو المسموع في (أُوقيّة).

وأما الزيادة؛ فلأنها -أعني: (أُوقيّة)- مأخوذة من (وقيت)، وقول ابن درستويه: «وليس في الأوقيّة معنى وقيت» فيه نظر؛ لأن المال مخزون مصون ففيه معنى الوقاية، أو لأنه يقي البؤس والضر، ومعنى الوقاية هنا واضح(١)، والله أعلم.

(١) الفائق في غريب الحديث (٧٤/٤)، والمجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث (٤٤٢/٣).

١٢٩- أصل العين في: (أراق):

اختلف النحويون في أصل (العين) في (أراق) على قولين:

الأول: أن أصلها واو؛ فأصل (أراق): (أَرْوَق)، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «وإنما هذه الهاء التي في هرقت بدل من الألف التي تكون في (أفعلت)؛ لأن أصل هرقت: أرقت، وهو فعل معتل العين من الواو، وأصله: (أَرْوَقْتُ)؛ لأنه من قولنا: راق الماء يروق»(١). وهو قول السيرافيّ(٢) أيضاً.

الثاني: أن أصلها (ياء)؛ فأصل (أراق): (أَرْيَق)، وهو قول الجوهريّ(٣)، وأبي البقاء العكبريّ(٤).

واستُدل على أن الواو أقيس بأمرين(٥):

أحدهما: أن كون عين الفعل واواً أكثر من كونها ياء فيما اعتلت عينه.

والآخر: أن الماء إذ أهريق ظهر جوهره وصفاؤه، فراق رائيَه يروقه، فهذا يقوي كون العين منه واواً.

واستدل أبو البقاء العكبريّ على أن الياء هي الأصل بقولهم: تَرَيُّق الماء: تردده على وجه الأرض، وهو من الياء، إذ لو كان من الواو لقالوا: (تروق

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٦٩).

(٢) شرح الكتاب (٢/٨٥).

(٣) الصحاح، مادة: (هرق) (٤/١٥٦٩).

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب (٢/٢٧٤).

(٥) سر صناعة الإعراب (١/٢٠١)، والمحكم والمحيط الأعظم، مادة: (روق) (٦/٣٤٣)، ولسان العرب، مادة: (روق) (٣/١٥٠).

الماء)[١].

والمختار عندي: أن (الياء) هي أصل العين في (أراق)؛ فأصلها (أَرْيَق)؛ لأنه مؤيد بالسماع؛ فحكى الكسائيّ: راق الماء يريق إذا انصب، وهذا قاطع بكون العين ياء[٢]، والله أعلم.

---

(١) اللباب (٢/٢٧٤).

(٢) سر صناعة الإعراب (١/٢٠١)، ولسان العرب، مادة: (روق) (٣/١٥٠)، وتاج العروس، مادة: (روق) (١٣/١٨٢).

١٣٠- أصل (الياء) في (ديباج):

اختلف النحويون في أصل (الياء) في (دِيبَاج) على قولين:

الأول: أن (الياء) في (ديباج) منقلبة من (الباء)، وأصل (ديباج) على ذلك: (دِبّاج)، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «وكذلك الديباج يقال إن أصله: (الدبّاج) بتشديد (الباء) على (فِعّال)، فاستثقل التشديد بعد الكسرة، فأبدل من الباء الأولى: (الياء) إتباعاً للكسرة التي قبلها»(١). وبهذا قال الثمانينيّ(٢)، وابن يعيش(٣)، وابن عصفور(٤).

الثاني: أن (الياء) زائدة وليس بدلاً من شيء؛ ووزن (ديباج) حينئذٍ: (فِيعَال)، وهذا القول ذكره الثمانينيّ(٥)، وابن يعيش(٦)، ولم ينسباه إلى أحد، ولم أقف على من قال به، والله أعلم.

واستدل ابن درستويه على أن (الياء) في (ديباج) منقلبة من الباء؛ برجوعها في التكسير والتصغير؛ فيقال في التكسير: (دَبَابِيج) وفي التصغير (دُبَيْبِيج)(٧).

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٢٨٧).
(٢) شرح التصريف (ص:٣١٦).
(٣) شرح التصريف الملوكي (ص:٢٤٦).
(٤) الممتع (ص:٢٤٥).
(٥) شرح التصريف (ص:٣١٦).
(٦) شرح التصريف الملوكي (ص:٢٤٦).
(٧) تصحيح الفصيح (ص:٢٨٧).

والمختار عندي: أن (الياء) في (ديباج) منقلبة من (الباء)، والأصل: (دبّاج)؛ بدليل رجوعها في التكسير والتصغير؛ وهما يردان الأشياء إلى أصولها كما في (شَفَة) و(شَاَة)، فإن لامهما المحذوفة هاء، بدليل رجوعها في التكسير والتصغير، فإنه يقال في تكسيرهما: (شِفَاه) و(شِيَاه)، ويقال في تصغيرهما: (شُفَيْهَة) و(شُوَيْهَة)، والله أعلم.

١٣١- (الألف) المحذوفة من نحو: (إقامة):

الأصل في (إقامة) (إِقْوَام)؛ فنقلت حركة (الواو) إلى الحرف الذي قبلها ثم قلبت (ألفاً)، فاجتمع ألفان، فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين، ثم زادوا عليه (تاء) التأنيث عوضاً عن المحذوف، فصار (إقامة)(١).

واختلف النحويون في المحذوف من الألفين من نحو: (إقامة) على قولين:

الأول: أنها الألف المزيدة قبل الآخر، وهو قول الخليل(٢)، وسيبويه(٣)، وابن درستويه؛ فقال: «وربما جاءت فيما اعتلت عينه عوضاً من (ألف) (إِفْعَال)، فلذلك قيل: (المقامة).. فدخل (الهاء) فيه كما دخلت في الإقامة»(٤).

الثاني: أنها (الألف) الأولى، وهو قول الفراء(٥)، والأخفش الأوسط(٦).

واستدل للأول بأن حذف الزائد أولى من حذف الأصل(٧).

واستدل للثاني بأن حذف حرف العلة أولى من حذف حرف زيد للدلالة على معنى، لئلا تفوت الدلالة بحذفه(٨).

والمختار عندي: أن المحذوفة هي (الألف) الزائدة؛ وذلك لزيادتها وقربها من الطرف الذي هو محل التغيير، والله أعلم.

---

(١) فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال (ص:١٩٧).

(٢) شرح الشافية للرضي (١/١٦٥)، والمساعد (٤/١٧٦)، وفتح الأقفال وحل الإشكال (ص:١٩٧).

(٣) المصادر السابقة.

(٤) تصحيح الفصيح (ص:٣٥٨).

(٥) شرح الشافية للرضي (١/١٦٥)، والمساعد (٤/١٧٧)، وفتح الأقفال وحل الإشكال (ص:١٩٧).

(٦) المصادر السابقة.

(٧) شرح الشافية للرضي (١/١٦٥)، وفتح الأقفال وحل الإشكال (ص:١٩٧).

(٨) فتح الأقفال وحل الإشكال (ص:١٩٧).

١٣٢- اللام المحذوفة من (ابن):

اختلف النحويون في (اللام) المحذوفة من (ابن) على قولين:

الأول: أن (اللام) المحذوفة هي (الياء)، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «وأما البنوة من الابن فأصلها (الياء) من بنيت؛ لأن الابن مبني من الأبوين، ولكن انقلبت (الياء) المحذوفة في المصدر واواً لما جاء على (فُعُولة) بضمتين بينهما واو، كما يقال (الفُتُوَّة) بالواو وأصلها (الياء)، كما قال الله ﷻ: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾[سورة يوسف: ١٢ من الآية ٣٦]»[١].

الثاني: أن اللام المحذوفة هي (الواو)؛ بدليل قولهم: (البنوَّة)، وهو قول ابن جنيّ[٢]، والثمانينيّ[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن عصفور[٥].

والمختار عندي: أن (اللام) المحذوفة هي (الواو)؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أن حذف (الواو) أكثر من حذف (الياء)[٦]، والحمل على الأكثر أولى.

ثانياً: أن مؤنث (ابن) (بنت)، فأبدلوا (التاء) من لامها، وإبدال (التاء) من (الواو) أكثر من إبدالها من (الياء)، والعمل يكون على الأكثر[٧]، والله أعلم.

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٢١٣).

(٢) التصريف الملوكي (ص:٥١)، والمنصف (١/٥٨).

(٣) شرح التصريف (ص:٤١٠).

(٤) شرح التصريف الملوكي (ص:٤٠١).

(٥) الممتع (ص:٣٩٦).

(٦) شرح التصريف للثمانيني (ص:٤١٧).

(٧) المنصف (١/٥٨)، وشرح التصريف الملوكي لابن يعيش (ص:٤٠١).

١٣٣- اللام المحذوفة من (دم):

اختلف النحويون في (اللام) المحذوفة من (دَم) على قولين:

الأول: أن (اللام) المحذوفة هي (الياء)، وهو قول الزجاج[١]، وابن درستويه؛ فقال: «وأما (الدم) فحذفت من آخره الياء في الإفراد والتوحيد»[٢].

وهو أيضاً قول ابن جنيّ[٣]، وابن الجبان[٤]، والثمانينيّ[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن عصفور[٧].

الثاني: أن (اللام) المحذوفة هي (الواو)، وهو قول الجوهريّ[٨].

واستُدل للأول بقول العرب في التثنية: (دميان)[٩]، ومنه قول علي بن بَدَّال: (الوافر)

فَلَو أَنَّا على جُحْرٍ ذُبِحْنَا ... جَرَى الدَّمَيانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ[١٠]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (١٣١/١).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٣٩٥).

(٣) التصريف الملوكي (ص:٥٢).

(٤) شرح الفصيح (ص:٢٦٢).

(٥) شرح التصريف (ص:٤١٦).

(٦) شرح التصريف الملوكي (ص:٤١٥).

(٧) الممتع (ص:٣٩٦).

(٨) الصحاح، مادة: (دما) (٢٣٤٠/٦).

(٩) شرح التصريف للثمانيني (ص:٤١٦)، وشرح التصريف لابن يعيش (ص:٤١٥).

(١٠) المقتضب (٢٣٦/٢)، والمنصف (١٤٨/٢)، وخزانة الأدب (٤٨٢/٧).

وجُحْر رواية البغدادي في الخزانة، ورويت حَجَر في المقتضب والمنصف.

واستُدل للثاني بقولهم في التثنية: (دموان)[١].

والمختار عندي: أن (اللام) المحذوفة هي (الياء)؛ لقولهم في التثنية: (دميان)، وأما قولهم: (دموان) فقليل[٢] لا يعمل به، قال الثمانينيّ: «وينبغي أن يكون العمل والقياس على الأفصح الأكثر، لا على القليل النزر»[٣]، والله أعلم.

---

(١) الصحاح للجوهري، مادة: (دما) (٦/٢٣٤٠)، والإنصاف (١/٣٥٧).

(٢) شرح التصريف للثمانيني (ص:٤١٦)، وشرح التصريف الملوكي لابن يعيش (ص:٤١٥)، والممتع في التصريف (ص:٣٩٧).

(٣) شرح التصريف (ص:٤١٧).

١٣٤- اللام المحذوفة من (شَفَة):

اختلف النحويون في اللام المحذوفة من (شَفَة) على قولين:

الأول: أن (اللام) المحذوفة (هاء)، وأصل (شَفَة): (شَفَهة) على زنة (فَعَلَة) بفتح الفاء والعين، وهو قول ابن درستويه، فقال: «وأما قوله: وجمع الشَّفَة شِفَاه؛ فلأن الشَّفَة اسم ناقص قد حذفت منه لام الفعل وهي (هاء).. وأصلها: شَفَهة»[(١)].

وهو أيضاً قول ابن جنيّ[(٢)]، وابن الجبَّان[(٣)]، وأبي سهل الهرويّ[(٤)]، والثمانينيّ[(٥)]، والزمخشريّ[(٦)]، وابن هشام اللخميّ[(٧)]، وابن يعيش[(٨)]، وابن عصفور[(٩)].

الثاني: أن اللام المحذوفة (واو)، وأصل (شَفَة): (شَفْوة)[(١٠)]، وهو قول الخليل[(١١)].

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٤٣٣).

(٢) التصريف الملوكي (ص:٥٣).

(٣) شرح الفصيح (ص:٢٧٩).

(٤) إسفار الفصيح (٢/٨٠٢).

(٥) شرح التصريف (ص:٤٢٣).

(٦) شرح الفصيح (٢/٦١٠).

(٧) شرح الفصيح (ص:٢١٠).

(٨) شرح التصريف الملوكي (ص:٤١٨).

(٩) الممتع (ص:٣٩٧).

(١٠) شرح التصريف الملوكي لابن يعيش (ص:٤١٩).

(١١) معجم العين، مادة: (شفو) (٦/٢٨٨).

واستدل ابن درستويه على أن اللام المحذوفة من (شفة) هي الهاء برجوعها في التصغير والجمع، فإنه يقال فيها: شُفَيهة وشِفَاه[1].

والمختار عندي: أن اللام المحذوفة من (شفة) هي الهاء، والأصل: (شَفْهة) على زنة (فَعْلَة) بفتح الفاء وسكون العين.

فأما كون اللام المحذوفة هي الهاء؛ فلأنها تعود في التصغير والجمع، وهما يردان الأشياء إلى أصولها.

وأما كون (شفهة) على وزن (فَعْلَة) بسكون العين؛ فلأن باب ما كان على (فَعْلَة) مثل (قَصْعة) و(شَرْبة)، أكثر من باب ما كان على (فَعَلَة) مثل (قَصَبة) و(طَرَفة)، والعمل إنما هو على الأكثر لا على الأقل[2]، والله أعلم.

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٤٣٣).

(٢) شرح التصريف الملوكي (ص:٤١٨).

١٣٥- علة حذف (الواو) من نحو: (يعد ويزن):

اختلف النحويون في علة حذف الواو من (يعد) ونحوه على قولين:

الأول: أنها حذفت للثقل الحاصل من وقوعها بين (ياء) و(كسرة)؛ إذ الأصل (يَوْعِد)، وهو قول ثعلب[(١)]، وابن درستويه؛ فقال: «فإن كان فاء الفعل من هذا الباب واواً ولم يكن آخره من حروف الحلق، فإن ثانيه لا يكون إلا مكسوراً؛ لئلا يجتمع ثقل الضمة وثقل الواو، ولكن يسقط منه في المستقبل، كقولهم: (وزن) (يزن) و(وعد) (يعد)، وأصلهما (يَوْعِد) و(يَوْزن)، ولكن كره وقوع (الواو) بين (ياء) و(كسرة) فحذفت تخفيفاً، ثم أجريت مع سائر حروف المضارعة مجراها مع الياء في الحذف؛ لأن معناهن معنى واحد»[(٢)].

ونُسِبَ هذا القول إلى البصريين[(٣)].

الثاني: أنها حذفت للتفريق بين اللازم والمتعدي، وهو قول منسوب إلى الكوفيين[(٤)].

واستدل على أن (الواو) إنما حذفت من نحو (يعد)؛ بأن اجتماع (الياء) و(الواو) و(الكسرة) مستثقل في كلام العرب؛ فلما اجتمعت هذه الثلاثة الأشياء المستنكرة التي توجب ثقلاً وجب أن يحذفوا واحداً منها طلباً للتخفيف، فحذفوا (الواو) ليخفَّ أمر الاستثقال[(٥)].

---

(١) أمالي ثعلب (٣٦٠/٢).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٣٨).

(٣) الإنصاف (٧٨٢/٢)، وائتلاف النصرة (ص:١٣٣).

(٤) المصدران السابقان.

(٥) تصحيح الفصيح (ص:٣٨)، والإنصاف (٧٨٣/٢)، وائتلاف النصرة (ص:١٣٣).

واستدل على أن (الواو) إنما حذفت للتفريق بين اللازم والمتعدي؛ بأن الأفعال تنقسم قسمين: فعل لازم، وفعل متعدٍ، وكلا القسمين يقعان فيما فاؤه واو؛ فلما تغايرا في اللزوم والتعدي، واتفقا في وقوع فائهما واواً، وجب أن يفرق بينهما في الحكم، فبقَّوا (الواو) في مضارع اللازم نحو: (وَجِلَ يَوْجَل)، وحذفوا (الواو) من المتعدي نحو: (وعد يعد) و(وزن يزن)، وكان المتعدي أولى بالحذف؛ لأن التعدي صار عوضاً من حذف الواو(١).

والمختار عندي: أن (الواو) إنما حذفت في نحو: (يعد ويزن)؛ لأن اجتماع (ياء) و(كسرة) مستثقل في كلام العرب؛ فحذفت (الواو) طلباً للتخفيف.

وأما القول بأنها حذفت فرقاً بين اللازم والمتعدي، فإنه مردود بما يأتي:

أولاً: أن كثيراً من الأفعال اللازمة قد حذفت منها (الواو)، وذلك نحو: (وَكَف البيتُ يكفِ)(٢)، و(وَنَم الذباب يَنِم)(٣)، و(وجد في الحزن يَجِدِ) إلى غير ذلك، والأصل فيها: (وَكَف يَوْكِف) و(وَنَم يَوْنِم) و(وَجَد يَوْجِد) وكلها لازمة، ولو كان الحذف للفرق لكان يجب أن لا تحذف منه (الواو)؛ فلما حذفت دلَّ على أنه إنما حذفت (الواو) لوقوعها بين (ياء) و(كسرة)، ولا نظر في ذلك إلى اللازم

---

(١) الإنصاف (٢/٧٨٢)، وائتلاف النصرة (ص:١٣٣).

(٢) **وكف البيت**: هطل وقطر.

لسان العرب، مادة: (وكف) (٦/٤٨٣).

(٣) **الونيم**: خرء الذباب.

لسان العرب، مادة: (وَنَم) (٦/٤٩٥).

والمتعدي[١].

ثانياً: أن (يَوْجَل) إنما لم تحذف (الواو) منها؛ لأن (الواو) لم تقع بين (الياء) و(الكسرة)، وإنما وقعت بين (ياء) و فتحة)، وذلك لا يوجب حذفها[٢]، والله أعلم.

(١) الإنصاف (٧٨٣/٢).

(٢) المصدر السابق.

١٣٦- (أن) بمعنى: (أي) التفسيرية:

اختلف النحويون في مجيء (أن) المخففة بمعنى: (أي) التفسيرية على قولين:

الأول: الجواز. وذلك نحو: (كتبت إليه أن قم)، فـ(أن) بمعنى: (أي)، وهو قول ابن درستويه؛ فقال: «يجوز أن تكون مخففة من الثقيلة، وأن تكون التي بمعنى: (أي)»[(١)].

وهو أيضاً قول ابن خروف[(٢)]، وابن الحاجب[(٣)]، وابن عصفور[(٤)]، والمالقيّ[(٥)]، وأبي حيان[(٦)]، ونسب إلى البصريين[(٧)].

الثاني: المنع. وهو قول منسوب إلى الكوفيين[(٨)]، واختاره ابن هشام؛ فقال: «وعن الكوفيين إنكار (أن) التفسيرية البتة، وهو عندي متجه؛ لأنه إذا قيل: (كتبت إليه أن قم) لم يكن (قم) نفس (كتبت)، كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: (هذا عسجد أي ذهب)، ولهذا لو جئت بـ(أي) مكان (أن) في المثال لم تجده مقبولاً في الطبع»[(٩)].

---

(١) كتاب الكتاب (ص:٦٣).

(٢) شرح الجمل (٨٢٣/٢).

(٣) شرح المقدمة الكافية (٩٩٥/٣).

(٤) شرح الجمل (١٧٦/٢).

(٥) رصف المباني (ص:١٩٦).

(٦) النكت الحسان (ص:٢٩١).

(٧) الجنى الداني (ص:٢٢١).

(٨) التخمير شرح المفصل (١٢٣/٤)، والجنى الداني (ص:٢٢١)، ومغني اللبيب (ص:٤٣).

(٩) مغني اللبيب (ص:٤٣).

والمختار عندي: جواز مجيء (أن) المخففة بمعنى: (أي) التفسيرية؛ إذ لا مانع من ذلك، وأما قول ابن هشام فيظهر لي فيه نظر؛ لأن (قم) ليست تفسيراً لـ(كتبت)، وإنما هي تفسير لمفعول به مقدر؛ لأن (أن) لا تفسر إلا مفعولاً مقدراً للفظ دال على معنى الفعل، وقد تفسر مفعولاً به ظاهراً[1]، فقولنا: (كتبت إليه أن قم) أي: كتبت إليه شيئاً هو (قم)، فـ(أن) حرف دال على أن (قم)، تفسير للمفعول به المقدر لـ(كتبت)، والله أعلم.

(١) شرح الكافية للرضي (٤/٤٣٨).

١٣٧- اشتراط الاضطرار للمخالفة في الشعر

اختلف النحويون في اشتراط الاضطرار ليجوز في الشعر ما لا يجوز في النثر على قولين:

الأول: أنه يشترط، وهو قول سيبويه[١]، وابن درستويه؛ فقال: «وللشاعر أن يقصر الممدود في الشعر، خاصة إذا اضطر إلى تقويم وزن أو قافية»[٢].

الثاني: أنه لا يشترط، وهو قول ابن عصفور[٣].

والمختار عندي: أنه لا يشترط الاضطرار، فيجوز في الشعر ما لا يجوز في النثر، سواء احتاج الشاعر إلى ذلك أو لم يحتج إليه؛ «لأنه موضع ألفت فيه الضرائر، دليل ذلك قول أنس بن زنيم: (الرمل)

كم بجودٍ مقرفٍ نال العُلى وكريمٍ بخلُه قد وضَعَه[٤]

في رواية من خفض (مقرفاً)، ألا ترى أنه فصل بين (كم) وما أضيفت إليه بالمجرور، والفصل بينهما من قبيل ما يختص بجوازه الشعر، مع أنه لم يضطر إلى ذلك، إذ يزول عن الفصل بينهما برفع مقرف أو نصبه»[٥]، والله أعلم.

---

(١) الكتاب (٣٢/١).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٤٦٧).

(٣) ضرائر الشعر (ص:١٣).

(٤) البيت في: الكتاب (١٦٧/٢)، والمقتضب (٦١/٣)، وشرح أبيات سيبويه للأعلم (٣٤٩/١).

(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور (ص:١٣).

١٣٨- إلحاق النثر المسجوع بالشعر:

اختلف النحويون في إلحاق النثر المسجوع بالشعر في تحمّله ما لا يجوز في الكلام على قولين:

الأول: الجواز، وهو قول الأخفش الأوسط[١]، وابن درستويه؛ فقال: «وليس قول النبي ﷺ: «**ارجعن مَأزورات غير مأجورات**»[٢] دليلاً على أن (الألف) في (مأزورات) أفصح من (الواو)؛ لأنه الأصل من الوِزْر، ولكنه دليل على أنه اختار (الألف) للتسوية بين (مأزورات) وبين ما بعده وهو (مأجورات)، والتقريب بين لفظيهما؛ لأنه ضرب من النظم والتأليف والسجع، يستعمله الخطباء والبلغاء طلباً للوزن وترتيباً للمنطق، فإنما هذا انتقال عن الأصل وعدول عن الصواب لعارض من العوارض»[٣]، وبه قال ابن الخباز[٤]، وابن عصفور[٥]، وأبو حيان في أحد قوليه[٦]، والسيوطيّ[٧].

الثاني: المنع، وهو قول أبي حيان[٨].

---

(١) همع الهوامع (٥/٣٥٠).

(٢) الحديث في سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز، حديث رقم (١٥٧٨) (ص:١٧٢).

(٣) تصحيح الفصيح (ص:٣٦).

(٤) توجيه اللمع (ص:١٧٨).

(٥) ضرائر الشعر (ص:١٣).

(٦) النكت الحسان شرح غاية الإحسان (ص:٣٠٠).

(٧) همع الهوامع (٥/٣٥٠).

(٨) الارتشاف (٥/٢٣٧٧).

والمختار عندي الجواز؛ لأنه مؤيد بالسماع ومنه ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴿١٠﴾﴾[سورة الأحزاب: ٣٣ من الآية ١٠]، وقوله تعالى: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾﴾[سورة الأحزاب: ٣٣ من الآية ٦٧] بزيادة ألف لتوافق الفواصل.

وقوله ﷺ: «**ارجعن مأزورات غير مأجورات**».

فالأصل: موزورات؛ لأنه من الوزر، فأبدلوا (الواو) (ألفاً) إتباعاً لمأجورات، والله أعلم.

١٣٩- المخاطب في (ألقيا) من قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٢٤﴾﴾:

اختلف النحويون في المخاطب في (ألقيا) من قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٢٤﴾﴾[سورة ق: ٥٠ الآية ٢٤] على أربعة أقوال:

الأول: أن المخاطب اثنان وهما الملكان؛ فلذلك جيء بضمير الاثنين، وهو قول الزجاج[١]، وابن درستويه؛ فقال: «وقد زعم قوم أن من هذا قول الله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٢٤﴾﴾ وقيل: الملكان، وهذا أحسن»[٢].

الثاني: أن المخاطب واحد وهو القرين، وإنما أتي بضمير الاثنين دلالة على تكرير الفعل، كأنه قيل: ألقِ ألقِ، وهو قول المازنيّ[٣].

ورُد هذا القول بأن التأكيد يناقضه الحذف[٤].

الثالث: أن المخاطب واحد والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة؛ إجراءً للوصل مجرى الوقف، وهذا القول ذكره ابن درستويه[٥]، وأبو بكر الأنباريّ[٦]، ولم ينسباه إلى أحد. والظاهر من كلام ابن جنيّ أنه يرجح هذا القول؛ فقال رحمه الله في قراءة الحسن[٧]: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ بالنون الخفيفة: «هذا يؤكد قول أصحابنا في ﴿أَلْقِيَا﴾

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (٥/٤٥).

(٢) كتاب الكتاب (ص:٩٦).

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٤/٢٢٨)، وسر الصناعة (١/٢٢٥).

(٤) التذييل والتكميل (٢/٩٠).

(٥) كتاب الكتاب (ص:٩٦).

(٦) شرح القصائد السبع (ص:١٧).

(٧) هي قراءة شاذة.

=

إنه أراد (أَلْقِياً)، وأجرى الوصل مجرى الوقف»[١].

وقد ضعف أبو البركات الأنباريّ هذا القول؛ فقال: «وهذا الوجه أضعفها؛ لأن إجراء الوصل مجرى الوقف ضعيف في القياس»[٢].

الرابع: أن المخاطب واحد وإنما ثني؛ لأن العرب تأمر الواحد والقوم بما يؤمر به الاثنان، وهو قول الكسائيّ[٣]، والفراء[٤]، وأبي بكر الأنباريّ[٥].

وقال أبو جعفر النحاس رحمه الله معقباً على هذا القول: «وهذا شيء ينكره حذاق البصريين؛ لأنه إذا خاطب الواحد مخاطبة الاثنين وقع الإشكال»[٦].

والمختار عندي: أن المخاطب في ﴿أَلْقِيَا﴾ اثنان وهما الملكان؛ لأن ﴿أَلْقِيَا﴾ للاثنين، وأما بقية الأقوال ففيها ضعف كما بينت، والله أعلم.

= مختصر شواذ القرآن لابن خالويه، والمحتسب (٢/٢٨٤)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري (٢/٥٠٧).

والحسن هو: ابن أبي الحسن البصري أبو سعيد، توفي سنة (١١٠هـ).

وفيات الأعيان (١/٢٢٦)، ومعرفة القراء الكبار (ص:٣٦)، وشذرات الذهب (١/٢٤٤).

(١) المحتسب (٢/٢٨٤).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن (٢/٣٨٧).

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٤/٢٢٧).

(٤) معاني القرآن (٣/٧٨).

(٥) شرح القصائد السبع الطوال (ص:١٦).

(٦) شرح القصائد المشهورات (ص:٤).

١٤٠- توجيه النصب في (السؤالا) من قول الشاعر: وسوئل لو يبين لنا السؤالا

اختلف النحويون في توجيه نصب (السؤالا) في قول المرّار الأسديّ[١]:

(الوافر)

فــرد علــى الفــؤادِ هــوىً عميــداً   وسُــوئلَ لــو يُبــينُ لنــا الســؤالا

وذلك على قولين:

الأول: ما نقله ابن السيد عن ابن درستويه؛ فقال: «وكان ابن درستويه يقول: من نصب (السؤالا) بـ(يبين) فقد أخطأ؛ لأن السؤال لا يبينه المجيب إنما يبينه السائل، قال: وإنما هو منصوب بـ(سؤئل) مصدر له، ومفعول (يبين) محذوف، كأنه قال: وسوئل السؤال لو يبين لنا الجواب»[٢].

وقال ابن السيد: «(ويروى وسؤالاً) بإسقاط الألف واللام، وهو أشبه بما قال ابن درستويه»[٣].

الثاني: أنه لا يمتنع أن يكون منصوباً بـ(يبين)، وهذا على وجهين:

أحدهما: أن يريد جواب السؤال ويحذف المضاف.

الثاني: أن يقيم السؤال مقام المسئول عنه، كما تقول: (درهمٌ ضربُ الأميرِ)، و(ثوبٌ نَسْجُ اليمنِ).

---

(١) البيت في: الكتاب (٧٨/١)، والمقتضب (٧٦/٤)، والنكت للشنتمري (٢١٥/١)، وشرح أبيات سيبويه للشنتمري أيضاً (٨٥/١).

(٢) شرح أبيات الجمل (ص:١٠٦).

(٣) المصدر السابق.

وهذا القول ذكره ابن السيد[١] ولم ينسبه إلى أحد، ولم أقف على من قال به.

والمختار عندي: أن (السؤالا) منصوب بـ(يبين) على أن (السؤالا) مُقام مَقام المسئول عنه، كما تقول: (درهم ضرب الأمير) أي: مضروب؛ لأنه لا يؤدي إلى تقدير شيء، وما كان كذلك فهو أولى مما يؤدي إلى تقدير، والله أعلم.

(١) المصدر السابق.

١٤١- صيغة بناء (فَعْلول) في كلام العرب:

للنحاة في مجيء (فَعْلول) في كلام العرب أربعة أقوال:

الأول: أنه ليس في كلام العرب (فَعْلول) وإنما هو بالضم، وهو قول ثعلب[(١)]، وابن درستويه؛ فقال: «لأنه ليس في كلام العرب (فَعْلول) بفتح الفاء في شيء من الأشياء إلا كلمة واحدة أعجمية معربة وهي (صَعْفُوق)»[(٢)].

الثاني: أنه ليس في كلام العرب (فَعْلول) إلا كلمة واحدة وهي (صَعْفوق)، وهو قول أبي سهل الهرويّ؛ فقال: «لأنه ليس في كلام العرب فَعْلول بفتح الفاء وسكون العين إلا كلمة واحدة وهي صعفوق»، ثم قال: «وقيل إنها أعجمية معربة»[(٣)].

الثالث: أنه جاء على وزن (فَعْلول) أربعة أحرف، وهي: (زَرْنوق)[(٤)]، و(بَرْشوم)[(٥)]، و(صَنْدوق)، و(صَعْفوق)، وهو قول ابن السيد البطليوسيّ[(٦)].

الرابع: أنه ليس في كلام العرب اسم على (فَعْلُول) إلا قولهم: (فَرْعُول)،

---

(١) الفصيح (ص:٣٠٠).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٣٥٢).

(٣) إسفار الفصيح (٢/٧١٤-٧١٥).

(٤) **الزرنوق**: النهر الصغير.

لسان العرب، مادة: (زرنق) (٣/١٨١).

(٥) **البرشوم**: أبكر نخلة بالبصرة.

لسان العرب، مادة: (زرنق) (٣/١٨١).

(٦) الاقتضاب (٢/٣٢٨).

لغة في فِرْعَون، وهو قول ابن خالويه[١].

والمختار عندي: أن (فَعْلول) بفتح (الفاء) وسكون (العين) ليس في كلام العرب، فأما (زَرْنُوق)، و(بَرْشُوم)، و(صَنْدُوق)، و(صَعْفُوق) فإنها مخففة من الضم؛ لأنه قد سمع في جميعها ضم الأول[٢]، وأما (فَرْعُول) فأعجمي[٣]، فلا يكون بناؤه من أبنية العربية والله أعلم.

---

(١) ليس في كلام العرب (ص:٦٤).

(٢) الممتع (ص:١٠٥)، ولسان العرب، مادة: (زرنق) (٣/١٨١).

(٣) تصحيح الفصيح (ص:٣٥٢)، والمعرب من الكلام الأعجمي للجوالقي (ص:١٠٨)، وشفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل لشهاب الدين الخفاجي (ص:١٩٨).

القسم الثاني

الدراسة المنهجية

وفيها خمسة فصول:

الأول: موقفه من أدلة النحو.

الثاني: موقفه من المذاهب النحوية واتجاهه النحوي.

الثالث: اجتهاداته النحوية والتصريفية.

الرابع: خصائص منهجه في النحو والتصريف.

الخامس: التقويم.

الفصل الأول
موقفه من أدلة النحو

للنحويين أدلة يعتمدون عليها في تأييد أقوالهم، وابن درستويه قد اعتمد على بعض هذه الأدلة، كالسماع، والقياس، والإجماع، والاستصحاب، والاستحسان، ولمعرفة منهج ابن درستويه وطريقته في الاستدلال بهذه الأدلة لا بد من دراسة كل دليل من هذه الأدلة منفرداً، فأقول وبالله التوفيق:

أولاً: السماع:

هو في اللغة: مصدر فِعْلُه (سَمِع)، وهو ما وقر في الأذن من شيء يسمعه[(١)].

وفي الاصطلاح: «ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسن لكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر»[(٢)].

وللسماع مصادر معروفة وهي: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف، وكلام العرب نثراً ونظماً، وقد اعتمد ابن درستويه على هذه المصادر في تأييد أقواله، وله مع كل مصدر منهج يسير عليه، ولمعرفة ذلك لا بد من دراسة كل مصدر من هذه المصادر منفرداً.

---

(١) لسان العرب، مادة: (سمع) (٣٣٦/٣).

(٢) الاقتراح في أصول النحو وجدله (ص:١٥٢).

فأقول وبالله التوفيق:

١- القرآن الكريم وقراءاته:

القرآن الكريم هو كلام الله المنزل على محمد ﷺ، للإعجاز بسورة منه، المتعبد بتلاوته[(١)].

وهو عند النحويين أوثق مصادر السماع وأعلاها، يلوذون بآياته، ويستندون إليها في تقرير قواعدهم، وبيان أحكامهم، ليس في ذلك خلاف بينهم، وإنما اختلفوا في القراءات الواردة في القرآن الكريم على مذهبين:

الأول: قبول القراءات إذا لم تخالف القياس، وردها إذا خالفته. وممن سلك هذا المذهب أبو العباس المبرد؛ فهو يحتج بالقراءات الموافقة للقياس الذي يرتضيه، فإذا ما خالفت القراءة قياسه فإنه يردها، ومن ذلك ما قاله في قراءة قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةِ سِنِينَ﴾[(٢)] [سورة الكهف: ١٨ من الآية ٢٥] بلا تنوين؛ فقد قال: «إنها خطأ في الكلام غير جائز»[(٣)].

الثاني: قبول القراءات وبناء القواعد عليها، سواء وافقت القياس أم لم توافق، وهو مذهب ابن مالك؛ فقبل قراءة قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ

---

(١) جمع الجوامع في أصول الفقه (ص:٢١)، وشرحه تشنيف المسامع (١/٣٠٥).

(٢) وهي قراءة الكسائي، وحمزة، وقرأ بقية السبعة بالتنوين.

السبعة في القراءات (ص:٣٩٠)، والتيسير في القراءات السبع (ص:١٤٣)، والإقناع (ص:٤٢٢).

(٣) المقتضب (٢/١٦٩).

﴿لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾[١] [سورة الأنعام: ٦ من الآية ١٣٧].

وجوز على أساس منها الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور[٢].

موقف ابن درستويه:

وأما ابن درستويه فإنه يستشهد بالقرآن الكريم، وقد بلغت عدة الآيات التي استشهد بها سبع عشرة آية وهي:

قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾[سورة محمد: ٤٧ من الآية ٢٢].

فقد استدل بها على فتح السين من (عسى) مع الضمير[٣].

وقوله تعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[سورة النساء: ٤ من الآية ٨٤].

فقد استدل بها على فتح السين من (عسى) مع الظاهر[٤].

وقوله تعالى: ﴿وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾[سورة يوسف: ١٢ من الآية ٤٥] بإثبات الهاء.

فقد استدل بها على أن (الهاء) في (أمهات) أصلية[٥].

وقوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[سورة الأنعام: ٦ من الآية ١٥٧].

---

(١) وهي قراءة ابن عامر، وقرأ السبعة: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ﴾ بنصب الزاي ﴿لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ﴾ بنصب اللام ﴿أَوْلَٰدِهِمْ﴾ خفضاً ﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾ رفعاً.
السبعة في القراءات (ص:٢٧٠)، والتيسير (ص:١٠٧)، والإقناع (ص:٣٩٩).

(٢) شرح الكافية الشافية (٢/٩٨١).

(٣) انظر: (ص:١٣٣) من هذا البحث.

(٤) انظر: (ص:١٣٣) من هذا البحث.

(٥) انظر: (ص:٤١٦) من هذا البحث.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾[سورة الأعراف: ٧ من الآية ٥٦].

فقد استدل بهما على أن تذكير المؤنث المجازي جائز[١].

وقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴿٣﴾﴾[سورة الضحى: ٩٣ الآية ٣] بالتخفيف.

فقد استدل بها على جواز استعمال الماضي من (يدع)[٢].

وقوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[سورة التوبة: ٩ من الآية ١٠٨].

فقد استدل بها على أن (مِنْ) تأتي لابتداء الغاية في الزمان[٣].

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟﴾[سورة الحج: ٢٢ من الآية ٧٧].

فقد استدل بها على أن (الواو) للترتيب[٤].

وقوله تعالى: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[سورة البقرة: ٢ من الآية ٢٣٤].

فقد استدل بها على أن العدد إذا تساوت لياليه وأيامه لا يفسر[٥].

وقوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾[سورة الحاقة: ٦٩ من الآية ٧].

فقد استدل بها على أن العدد إذا اختلفت لياليه وأيامه يفسر[٦].

وقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ﴾[سورة يوسف: ١٢ من الآية ٣٦].

---

(١) انظر: (ص:٣٥٣) من هذا البحث.

(٢) انظر: (ص:٤١٠) من هذا البحث.

(٣) انظر: (ص:١٩٥) من هذا البحث.

(٤) انظر: (ص:٣٠٠) من هذا البحث.

(٥) انظر: (ص:٣٤٨) من هذا البحث.

(٦) انظر: (ص:٣٤٨) من هذا البحث.

فقد استدل بها على أن أصل (الواو) في فُتُوَّة (ياء)[(١)].

وقوله تعالى: ﴿ ۞ هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمْ ﴾[سورة الحج: ٢٢ من الآية ١٩].

وقوله تعالى: ﴿خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[سورة ص: ٣٨ من الآية ٢٢].

وقوله تعالى: ﴿ ۞ وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُواْ ٱلْمِحْرَابَ ﴿٢١﴾ ﴾[سورة ص: ٣٨ الآية ٢١].

فقد استدل بهذه الآيات على أن المصدر وهو في الآيات (الخصم) يأتي مفرداً، وقد يجمع ويثنى[(٢)].

وقوله تعالى: ﴿ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ ﴾[سورة التوبة: ٩ من الآية ٣٤].

فقد استدل بها على أن كسر الحاء في (حِبر) أقوى من الفتح؛ لأن (أَفْعَال) ليس بقياس في جمع (فَعَلْ)[(٣)].

وقوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[سورة يوسف: ١٢ من الآية ٨٢].

فقد استدل بها على أن المضاف يحذف بكثرة، ولذلك صح تقديره في نحو: (رجلٌ عدلٌ) أي: ذو عدل[(٤)].

وأما القراءات فإنه يحتج بها، وقد بلغت عدتها ثلاث آيات هي: آية من المتواتر وهي قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾[سورة محمد: ٤٧ من الآية ٢٢] بفتح السين[(٥)]، وآيتان من الشاذ وهما قوله تعالى: ﴿وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أَمَهٍ ﴾[سورة يوسف: ١٢ من الآية ٤٥] بإثبات

---

(١) انظر: (ص:٤٣٢) من هذا البحث.

(٢) انظر: (ص:٢٩١) من هذا البحث.

(٣) انظر: (ص:٣٧٠) من هذا البحث.

(٤) انظر: (ص:٢٨٨) من هذا البحث.

(٥) سبق تخريجها (ص:١٣٣) من هذا البحث.

الهاء[١]، وقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾[سورة الضحى: ٩٣ من الآية ٣] بالتخفيف[٢].

فهذا موقف ابن درستويه من القراءات التي تؤيد رأيه فإنه يحتج بها، سواءً أكانت متواترة أم كانت شاذة، ولم أقف على موقف صريح له من قراءة تخالف رأيه.

٢- الحديث النبوي:

الحديث هو قول رسول الله ﷺ، وفعله، وتقريره، وصفته، حتى في الحركات والسكنات في اليقظة والمنام[٣].

والذي يعني النحويين في هذا التعريف هو قوله ﷺ.

وقضية الاحتجاج بالحديث النبوي «إنما جاءت في وقت متأخر؛ فالنحويون المتقدمون لم ينشغلوا بها، ولم ينظروا في جواز حجية الحديث أو منعها في بناء قواعدهم، لكنهم كانوا – دون شك – قليلي الاحتجاج بالحديث، وكان ما أوردوه من الأحاديث في سياق الاحتجاج اللغوي أو نحوه»[٤].

---

(١) سبق تخريجها (ص:٤١٧) من هذا البحث.

(٢) سبق تخريجها (ص: ٤١٠) من هذا البحث. *****

(٣) شرح شرح نخبة الفِكَر في مصطلاحات أهل الأثر (ص:١٥٣).

(٤) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح قسم الدراسة للمحقق (١/٢٢١).

وقد اختلف المتأخرون في الاحتجاج بالحديث النبوي على قولين:

الأول: أنه يُحتج به، وهو مذهب ابن مالك؛ فقد أكثر من الاحتجاج بالحديث النبوي(١)، ومن ذلك ما ذهب إليه من أن الخبر بعد لولا يجب ذكره إذا كان كوناً مقيداً لا دليل عليه، واستدل بقوله ﷺ: «**لولا قومك حديثٌ عهدُهم بكفرٍ؛ لأسّست البيت على قواعد إبراهيم**»(٢).

الثاني: أنه لا يُحتج به، وهو مذهب ابن الضائع(٣)، وأبي حيان(٤).

ولكلٍ دليله، وليس هذا مكان عرضها، فليس الهدف مما سبق إلا التمهيد لمعرفة موقف ابن درستويه من الاحتجاج بالحديث النبوي.

موقف ابن درستويه:

وأما ابن درستويه فهو يحتج بالحديث النبوي، بل هو من المكثرين منه؛ فقد احتج في كتابه: (تصحيح الفصيح) بسبعة وثمانين حديثاً(٥)، واحتج في كتابه: (كتاب الكتّاب) بستة أحاديث، إلا أن معظمها في مسائل لغوية ترتبط بالدلالة أو البنية، وقليل منها في التصريف، أما التراكيب النحوية فلم أقف على احتجاج

---

(١) التذييل والتكميل (١٦٩/٥ ب).

(٢) شرح التسهيل (٢٧٦/١). والحديث أخرجه البخاري كتاب العلم، باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه، (ص:٣٣)، حديث رقم (١٢٦)، ولفظ البخاري: (لنقضت الكعبة) بدلاً من (لأسست الكعبة).

(٣) رأيه في الاقتراح (ص:١٦٠).

(٤) التذييل والتكميل (١٦٩/٥ب).

(٥) كتاب (ابن درستويه) (ص:٢٠٦).

له عليها بالحديث الشريف.

ومما احتج به في المعاني قوله ﷺ: «**قُلْ لا خِلابةَ إذا بِعْتَ**»، فقد استدل بهذا الحديث على أن المخالبة بمعنى: المخادعة[١].

ومما احتج به في التصريف ما يأتي:

قوله ﷺ: «**ارْجِعْنَ مَأزُوراتٍ غَيْرَ مَأجُوراتٍ**»[٢]، فقد استدل به على أن النثر المسجوع يأخذ حكم النظم في جواز مخالفة الأصل.

وقوله ﷺ: «**إِذَا قَالَ الإِمَامُ: وَلا الضَّالِّيْنَ، فَقُولُوا: آَمِيْنَ**»[٣] بمد الهمزة، فقد استدل به على أن همزة (آمين) ممدودة وليست مقصورة.

وقوله ﷺ: «**أيها الناشدُ غيرُك الواجد**»، فقد استدل به على أن نَشَدْتُ الضالة بغير ألف[٤]، إذ لو كان بالألف لقال: أيها المنشد.

وقوله ﷺ: «**اشْفِ شِفَاءً لا يُغَادِرُ سَقَماً**»، فقد استدل به على أن الفعل (شفى) في قولهم: (شفاه الله) بغير ألف[٥]، إذ لو كان كذلك لقال: (إشفاءً) مثل أكرم إكراماً.

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٥٣٢).

والحديث أخرجه البخاري في كتاب البيوع باب ما يكره من الخداع في البيوع (ص:٤١٨)، حديث رقم (٢١١٧).

(٢) الحديث سبق تخريجه (ص:٤٠٣) من هذا البحث.

(٣) الحديث سبق تخريجه (ص:٢٨٣) من هذا البحث.

(٤) تصحيح الفصيح (ص:٨٠).

والحديث أخرجه أبو عوانة في مسنده (٤/١١٨) برقم (٦٤٦٢).

(٥) تصحيح الفصيح (ص:٨٥).

والحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣/١٥١).

٣- الشعر:

الشعر هو منظوم العرب، غلب عليه لشرفه بالوزن والقافية[١]، وهو مصدر هام من مصادر السماع، منه استنبط النحويون قواعدهم، وعليه بنوها، وقد جعلوا الشعراء الذين يحتجون بهم باعتبار أزمنتهم في طبقات:

الأولى: طبقة الجاهليين.

الثانية: طبقة المخضرمين.

الثالثة: طبقة الإسلاميين.

الرابعة: طبقة الْمُحْدَثِين.

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً[٢]، وأما **الثالثة** فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها خلافاً لعبد الله بن أبي إسحاق؛ فقد كان يلحن الفرزدق، والكميت، وذا الرمة، وأضرابهم[٣]. وأما **الرابعة** فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً خلافاً للزمخشريّ؛ فقد أجاز الاستشهاد بكلام من يوثق به منهم كأبي تمام؛ فقال فيه: «وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه»[٤].

---

(١) لسان العرب، مادة: (شعر) (ص:٤٤٢).

(٢) خزانة الأدب (٦/١).

(٣) ينظر رأيه في: خزانة الأدب (٦/١).

وعبد الله بن أبي إسحاق هو: مولى آل الحضرمي، توفي سنة (١١٧هـ).

أخبار النحويين البصريين (ص:٤٢)، نزهة الألباء (ص:٢٧)، البلغة (ص:١١٩).

(٤) الكشاف (٢٢٠/١).

وفي الاحتجاج بهم باعتبار مساكنهم وأنسابهم كلام، فالمقدمون هم قريش، ثم قيس، وتميم، وأسد، ويأتي بعدهم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، وإنما قدم هؤلاء لأسباب تتعلق بمدى خلوص العربية فيهم، وابتعادهم عن غيرهم من أصحاب اللغات الأخرى، «وبالجملة لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم»(١).

واختلفوا في الاحتجاج بالشعر والنثر اللذين لا يعرف قائلهما على قولين:

الأول: المنع، وهو قول أبي البركات الأنباريّ(٢)، والسيوطيّ(٣).

الثاني: الجواز، وهو قول ابن هشام(٤).

موقف ابن درستويه:

وابن درستويه يحتج بالشعر، فاحتج باثني عشر بيتاً وهي:

١- قول عمران بن حطان: (الوافر)

ولي نفسٌ أَقُولُ لها إِذَا مَا ... تُنَازِعُني لعلِّي أو عَسَانِي

فاستدل به على أن (عسى) قد تنصب الاسم في ضرورة الشعر(٥).

٢- قول الربيع بن ضبع الفزاري: (الوافر)

إذا عاش الفتى مائتين عاماً ... فَقَدْ أَوْدَى المسرَّة والفَتَاءُ

---

(١) الاقتراح (ص:١٦٢).

(٢) الإنصاف (٢/٥٨٣).

(٣) الاقتراح (ص:١٨٢).

(٤) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص:٣١٤).

(٥) انظر: (ص:١٢٧) من هذا البحث.

فاستدل به على أن تمييز (مائة) قد يأتي منصوباً في ضرورة الشعر[١].

٣- قول أبي الأسود الدؤلي: (الرمل)

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خليلي ما الذي غَالَه في الودِّ حتى وَدَعَه

فاستدل به على جواز استعمال الماضي من (يدع)[٢].

٤- قول نصيب بن رباح: (الطويل)

فقال فريقُ القومِ لما نَشَدْتُهُم نَعْم وفريقٌ: ليمنُ اللهِ ما ندري

فاستدل به على أن همزة أيمن همزة وصل، بدليل سقوطها في درج الكلام[٣].

٥- قول امرئ القيس: (الطويل)

تجاوزت أحراساً إليها ومعشراً عليَّ حراصاً لو يُسِرُّون مقتلي

فاستدل به على أن الفعل على زنة تفاعل يكون من الواحد[٤].

٦- قول ذي الرمة: (الطويل)

وَهَلْ يَرْجِعُ التسليمَ أو يَكْشِفُ العمى ثلاثُ الأثافي في الديار بلاقعُ

فاستدل به على أن (أل) تدخل على المضاف إليه دون المضاف[٥].

٧- قول الفرزدق: (الكامل)

ما زال مُذْ شدَّتْ يداه إزارَه فسما وأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَار

(١) انظر: (ص:٣٠٢) من هذا البحث.

(٢) انظر: (ص:٣٧٣) من هذا البحث.

(٣) انظر: (ص:١٨٩) من هذا البحث.

(٤) انظر: (ص:٣٧٧) من هذا البحث.

(٥) انظر: (ص:٣٠٨) من هذا البحث.

فاستدل به على أن (أل) تدخل على المضاف إليه دون المضاف[(١)].

٨- قول زهير بن أبي سُلْمى: (الكامل)

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ؟ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ شَهْرِ

فاستدل به على أن (مِن) تأتي لابتداء الغاية في الزمان[(٢)].

٩- قول ذي الرمة: (الطويل)

وَقَفْنَا وَقُلْنَا إِيْهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ البَلاَقِعِ

فاستدل به على أن (إيه) لا تنون إذا قصد به التعريف[(٣)].

١٠- قول خلف الأحمر: (المتقارب)

أَلَجُّ لَجاجاً مِنَ الخُنْفُسَاءِ وَأَزْهَى إِذَا مَا مَشَى مِن غُرَاب

فاستدل به على أن (الخنفساء) بضم الخاء والفاء[(٤)].

١١- قول شاعر مجهول: (البسيط)

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبَاً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ والعَمَلُ

فاستدل به على أن الفعل (استغفر) قد يتعدى إلى المفعول الثاني بنفسه[(٥)].

١٢- قول شاعر مجهول: (الرجز)

إيهٍ فِدَاءً لَكَ يَا فَضَالَهْ أَجِرَّه وَالرَّمْحُ وَلاَ تُهَالَه

---

(١) انظر: (ص:٣٠٨) من هذا البحث.

(٢) انظر: (ص:١٧٥) من هذا البحث.

(٣) انظر: (ص:٢٨٧) من هذا البحث.

(٤) تصحيح الفصيح (ص:٤٧٥).

(٥) انظر: (ص:١٦٢) من هذا البحث.

فاستدل به على أن (إيه) تنون إذا قصد بها التنكير[١].

وبعد هذا العرض للشواهد تبين لي ما يأتي:

أولاً: أن ابن درستويه يحتج بالشعراء الجاهليين كامرئ القيس، وزهير بن أبي سلمى، وبالمخضرمين كالربيع بن ضبع الفزاريّ، وهذا أمر متفق عليه.

ثانياً: أنه يحتج بالشعراء الإسلاميين كأبي الأسود الدؤليّ، وذي الرمة، والفرزدق، وعمران بن حطان، ونصيب بن رباح، وبالمجهولين، وبالمحدثين كخلف الأحمر (ت:١٨٠)[٢]، والاستشهاد بهؤلاء الشعراء أعني الإسلاميين، والمجهولين، والمحدثين، أمر مختلف فيه كما تقدم.

واستشهاد ابن درستويه بشعر خلف الأحمر، فيه إشارة إلى أنه يجيز الاستشهاد بشعر المحدث الموثوق الرواية، ويكون بذلك سابقاً للزمخشري في إجازته ذلك.

ثالثاً: أنه يستشهد بالبيت المتعددة رواياته، كقول الشاعر:

ويهاً فِدَاءً لَكَ يَا فَضَاله

فقد روي: (**إيهٍ فِدَاءً لك يا فضاله**)، واستدل ابن درستويه بهذه الرواية على جواز تنوين (إيه) إذا قصد بها التنكير، والله أعلم.

---

(١) انظر: (ص:٢٨٨) من هذا البحث.

(٢) البلغة (ص:٩٨)، والبغية (١/٥٥٤).

٤- أقوال العرب وأمثالهم:

أقوال العرب وأمثالُهم مصدر من مصادر السماع، «يحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم»(١)، شأنه في ذلك شأن أشعارهم وأرجازهم.

وابن درستويه يحتج بأقوال العرب وأمثالهم، ويَشْترط لذلك أن تكون الأقوال لعرب فصحاء، فإذا لم يكونوا فصحاء فلا يحتج بأقوالهم، ولذلك ردَّ القول بجواز دخول الألف واللام على المضاف والمضاف إليه؛ لأن ذلك محكياً عن قوم غير فصحاء من العرب(٢).

ومما احتج به من الأقوال ما يأتي:

قول العرب: (يَنْفِر) و(يَنْفُر)، و(يَشْتِم) و(يَشْتُم) بكسر عين المضارع تارة، وبضمها تارة أخرى؛ فقد استدل بذلك على أن عين المضارع من (فَعَل) يجوز فيها الضم والكسر(٣).

وقول العرب: "امرأة حائضة".

فقد استدل به على أن حذف علامة التأنيث من الوصف المختص بالأنثى ليس لأجل الاختصاص، بدليل دخولها عليه في: (حائضة)، وهو وصف مختص بالأنثى(٤).

وقول العرب: "إيهٍ" فقد استدل به على جواز تنوين (إيه) إذا قصد به

---

(١) الاقتراح (ص:١٦٢).

(٢) انظر: (ص:٣٠٩) من هذا البحث.

(٣) انظر: (ص:٣٦٧) من هذا البحث.

(٤) انظر: (ص:٣٢٣-٣٢٤) من هذا البحث.

التنكير[١].

وقول العرب: "اجتمعت اليمامة" فقد استدل به على أن حذف المضاف كثير، فصح تقديره في (رجل عدل) أي: ذو عدل[٢].

ومما احتج به من الأمثال قول العرب: "عسى الغوير أبؤساً".

فقد استدل به على أن خبر (عسى) قد يأتي مفرداً[٣].

---

(١) انظر: (ص:٢٨٧) من هذا البحث.

(٢) انظر: (ص:٢٥٧) من هذا البحث.

(٣) انظر: (ص:١٢٤) من هذا البحث.

ثانياً: القياس:

القياس في اللغة: مصدر فِعْلُه قاس، «وقاس الشيءَ يقِيسُه قَيْسَاً وقِياساً واقتاسَه وقيَّسه، إذا قدره على مثاله»(١).

وفي الاصطلاح: «هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»(٢).

وللقياس أربعة أركان: (**أصل**) وهو المقيس عليه، و(**فرع**) وهو المقيس، و(**حكم**)، و(**علة جامعة**).

ويعد القياس أهم مظاهر النشاط العقلي لدى النحويين، وأقوى المسالك التي لجأوا إليها في النظر في مسائل صنعتهم وقضاياها.

والقياس حجة عند النحويين، «ولا يُعلم أحدٌ من العلماء أنكره»(٣).

موقف ابن درستويه:

وابن درستويه يحتج بالقياس، وله مزيد عناية به، ويتضح موقفه من القياس وقضاياه جلياً من خلال المسائل الآتية:

١- أنواع القياس:

ذكر السيوطي رحمه الله أن القياس في العربية أربعة أقسام:

حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد(٤).

---

(١) لسان العرب، مادة: (قيس) (٣٥٣/٥).

(٢) الإعراب في جدل الإعراب (ص:٤٥)، والاقتراح (ص:٢١٤).

(٣) لمع الأدلة (ص:٩٥-١٠٠)، الاقتراح (ص:٢١٥).

(٤) الاقتراح (ص:٢٢٦).

وقد وقفت على ثلاثة أنواع من هذه الأقيسة قد عمل بها ابن درستويه وهي:

أ- حمل فرع على أصل:

فقد ذهب إلى أن المصدر المبتدأ في قولهم: (ضربي زيداً قائماً) لا خبر له، حملاً له على الفعل؛ إذ المصدر واقع موقع الفعل في المثال، والفعل لا يحتاج إلى خبر، فحمل المصدر الذي هو فرع العمل على الفعل الذي هو أصل في العمل[١].

وذهب أيضاً إلى أن رافع الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم؛ لذا لا يرفع بعد أدوات النصب والجزم؛ لأن الاسم لا يقع بعدها، فحمل الفعل المضارع الذي هو فرع في الإعراب على الاسم الذي هو أصل في الإعراب[٢].

ب- حمل النظير على نظيره:

فذهب ابن درستويه إلى منع قلب نون (إذن) ألفاً في الوقف؛ حملاً لها على نون (من) و(عن)[٣]، وهذا من حمل النظير على نظيره في اللفظ.

وذهب أيضاً إلى أن الفعل المضارع إذا لحقه حرف تنفيس فإنه يبنى؛ لأنه صار معها مستقبلاً فأشبه الأمر[٤]، وهذا من حمل النظير على نظيره في المعنى.

وذهب أيضاً إلى أن عين المضارع من (أبى) إنما فتحت حملاً لها على الفعل (منع) (يمنع)؛ لأن (أبى) بمعنى: (امتنع) فيقال: (أبى) (يأبى) كما يقال: (منع)

---

(١) انظر: (ص:٨١) من هذا البحث.

(٢) انظر: (ص:٢٩٠) من هذا البحث.

(٣) انظر: (ص:٣٥٣) من هذا البحث.

(٤) انظر: (ص:٥٧) من هذا البحث.

(يمنع)، وهذا من حمل النظير على نظيره في المعنى[١].

ج- حمل الضد على ضده:

فقد ذهب إلى جواز كسر (الراء) في (بَرِئت)؛ حملاً له على سَقِمْت؛ لأنه ضده، فجائز أن يكون نظيره في الوزن كما كان نظيره في التضاد[٢].

٢- القياس على الشاذ:

الشاذ في اللغة: المنفرد، يقال: «شَذَّ عنه يَشِذُّ ويَشُذُّ شُذُوذاً: انفرد عن الجمهور وندر فهو شاذ»[٣].

وفي الاصطلاح: ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره، ويقابله المطرد: وهو ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة[٤].

والشاذ عند ابن درستويه هو القليل؛ بدليل قوله في مجيء (يَفْعِل) من (فَعِل): «فالدليل على شذوذ هذا مخالفته الاعتدال، وقلته في الكلام»، ويقابله أحياناً بالأصل وهو الكثير، كقوله في مجيء (يَفْعِل) من (فَعِل): «ولو كان هذا أصلاً غير شاذٍ، لكثر في الكلام مع خفة الكسر»، وأحياناً يقابله بالمطرد كقوله: «وقد تلهج العرب الفصحاء بالكلمة الشاذة عن القياس، البعيدة عن الصواب،

---

(١) انظر: (ص:٣٦٨) من هذا البحث.

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٥٧).

(٣) لسان العرب، مادة: (شذذ) (٣/٤١٠).

(٤) الخصائص (١/٩٧)، والاقتراح (ص:١٦٥).

حتى لا يتكلموا بغيرها، ويدعوا المنقاس المطرد المختار»، مما يدل على أن المطَّرد عند ابن درستويه هو الكثير، وقد فَرَّق ابن هشام بين المصطلحين، فالمطرد عنده هو الذي لا يتخلف، والكثير هو الذي يتخلف، والقليل هو ما دون الكثير(١).

ويظهر لي من كلام النحويين: أن مفهوم الكثرة والقلة في القياس يبنى على ثلاثة أمور:

الأول: أن النظر في الكثرة والقلة إنما هو إلى المسموع باعتبار نظائره لا باعتبار نفسه، فـ(استحوذ) مثلاً كثيرة في الاستعمال إلا أنه لا يقاس عليها؛ لأنها قليلة باعتبار نظائرها.

الثاني: أن المعتبر في الكثرة والقلة هو المسموع باعتبار قبائل العرب لا باعتبار قبيلة واحدة، بدليل قولهم: (كثير في كلام العرب) و(وهو قليل في كلام العرب)، وبدليل أنهم لم يقيسوا على لغة (أزد شنوءَة) في إلحاق ضمائر الفاعلين بالفعل إذا كان الفاعل مثنى أو جمعاً، قال الدمامينيّ: «فإن قلت: كيف قال المصنف: (وقد تلحق) فأشعر بالتقليل، والغرض أن هذا عند أرباب هذه اللغة كثير شائع، بل هو أمر ملتزم؟ قلنا: إنما قال ذلك بالنسبة إلى لغة الأكثرين»(٢).

الثالث: أن مقدار الكثرة والقلة غير محدد بل هو أمر نسبي، قال ابن الجبان: «الكثرة والقلة من أسماء الإضافة؛ لأن كل شيء قليل في جنب ما هو أزيد منه، وكثير في جنب ما هو أنقص منه»(٣)، فالقليل في بابٍ قد يكون كثيراً

---

(١) المزهر (١/٢٣٤).

(٢) تعليق الفرائد (٤/٢٣٨).

(٣) شرح الفصيح (ص:٩٤).

في باب آخر، وذلك بحسب ما يقابله؛ لذا قاسوا على (شنئيّ) من (شَنُوءَة) في النسب، ولم يقيسوا على (ثَقَفِيّ) من (ثَقِيف)، و(قُرَشِيّ) من (قُرَيْش)، و(سُلَمِيّ) من (سُلَيم)؛ لأن (شَنَئِيّ) هو الوحيد في بابه، ولم يقابله ما ينقضه بخلاف (ثَقَفِيّ)، و(قُرَشِيّ)، و(سُلَمِيّ)، فهي وإن كانت كثيرة بالنسبة إلى باب (شَنَئِيّ) إلا أنها قليلة بالنسبة إلى ما يقابلها من نظائرها، فلم يُقَسْ عليها.

واختلف النحويون في القياس على المسموع الشاذ على قولين[(١)]:

الأول: أنه لا يقاس عليه، وهو قول البصريين.

الثاني: أنه يقاس عليه، وهو قول الكوفيين.

وقد سلك ابن درستويه منهج البصريين في القياس، فإنه لا يقيس على الشاذ؛ فقال: «كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلاً ويقيس عليه، فأفسد النحو»[(٢)].

ومن[(٣)] المسائل التي منع القياس فيها لقلة المسموع: مجيء (أفعال) جمعاً لـ(فَعْل)، فقال: «لأن الأفعال ليس بقياس في جمع الفَعْل مفتوحاً، وإن كان قد جاء في مثل: فَرْخ وأفراخ، زَنْد وأزناد»[(٤)].

ومنها أيضاً مجيء مضارع (فَعِلَ) على (يَفْعِلُ) فقال: «وربما شذ من كلامهم الشيء من هذا الباب، فيجيء ماضيه على القياس ومستقبله على الباب الأول،

---

(١) ظاهرة قياس الحمل (ص:١٠٨)، ومدرسة الكوفة (ص:٣٧٦).

(٢) البغية (١٦٤/٢).

(٣) تصحيح الفصيح (ص:٥٦).

(٤) تصحيح الفصيح (ص:٣١٨).

فيحكى ذلك عنهم حكاية ولا يقاس عليه»؛ لأنه ليس بجار على الأصل كقولهم: (وَمِقَ) (يَمِقُ) و(وَرِمَ) (يَرِمُ)(١).

ومنها مجيء مضارع (فَعَل) إذا كان غير حلقيِّ (العين) أو (اللام) على (يَفْعَلُ)(٢).

٣- القياس على أصل مختلف فيه:

اختلف النحويون في القياس على الأصل المختلف في حكمه على قولين(٣):

الأول: الجواز؛ لأن المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة الـمُتَّفَقِ عليه.

الثاني: المنع؛ لأن المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلاً؟.

ويظهر لي أن ابن درستويه يجيز القياس على الأصل المختلف فيه؛ فذهب إلى أن الفعل المضارع إذا لحقه حرف تنفيس فإنه يبنى؛ لأنه معها صار مستقبلاً فأشبه الأمر(٤)، والمعروف أن فعل الأمر مختلف في بنائه، فهو مبني عند البصريين، ومعرب عند الكوفيين(٥) والله أعلم.

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٥٦).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٣٣-٣٤).

(٣) الاقتراح (ص:٢٤١).

(٤) انظر: (ص:٥٧) من هذا البحث.

(٥) الإنصاف (٢/٥٢٤).

٤- أنواع العلل:

العلة أحد أركان القياس كما ذكرت آنفاً، وظاهرة التعليل قديمة نشأت مبكراً وتنامت شيئاً فشيئاً، حتى أصبحت ميداناً رحباً تصنف فيه المؤلفات، وتفرد له الكتب.

واعتلالات النحويين صنفان[١]:

الأول: علة تطرد على كل كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، مثل علة السماع، وعلة الأصل، وعلة الثقل، وغيرها كثير.

الثاني: علة تظهر حكمتهم في أصوله، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاته، مثل قولهم: لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً؟

والصنف الأول من التعليلات أكثر استعمالاً عند النحويين من الثاني[٢].

وقد اعتنى ابن درستويه بالتعليل كثيراً، وخاصة تلك العلل التي من الصنف الأول، ومن العلل التي عمل بها ابن درستويه ما يأتي:

علة سماع: فمنع دخول الألف واللام على المضاف في نحو: ثلاثة الأثواب؛ لعدم سماعه من فصحاء العرب[٣].

علة أصل: فأجاز ضم وكسر عين الفعل المضارع إذا كان حلقيَّ العين أو اللام؛ لأنهما الأصل[٤].

---

(١) ثمار الصناعة (ص:١٣٥)، والاقتراح (ص:٢٤٨).

(٢) ثمار الصناعة (ص:١٣٥).

(٣) انظر: (ص:٣٠٩) من هذا البحث.

(٤) انظر: (ص:٣٦٤) من هذا البحث.

علة فرق: فقد ذهب إلى أن كسر الميم في (مِنْ) إنما هو للفرق بينها وبين (مَنْ) الاسمية(١).

علة استثقال: فذهب إلى أن (الواو) المحذوفة في (يَعدِ) إنما هو للثقل الحاصل من وقوعها بين ياء وكسرة(٢).

علة مشاكلة: فذهب إلى أنَّ (الهمزة) في (مَأزُرَات) في قوله ﷺ: «**ارْجِعْنَ مَأزُورَاتٍ غَيرَ مَأجُورَات**» أصلها (واو)، فقلبت همزة؛ لمشاكلة (مأجورات)(٣).

علة اختصار: فذهب إلى أن المصادر جاءت صفات؛ طلباً للإيجاز والاختصار(٤).

علة استغناء؛ فذهب إلى أن العدد واحداً واثنين لا يفسران؛ استغناء بتوحيد المعدود وتثنيته عن ذكر العدد وإضافته(٥).

علة تعويض؛ فذهب إلى أن فتح التاء في (تَهامٍ)؛ إنما هو تعويض عن إحدى ياءي النسب المحذوفة(٦).

علة حمل على المعنى: فذهب إلى أن (ترك) تنصب مفعولين إذا كانت

---

(١) انظر: (ص:١٧٤)، و(ص:٣٥٥) من هذا البحث.

(٢) انظر: (ص:٣٩٨) من هذا البحث.

(٣) انظر: (ص:٤٠٣) من هذا البحث.

(٤) تصحيح الفصيح (ص:٢٥٣).

(٥) انظر: (ص:٣٠٦) من هذا البحث.

(٦) انظر: (ص:٣٤٦-٣٤٧) من هذا البحث.

بمعنى: (صَيَّرَ)(١)، وكذلك (ألفى) إذا كان بمعنى: (وَجَدَ)(٢)، وذهب أيضاً إلى أن (صادف) و(أصاب) ينصبان مفعولين إذا كانا بمعنى: (وَجَدَ)، وكذلك (غادر) إذا كان بمعنى: (صَيَّرَ)(٣).

علة تشبيه: فذهب إلى أن خبر (كان) لا يتعدد؛ لأن (كان) مشبهة بـ(ضرب)، و(ضرب) لا يكون له إلا مفعول واحد(٤).

٥- تعليل الحكم بعلَّتين:

اختلف النحويون في تعليل الحكم بعلَّتين فصاعداً على قولين(٥):

الأول: أنَّه لا يجوز؛ لأن هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية، والعلة العقلية لا يثبت الحكم معها إلا بعلة واحدة.

الثاني: الجواز.

ويظهر لي أن ابن درستويه يجيز تعليل الحكم بعلتين؛ فقد ذهب إلى بناء الفعل المضارع إذا لحقه حرف تنفيس، وعلل ذلك بعلتين(٦):

الأولى: كونه مضموماً معها دائماً.

الثانية: أنه صار بها مستقبلاً فأشبه الأمر. والله أعلم.

---

(١) انظر: (ص:١٤١) من هذا البحث.

(٢) انظر: (ص:١٣٩) من هذا البحث.

(٣) انظر: (ص:١٣٨) من هذا البحث.

(٤) انظر: (ص:٩٠) من هذا البحث.

(٥) ولمع الأدلة (ص:١١٧)، الاقتراح (ص:٢٦٥).

(٦) انظر: (ص:٥٧) من هذا البحث.

ثالثاً: الإجماع:

الإجماع في اللغة: «أن تَجْمَعَ الشيء المتفرق جميعاً، فإذا جعلته جميعاً بقي جميعاً ولم يكد يتفرق، كالرأي المعزوم عليه الممضى»(١).

وفي الاصطلاح: هو إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة(٢).

وإذا كان الأصلان: (السماع) و(القياس) قد حظيا بإجماع أهل الصنعة واعتبارهم، فإن هذا الأصل الثالث (الإجماع) لم يحظ بما حظي به قريناه، فهو محل خلاف ونزاع.

ويظهر موقف ابن درستويه من الإجماع جلياً من خلال المسائل الآتية:

١- حجية الإجماع:

اختلف النحويون في حجية الإجماع على قولين(٣):

الأول: أنه يحتج به.

الثاني: أنه لا يحتج به.

وابن درستويه يحتج بالإجماع؛ فقال: «واجتماع العرب على هذا المثل حجة لسيبويه في إجازته: حَسَنَةُ وَجْهِهَا»(٤)، وقال أيضاً: «وإنما هَرَقْتُ من باب أَفْعَلْتُ بالألف عند جميع النحويين»(٥).

---

(١) لسان العرب، مادة: (جمع) (٤٥٩/١).

(٢) الاقتراح (ص:٢٠٤).

(٣) الاقتراح (ص:١٢٤).

(٤) انظر: (ص:٢١٧) من هذا البحث.

(٥) تصحيح الفصيح (ص:٦٩).

٢- أنواع الإجماع:

ذكر السيوطي رحمه الله نوعين للإجماع وهما: إجماع النحويين، وإجماع العرب[١].

وأما ابن درستويه فقد احتج بثلاثة أنواع من الإجماع وهي:

أ- إجماع النحويين:

استدل بهذا الإجماع على بعض المسائل، ومنها ما يأتي:

١- أن (هرقت) من باب (أفعلت)؛ فقال: «وإنما هرقت من باب أفعلت بالألف عند جميع النحويين»[٢].

٢- أن كل فعلٍ لازم أو متعدٍ بنفسه أو بحرف جر تجوز تعديته بعد تمام الكلام إلى مفعول آخر بحرف جر أو إلى مفعولين، وحكى إجماع النحويين على ذلك[٣].

وقد لا ينص على الإجماع ولكن يعمم فيقول: (النحويون)، ومنه قوله في أسماء الأيام: «وهذه الأسماء كلها تثنى وتجمع عند النحويين، إلا الاثنين فإن ذلك لا يجوز فيه... لئلا يقع في اسم تثنيتان، أو جمع وتثنية، أو يجتمع تذكير وتأنيث»[٤]، وقوله في نوع الهاء في أمهات: «ويستدل أيضاً على ذلك بنظائر الأُمَّهة نحو: الأُبَّهة والفوَّهَة، وكل هذا عند النحويين واللغويين على وزن: (فُعَّلة)،

(١) الاقتراح (ص:٢٠٤ و٢٠٧).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٦٩).

(٣) تصحيح الفصيح (ص:١٧٠).

(٤) كتاب الكتاب (ص:١٥٥).

والهاء أصلية غير زائدة عند أحد منهم، فكذلك الأُمَّهَة»(١).

فقوله: (النحويون) يفيد العموم؛ لأنه إذا أراد بعضهم فإنه يشير إلى ما يدل على ذلك كقوله: «وقد قال بعض النحويين القياس ثلاث مئين»(٢)، وقوله في بناء العدد (اثني عشر): «ومن النحويين من يزعم أن التثنية لا تبنى وليس عندنا ذلك بصحيح»(٣).

ب- إجماع العرب:

واستدل بهذا الإجماع على بعض المسائل ومنها ما يأتي:

١- فتح النون في (شتان) وعدم جواز كسرها؛ فقال: «وقول الفراء في كسر نون شتان إنما ذهب إلى المعنى لما كان للاثنين ظن أن شتان مثنى فكسره، والعرب كلها تفتحه»(٤).

٢- عدم همز كلمة (النبيّ)؛ فقال: «والعرب كلهم لا يهمزونه»(٥).

ج- إجماع اللغويين:

وهو من أنواع الإجماع التي حكاها ابن درستويه، ومنه قوله: «وليس فعل متعدٍ أو غير متعد بنفسه أو بحرف جر إلا وتعديته بعد تمام الكلام إلى مفعول

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٢٠٦).

(٢) كتاب الكتاب (ص:١٤٦).

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر: (ص:٢٧٩) من هذا البحث.

(٥) تصحيح الفصيح (ص:١٧٦).

آخر بحرف جر أو إلى مفعولين، جائز جيد عند جميع النحويين واللغويين»[١]، وقوله أيضاً: «ويستدل أيضاً على ذلك بنظائر الأُمَّهة نحو: الأُبَّهة والفُوَّهة، وكل هذا عند النحويين واللغويين على وزن فُعَّلَة، والهاء أصلية غير زائدة عند أحدٍ منهم، فكذلك الأُمَّهَة»[٢].

٣- مخالفة الإجماع:

اختلف النحويون في مخالفة الإجماع على قولين:

الأول: لا تجوز مخالفته، وهو رأي أغلب النحويين[٣].

الثاني: الجواز إذا كان الإجماع مخالفاً للمنصوص، أو المقيس على المنصوص، وهو قول ابن جنيّ[٤].

والذي يظهر لي من كلام ابن درستويه أنه لا يجيز مخالفة إجماع النحويين والعرب؛ فرد بعض الأقوال؛ لأنها تخالف ما عليه النحويون والعرب، ومن ذلك قوله: «فأما اختيار مؤلف كتاب الفصيح الكسر في ينفِر ويشتِم فلا علة له ولا قياس، بل هو نقض لمذهب العرب والنحويين في هذا الباب»[٥].

وقال أيضاً: «ويلزم الفراء إن كان لاثنين أن يقول في موضع النصب والجر

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:١٧٠).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٢٠٦).

(٣) أصول النحو العربي (ص:٨٧).

(٤) الخصائص (١/١٨٩).

(٥) تصحيح الفصيح (ص:٣٥).

شتَّين بالياء، وهذا لا يجيزه عربي ولا نحوي»(١).

وأما مخالفة إجماع اللغويين فابن درستويه نفسه خالفه، مما يشير إلى جواز مخالفة إجماع اللغويين عنده، ومن ذلك قوله: «وأما البِطّيخ ففاكهة معروفة، وهي بكسر الأول وتشديد الثاني على بناء فِعّيل وهي عربية محْضة، وفيها لغة أخرى وهي الطَّبيخ بتقديم الطاء، وليست عندنا على القلب كما يزعم اللغويون»(٢)، وقوله في باب فَعِلْت وفَعَلْت باختلاف المعنى: «وهذا الباب عنده وعند أهل اللغة أجمعين من باب ما اتَّفق لفظه واختلف معناه، وذلك غلط منهم؛ لأن البناءين إذا اختلفا فقد اختلف اللفظان وإن اتفقت الحروف، وإنما المتفق في اللفظ ما اتفق في البناء وفي الحروف»(٣)، وقوله: «وعامة أهل اللغة يزعمون أن هذا الباب لا يكون إلا مضموم الأول، ولم يقولوا إنه إذا سُميّ فاعله جاز بغير الضم. وهذا غلط منهم؛ لأن الأفعال كلها مفتوحة الأوائل في الماضي، فإذا لم يسمّ فاعلها فهي كلها مضمومة الأوائل، ولم يخص بذلك بعضها دون بعض»(٤).

ويظهر لي أن السبب في مخالفة ابن درستويه لإجماع اللغويين في بعض المسائل هو المنهج الذي يسير عليه، فهو يُحكّم النظر والقياس في اللغة، وهم يحكمون السماع ويقفون عليه. ويؤيد ما ظهر لي قوله في الأصمعي: «وذلك لأن

(١) انظر: (ص:٢٧٩) من هذا البحث.

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٣١٣).

(٣) تصحيح الفصيح (ص:١١٢).

(٤) انظر: (ص:١٥٧) من هذا البحث.

الأصمعي صاحب رواية وسماع، وليس بصاحب قياس ونظر»[(١)]، وقوله: «فوضعت هذه الأسماء مواضع المصادر؛ لاختلافها وتوكيداً للبيان وطلباً للفرق، فتوهم أنها مصادر على الحقيقة، وهذا مذهب اللغويين الذين لا يعرفون قياس النحويين»[(٢)].

وقوله: «وادّلجت وأدلجت ليس على ما قال من السير في أول الليل وآخره، وإن كان وافق قول كثير من أهل اللغة في ذلك، وإنما هذا قولٌ يقوله أهل اللغة الذين لا يعرفون القياس ولا علل الأبنية»[(٣)].

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٧٦).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:١٢٣).

(٣) المصدر السابق.

رابعاً: الاستصحاب:

هو في اللغة: مصدر فِعْلُه استصحب «واستصحب الرجل دعاه إلى الصُّحْبَة، وكل ما لازم شيئاً فقد استصحبه»[(١)].

وفي الاصطلاح: إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل[(٢)].

وهو من الأدلة المعتبرة كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب.

موقف ابن درستويه:

وابن درستويه يَعْتدّ بهذا الدليل؛ فاستدل به على بعض المسائل ومنها ما يأتي:

١- أن كل فعل على وزن (فَعَل)، فالمضارع منه يجوز أن تضم عينه وتكسر، فإن كان الثاني أو الثالث حرفاً من حروف الحلق، فإنه يجوز فيه الفتح ولا يمنع من الكسر والضم لأنهما الأصل[(٣)].

٢- جواز استعمال الماضي من (يدع) لأنه الأصل[(٤)].

---

(١) لسان العرب، مادة: (صحب) (١٥/٤).

(٢) الإعراب في جدل الإعراب (ص:٤٦)، والاقتراح (ص:٣٢٤).

(٣) انظر: (ص:٣٦٤) من هذا البحث.

(٤) انظر: (ص:٣٧٣) من هذا البحث.

خامساً: الاستحسان:

هو في اللغة: مصدر فِعْلُه استحسن «ويستحسن الشيء أي يعده حسناً»[١].

وفي الاصطلاح: ترك قياس الأصول لدليل، وقيل: هو تخصيص العلة[٢].

واختلف النحويون في الأخذ بالاستحسان على قولين[٣]:

الأول: أنه غير مأخوذ به لما فيه من التحكم وترك القياس.

الثاني: أنه مأخوذ به.

موقف ابن درستويه:

وابن درستويه يأخذ بالاستحسان، ومن احتجاجه به قوله: «إن كل ما كان ماضيه من الأفعال الثلاثية على فَعَلْت ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللين ولا حروف الحلق، فإنه يجوز في مستقبله ضم العين وكسرها، وليس أحدهما أولى به من الآخر، ولا فيه عند العرب إلا الاستحسان والاستخفاف»[٤].

(١) لسان العرب، مادة: (حسن) (٢/٨٦).

(٢) لمع الأدلة (ص:١٣٣)، والاقتراح (ص:٣٣٦).

(٣) المصدران السابقان

(٤) انظر: (ص:٣٦٦) من هذا البحث.

سادساً: الاستدلال بعدم النظير:

فقد استدل به على بعض المسائل، ومنها ما يأتي:

١- أن الهاء في (أمهات) أصلية؛ فقال: «وزعم بعض النحويين أن الهاء في (أمهات) زائدة، وأن الأصل: أمات، ويجب عليه أن يزعم أن الأمهات: فَعْلَهات والواحدة فَعْلَهة، وهذا بناء ليس له في كلام العرب نظير»[1].

٢- أن الهاء في (هِجْرَع) وفي (هِبْلَع) وفي (هِرْكَوْلَة) أصلية؛ فقال: «أو عن ابن نجدة فإنه زعم أن الهاء في (هِجْرَع) زائدة؛ لأن الجَرْعَ مستعمل، والهاء في (هِبْلَع) زائدة؛ لأن البَلْعَ مستعمل، وأن الهاء في (هِرْكَوْلَة) زائدة؛ لأن الرَّكْلَ مستعمل، فصيّر في الكلام أمثلة لا يعرفها حذاق النحويين وهي: هِفْعَل وهِفْعَوْلَة وفُعْلَهة»[2] والله أعلم.

---

(١) انظر: (ص:٣٧٨) من هذا البحث.

(٢) انظر: (ص:٣٨١) من هذا البحث.

سابعاً: الاستدلال ببيان العلة:

وهو ضربان[(١)]:

أحدهما: أن يُبين علة الحكم، ويستدل بوجودها في موضع الخلاف؛ ليوجد بها الحكم.

والثاني: أن يُبين العلَّة، ثم يستدل بعدمها في موضع الخلاف؛ ليعدم الحكم.

وقد عمل ابن درستويه بهذا الاستدلال؛ فاستدل على أن حروف العطف ثلاثة: (الواو)، و(الفاء)، و(ثم)، بأن العاطف هو الذي يشرِّكُ ما بعده في حكم ما قبله في الإعراب والمعنى، وهذا لا يكون إلا في (الواو)، و(الفاء)، و(ثم)، وأما البواقي فلسن من حروف العطف؛ لأنهنَّ لا يُشرِّكنَ ما بعدهن في معنى ما قبلهن[(٢)].

واستدل أيضاً على أن الفعل المضارع المقترن بنون الإناث معرب؛ بأن المضارعة التي أوجبت له الإعراب موجودة؛ فلا يعدم الإعراب إلا بعدم موجبه، وبقاء موجبه دليل على أنه معرب كما كان قبل دخول النون، إلا أنه كان قبل دخول النون ظاهراً، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً[(٣)]، والله أعلم.

---

(١) لمع الأدلة (ص:١٣٢)، والاقتراح (ص:٣٢٨).

(٢) انظر: (ص:٢٦٤) من هذا البحث.

(٣) انظر: (ص:٥٥) من هذا البحث.

ثامناً: الاستدلال بالقواعد:

فقد وقفت على قاعدتين يستدل بهما ابن درستويه:

إحداهما: (العوض لا يجتمع مع المُعَوَّض منه؛ فاستدل بهذه القاعدة على أن تشديد (ياء النسب) في (يمانيّ) لا يصح؛ لأن (الألف) الموجودة عوض من إحدى ياءي النسب، والعوض لا يجتمع مع المعوض منه.

وثانيهما: (التصغير وجمع التكسير يردان الأشياء إلى أصولها)؛ فاستدل بها على أن أصل (الياء) في ديباج (باء)، بدليل رجوعها في التصغير وجمع التكسير، فيقال: (دُبَيْبِيج) و(دَبَابِيج)[1]، واستدل أيضاً على أن اللام المحذوفة في (شَفَة) هي (الهاء) برجوعها في التصغير والجمع، فإنه يقال فيها: (شُفَيْهَة) و(شِفَاه)[2] والله أعلم.

---

(١) انظر: (ص:٣٩١) من هذا البحث.

(٢) انظر: (ص:٣٩٦) من هذا البحث.

الفصل الثاني
موقفه من المذاهب النحوية واتجاهه النحوي

يراد من هذا الفصل الكشف عن معالم الاتجاه النحوي لابن درستويه، أبصري الاتجاه هو أم كوفي الاتجاه، أم له اتجاه مخالف للمذهبين؟ ولمعرفة ذلك لا بدَّ من بيان موقفه من البصريين والكوفيين، وذلك من خلال دراسة المواقف الآتية:

١ -موقفه من الخصائص المنهجية للبصريين والكوفيين من حيث السماع والقياس:

يختص المنهج البصري بثلاثة أشياء[١]:

الأول: الأخذ عن فصحاء العرب من دون غيرهم.

الثاني: الثقة برواية ما سمعوه عنهم من طريق الحفظة والأثبات.

الثالث: القياس على المسموع المطرد دون الشاذ.

وأما المنهج الكوفي فيختص بأمرين[٢]:

الأول: الأخذ عن جميع العرب الفصحاء وغير الفصحاء.

الثاني: الأخذ بالشاذ والقياس عليه.

وتقدم أن ابن درستويه يشترط في المسموع أن يكون من فصحاء العرب[٣]،

---

(١) نشأة النحو (ص:٩٩)، والمدارس النحوية للسامرائي (ص:١٧).

(٢) مدرسة الكوفة (ص:٣٦٧)، والمذاهب النحوية (ص:٤١).

(٣) انظر: (ص:٤٢٤) من هذا البحث.

وأنَّه لا يقيس على الشاذ[١]، فمنهجه موافق لمنهج البصريين.

٢ - موقفه من الآراء الفرعية للبصريين والكوفيين:

تبين لي من خلال دراسة آراء ابن درستويه أنه وافق البصريين في ثلاثة وعشرين رأياً، ووافق الكوفيين في أحد عشر رأياً.

فأما الآراء التي وافق فيها البصريين فهي:

- الوصف بالمصدر جائز على تقدير مضاف، نحو: (رجل عَدْل) أي: ذو عَدْل[٢].
- هلّم مركبة من ها التنبيه ومن (لُمَّ) التي هي فعل أمر فحذفت الألف، فقيل هلّم[٣].
- التمييز لا يكون معرفة[٤].
- (نعم) و(بئس) فعلان[٥].
- أفعل التعجب فعل[٦].
- (أنْ) الخفيفة تكون بمعنى أي التفسيرية[٧].

---

(١) انظر: (ص:٤٢٨) من هذا البحث.

(٢) انظر: (ص:٢٥٦) من هذا البحث.

(٣) انظر: (ص:٢٨٥) من هذا البحث.

(٤) انظر: (ص:١٦٩) من هذا البحث.

(٥) انظر: (ص:٢٣٤) من هذا البحث.

(٦) انظر: (ص:٢٢٨) من هذا البحث.

(٧) انظر: (ص:٤٠٠) من هذا البحث.

- حروف الجر لا تتناوب[١].
- العدد المضاف لا يعرف[٢].
- خبر (عسى) قد يأتي مفرداً[٣].
- (كان) تعمل في ضمير شأن إذا ارتفع الاسمان بعدهما[٤].
- استثناء الأكثر ممتنع[٥].
- (التاء) هي علامة التأنيث لا (الهاء)[٦].
- (إيه) تنون إذا قصد بها التنكير[٧].
- الشيء لا يضاف إلى نفسه[٨].
- (أيمن) في القسم همزته وصل[٩].
- القياس في الوقف على الاسم المنقوص المنون هو إسقاط الياء[١٠].
- تحريك الثاني من (فَعْل) بالفتح إذا كان حلقياً ساكناً، نحو الشَعْر والشَعَر

---

(١) انظر: (ص:١٧١) من هذا البحث.

(٢) انظر: (ص:٣٠٧) من هذا البحث.

(٣) انظر: (ص:١٢٤) من هذا البحث.

(٤) انظر: (ص:٩١) من هذا البحث.

(٥) انظر: (ص:١٦٥) من هذا البحث.

(٦) انظر: (ص:٣١٤) من هذا البحث.

(٧) انظر: (ص:٢٨٧) من هذا البحث.

(٨) انظر: (ص:١٩٨) من هذا البحث.

(٩) انظر: (ص:١٨٩) من هذا البحث.

(١٠) انظر: (ص:٣٥٠) من هذا البحث.

لا يقاس عليه[١].

- العلة في حذف الواو في (يَعدِ) الثقل الحاصل من وقوعها بين ياء وكسرة[٢].

- التاء الداخلة على وصف مذكر إنما هي للمبالغة، نحو علاّمة في: (رجل علاّمة)[٣].

- العلة في حذف علامة التأنيث من الوصف المختص بالمؤنث نحو: (حائض)، إنما هو لقصد النسب، ولم يجروه على الفعل[٤].

- فعل الأمر مبني.

- (صه) و(مه) و(نزال) ونحوها أسماء لا أفعال.

- العدد المركب يعرف أوله دون ثانيه.

وأما الآراء التي وافق فيها الكوفيين فهي:

- (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان[٥].

- (الواو) للترتيب[٦].

- خبر (كان) يجوز أن يكون فعلاً ماضياً إذا اقترن بـ(قد) لفظاً أو

---

(١) انظر: (ص:٣٦٢) من هذا البحث.

(٢) انظر: (ص:٣٩٨) من هذا البحث.

(٣) انظر: (ص:٣١٦) من هذا البحث.

(٤) انظر: (ص:٣٢٢) من هذا البحث.

(٥) انظر: (ص:١٧٤) من هذا البحث.

(٦) انظر: (ص:٢٦٨) من هذا البحث.

تقديراً[١].

- المنادى العلم المفرد إذا وصف بغير ابن نحو: (يا زيد الكريم) جاز فتحه[٢].

- الفعل (ألفى) يتعدى إلى مفعولين[٣].

- المجموع بالألف والتاء يدل على القليل[٤].

- (ما) في صيغة التعجب استفهامية دخلها معنى التعجب[٥].

- (فَعَول) بالفتح اسم، فإذا أريد المصدر ضم[٦].

- العلة في حذف تاء التأنيث من جديد في قولهم: (ملحفة جديد)، هو كون جديد بمعنى مجدود أي مقطوع، فهو (فعيل) بمعنى (مفعول)[٧].

- اسم (لا) النافية للجنس معرب لا مبني[٨].

- (عُداة) جمع (عادٍ) لا (عدوّ)[٩].

---

(١) انظر: (ص:٨٥) من هذا البحث.

(٢) انظر: (ص:٢٧٥) من هذا البحث.

(٣) انظر: (ص:١٣٩) من هذا البحث.

(٤) انظر: (ص:٣٣١) من هذا البحث.

(٥) انظر: (ص:٢٢١) من هذا البحث.

(٦) انظر: (ص:٢١٠) من هذا البحث.

(٧) انظر: (ص:٣٢٦) من هذا البحث.

(٨) انظر: (ص:١٣٦) من هذا البحث.

(٩) انظر: (ص:٣٣٦) من هذا البحث.

٣ - موقفه من المصطلحات البصرية والكوفية:

تبين لي من خلال دراسة آراء ابن درستويه أنه وافق البصريين في اثني عشر مصطلحاً من المصطلحات التي اشتهرت عنهم، ووافق الكوفيين في ستة مصطلحات من المصطلحات التي اشتهرت عنهم.

فأما المصطلحات التي وافق فيها البصريين فهي:

- الضمير(١)، ويقابله عند الكوفيين المكنى والكناية(٢).
- الجر(٣)، ويقابله عند الكوفيين الخفض والإضافة.
- تاء التأنيث(٤)، ويقابله عند الكوفيين هاء التأنيث.
- اسم الفاعل(٥)، ويقابله عند الكوفيين الفعل الدائم.
- الفعل المتعدي(٦)، ويقابله عند الكوفيين الفعل الواقع.
- الظرف(٧)، ويقابله عند الكوفيين الصفة والمحل.
- همزة الاستفهام(٨)، ويقابله عند الكوفيين ألف الاستفهام.

---

(١) انظر: (ص:١١٧) من هذا البحث.

(٢) تنظر جميع المصطلحات الكوفية في: مصطلحات النحو الكوفي لعبد الله الخثران، ومدرسة الكوفة لمهدي المخزومي (ص:٣٠٣)، والمدارس النحوية لشوقي ضيف (ص:١٦٥).

(٣) كتاب الكتاب (ص:٤٩).

(٤) انظر: (ص:٣١٤) من هذا البحث.

(٥) تصحيح الفصيح (ص:٣٥).

(٦) تصحيح الفصيح (ص:٤٠).

(٧) كتاب الكتاب (ص:٥٩).

(٨) كتاب الكتاب (ص:٧٧).

- مفعولٌ لم يسم فاعله[١]، ويقابله عند الكوفيين ما لم يسم فاعله.
- الاستغناء[٢]، ويقابله عند الكوفيين الاكتفاء.
- الممنوع من الصرف[٣]، ويقابله عند الكوفيين غير الجاري.
- الصفة[٤]، ويقابله عند الكوفيين النعت.
- التمييز[٥]، ويقابله عند الكوفيين التفسير.

وأما المصطلحات التي وافق فيها الكوفيين فهي:

- حروف الإضافة[٦]، ويقابله عند البصريين حروف الجر.
- أدنى العدد[٧]، ويقابله عند البصريين جمع القلة.
- الجزاء[٨]، ويقابله عند البصريين الشرط.
- ما لم يسمَّ فاعله[٩]، ويقابله عند البصريين مفعول لم يسم فاعله.
- ألف الاستفهام[١٠]، ويقابله عند البصريين همزة الاستفهام.

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:١١٠).
(٢) تصحيح الفصيح (ص:٢٦٠).
(٣) تصحيح الفصيح (ص:٣٧٦).
(٤) تصحيح الفصيح (ص:٤٩٦).
(٥) انظر: (ص:١٦٩) من هذا البحث.
(٦) كتاب الكتاب (ص:٥٣).
(٧) انظر: (ص:٣٣١) من هذا البحث.
(٨) كتاب الكتاب (ص:٥٨-٥٩).
(٩) تصحيح الفصيح (ص:١١٠).
(١٠) كتاب الكتاب (ص:٦٤).

- النعت[١]، ويقابله عند البصريين الصفة.

٤ - موقفه من أئمة البصريين والكوفيين:

يَعْتَدُّ ابن درستويه بأئمة البصريين، ويشير أحياناً إلى انتسابه إليهم.

فأما اعتداده بهم؛ فكقوله في ردّه على من قال بأن (الهاء) في (أُمَّهَة) زائدة: «فترك مُدَّعو هذا القول الطريق المستقيم، والحمل على النظائر، واخترعوا مثالاً ليس له نظير في العربية كلها، وأتوا بمثالٍ لم يذكره الخليل، ولا سيبويه، ولا الموثوق بعلمهم من البصريين، إنما هو شيء طرأ عن الكوفيين»[٢].

وفي المقابل نجد ابن درستويه ينقد الكسائي إمام الكوفيين في منهجه في القياس، فقال: «كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه فأفسد النحو»[٣].

وأما الإشارة إلى انتسابه إلى البصريين؛ فبقوله: «قال أصحابنا» ومن ذلك قوله: «وجعله ثعلب جمعين للوَفْز على (أَفْعَال) و(فِعَال)، وليس الوَفز بمستعمل، ولا معروف عند أصحابنا، ولكن أصحابنا يرون الأَوْفاز والوِفاز اسمين غير مجموعين»[٤].

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٤٩٧).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٢٠٦).

(٣) البغية (٢/١٦٤).

(٤) تصحيح الفصيح (ص:٤٦٥).

اتجاهه النحوي:

يظهر لي من خلال ما تقدم أن ابن درستويه بصريٌّ الاتجاه في غالب أمره، فأما كونه بصرياً فَلِمَا يأتي:

أولاً: قول ابن درستويه عند نسبة القول إلى البصريين: (قال أصحابنا) فهذا يدل على انتسابه إليهم.

ثانياً: أن موقف النحوي من السماع والقياس هو المعيار في اتجاهه، ومنهج ابن درستويه في السماع والقياس موافق لمنهج البصريين، فهو إذاً بصري الاتجاه.

ويؤيد بصريته أيضاً أنه مذكور في طبقات البصريين(١)، وقد جعله ابن الشجري ﷺ من متقدمي البصريين(٢).

وأما كونه بصرياً في الغالب؛ فلمخالفته للبصريين في بعض الآراء، وتتضح هذه المخالفة من خلال آرائه التي وافق فيها الكوفيين، والآراء التي انفرد بها، وأما موافقته للكوفيين في بعض مصطلحاتهم فلا تعني مخالفته للبصريين؛ «لأن كثيراً من المصطلحات التي اشتهرت بأنها كوفية كانت مستعملة عند أوائل البصريين كسيبويه، بل كانت من وضع الخليل أو سيبويه، وذلك كمصطلحات: النعت، والخلاف، والخفض، والتفسير، والإضمار بمعنى الحذف، ومصطلح ما يجري وما لا يجري، وفي المقابل نجد عند الفراء مصطلحات اشتهرت بأنها بصرية»، فالمصطلحات النحوية ليست معياراً لمعرفة الاتجاه النحوي(٣).

---

(١) طبقات النحويين واللغويين (ص:١١٦)، والفهرست (ص:٩٩).

(٢) آمالي ابن الشجري (٢/٣٨١).

(٣) مصطلحات النحو الكوفي (ص:١٥٣).

ويزيد ما ذهبت إليه تأييداً قول ابن جني ﵀ في ابن درستويه: «ولقد كنت أعتقد فيه الترفع عنها، وإن كان من أصحابي وقائلاً بقول مشيخة البصريين في غالب أمره»[(١)].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الباحثين ممن كتب في تاريخ النحو ونشأته[(٢)]، اصطلحوا على تسمية النحويين الذين عاشوا في بغداد، وخلطوا بين المذهب البصري والكوفي بالبغداديين، وجعلوا منهم ابن درستويه على أنه بغدادي ذو نزعة بصرية.

ويظهر لي أن إطلاق هذا الوصف على ابن درستويه فيه نظر؛ لأنه إذا كان المراد بالخلط بين المذهبين هو الخلط في المنهج فهذا غير صحيح، فابن درستويه يسير على منهج البصريين في السماع والقياس، وإن كان هناك خلاف فإنما هو في تطبيق المنهج، فقد يرى ابن درستويه الشيء كثيراً فيقيس عليه، ويراه البصريون قليلاً فلا يقيسون عليه مثل مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية[(٣)] في الزمان، فيقع الخلاف بينه وبين البصريين، إلا أنه خلاف في تطبيق المنهج لا في المنهج.

وإن كان المراد بالخلط بين المذهبين هو الخلط في الفروع والمصطلحات، فهذا صحيح، إلا أن الوصف حينئذٍ يكون قاصراً؛ لأنه لم يبين الاتجاه النحوي لابن درستويه، والله أعلم.

---

(١) سر صناعة الإعراب (ص:٥٦٨).

(٢) منهم: محمد الطنطاوي في كتابه: نشأة النحو (ص:١٣٥-١٣٨)، ومصطفى السنجرجي في كتابه: المذاهب النحوية (ص:٧١-٧٤)، ومحمد الشاطر أحمد محمد في كتابه: الموجز في نشأة النحو (ص:٨٦-٨٨)، وعبد الكريم الأسعد في كتابه: الوسيط في تاريخ النحو العربي (ص:١٣٣-١٢٤).

(٣) انظر: (ص:١٧٤) من هذا البحث.

الفصل الثالث
اجتهاداته النحوية والتصريفية

يراد من هذا الفصل معرفة اجتهادات ابن درستويه النحوية والتصريفية، وهذه الاجتهادات تظهر جلية من خلال الأمور الآتية:

١ - الآراء التي انفرد بها:

هي مجموعة آراء تبيَّن لي أنه تفرد بها، وسلكت إلى معرفة ذلك طريقين:

الأول: ما نص النحويون اللاحقون على أنها مما انفرد به، أو لم يقل بها غيره.

الثاني: البحث في المصادر النحوية واللغوية لمعرفة ما إذا كان هناك أحد من النحويين أو اللغويين سبق ابن درستويه في رأيه.

وقد بلغت عدة آرائه التي انفرد بها ستة عشر رأياً وهي:

- جواز جرّ (أيمن) في القسم بواو القسم(١).
- بناء الفعل المضارع إذا اتصلت به السين أو سوف(٢).
- منع زيادة (لا) قبل (بل) في النفي(٣).
- حروف العطف ثلاثة فقط وهي: (الواو) و(الفاء) و(ثم)(٤).

---

(١) انظر: (ص:١٨٨) من هذا البحث.

(٢) انظر: (ص:٥٧) من هذا البحث.

(٣) انظر: (ص:٢٧٢) من هذا البحث.

(٤) انظر: (ص:٢٦٢) من هذا البحث.

- الإضافة المحضة ليست على تقدير حرف جر ولا على نيته[١].

- الظرف المضاف إلى جملة فعلية مضاف إلى الجملة بأكملها، لا إلى الفعل وحده[٢].

- (إيّا) اسم لا ظاهر ولا مضمر، بل هو مبهم[٣].

- لا يجوز تعدد خبر (كان)[٤].

- (كان) إذا عملت في ضمير شأن تكون تامة، وضمير الشأن فاعلها[٥].

- الفعل (نصح) يتعدى إلى مفعولين أحدهما متعدٍ إليه بنفسه، والآخر بحرف جر[٦].

- العلة في فتح العين في مضارع (أبى) تشبيهه بما هو في معناه، نحو: (منع يمنع)[٧].

- حركة العين في مضارع (فَعَل) إذا كان حلقيّ العين أو اللام الفتح، ويجوز الضم والكسر نحو: (قرأ يقرأ)[٨].

---

(١) انظر: (ص:١٩٢) من هذا البحث.

(٢) انظر: (ص:٢٠٢) من هذا البحث.

(٣) انظر: (ص:٦٨) من هذا البحث.

(٤) انظر: (ص:٨٩) من هذا البحث.

(٥) انظر: (ص:٩٤) من هذا البحث.

(٦) انظر: (ص:١٥٨) من هذا البحث.

(٧) انظر: (ص:٣٦٨) من هذا البحث.

(٨) انظر: (ص:٣٦٤) من هذا البحث.

- يجوز في عين المضارع من (فَعَل) إذا لم يكن حلقيّ العين أو اللام الضم والكسر، سمعا أو لم يسمعا[١].

- يجوز استعمال الماضي من (يدع)[٢].

- تصغير (أُمّ) أميمهة[٣].

- النسب إلى ماء (ماهيّ)[٤].

وكل هذه الآراء التي انفرد بها مبنية على القياس، كما بينت في دراستها.

٢ - استدراكه على من قبله:

ومن مظاهر الاجتهاد عند ابن درستويه استدراكه على من قبله؛ فقد ذهب إلى أن: (غادر) و(أصاب) و(صادف) تنصب مفعولين[٥]، وهذه الأفعال لم يذكرها أحد قبله - فيما قرأت - ضمن الأفعال التي تنصب مفعولين.

٣ - الترجيح بين الآراء:

يُعَدُّ الترجيح بين الآراء مظهراً من مظاهر الاجتهاد عند ابن درستويه في النحو والتصريف؛ ذلك أنَّ فيه إظهاراً للحجج والعلل والقواعد، وفيه أيضاً تحقيق للمسائل المختلف فيها، وهذه كلها نوع من الاجتهاد العلمي الذي يدل على

---

(١) انظر: (ص:٣٦٦) من هذا البحث.

(٢) انظر: (ص:٣٧٣) من هذا البحث.

(٣) انظر: (ص:٣٤٤) من هذا البحث.

(٤) انظر: (ص:٣٤٩) من هذا البحث.

(٥) انظر: (ص:١٣٨) من هذا البحث.

تمكن ابن درستويه واستيعابه لعلمي النحو والتصريف؛ فمن هذه الترجيحات أن (الهاء) في (هِجْرَع) و(هِبْلَع) و(هِرْكَوْلَة) أصلية، فقال رحمه الله في ترجيح ذلك: «أو عن ابن نَجْدَة فإنه زعم أن الهاء في (هِجْرَع) زائدة؛ لأن الجرع مستعمل، والهاء في (هِبْلَع) زائدة؛ لأن البلع مستعمل، وأن الهاء في (هِرْكَوْلَة) زائدة؛ لأن الركل مستعمل، فصير في الكلام أمثلة لا يعرفها الحذاق من النحويين وهي: هِفْعَل وهِفْعَولة وفُعْلَهة»[1].

- ورأى أن (حاشا) حرف فقال في ترجيح ذلك: «وهي عند قوم فعل، فمن زعم ذلك وجب عليه أن يكتبها بالياء لا محالة، وترك الإمالة فيها، وحذف ألفها، وجرُّ الأسماء بها أدلة على أنها حرف»[2].

- وأن الوقف على (إذن) بالنون لا بالألف، فقال في ترجيح ذلك: «وأما إذن فلا يجوز إبدال الألف من نونها في خط ولا لفظ في وصل ولا وقف؛ لأنها من نفس الكلمة وليست بدلاً ولا زيادة، وإنما هي كنون من وعن ولدن.. وإنما غلط من وقف عليها بالألف فشبهوها بالنون الخفيفة وبالتنوين، وليست مثلها»[3].

- وأن حروف الجر لا تتعاقب، فقال في ترجيح ذلك: «ومن مذهبه ومذهب كثير من أهل اللغة أن حروف الجر تتعاقب، فيقع كل واحد منها مكان الآخر بمعنى واحد، وهذا إبطال حقيقة اللغة، وإفساد الحكمة فيها، وضد ما يوجبه

---

(١) انظر: (ص:٣٨١) من هذا البحث، وتصحيح الفصيح (ص:٢٠٦).

(٢) انظر: (ص:١٦٧) من هذا البحث، وكتاب الكتاب (ص:٤٨).

(٣) انظر: (ص:٣٥٣) من هذا البحث، وكتاب الكتاب (ص:٩٧).

العقل والقياس، وكل من كان على غير مذهبهم من أهل التحصيل والمعرفة ينكرون ذلك»[١].

– وأن الهاء في أمهات أصلية، فقال في ترجيح ذلك: «وزعم بعض النحويين أن الهاء في (أُمَّهَات) زائدة وأن الأصل (أمات)، ويجب عليه أن يزعم أن الأمهات (فُعْلَهات) والواحدة (فُعْلَهة)، وهذا بناء ليس له في كلام العرب نظير، ولا يجوز أيضاً أن تكون في أُمّهَة فُعْلَهة؛ لأن (أُمّهَة) ثانيها مضعف و(فُعْلَهة) ليس ثانيها مضعفاً، فإن ضُعف عين (فُعْلَهة) صارت على وزن (فُعّلَهة) وهذا أقبح من الأول؛ لأنه ليس في كلام العرب هذا المثال مع ثقله، فجعل (الأمات) التي لا يتكلم بها أحد من الفصحاء، ولا توجد في القرآن ولا في الشعر إلا ضرورة هي الأصل، وجعل (الأمهات) التي أطبقت العرب على الكلام بها، ولم يجيء في القرآن إلا كذلك شاذاً رديئاً»[٢].

– وأن عين الفعل (أبى) إنما فتحت في المضارع تشبيهاً له بما هو في معناه، نحو منع يمنع، فقال في ترجيح ذلك: «وقد شذت من كلامهم كلمة عما وصفنا فتحوا منها المستقبل والماضي، وليست عينها ولا لامها من حروف الحلق ويه قولهم أبى يأبى، وأجمعوا على ذلك، فزعم سيبويه أنهم فعلوا ذلك؛ لأن في أولها همزة، وهذا غلط منهم؛ لأن فاء الفعل بعيدة عن لامه، وزعم أبو العباس المبرد أنهم إنما فعلوا ذلك؛ لأنهم لما فتحوه صاروا إلى حرف حلقيّ وهو الألف، وهذا فاسد؛

(١) انظر: (ص:١٧١) من هذا البحث، وتصحيح الفصيح (ص:١٦٨).

(٢) انظر: (ص:٣٧٨) من هذا البحث، وتصحيح الفصيح (ص:٢٠٢-٢٠٣).

لأنه يوجب مثله في كل ما اعتلت لامه، وليست الألف من الحروف الحلقية، ولا لها معتمد في حلق، ولا غيره؛ لأنها من الحروف الهاوية في الجوف، وإنما مقطعها في أقصى الحلق، والحروف كلها مقطعها هناك؛ لأن الصوت كله إنما يخرج من الحلق ثم يحصره المعتمد فيصيره حرفاً، والذي يذهب إليه في قولهم: (أبى يأبى) أنهم إنما غلطوا فيه على التشبيه بما هو في معناه مما ينفتح لحرف الحلق، وهو قولهم: (منع يمنع)؛ لأن الآبي ممتنع»[١].

(١) انظر: (ص:٣٦٨) من هذا البحث، وتصحيح الفصيح (ص:٣٤-٣٥).

الفصل الرابع
خصائص منهجه في النحو والتصريف

اختص منهج ابن درستويه في النحو والتصريف بعدة أمور وهي كالآتي:

١ - عدم التعصب والخلطُ بين المذهبين:

وُصف ابن درستويه في كثير من كتب التراجم بأنه شديد التعصب والانتصار للبصريين(١).

وقد ظهر لي من خلال دراسة آرائه ومنهجه، أن هذا الوصف لا أساس له من الصحة؛ ويدل على عدم تعصبه للبصريين الأمور الآتية:

أولاً: آراؤه التي وافق فيها الكوفيين، وآراؤه التي انفرد بها، فهي تدل على سعة الأفق، وعدم التعبد بآراء البصريين، وأنه يقول بما أدّى إليه اجتهاده، وإن وافق في ذلك الكوفيين، أو أدّى إلى انفراده برأي مخالفٍ للمذهبين.

ثانياً: اعتراضه بعض أئمة البصريين كما يعترض بعض أئمة الكوفيين، ومن ذلك اعتراضه على أستاذه المبرد؛ فقال: «وزعم أبو العباس المبرد أنه إذا سمّى رجلاً بـ(طَيْلِسَان) على لغة من يكسر اللام ثم رخّمه، وجعل ما بقي منه اسماً على حياله لم يجز فيه إلا فتح اللام؛ لأن مثال: (فيعِل) لا يكون في أسماء العربية وقد أخطأ، وبينا خطأه في كتبنا في النحو»(٢).

---

(١) الفهرست (ص:٩٩)، وإنباة الرواة (١١٣/٢)، وإشارة التعيين (ص:١٦٢)، والبلغة (ص:١٢١)، والبغية (٣٦/٢).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٤٩٢).

بل يذكر أحياناً رأي سيبويه ورأي المبرد في المسألة، ويذهب إلى رأي مخالف لهما، كقوله في توجيه الشذوذ في أبى يأْبى: «فزعم سيبويه أنهم فعلوا ذلك؛ لأن في أولها همزة وهذا غلط منهم؛ لأن فاء الفعل بعيدة عن لامه، وزعم أبو العباس المبرد أنهم فعلوا ذلك؛ لأنهم لما فتحوه صاروا إلى حرف حلقي وهو الألف، وهذا فاسد... والذي يُذهب إليه في قولهم: (أبى يأبى) أنهم إنما غلطوا فيه على التشبيه بما هو في معناه مما ينفتح لحرف الحلق، وهو قولهم: (منع يمنع) لأن الآبي ممتنع»[(١)].

ثالثاً: شرحه فصيح ثعلب الذي انتهى إليه علم الكوفيين في العربية، فإنه دليل قوي على عدم تعصبه لمذهبه[(٢)]، وأما ما في هذا الشرح من النقد والتصحيح لما ذهب إليه ثعلب، فلا يدل على تعصبه؛ لأنهما يقومان على حجج وبراهين لا على تعصب وهوى، فابن درستويه له منهج في اللغة يسير عليه، فهو لا يقول بالاشتراك اللفظي، ولا بالتضاد، ولا بالترادف، ولا بالقلب، ولا بالفروق، وظاهر كلام ثعلب في فصيحه أنه يجيز ذلك، فوقع الخلاف بينهما.

ويضاف إلى ذلك اختلاف مفهوم الفصاحة عند ابن درستويه وثعلب، وسأتحدث عن ذلك بعدُ إن شاء الله تعالى.

ثم إن ابن درستويه مع ذلك كله لا يذكر ثعلباً في الغالب إلاَّ ويُتبع ذكره بقوله: (رحمه الله)[(٣)].

---

(١) انظر: (ص:٣٦٨) من هذا البحث.

(٢) كتاب ابن درستويه (ص:٢٣).

(٣) تصحيح الفصيح (ص:٣٧٦، ٣٩٧).

٢ - التأويل:

تقدم أن ابن درستويه بصري الاتجاه، ومن سمات هذا الاتجاه قبول الظاهرة المطردة، وتأويل ما يخرج على الاطراد، وقد سلك ابن درستويه هذا المنهج في مواجهة المسموع المخالف للأحكام والأقيسة المعتمدة عنده، وله في التأويل عدة أساليب وهي كالآتي:

الأول: الحذف والتقدير:

قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى﴾[سورة الممتحنة: ٦٠ من الآية ١] فهي عند ابن درستويه على تقدير (قد) أي: وقد خرجتم؛ لأن الماضي عنده لا يكون خبراً لـ(كان) إلا إذا اقترن بـ(قد) لفظاً أو تقديراً[١].

وقولهم: (رجل عَدْلٌ)؛ فهو عند ابن درستويه على تقدير (ذو) أي: ذو عدل؛ لأنه يرى أن العَرَضَ (المصدر) لا يكون صفة للجسم (رجل)، لذا احتاج إلى التقدير[٢].

الثاني: تأويل الاسم بالاسم:

ومنه قولهم: (مِلْحَفَة جديد) فالقياس أن يقال: جديدة بالتاء؛ لذا ذهب ابن درستويه إلى أن (جديد) (فَعيل) بمعنى (مَفْعُول)، فيستوي فيه التذكير والتأنيث[٣].

---

(١) انظر: (ص:٨٥) من هذا البحث.

(٢) انظر: (ص:٢٥٦) من هذا البحث.

(٣) انظر: (ص:٣٢٦) من هذا البحث.

الثالث: الضرورة[(١)]:

ومنه ما يأتي:

قول عمران بن حطان: (الوافر)

ولي نفـــسٌ أَقُــولُ لهـــا إِذَا مَـــا تُنَـــازِعُني لعلِّــي أو عَسَـــانِي

فالبيت يدل على أن (عسى) تنصب الاسم، وهذا مخالف لما تقرر عند ابن درستويه من أن (عسى) ترفع الاسم وتنصب الخبر، فحكم عليه بالضرورة[(٢)].

وقول الربيع بن ضبع الفزاري: (الوافر)

إذا عـــاش الفـــتى مـــائتين عامـــاً فَقَـــدْ أَوْدَى المســـرَّة والفَتَـــاءُ

فالبيت يدل على أن تمييز (المائة) يجوز نصبه، وهذا مخالف لما تقرر عند ابن درستويه من أن تمييز (المائة) يكون مجروراً، فحكم عليه بالضرورة[(٣)].

وقول مروان بن الحكم: (متقارب)

إِذَا الأُمَّهَـــاتُ قَـــبَحْنَ الْوُجُـــوْهَ فَرَجْـــتَ الظَّـــلامَ بِأُمَّاتِكَـــا

فالبيت يدل على أن (الهاء) في أمهات زائدة بدليل حذفها في (أُمّات)،

---

(١) ممن أدخل الضرورة والشذوذ في التأويل د/ عبد الله الخثران في كتابه ظاهرة التأويل، وإنما أدخلتُ الضرورة والشذوذ في التأويل لوجهٍ ظهر لي وهو أن الغرض من التأويل هو المحافظة على المسموع المطرد، وهذه المحافظة كما تحصل بالحذف والتقدير تحصل أيضاً بالقول بالضرورة والشذوذ؛ لأن القول بهما يعني عدم القياس عليهما فكأنهما غير موجودين، كما أن التأويل بالحذف والتقدير يجعل ظاهر المسموع غير موجود فلا يحصل قياس في كل الحالات، والله أعلم.

(٢) انظر: (ص:١٢٧) من هذا البحث.

(٣) انظر: (ص:٣٠٢) من هذا البحث.

وابن درستويه يرى أصالتها، فحكم على البيت بالضرورة(١).

الرابع: الشذوذ:

ومن الأمثلة عليه قولهم: (عَسِيت) - بكسر السين - يدل على جواز كسر السين في (عسى) إذا اتصلت بضمير، وابن درستويه لا يرى كسر السين مطلقاً؛ لذا حكم على المسموع بالشذوذ(٢).

- وقولهم: (أبى يأبى) يدل على جواز فتح عين المضارع من (فَعَل) إذا لم تكن عينه أو لامه من حروف الحلق، وهذا مخالف لما تقرر عند ابن درستويه من أن عين المضارع من (فَعَل) إنما تفتح إذا كانت عينه أو لامه من حروف الحلق؛ لذا حكم على المسموع بالشذوذ(٣).

- وقولهم: (الأُمُومَة) يدل على أن الهاء في (أُمَّهَات) زائدة، بدليل حذفها في (الأُمُومَة)، وابن درستويه يرى أصالتها؛ لذا حكم على المسموع بالشذوذ(٤).

وأحياناً لا يكتفي ابن درستويه بالقول بالضرورة أو بالشذوذ، بل يذهب إلى توجيههما أيضاً، ومن ذلك:

قول عمران بن حطان: (الوافر)

ولي نفسٌ أَقُولُ لها إِذَا مَا ... تُنَازِعُني لعلِّي أو عَسَانِي

---

(١) انظر: (ص:٣٨٠) من هذا البحث، وتصحيح الفصيح (ص:٢٠٢).

(٢) انظر: (ص:١١٧) من هذا البحث.

(٣) انظر: (ص:٣٦٨) من هذا البحث، وتصحيح الفصيح (ص:٣٥).

(٤) انظر: (ص:٣٨٠) من هذا البحث، وتصحيح الفصيح (ص:٢٠٢).

فقد حكم على هذا البيت بالضرورة كما تقدم، ثم قال موجهاً: «كأنه أتبعها (لعلّي) في العمل لما جاءت بعده، وإنما حقها أن يقال فيها: لعلي أو عسيت»[١].

وقولهم: (أبى يأبى)؛ فقد حكم على هذا المسموع بالشذوذ كما تقدم، ثم وجه ذلك بأنهم إنما غلطوا فيه على التشبيه بما هو في معناه مما ينفتح لحرف الحلق، وهو قولهم: (منع يمنع)[٢].

٣ - تخطئة بعض لغات العرب:

لقد كان من نتائج تحكيم القياس عند البصريين أنهم تجرؤوا على تخطئة العرب في كلامهم إذا كان مخالفاً لما عَدُّوه أصولاً قياسية ثابتة[٣]، وقد سلك ابن درستويه هذا المنهج، فوصف بعض لغات العرب بالغلط والخطأ، ومن ذلك:

قوله في (أبى يأبى): «وإنما غلطوا فيه على التشبيه بما هو في معناه»[٤].

وقوله: «وقد زعم قوم من النحويين أنهم يجيزون إدخال الألف واللام على المضاف والمضاف إليه، وحكوا ذلك عن قوم غير فصحاء من العرب غلطوا فيه»[٥].

---

(١) انظر: (ص:١٢٧) من هذا البحث.

(٢) انظر: (ص:٣٦٨) من هذا البحث.

(٣) مراحل تطور الدرس النحوي (ص:٢١٢)، والفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه (ص:٢٢١).

(٤) انظر: (ص:٣٦٨) من هذا البحث.

(٥) انظر: (ص:٣٠٧) من هذا البحث، وكتاب الكتاب (ص:١٥٠).

وقال أيضاً في عَسِيت بكسر السين: «إنها لغة شاذة رديئة»، ثم قال: «والصواب فيه فتحها مع الواحد، والاثنين، والجميع، والظاهر، والمضمر»(١)، فقوله: (والصواب) يعني أن الكسر خطأ.

ولم أقف على حدٍّ لمفهوم الخطأ والغلط عند النحويين، ولكن يظهر لي من كلام ابن درستويه أنه يطلق الغلط والخطأ على المسموع إذا كان مخالفاً للقياس، فهما بمعنى الشذوذ عنده من جهة أنهما لا يقاس عليهما؛ ويؤيد ذلك قوله: «وقد تلهج العرب الفصحاء بالكلمة الشاذة عن القياس البعيدة من الصواب حتى لا يتكلموا بغيرها، ويدعوا المنقاس المطرد المختار»(٢)، فقوله: (ويدعوا المنقاس) يدل على أن الشاذ والبعيد من الصواب هو المخالف للقياس.

ويطلق ابن درستويه الخطأ أيضاً على الألفاظ التي لم يثبت عنده سماعها من العرب، ومن ذلك: (شَمِمَ يَشْمُمُ)(٣)، وقد يثبت سماعها عند غيره، قال المرادي في شَمِم يشمُم: «قال ابن درستويه وهو خطأ وليس كما قال، بل هو لغة حكاها الفراء»(٤)، والله أعلم.

٤ - منع تداخل اللغات:

التداخل عند أهل العربية أن تتكلم بلغة مركبة من لغتين، كأن يقال: (رَكَنَ

---

(١) انظر: (ص:١١٧) من هذا البحث.

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٣٦).

(٣) انظر: (ص:٣٧١) من هذا البحث.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك (٤٥/١).

يَرْكَنُ) بالفتح فيهما، وهذا شيء لا يعرف؛ ذلك أن فتح المضارع والماضي مع فَقْدِ حرف الحلق في العين واللام شيء غير معروف في الكلام، فـ (رَكَن) بالفتح لغة صحيحة، ويَرْكَن مضارع (رَكِن) فركبتا وصارتا لغة واحدة[١].

وابن درستويه لا يرفض مبدأ تداخل اللغات، ولكنه لا يَعُدُّه قياساً؛ فقال رحمه الله في (نَكِلَ يَنْكُل): «ومنهم من يكسر الماضي ويضم المستقبل، كأنه أخذ الماضي من لغة والمستقبل من لغة أخرى؛ وذلك رديء في القياس غير جارٍ على أصل»[٢].

وقال أيضاً في: (شَمِل يَشْمُل): «ومنهم من يأخذ الماضي من هذا الباب والمستقبل من الأول، فيقول: (شَمِل) بالكسر و(يَشْمُل) بالضم، وليس ذلك بقياس»[٣].

وذكر السيوطي رحمه الله أن بعض النحويين حكى في استعمال اللغتين المتداخلتين قولين[٤]:

أحدهما: الجواز مطلقاً.

الثاني: الجواز بشرط أن لا يؤدي إلى استعمال لفظٍ مهمل كالحِبُك.

فتحصّلَ أن في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه ليس بمقيس، وهو قول ابن درستويه.

---

(١) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح (١/٥٩٥).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٣٨).

(٣) تصحيح الفصيح (ص:٥٨).

(٤) الاقتراح (ص:١٧٩).

الثاني: الجواز مطلقاً.

الثالث: الجواز بشرط أن لا يؤدي إلى استعمال مهمل، والله أعلم.

٥ - النقد:

وأعني به تقويم الآراء الأخرى المخالفة لرأيه، فابن درستويه لا يكتفي أحياناً ببيان رأيه بل يذكر الآراء المخالفة له ثم يقوم بنقدها، وبيان ما فيها من ضعف، ومن ذلك نقده للفراء في قوله إن نون شَتّان مكسورة؛ فقال: «وقول الفراء في كسر نون شتان إنما ذهب إلى المعنى لما كان للاثنين ظنَّ أن شتان مثنى فكسره، والعرب كلها تفتحه، ولم يسمع بمصدر مثنى إلا إذا اختلف فصار جنسين، وذلك أيضاً قليل في كلامهم، ويلزم الفراء إن كان اثنين أن يقول فيه في موضع النصب والجر شتين بالياء، وهذا لا يجيزه عربي ولا نحوي»[(١)].

- ونقده للمبرد في قوله إن العرب إنما قالوا: (أبى يأبى)؛ لأنهم لما فتحوه صاروا إلى حرف حلقي وهو الألف؛ فقال: «وزعم أبو العباس المبرد إنهم فعلوا ذلك؛ لأنهم فتحوه فصاروا إلى حرف حلقي وهو الألف، وهذا فاسد؛ لأنه يوجب مثله في كل ما اعتلت لامه وليست الألف من الحروف الحلقية، ولا لها معتمد في حلق، ولا غيره؛ لأنها من الحروف الهاوية في الجوف، وإنما مقطعها في أقصى الحلق، والحروف كلها مقطعها هناك؛ لأن الصوت كله إنما يخرج من الحلق ثم يحصره المعتمد فيصيره حرفاً»[(٢)].

---

(١) انظر: (ص:٢٧٩) من هذا البحث.

(٢) انظر: (ص:٣٦٩) من هذا البحث، وتصحيح الفصيح (ص:٣٤).

- ونقده لابن نَجْدة في قوله: إن (الهاء) في (هِجْرَع) و(هِبْلَع) و(هِرْكَوْلَة) زائدة؛ فقال: «أو عن ابن نجدة فإنه زعم أن الهاء في (هجرع) زائدة؛ لأن الجرع مستعمل، والهاء في (هِبْلَع) زائدة؛ لأن البلع مستعمل، وأن الهاء في (هِرْكَوْلَة) زائدة؛ لأن الركل مستعمل، فصير في الكلام أمثلة لا يعرفها الحذاق من النحويين، وهي: هِفْعَل، وهِفْعَولة، وفُعْلَهة»(١).

- ونقده لمن قال إنَّ الإضافة على معنى حرف؛ بأن الأمر لو كان كذلك لكان كل مضاف نكرة؛ لأنه يصير (ثوب خَزّ)، و(غلام زيد)، و(ثوب من خزّ)، و(غلام لزيد)(٢).

- ونقده لمن قال إنَّ ظرف الزمان مضاف إلى الفعل وحده؛ بأنَّ موضع الجملة خفض بلا خلاف، ولو كانت الإضافة إلى الفعل لكان مخفوضاً أو كان مفتوحاً في موضع الخفض، فالإضافة إلى الجملة، والمراد مدلولها الذي هو الحدث(٣).

- ونقده لمن قال إنَّ الظرف مع (إذ) في نحو: (يومئذٍ) مبني لإضافته إلى (إذ) المبنية؛ بأن (إذ) ليست مما يضاف إليها، فالظرف مبني لتركبه مع (إذ)، وليس لإضافته إليها(٤).

- ونقده لمن قال إنَّ (الهمزة) في (أُفُرَّة) زائدة؛ بأنها لو كانت كذلك لجاز

(١) انظر: (ص:٣٨١) من هذا البحث.

(٢) انظر: (ص:١٩٢) من هذا البحث.

(٣) انظر: (ص:٢٠٣) من هذا البحث.

(٤) انظر: (ص:٢٠٧) من هذا البحث.

فتح أولها عند العرب على مثال: الأَنْمُلَة[١].

– ونقده لمن قال إنَّ (الهمزة) في (أُوقِيَّة) زائدة؛ بأنها لو كانت كذلك لكانت من (وَقَيت)، وليس في (الأُوقِيَّة) معنى: (وقيت)[٢].

٦ - استعمال المهمل:

وأعني به استعمال ما أهملته العرب، فإن ابن درستويه يجيز استعماله؛ فقال: «واستعمال ما أهملوا جائز صواب»[٣]. وقال أيضاً: «وليس يلزم أحداً ألا ينطق إلا بما تكلمت به العرب، بل واجب أن يتكلم بكل صواب وإن لم يتكلموا به»[٤].

ويظهر لي من كلام ابن درستويه، أن السبب في جواز استعمال المهمل عنده أمران:

الأول: أن العرب قد تترك استعمال الفصيح؛ لاستغنائهم بفصيح آخر، فليس المتروك بخطأ؛ فقال: «ليس كل ما ترك الفصحاء استعماله بخطأ، فقد يتركون استعمال الفصيح لاستغنائهم بفصيح آخر أو لعلة أخرى»[٥].

الثاني: أنه ليس كل مستعمل مروياً حتى يوقف على السماع؛ فقال: «وليس فعل متعد إلا وله فعل مطاوعة غير متعد إما على (انْفَعَل)، وإما على

(١) انظر: (ص:٣٨٥) من هذا البحث.

(٢) انظر: (ص:٣٨٧) من هذا البحث.

(٣) انظر: (ص:٣٧٣) من هذا البحث.

(٤) تصحيح الفصيح (ص:٥١٧-٥١٨).

(٥) تصحيح الفصيح (ص:٥٥).

(افْتَعَل)، أو (تَفَعّل)، أو (فَعِل)، وهو القياس، وإن قلّ استعمال بعض ذلك أو لم يسمع، وليس كل مستعمل مروياً»[١].

وابن درستويه عندما يجيز استعمال المهمل لا يجيزه مطلقاً، بل بشرط موافقة المهمل للقياس؛ ولذلك منع من تثنية المصدر إلا إذا اختلف فصار جنسين، وعلل ذلك بأنه لم يسمع[٢]، وعلى مذهبه كان ينبغي أن يجيز هنا وإن لم يسمع؛ لأنه قد أجاز أشياء لم تسمع إلا أنه هنا منع؛ لأن القياس لا يقتضيه بخلاف استعمال الماضي من (يدع) فأجازه رغم أنه لم يسمع؛ لأن القياس يقتضيه، إذ القياس أن كل فعل مضارع له فعل ماض[٣].

وإجازة ابن درستويه استعمال المهمل دليل على مبالغته في القياس؛ من جهة أنه لم يقف عند حد السماع بل جاوزه بما يوافق القياس، بل وصل الأمر في مبالغته إلى جواز مخالفة كلام العرب المسموع إذا كان المخالف موافقاً للقياس؛ وحجته في ذلك أن العرب قد يستعملون الشيء على غير بابه وقياسه الذي أجمعوا عليه؛ لأسباب كثيرة، ويستغنون عن الشيء الذي هو صواب بغيره[٤].

٧ - التسوية بين القليل والكثير في الفصاحة:

الفصاحة في اللغة: «البيان. فَصُح فَصَاحةً فهو فَصيحٌ من قومٍ فُصَحَاء، وفِصَاح، وفُصُح»[٥].

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٩٢).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٤٤٨).

(٣) انظر: (ص:٣٧٣) من هذا البحث.

(٤) تصحيح الفصيح (ص:٢٠٦).

(٥) المحكم والمحيط الأعظم، مادة: (فصح) (١١٨/٣).

واختُلِف في حَدِّ فصاحة الكلمة، فذهب السيوطي[١] إلى أن مدار الفصاحة على كثرة الاستعمال.

ويفهم من هذا القول: أن ما كثر استعمال العرب له فصيح وإن كان شاذاً في القياس، فـ(استحوذ) و(يأبى) فصيحان؛ لأنهما وإن كانا شاذَّين في القياس إلا أن استعمالهما كثير، ولا يتعارض هذا المفهوم مع اشتراط البلاغيين في فصاحة المفرد خلوصه من مخالفة القياس؛ لأن المراد بالمخالفة عندهم: ما يقع من المتكلم، أما المنقولة عن الواضع فليست بقادحة في الفصاحة مثل: (استحوذ)[٢].

وذهب ابن درستويه إلى أن الفصيح ما أفصح عن المعنى واستقام لفظه على القياس، لا ما كثر استعماله، وأراد ابن درستويه بهذا الحدِّ أن يُدخل الألفاظ التي توافق القياس ولم تستعملها العرب، أو قلَّ استعمالها في الفصاحة؛ فقد تقدم أنه يجيز استعمال المهمل؛ فلو قال: إن الفصيح ما كثر استعماله لأدَّى إلى إخراج ما أجازه من الفصاحة؛ لأن العرب لم تستعمله أو قلَّ استعماله.

والمختار عندي أن مدار الفصاحة على كثرة الاستعمال، وأما قول ابن درستويه ففيه نظر؛ لأنه يُخرِجُ كل مخالف للقياس، سواءٌ أكان من المتكلم أم كان من الواضع، وليس الأمر كذلك؛ لأن المخالفة تُخِلُّ بالفصاحة إذا كانت من المتكلم، أما إذا كانت من الواضع فلا تُخِلُّ نحو: (استحوذ) و(يأبى)، فهما شاذتان في القياس،

---

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها (١/١٨٥).

(٢) شرح التلخيص للبابرتي (ص:١٣٦)، والمطول شرح التلخيص للتفتازاني (ص:١٤٣)، ومختصر السَّعد شرح التلخيص (ص:٢٣)، والأطول شرح التلخيص (١/١٦٢)، ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح (١/١١٦)، وحاشية الدسوقي على مختصر السعد (١/٥١).

ومع ذلك فهما فصيحتان، بدليل ورودهما في القرآن الكريم، والله أعلم.

٨ - الاعتداد بالعقل في الظواهر اللغوية:

لقد نتج عن التمسك بمنهج القياس عند ابن درستويه بعض الأحكام العقلية، ومن مظاهر ذلك قوله: «وأهل اللغة أو عامتهم يزعمون أن (فَعَل) و(أَفْعَل) بهمزة وبغير همزة قد يجيئان بمعنى واحد... وهو قول فاسد في القياس والعقل، مخالف للحكمة والصواب»(١).

وقوله أيضاً: «ومن مذهبه ومذاهب كثير من أهل اللغة أن حروف الجر تتعاقب، فيقع كل واحدٍ منها مكان الآخر بمعنى واحد، وهذا إبطال حقيقة اللغة وإفساد الحكمة فيها، وضد ما يوجبه العقل والقياس»(٢).

٩ - العناية بالقواعد الكلية:

من الخصائص المنهجية عند ابن درستويه اعتناؤه بالقواعد الكلية، فهي عنده أنفع من حفظ الألفاظ المجردة(٣)، ومن هذه القواعد ما يأتي:

- قوله: «اعلموا أن كل فعل كان ماضيه على (فَعِل) بكسر العين لم يجز أن يكون مستقبله إلا (يَفْعَل) بفتح العين»(٤).

- وقوله: «واعلموا أن كل ما كان ماضيه من الأفعال الثلاثية على (فَعَلْت) بفتح العين ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللين ولا حروف الحلق، فإنه يجوز

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٩٣).

(٢) تصحيح الفصيح (ص:١٦٨).

(٣) تصحيح الفصيح (ص:٣٦).

(٤) تصحيح الفصيح (ص:٦٥).

في مستقبله (يَفْعُل) بضم العين و(يَفْعِل) بكسرها»[١].

– وقوله: «وتذكير كل مؤنث ليس بأنثى جائز»[٢].

– وقوله: «وليس فعل متعد إلا وله فعل مطاوعة غير متعد: إما على (انْفَعَل)، وإما على (افْتَعَل)، أو (تَفَعَّل)، أو (فَعِل)»[٣].

– وقوله: «وليس فعل متعد أو غير متعد بنفسه أو بحرف جر إلا وتعديته بعد تمام الكلام إلى مفعول آخر بحرف جر أو إلى مفعولين جائز عند جميع النحويين واللغويين»[٤].

– وقوله: «وليس في المصادر شيء إلا ووضعه موضع الصفات جائز مطرد منقاس غير منكسر»[٥].

– وقوله: «الأفعال كلها مفتوحة الأوائل في الماضي، فإذا لم يسمّ فاعلها فهي كلها مضمومة الأوائل، ولم يخص بذلك بعضها دون بعض»[٦] والله أعلم.

---

(١) انظر: (ص:٣٦٦) من هذا البحث.
(٢) انظر: (ص:٣١٨) من هذا البحث.
(٣) تصحيح الفصيح (ص:٩٢).
(٤) تصحيح الفصيح (ص:٢٥٣).
(٥) انظر: (ص:٢٥٥) من هذا البحث.
(٦) انظر: (ص:١٥٧) من هذا البحث.

بقي من الخصائص المنهجية مما ذكر في الخطة (التفريق بين الضرورة في الشعر والتناسب في النثر)، وقد تبين لي أنه ليس من الخصائص، إنما هو رأي لابن درستويه، وقد وضعته في قسم الآراء، وقمت بدراسته هناك.

الفصل الخامس
التقـويـم

١ - تأثره بمن قبله:

سبق ابن درستويه عدد من النحويين ذوي الشأن، وكان لهم أكبر الأثر في الدرس النحوي، وخلّفوا تراثاً ضخماً من الإنتاج العلمي في هذا الميدان، مما جعل من بعدهم ينهل من هذا المنهل، وابن درستويه كغيره من النحويين أفاد من علم السابقين، وتأثر به، ويتجلى ذلك التأثر بأعلام المدرستين البصرية والكوفية، ومنهم:

١- الخليل (١٧٤):

يرجع تأثره بالخليل إلى أمرين:

أولهما: معجم (العين) للخليل، فهو من مروياته، وله عناية به، وينقل عنه في شرح الفصيح كثيراً.

ثانيهما: الكتاب لسيبويه؛ لأنه تضمن كثيراً من آراء الخليل، والكتاب من أهم مصادر ابن درستويه النحوية.

وقد وافق ابن درستويه الخليل في مسائل عدة عرضت لها في ثنايا البحث، ومنها ما يأتي:

- أصل (مهما): (ما ما)[1].

---

(١) انظر: (ص:٢٩٤) من هذا البحث.

- أصل (هلاّ): (هل ولا)[١].

- حذفت تاء التأنيث من حائض؛ لأنهم قصدوا به النسب أي ذات حيض، ولم يجروه على الفعل[٢].

- الهاء في (أمهات) أصلية[٣].

- هلُمّ مركبة من (هاء) التنبيه و(لُمَّ) التي هي فعل أمر، فحذفت الألف فقيل: هلُمّ[٤].

٢- سيبويه (١٨٠):

يرجع تأثره بسيبويه إلى أثره الوحيد: (الكتاب)؛ فقد قرأه ابن درستويه على المبرد، وأقرأه تلاميذه، وقام بشرحه، فله علاقة وثيقة به.

وقد وافق ابن درستويه سيبويه في مسائل عدة عرضت لها في ثنايا البحث ومنها ما يأتي:

- همزة (أيمن) في القسم همزة وصل[٥].

- إسقاط الياء في الوقف على الاسم المنقوص المنون في حالة الرفع أو الجر أقيس[٦].

---

(١) انظر: (ص:٢٩٦) من هذا البحث.

(٢) انظر: (ص:٣٢٢) من هذا البحث.

(٣) انظر: (ص:٣٧٨) من هذا البحث.

(٤) انظر: (ص:٢٨٥) من هذا البحث.

(٥) انظر: (ص:١٨٩) من هذا البحث.

(٦) انظر: (ص:٣٥٠) من هذا البحث.

- (حاشا) حرف دائماً[١].
- الضمير المنصوب المتصل بـ(عسى) في محل نصب على أنه اسمها[٢].
- (عسى) إذا جاء بعدها اسم صريح فهو خبر لها[٣].
- الأصل في (استغفر) أن يتعدى إلى الثاني بحرف جر، وقد يحذف فيتعدى إليه بنفسه[٤].
- (كان) إذا ارتفع الاسمان بعدها فإنها عاملة في ضمير شأن[٥].

٣- الفراء (٢٠٧):

اعتنى ابن درستويه بآراء الفراء فروى عنه في شرحه على الفصيح، وناقش آراءه، وبيَّن ما فيها من ضعف أو قوة، وقد وافق ابن درستويه الفراء في مسائل عدة قد عرضت لها في ثنايا البحث، ومنها ما يأتي:

- وزن (حادي) فاعل[٦].
- جواز مجيء معمول خبر (إن) بعد (أمّا)، نحو: (أما زيداً فإني ضارب)[٧].

---

(١) انظر: (ص:١٦٧) من هذا البحث.

(٢) انظر: (ص:١٢٧) من هذا البحث.

(٣) انظر: (ص:١٢٤) من هذا البحث.

(٤) انظر: (ص:١٦٢) من هذا البحث.

(٥) انظر: (ص:٩١) من هذا البحث.

(٦) انظر: (ص:٣٥٩) من هذا البحث.

(٧) انظر: (ص:١٣٤) من هذا البحث.

- جواز مجيء خبر (كان) فعلاً ماضياً إذا اقترن بـ(قد) لفظاً أو تقديراً[١].
- (ما) في صيغة التعجب استفهامية دخلها معنى التعجب[٢].

٤- الأخفش الأوسط (٢٠٨):

نُسبت إلى الأخفش الأوسط بعض الآراء التي لم يسبق إليها - فيما أعلم - ، ونسبت هذه الآراء إلى ابن درستويه أيضاً، مما يدل على تأثره بآراء الأخفش الأوسط، ومن هذه الآراء ما يأتي:

- الأمثلة الخمسة معربة بحركات مقدرة قبل ثلاثة الأحرف والنون[٣].
- الفعل المضارع إذا لحقته نون الإناث معرب[٤].
- (كل) و(بعض) إذا جردتا من الإضافة نكرتان، ويصح دخول (أل) عليهما[٥].
- (رَكْب) جمع وليس اسم جمع[٦].

٥- الجرمي (٢٢٥):

يرجع تأثره بالجرمي إلى كتابه: (الفَرْخ)؛ فلابن درستويه شرح عليه.

وقد وافق ابن درستويه الجرمي في مسألتين قد عرضت لهما في أثناء البحث

---

(١) انظر: (ص:٨٥) من هذا البحث.

(٢) انظر: (ص:٢٢١) من هذا البحث.

(٣) انظر: (ص:٦٣) من هذا البحث.

(٤) انظر: (ص:٥٤) من هذا البحث.

(٥) انظر: (ص:٢٠٤) من هذا البحث.

(٦) انظر: (ص:٣٣٩) من هذا البحث.

وهما:

- أن المنادى العلم المفرد إذا وصف بـ(ابنة) جاز فيه الضم والفتح[(١)].

- أن المنادى إذا وصف بغير ابن نحو: (يا زيد الكريـمِ) جاز فيه الضم والفتح[(٢)].

٦- المبرد (٢٨٦):

يرجع تأثره بالمبرد إلى أمرين:

الأول: تتلمذ ابن درستويه على المبرد فقرأ عليه كتاب سيبويه.

والثاني: كتاب المقتضب للمبرد؛ فقد شرحه ابن درستويه مما يدل على اعتنائه به.

وقد وافق ابن درستويه المبرد في بعض المسائل، وقد عرضت لها في ثنايا البحث، ومنها ما يأتي:

- (ليس) تأتي لنفي الحال والاستقبال[(٣)].

- (شاء) جمع لـ(شاة) بإسقاط التاء، مثل تمر وتمرة، فالهمزة فيه مبدلة من الهاء[(٤)].

- مِن الجارة تأتي لابتداء الغاية في الزمان[(٥)].

---

(١) انظر: (ص:٢٧٣) من هذا البحث.

(٢) انظر: (ص:٢٧٥) من هذا البحث.

(٣) انظر: (ص:١٠٦) من هذا البحث.

(٤) انظر: (ص:٣٣٧) من هذا البحث.

(٥) انظر: (ص:١٧٤) من هذا البحث.

٢ - تأثيره فيمن بعده:

إن رجلاً في علم ابن درستويه ومكانته لابد أن يترك أثراً فيمن جاء بعده من أهل صنعته، وهذا ما حدث حقاً؛ فقد تردد اسمه لدى النحويين اللاحقين، ومن هؤلاء النحويين:

١- أبو علي الفارسي (٣٧٧):

ذكر أن ابن درستويه يرى أن (حادي) على زنة فاعل، وخالفه في ذلك فذهب إلى أن (حادي) على زنة (عالف)[١].

٢- السهيلي (٥٨١):

فقد ذكر أبو حيان متابعة السهيلي لابن درستويه في بعض المواضع ومنها ما يأتي:

- أن المقام مقام الفاعل في نحو: (سير بزيد) هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل، قال أبو حيان: «وذهب ابن درستويه إلى أن المقام هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل في نحو: (سير بزيد)، التقدير: سير هو أي (السير) وتبعه السهيلي»[٢].

- أن الفعل المضارع إذا لحقته نون الإناث معرب، قال أبو حيان: «بل ذهب ابن درستويه وتبعه السهيلي وابن طلحة وطائفة إلى أنه معرب»[٣].

---

(١) انظر: (ص:٣٥٩) من هذا البحث.

(٢) الارتشاف (١٣٣٦/٣).

(٣) الارتشاف (٨٣٥/٢).

٣- ابن يعيش (٦٤٣):

أفاد ابن يعيش من ابن درستويه في كتابه (شرح المفصل) وقد ذكره في ثمانية مواضع[١]، وهذه نماذج على ذلك:

- قال ابن يعيش: «وذهب ابن درستويه إلى أن حروف العطف ثلاثة لا غير: الواو، والفاء، وثُمّ، قال؛ لأنها تشرك بين ما بعدها وما قبلها في معنى الحديث والإعراب، وليس كذلك البواقي؛ لأنهن يخرجن ما بعدهن من قصة ما قبلهن، والمذهب الأول»[٢].

- وقال في مجيء (مِن) لابتداء الغاية في الزمان: «وقد أجاز الكوفيون استعمالها في الزمان، وهو رأي أبي العباس المبرد وابن درستويه من أصحابنا»[٣].

- وقال في تقديم خبر (ليس) على اسمها: «وقال السيرافي وأبو علي لا خلاف في تقديم الخبر على اسمها، إنما الخلاف في تقديم الخبر عليها، وحكى ابن درستويه في كتاب (الإرشاد) أن فيه خلافاً»[٤].

- وقال في إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل: «فلذلك لا يجوز إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل لتغير المعنى، وقد أجاز ابن درستويه ظُنّ خارج زيداً فيقيم المفعول الثاني من مفعولي ظننت مقام الفاعل إذا كان نكرة مفرداً؛ وذلك لزوال الإشكال، قال؛ لأن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر، والمبتدأ لا يكون

---

(١) شرح المفصل (٧٢/١)، (١٦/٣)، (٧٧/٧، ١١٢، ١١٤)، (١٠/٨، ٣٦، ٨٩).

(٢) (٨٩/٨).

(٣) (٣٦/٨).

(٤) (١١٤/٧).

نكرة، وكذلك المفعول الأول لا يكون نكرة»[١].

- وقال في إضافة الزمان إلى الجملة: «ورد ابن درستويه القول الأول، وقال: الزمن إنما أضيف إلى الجملة نفسها لا إلى الفعل وحده؛ ويدل على ذلك أن موضع الجملة خفض بلا خلاف، ولو كانت الإضافة إلى الفعل لكان مخفوضاً أو كان مفتوحاً في موضع الخفض، فالإضافة إلى الجملة، والمراد مدلولها الذي هو الحدث»[٢].

٤- الرضي (٦٨٦):

أفاد الرضي من ابن درستويه في كتابه (شرح الكافية) وذكره في تسعة مواضع[٣]، من ذلك:

- قوله في (اثني عشر): «وقال ابن درستويه هو مبني كسائر أخواته من الصدور؛ لكونه محتاجاً إلى الجزء الثاني مثلها، وقال كل واحد من لفظي اثنا عشر واثني عشر صيغة مستأنفة»[٤].

- وقوله: «ولا يستعمل (أصاب) و(صادف) استعمال (وجد) في نصب المفعولين، خلافاً لابن درستويه»[٥].

---

(١) (٧/٧٧).

(٢) (٣/١٦).

(٣) شرح الرضي على الكافية (١/٢٧٧، ٢٧٨، (٢/١٤٢)، (٣/١٣٨)، (٤/١٥٢، ١٧١، ٢٣٤، ٣٣٨، ٣٨٢).

(٤) (٣/١٣٨).

(٥) (٤/١٥٢).

- وقوله: «وقال ابن درستويه يلحق (غادر) بـ(صيَّر)، كما ألحق به (ترك) الذي بمعناه»[١].

- وقوله في (ما) في صيغة التعجب: «وقال الفراء وابن درستويه: (ما) استفهامية ما بعدها خبرها، وهو قوي من حيث المعنى»[٢].

- وقوله في (ما) الكافة: «ومذهب الجمهور أن (ما) الكافة حرف، وقال ابن درستويه إنها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشأن فتكون اسماً، والجملة بعدها خبرها»[٣].

٥- أبو حيان (٧٤٩):

أفاد أبو حيان من ابن درستويه في كتابيه (التذييل والتكميل) و(الارتشاف)، وقد ذكره في الارتشاف في سبع وعشرين موضعاً[٤]، وهذه نماذج على ذلك:

- قال أبو حيان: «والمضارع معرب إلا إن اتصلت به نون الإناث، فالجمهور على أنه مبني خلافاً لقوم منهم ابن درستويه، فإنه زعم أنه معرب»[٥].

- وقال في تعدد خبر (كان): «والظاهر من كلام سيبويه أنه لا يكون لها إلا خبر واحد، وهو نص ابن درستويه، وقيل: يجوز تعدده وهو مبني على جواز

---

(١) (٤/١٧٣).

(٢) (٤/٢٣٤).

(٣) (٤/٣٣٨).

(٤) الارتشاف-فهرس الأعلام.

(٥) (٢/٦٧٤).

تعدد خبر المبتدأ، والمنع أقوى؛ لأنها شبهت بـ(ضرب)»[(١)].

- وقال: «وليس عند بعضهم للنفي مطلقاً، وذهب المبرد، وابن السراج، وابن درستويه، والصيمري، إلى أنها تنفي الاستقبال»[(٢)].

- وقال في معنى (من): «ومن معانيها ابتداء الغاية في المكان، نحو: (خرجت من البصرة)، ولا يكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين، وقد كثر في كلام العرب نثرها ونظمها، وقال به الكوفيون، والمبرد، وابن درستويه، وهو الصحيح»[(٣)].

- وقال في الجملة الواقعة بعد (حتى) الابتدائية: «فالجمهور على أنه لا موضع لها من الإعراب، وذهب الزجاج، وابن درستويه، إلى أنها في موضع جر بـ(حتى)»[(٤)].

٦- ابن هشام (٧٦١):

أفاد ابن هشام من ابن درستويه في كتبه: (أوضح المسالك)، و(الجامع الصغير)، و(مغني اللبيب)، ومن ذلك:

- قوله: «ولا محل للجملة الواقعة بعد (حتى) الابتدائية، خلافاً للزجاج وابن درستويه»[(٥)].

---

(١) (٣/١١٥٠).

(٢) (٣/١١٥٧).

(٣) (٤/١٧١٨).

(٤) (٣/١٦١٩).

(٥) المغني (ص:١٣٩).

- وقوله في معنى (رُبَّ): «وليس معناها التقليل دائماً خلافاً للأكثرين، ولا التكثير خلافاً لابن درستويه وجماعة»[١].

- وقوله في (أيمن): «ويلزمه الرفع بالابتداء وحذف الخبر، وإضافته إلى اسم الله ﷻ خلافاً لابن درستويه في إجازة جره بحرف القسم»[٢].

- وقوله في (ما) الكافة: «وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أن (ما) مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن»[٣].

- وقوله في تعدد خبر (كان) وتوسطه: «ويجوز تعدده خلافاً لابن درستويه، وتوسطه خلافاً له في (ليس)»[٤].

٧- السيوطي (٩١١):

أفاد السيوطي من ابن درستويه في كتابه (همع الهوامع شرح جمع الجوامع)، وذكره في واحد وعشرين موضعاً[٥]، ومن ذلك:

- قوله في المضارع إذا لحقه حرف تنفيس: «وإن لحقه حرف تنفيس وهو (السين وسوف) فالجمهور على إعرابه، وزعم ابن درستويه أنه مبني؛ لأنه لا يوجد معه إلا مضموماً؛ ولأنه صار معه مستقبلاً، فأشبه الأمر»[٦].

---

(١) المغني (ص:١٤٢).

(٢) المغني (ص:١١٠).

(٣) المغني (ص:٣٠٢).

(٤) الجامع الصغير (ص:٥٣).

(٥) الهمع-فهرس الأعلام.

(٦) (٥٦/١).

– وقوله في (إيَّا): «وقال ابن درستويه إنه بين الظاهر والمضمر»[(١)].

– وقوله في (ما) الموصولة: «وزعم قوم منهم ابن درستويه، وأبو عبيدة، ومكي، وابن خروف، وقوعها على آحاد من يعقل مطلقاً»[(٢)].

– وقوله في (ما) الكافة: «وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أنها نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول»[(٣)].

– وقوله في موضع الجملة بعد (حتى) الابتدائية: «فقال الجمهور: إنها مستأنفة فلا محل لها، وقال الزجاج وابن درستويه: إنها في موضع جر بـ(حتى)»[(٤)].

وبعد هذا العرض تبين لي ما يأتي:

١– أن تأثير ابن درستويه بدأ مبكراً في معاصريه، ومنهم أبو علي الفارسي.

٢– أن أبا حيان والسيوطي هما أكثر من أفاد من ابن درستويه، كما اتضح من عدد مرات ذكره في كتبهما، والنقل عنه.

٣– أن إفادات النحويين من ابن درستويه جاءت في صور عدة: نقل نصوص من كتبه، وذكر آرائه، واختياراته، وأدلته، والإشارة إلى مخالفاته، واعتراضاته، وتبنٍ لبعض آرائه، والله أعلم.

---

(١) (٢١٢/١).

(٢) (٣١٥/١).

(٣) (١٩١/٢).

(٤) (٥٧/٤).

٣ - الدقة وعدمها:

يذكر ابن درستويه أقوال النحويين، وينسب بعض الآراء إلى أصحابها، ومن خلال دراسة آرائه تبين لي أنه دقيق في ذلك في الغالب؛ فقد وقفت على بعض الأمور التي تدل على عدم دقته فيها، وهي كالآتي:

أولاً: نسبة بعض الآراء إلى غير أصحابها، ومن ذلك قوله في (سيّد وميّت) إنهما على زنة فَيْعِل بكسر العين، والأصل الفتح ثم كسر، ونَسَب ذلك إلى البصريين[١].

والذي ظهر لي من خلال البحث: أن (سيّد وميّت) عند البصريين على زنة فَيْعِل وليس أصلهما الفتح[٢]، وما نسبه ابن درستويه إلى البصريين نص أبو حيان على أنه قول البغداديين[٣].

ثانياً: قوله: إنَّ (الهاء) لا تزاد إلا في الوقف، وبعد ألف الندبة، ونسب ذلك إلى سيبويه، ولعلَّ ابن درستويه اعتمد على قول سيبويه: «وأما الهاء فتزاد لتبين بها الحركة وقد بينا ذلك، وبعد ألف المد في الندبة والنداء، نحو: واغلاماه ويا غلاماه»[٤]. ولو لم يكن لسيبويه إلا هذا النص لصح كلام ابن درستويه، ولكن هناك نص آخر لسيبويه يدل على جواز زيادة الهاء في غير هذين الموضعين، وهو

---

(١) تصحيح الفصيح (ص:٥٤١).

(٢) الإنصاف (٢/٧٩٦).

(٣) انظر: (ص:٣٥٥) من هذا البحث.

(٤) الكتاب (٤/٢٣٦).

قوله: «وأما الذين قالوا: (أَهْرَقْتُ) فإنما جعلوها عوضاً من حذفهم العين وإسكانهم إياها، كما جعلوا ياء أيْنُق وألف (يمان) عوضاً، وجعلوا الهاء العوض لأن الهاء تزاد»(١)، فقد جعل الهاء زائدة للعوض في أهرقت؛ فدل على أنها تزاد في غير الموضعين المذكورين(٢).

ثالثاً: قوله إن سيبويه يجيز جر معمول الصفة المشبهة إذا كانت مجردة من (أل)، والمعمول مضاف إلى ضمير الموصوف مطلقاً، نحو: (مررت برجلٍ حسنِ وجهِهِ).

وظهر لي من خلال البحث أن سيبويه يجيز ذلك في الشعر خاصة وعلى ضعف(٣).

رابعاً: قوله في توجيه الشذوذ في (أبى يأبى): «فزعم سيبويه أنهم فعلوا ذلك لأن في أولها همزة، وهذا غلط منهم؛ لأن فاء الفعل بعيدة عن لامه»(٤).

ونص سيبويه: «وقالوا (أبى يأبى) فشبهوه بـ(يقرأ)، وفي (يأبى) وجه آخر أن يكون فيه مثل حَسِبَ يحْسِبُ فتحا كما كسرا»(٥).

فسيبويه لم يقل هذا غلط منهم، ولم يقل إنَّ (فاء الفعل) بعيدة عن لامه، بل هو من كلام ابن درستويه، إلا أنه لم يفصل بين كلامه وكلام سيبويه فوقع

(١) الكتاب (٤/٢٨٥).

(٢) أخذت هذه الملاحظة من كتاب اختيارات ابن جني التصريفية لعبد العزيز الخريف.

(٣) انظر: (ص:٢١٧) من هذا البحث.

(٤) تصحيح الفصيح (ص:٣٤).

(٥) الكتاب (٥/١٠٥).

اللبس، وهذا يدل على عدم دقته في النقل في هذا الموضع.

٤ - الاستطراد والاقتصار:

تبين لي من خلال دراسة آراء ابن درستويه أنه يميل إلى الاقتصار؛ فلم أجد له استطراداً في عرض آرائه، بل يقتصر على ذكر الآراء، وبيان ما فيها من ضعف أحياناً وأحياناً يذكر بعض الأدلة لبيان ما فيها من ضعف أو قوة، وهذا مثال على ذلك:

قال في تعدية الفعل (نَصَحْتُ) إلى مفعولين: «والتعدي إلى مفعول واحد بنفسه وإلى ما بعده بحرف الجر؛ لأنه إنما ينصح له الرأي والمشورة أو نحو ذلك كما ينصح له الثوب، ولكنه لما كثرت معه اللام، وعرف معناه، واستغنى عن المفعول الأول، وقل استعماله في الكلام توهم من لا يحصل المعاني ولا يتحققها أنه لا يجوز بغير اللام، وتوهم قوم أن حرف الجر زائد فيه، وليس واحد من القولين بصواب؛ ألا ترى أنك لو أظهرت المفعول المستغنى عنه فقلت نصحت له الرأي ونحوه لكان جيداً عند جميع أهل العربية، ولو أردت إدخال اللام على الرأي لما جاز؛ فهذا يوضح صحة ما قلنا وفساد غيره»[١].

(١) انظر: (ص:١٥٨) من هذا البحث، وتصحيح الفصيح (ص:١٦٩).

٥ - الإنصاف والتحيّز:

تبين لي من خلال دراسة آراء ابن درستويه أن هناك مظاهر تدل على إنصاف ابن درستويه لمخالفيه، ومظاهر تدل على تحيّزه، فمن معالم الإنصاف لديه:

- ذكر الأدلة التي استدل بها المخالف على نحو ذكره أدلة ابن نجدة في أن (الهاء) في (هِبْلَع) و(هِجْرَع) و(هِرْكَوْلَة) زائدة[١]، وذكره أدلة من أجاز دخول (أل) على العدد المضاف[٢]، وذكره دليل من وقف على إذن بالألف[٣].

- ومنها: إلزام المخالف بما يذهب إليه ويراه كإلزامه من قال بجواز دخول (أل) على العدد المضاف بأن يجيز دخولها في العدد الكسري، نحو: النصف الدرهم؛ فقال: «ولو جاز في العدد والمعدود لجاز في كسور العدد أيضاً أن يقال: النصف الدرهم على الإضافة وهم يمنعون عن ذلك؛ لأن الدرهم خلاف الربع والنصف»[٤].

- ومنها: اقتران رأيه بالدليل، والاعتراض بمسوغه كقوله في حرفية (حاشا): «وترك الإمالة فيها وحذف ألفها وجرّ الأسماء بها أدلة على أنها حرف»[٥].

- وقوله في الوقوف على (إذن) بالنون: «وأما (إذن) فلا يجوز إبدال الألف

(١) انظر: (ص:٣٨١) من هذا البحث.

(٢) انظر: (ص:٣٠٧) من هذا البحث.

(٣) انظر: (ص:٣٥٣) من هذا البحث.

(٤) انظر: (ص:٣٠٧) من هذا البحث.

(٥) انظر: (ص:١٦٧) من هذا البحث.

من نونها في خط ولا لفظ في وصل ولا وقف؛ لأنها من نفس الكلمة وليست بدلاً ولا زيادة، وإنما هي كنون من وعن ولدن»[(١)].

وقوله: «وزعم بعض النحويين أن الهاء في (أمهات) زائدة، وأن الأصل: (أمات) ويجب عليه أن يزعم أن الأمهات: فُعْلَهَات والواحدة: فُعْلَهة، وهذا بناء ليس له في كلام العرب نظير»[(٢)].

- ومنها: اعتراضه على من يميل إليه من العلماء، ومن ذلك اعتراضه على سيبويه، والمبرد في توجيه الشذوذ في (أبى يأبى)[(٣)] مع أنهما من أصحابه.

أما مظاهر التحيّز فمنها:

- إغفال أدلة المخالف كليَّة، كقوله في حرفية (حاشا): «وهي عند قوم فعل، فمن زعم ذلك وجب عليه أن يكتبها بالياء لا محالة. وترك الإمالة فيها، وحذف ألفها، وجرّ الأسماء بها، أدلة على أنها حرف»[(٤)]، فقد ذكر الأدلة التي تؤيد رأيه، ولم يذكر أدلة المخالف، وهذا تحيز منه ضد المخالف في هذه المسألة.

- ومنها: انتقاء ألفاظ موحية بضعف الرأي المخالف عند حكايته، كقوله في تعدية الفعل (نصح): «ولكنه لما كثرت معه اللام، وعرف معناه، واستغنى عن المفعول الأول، وقل استعماله في الكلام، توهم من لا يحصل المعاني ولا يتحققها

---

(١) انظر: (ص:٣٥٢) من هذا البحث.

(٢) انظر: (ص:٣٧٨) من هذا البحث.

(٣) انظر: (ص:٣٦٨) من هذا البحث، وتصحيح الفصيح (ص:٣٥).

(٤) انظر: (ص:١٦٧) من هذا البحث، وكتاب الكتاب (ص:٤٨).

أنه لا يجوز بغير اللام، وتوهم قوم أن حرف الجر زائد فيه»[١].

ومثل ذلك قوله في رد قول ابن نجدة في زيادة الهاء في (هِبْلَع) و(هِجْرَع) و(هِرْكَوْلَة): «ولولا أن هذا الشيء مسطر في الكتب مدون عندهم؛ لكان حكمه أن يهزأ من قائله ولا يحكى ولا يحتج عليه»[٢].

- وآخرها تضعيف الرأي المخالف من غير دليل علمي واضح، كقوله في قول من قال بأن (سيّد وميّت) على وزن فَعِيل: «وهذا قول ضعيف لا يقاس عليه ولا يقال إلا بالحدس والظن»[٣]، فلم يبين وجه الضعف، وقوله: (ولا يقال إلا بالحدس والظن) فيه إيهام أن الخصم لا دليل عنده وإنما قال ذلك بالحدس والظن، وهذا تحيز منه، فمن قال: إن (سيد) و(ميت) على زنة فعيل له دليل، وقد ذكرته في عرضي لهذه المسألة.

ومن ذلك قوله في منع التداخل: «ومنهم من يكسر الماضي ويضم المستقبل، كأنه أخذ الماضي من لغة والمستقبل من لغة أخرى، وذلك رديء في القياس»[٤]، ولم يبين لنا وجه الرداءة والمخالفة للقياس، والله أعلم.

---

(١) انظر: (ص:١٦٠) من هذ البحث.

(٢) تصحيح الفصيح (ص:٢٠٦).

(٣) انظر: (ص:٣٥٥) من هذا البحث، وتصحيح الفصيح (ص:٥٤١).

(٤) تصحيح الفصيح (ص:٣٤).

الخـــاتمـــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على النبي الأمين، الذي بَلَّغ الأمانة، وأدَّى الرسالة، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فـإنني بعـد هـذه الرحلـة المباركـة الـتي أمضـيتها في البحـث في (**آراء ابـن درسـتويه النحويـة والتصـريفية جمعـاً ودراسـة**)، أقـف لأبـرز أهـم النتـائج الـتي توصَّلتُ إليها من خلال أقسام هذه الرسالة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: في التمهيد درست حياة ابن درستويه وآثاره وأبرز نتائج هذه الدراسة ما يأتي:

١- أن (درستويه) يضبط على ثلاثة أوجه:

الأول: دُرُسْتُوْيَه.

الثاني: دَرَسْتَوَيْه.

الثالث: دَرَسْتُويَه.

وأنَّ الأول اصطلاح لأهل الحديث في كل اسم بهذه الصيغة.

٢- أنَّ ابن قتيبة، والمبرِّد، وثعلباً، هم شيوخ ابن درستويه في علم العربية، ويُعَدُّ المبرِّد من أقوى الشخصيات التي أثرت في نشأة ابن درستويه النحوية، ودرسه عليه كان من أهم مصادر ثقافته النحوية والتصريفية.

٣- أنَّ الكَرِْمَانيّ المعدود من تلاميذ ابن درستويه هو محمد بن عبد الله بن موسى المتوفى سنة (٣٢٩هـ)، فقد ذكر الزُّبيديّ أنَّ الكَرِْمَانيّ من تلاميذ ابن

درستويه، إلا أنه لم يترجم له، فتبين لي بعد الدراسة أنه من ذكرت.

٤- أنَّ ابن شاذان الذي أخذ عن ابن درستويه هو: أبو علي الحسن بن أبي بكر أحمد بن إبراهيم، وليس أبا بكر أحمد بن إبراهيم، فالذي أخذ عن ابن درستويه هو (الابن) وليس (الأب)، خلافاً لعبد الله جبوري.

٥- أنَّ ابن درستويه لم يروِ كتاب (غريب الحديث) لأبي عدنان عبد الرحمن ابن عبد الأعلى النحويّ البصريّ، خلافاً لعبد الله جبوري.

٦- أن (الهداية) و(شرح الفرخ)، كتابان لابن درستويه في النحو خلافاً لابن النديم؛ فقد ذكر أن (الهداية شرح الفرخ).

٧- أن ابن درستويه ثقة في رواية الحديث لم يضعفه أحد بحجة.

٨- أنه توفي سنة (٣٤٧هـ) خلافاً لابن النديم؛ فقد ذكر أنه توفي سنة نيّف وثلاثين وثلثمائة.

ثانياً: في القسم الأول درست الآراء النحوية والتصريفية، وأبرز نتائج هذه الدراسة ما يأتي:

١- أن ابن درستويه يرى أنَّ (ذا) في (حبذا) فاعل خلافاً لنقل ابن عقيل عنه؛ فقد ذكر أنَّ ابن درستويه يرى أنَّ (حبذا) فعل وما بعده فاعل، فركب (حبّ) مع (ذا) وجعلهما فعلاً.

٢- أن ابن درستويه لا يمنع من تقديم خبر (ليس) على اسمها، وإنما حكى أنَّ في المسألة خلافاً، وتبين لي من خلال الدراسة أن الظاهر من مذهبه الجواز.

٣- أنه يرى أنَّ الهمزة في (أيمن) همزة وصل لا قطع، خلافاً لنقل ابن يعيش

عنه؛ فقد ذكر أنَّ ابن درستويه يرى أنَّ الهمزة في (أيمن) همزة قطع.

٤- أن قول ابن درستويه في رافع الفعل المضارع: «إنه يرتفع لوقوعه بنفسه موقع الاسم، وينتصب لوقوعه مع غيره موقع الاسم، فإذا لم يقع بنفسه موقع الاسم ولا مع غيره أعطي الجزم»، يرجع في التحقيق إلى قول البصريين بأن المضارع مرفوع لوقوعه موقع الاسم، وليس قولاً مستقلاً في المسألة كما ذكر الواسطيّ وابن بابشاذ.

ثالثاً: في الدراسة المنهجيّة درست موقفه من أدلة النحو، وموقفه من المذاهب النحوية، واتجاهه النحوي، واجتهاداته النحوية والتصريفية، وخصائص منهجه في النحو والتصريف، ثم أتبعت ذلك بالدراسة التقويمية لآرائه ومنهجه، وأبرز نتائج هذه الدراسة ما يأتي:

١- أنَّ ابن درستويه يحتج بالقرآن الكريم وقراءاته المتواترة والشاذة.

٢- أنه يحتج بالحديث النبوي وهو من المكثرين في ذلك، إلا أنَّ معظم ذلك في المعاني اللغوية، وقليل منها في التصريف، أما التراكيب النحوية فلم أقف على احتجاج له عليها بالحديث النبوي.

٣- أنه وسَّع دائرة الاحتجاج بالشعر، فاحتجَّ بالشعراء الجاهليين كامرئ القيس؛ وبالمخضرمين كالربيع بن ضبع الفزاري، وبالشعراء الإسلاميين كأبي الأسود الدؤلي، وبالمحدَثين كخلف الأحمر، وبالمجهولين، وبالبيت المتعددة رواياته.

٤- أنه يحتج بأقوال العرب وأمثالهم، ويَشْتَرِط لذلك أن تكون الأقوال لعرب فصحاء.

٥- أنه يحتج بالقياس، ويعلِّل به كثيراً في المسائل التي مرت دراستها ومنهجه فيه، هو منهج البصريين؛ فلا يقيس إلا على الكثير.

٦- أنه يعتني بالتعليل النحوي والتصريفي، والتعليل عنده ليس بمتكلف؛ فهو لا يتجاوز العلل التعليمية.

٧- أنه يحتج بالإجماع، وأنواعه عنده ثلاثة:

١- إجماع العرب.

٢- إجماع النحويين.

٣- إجماع اللغويين.

وظهر لي من كلامه أنه لا يجيز مخالفة إجماع النحويين والعرب، وأما إجماع اللغويين فابن درستويه نفسه يخالفه أحياناً، مما يشير إلى جواز مخالفته عنده، وظهر لي أنَّ السبب في مخالفته إجماع اللغويين أحياناً هو المنهج الذي يسير عليه، فهو يحكم النظر والقياس في اللغة، وهم يحكمون السماع ويقفون عليه.

٨- أنه يحتج بالاستصحاب والاستحسان.

٩- أنَّ الاستدلال عنده يأخذ صوراً متعددة، فبالإضافة إلى السماع، والقياس، والإجماع، والاستصحاب، والاستحسان، فإنه يستدل بعدم النظير، وببيان العلة، وبالقواعد النحوية والتصريفية.

١٠- أنَّه بصريّ الاتجاه في غالب آرائه، وأنَّ وصفه بأنَّه بغدادي ذو نزعة بصرية لخلطه بين المذهبين مردود.

١١- أنَّه انفرد ببعض الآراء النحوية والتصريفية، بلغت عدتها في هذه

الدراسة ستة عشر رأياً، كلها مبنية على القياس كما بينت ذلك في دراستها.

١٢- أنه لا يتعصب للبصريين، خلافاً لما ذكر في بعض كتب التراجم من أنَّـه شـديد التعصـب والانتصـار للبصـريين؛ ويؤيـد ذلـك آراؤه الـتي وافـق فيهـا الكوفيين، وآراؤه التي انفرد بها.

١٣- أنَّ منهجه في مواجهة المسموع المخالف للقياس هو منهج البصريين، وهو تأويل ما يخرج على الاطراد، وله في التأويل عدة أساليب وهي كالآتي:

١- الحذف والتقدير.

٢- تأويل الاسم بالاسم.

٣- القول بالضرورة.

٤- القول بالشذوذ.

١٤- أنَّـه يطلـق الغلـط والخطـأ علـى المسـموع إذا كـان مخالفـاً للقيـاس، ويطلقهما أحياناً على الألفاظ التي لم يثبت عنده سماعها من العرب.

١٥- أنَّه يجيز استعمال المهمل لأمرين:

الأول: أنَّ العـرب قـد تـترك اسـتعمال الفصـيح؛ لاسـتغنائهم بفصـيح آخـر فليس المتروك بخطأ.

الثاني: أنَّه ليس كلّ مستعمل مروياً حتى يوقف على السماع.

وظهـر لي مـن خـلال الدراسـة أنَّـه يجيـز اسـتعمال المهمـل بشـرط موافقتـه للقياس، وليس مطلقاً.

١٦- أنـه يبـالغ في القيـاس؛ فـلا يقـف عنـد حَـدِّ السمـاع، وذلـك كإجازتـه

استعمال ما لم تستعمله العرب إذا كان موافقاً للقياس، بل وصل الأمر في مبالغته إلى جواز مخالفة كلام العرب المسموع إذا كان المخالف موافقاً للقياس.

١٧- أنَّه يرى أنَّ الفصيح ما أفصح عن المعنى، واستقام لفظه على القياس، لا ما كثر استعماله.

وظهر لي من خلال الدراسة أن ابن درستويه يريد بهذا الحدِّ أن يدخل الألفاظ التي توافق القياس ولم تستعملها العرب، أو قلَّ استعمالها في الفصاحة؛ لأنه يجيز استعمال ما لم تستعمله العرب، فلو قال بأنّ الفصيح ما كثر استعماله لأدَّى إلى إخراج ما أجازه من الفصاحة؛ لأنَّ العرب لم تستعملها، أو قلَّ استعمالها.

١٨- أنَّه يعتد بالعقل في الظواهر اللغوية.

١٩- أنَّ تأثيره بدأ مبكراً في معاصريه ومنهم أبو علي الفارسي.

٢٠- أنَّ أبا حيان والسيوطي هما أكثر من أفاد من ابن درستويه، كما اتضح من عدد مرات ذكره في كتبهما.

٢١- أنَّ إفادات النحويين وغيرهم من ابن درستويه جاءت في صور عدة: نقل نصوص من كتبه، وذكر آرائه، واختياراته، وأدلته، والإشارة إلى مخالفته، واعتراضاته، وتبنٍ لبعض آرائه.

هذه أهم النتائج التي أرشد إليها البحث.

وأحمد الله تعالى على تيسيره، وتوفيقه، وعونه، وامتنانه، فهو صاحب الفضل أولاً وآخراً.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات:

حرف الباء

١- **البيان في شرح اللمع، لأبي البركات الكوفي،** مخطوط، منه نسخة مصورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٥٢٩).

حرف التاء

٢- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان،** مخطوط، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، برقم (٧٣٢٢/ف)، ورقم (٧٣٢٤/ف)، ورقم (٧٣٢٥/ف)، ورقم (٧٣٢٦/ف)، ورقم (٧٣٢٧/ف).

٣- **التعليقة على المقرب، لابن النحاس،** مخطوط، منه نسخة مصورة بالمكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، برقم (٩٦٤٢/ف).

٤- **توجيه اللمع، لابن الخباز،** مخطوط، منه نسخة مصورة بمركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، برقم (٢٤٢).

حرف الشين

٥- **شرح التسهيل، للمرادي،** مخطوط، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، برقم (٨٩٠٣/ف).

٦- **شرح الجمل، لابن الضائع،** مخطوط، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، برقم (١٦٤ نحو).

٧- **شرح الجمل، لابن بابشاذ**، مخطوط، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد ابن سعود، الرياض، برقم (٤٢٦/ف).

٨- **شرح الكتاب، للسيرافي**، مخطوط في دار الكتب المصرية، برقم (١٣٧١، نحو، ش).

٩- **شرح اللمع، للثمانيني**، مخطوط، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، الرياض، برقم (٩٨٣/ف).

حرف الغين

١٠- **الغرَّة في شرح اللمع، لابن الدهان**، مخطوط، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، برقم (٩٨٤/ف).

حرف الميم

١١- **المحرر في النحو، لعمر بن عيسى الهروي**، مخطوط، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، برقم (٤٠٦/ف).

١٢- **المحصول في شرح فصول ابن معطٍ، لابن إياز**، مخطوط، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، برقم (٢٣٨/ف).

١٣- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي**، مخطوط، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، برقم (٧٢٩/ف).

ثانياً: الرسائل الجامعية:

١- **اختيارات ابن جني التصريفية جمعاً ودراسة، لعبد العزيز الخريف**، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

ثالثاً: المطبوعات:

حرف الألف

١- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، للشرجيّ**، تحقيق: طارق الجنابي، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٢- **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع**، تحقيق: أحمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٩م.

٣- **إحكام الأحكام، للآمدي**، إشراف: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، ١٤١٨هـ.

٤- **أخبار النحويين البصريين، للسيرافي**، تحقيق: محمد البنا، الطبعة الأولى، دار الاعتصام، ١٤٠٥هـ.

٥- **أدب الكاتب، لابن قتيبة**، شرح وضبط: علي فاعور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٦- **ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان**، تحقيق: رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ.

٧- **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، تحقيق: سامي الأثري، الطبعة الأولى، مؤسسة الريان، ١٤٢١هـ.

٨- **إرشاد الهادي، للتفتازاني**، تحقيق: عبد الكريم الزبيدي، الطبعة الأولى، دار البيان العربي، جدة، ١٤٠٥هـ.

٩- **الإرشاد إلى علم الإعراب، للكيشي**، تحقيق: عبد الله البركاتي، ومحسن العميري، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ.

١٠- **الأزهية في علم الحروف، للهروي**، تحقيق: عبد المعين الملوحي،

الطبعة الثانية، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ.

١١- الاستغناء في الاستثناء، للقرافي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

١٢- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: فخر صالح قدارة، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١٥هـ.

١٣- إسفار الفصيح؛ للهروي، تحقيق: أحمد بن سعيد قشاش، الطبعة الأولى، وزارة التعليم العالي، السعودية، ١٤٢٠هـ.

١٤- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي اليماني، تحقيق: عبد المجيد دياب، الطبعة الأولى، شركة الطباعة العربية السعودية، ١٤٠٦هـ.

١٥- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: حمزة النشرتي، الطبعة الأولى، دار المريخ، الرياض، ١٣٩٩هـ.

١٦- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، دار المعارف.

١٧- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٨- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، لابن عربشاة، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.

١٩- إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ.

٢٠- إعراب القراءات الشواذ، للعكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٧هـ.

٢١- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ.

٢٢- إعراب القرآن، للأصبهاني، تحقيق: فائزة بنت عمر المؤيد، ١٤١٥هـ.

٢٣- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه، عالم الكتب، ١٤٠٦هـ.

٢٤- الإعراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ.

٢٥- الأعلام، لخير الدين الزركلي، الطبعة الرابعة عشر، دار العلم للملايين، بيروت.

٢٦- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطراوة، تحقيق: عياد ابن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، دار التراث، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.

٢٧- الأفعال، لابن القطاع، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٢٨- الاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي، تحقيق: محمود فجال، الطبعة الأولى، مطبعة الثغر، ١٤٠٩هـ.

٢٩- الاقتضاب في شرح أدب الكتَّاب، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، ١٩٩٦م.

٣٠- الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه، للتلمساني، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ.

٣١- الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٩هـ.

٣٢- الإكمال، لابن ماكولا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.

٣٣- الألفات، لابن خالويه، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٢هـ.

٣٤- أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، الطبعة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ.

٣٥- أمالي السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، مكتبة السعادة، القاهرة، ١٣٩٠هـ.

٣٦- أمالي ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة.

٣٧- الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، صححه: أحمد أمين، وأحمد الزين، المكتبة العصرية، بيروت.

٣٨- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٣٩- الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاَّد، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ.

٤٠- الأنساب، للسمعاني، وضع حواشيه: محمد عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.

٤١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

٤٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، الطبعة الثالثة، دار إحياء العلوم، لبنان، ١٤٠٧هـ.

٤٣- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن فرهود، الطبعة الثانية، دار العلوم، ١٤٠٨هـ.

٤٤- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لإسماعيل باشا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

٤٥- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: موسى العليلي، وزارة الأوقاف، العراق.

حرف الباء

٤٦- البحر المحيط، للزركشي، تحقيق: عبد القادر العاني، الطبعة الثانية، دار الصفوة، ١٤١٣هـ.

٤٧- البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق: عبد الله التركي، الطبعة الأولى، دار هجر، ١٤١٩هـ.

٤٨- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، وضع حواشيه: خليل المنصور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

٤٩- البديع في علم العربية، لابن الأثير، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ.

٥٠- البسيط في شرح الجمل، لابن أبي الربيع، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ١٤٠٧هـ.

٥١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

٥٢- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ.

٥٣- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروز آبادي، تحقيق: محمد المصري، الطبعة الأولى، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ١٤٠٧هـ.

٥٤- البيان في إعراب غريب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٤٠٠هـ.

حرف التاء

٥٥- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ.

٥٦- تاريخ الأدب العربي، لكار بروكلمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م.

٥٧- تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ.

٥٨- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للمفضل بن مسعر، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، الطبعة الثانية، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٢هـ.

٥٩- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ.

٦٠- التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٠٢هـ.

٦١- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، وضع حواشيه: محمد حسين شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.

٦٢- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري،

تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ١٤٠٦هـ.

٦٣- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي، تحقيق: عبد العزيز مطر، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٦٤- تحفة المجد الصريح في شرح الفصيح، لأبي جعفر اللَّبلي، تحقيق: عبد الملك ابن عيضة الثبيتي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤١٨هـ.

٦٥- التخمير شرح المفصل، للخوارزمي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م.

٦٦- تذكرة الحفاظ، للذهبي، دار الكتب العلمية، لبنان.

٦٧- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٢١هـ.

٦٨- ترشيح العلل في شرح الجمل، للخوارزمي، تحقيق: عادل العميري، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٦٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.

٧٠- تشنيف المسامع بجمع الجوامع، للزركشي، تحقيق: عبد الله ربيع، وسيد عبد العزيز، الطبعة الثالثة، مؤسسة قرطبة، ١٤١٩هـ.

٧١- تصحيح الفصيح، لابن درستويه، تحقيق: عبد الله جبوري، الطبعة الأولى، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩٥هـ.

٧٢- تصحيح الفصيح، لابن درستويه، تحقيق: محمد بدوي مختون، وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٤١٩هـ.

٧٣- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري، تحقيق: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الطبعة الأولى، الزهراء للإعلام العربي.

٧٤- التصريف الملوكي، لابن جني، تحقيق: ديزيرة سقال، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، بيروت، ١٤١٩هـ.

٧٥- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق: محمد المفدى، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٧٦- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: عوض القوزي، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١٠هـ.

٧٧- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

٧٨- تقريب التهذيب، لابن حجر، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

٧٩- تقريب النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق: إبراهيم عطوة، الطبعة الثانية، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٢هـ.

٨٠- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الطبعة الثانية، عالم الكتب، لبنان، ١٤١٩هـ.

٨١- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، للصاغاني، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، دار الكتب، القاهرة.

٨٢- تلقيح الألباب في عوامل الإعراب، للشنتريني، تحقيق: معيض بن مساعد العوفي، الطبعة الأولى، دار المدني، جدة، ١٤١٠هـ.

٨٣- **التلويح في شرح الفصيح، لأبي سهل الهروي**، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الأولى، مكتبة التوحيد، ١٣٦٨هـ.

٨٤- **التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، لابن بريّ**، تحقيق: مصطفى حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٠م.

٨٥- **تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لابن خروف**، تحقيق: خليفة محمد بديري، الطبعة الأولى، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، ١٩٩٥م.

٨٦- **تهذيب اللغة، للأزهري**، تحقيق: عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر.

٨٧- **التهذيب الوسيط في النحو، لابن يعيش**، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ.

٨٨- **توجيه اللمع، لابن الخباز**، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٣هـ.

٨٩- **توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين**، تحقيق: محمد نعيم العرقسوس، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.

٩٠- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، الطبعة الأولى، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٦هـ.

٩١- **التوطئة، للشلوبين**، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، الطبعة الثانية.

٩٢- **التيسير في القراءات السبع، للدانيّ**، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العربي، بيروت.

٩٣- **تيسير الوصول إلى منهاج الأصول، لابن إمام الكامليَّة**، تحقيق: أحمد الدخميسي، الطبعة الأولى، الفاروق، القاهرة، ١٤٢٣هـ.

حرف الثاء

٩٤- ثمار الصناعة في علم العربية، لأبي عبد الله الدينوري، تحقيق: محمد بن خالد الفاضل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٤١١هـ.

حرف الجيم

٩٥- الجامع الصغير في النحو، لابن هشام، تحقيق: أحمد محمود الهرميل، الخانجي، مصر، ١٤٠٠هـ.

٩٦- جمع الجوامع، للسبكي، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ.

٩٧- الجمل، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: يسري عبد الغني عبد الله، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٠هـ.

٩٨- الجمل في النحو؛ للزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٩٩- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، تحقيق: أحمد عبد السلام، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ.

١٠٠- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٣هـ.

١٠١- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، للإربلي، تحقيق: إميل يعقوب، الطبعة الأولى، دار النفائس، لبنان، ١٤١٢هـ.

حرف الحاء

١٠٢- حاشية الدسوقي على مختصر السعد، لابن عرفة، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـ.

١٠٣- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤١٣هـ.

حرف الخاء

١٠٤- خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة.

١٠٥- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى، بيروت.

حرف الدال

١٠٦- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٨هـ.

١٠٧- دراسات في اللغة والنحو، لعدنان محمد سلمان، جامعة بغداد، ١٩٩١م.

١٠٨- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، للمختار أحمد ديره، الطبعة الأولى، دار قتيبة، بيروت، ١٤١١هـ.

١٠٩- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار أم القرى، القاهرة.

١١٠- الدرر اللوامع على همع الهوامع، للشنقيطي، وضع حواشيه: محمد السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.

١١١- ابن درستويه، لعبد الله جبوري، الطبعة الأولى، جامعة بغداد.

١١٢- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ١٤١٨هـ.

١١٣- ديوان الأدب، للفارابي، تحقيق: أحمد مختار عمر، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٥هـ.

١١٤- ديوان الأعشى، تقديم: محمد حمود، الطبعة الأولى، دار الفكر اللبناني، ١٩٩٦م.

١١٥- ديوان الحماسة، لأبي تمام، تحقيق: أحمد حسن، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

١١٦- ديوان الشماخ بن ضرار، شرح وتقديم: قدري مايو، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، لبنان، ١٤١٤هـ.

١١٧- ديوان الفرزدق، قدم له: سيف الدين الكاتب، وأحمد عصام الكاتب، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٣م.

١١٨- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: عباس عبد الستار، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ.

١١٩- ديوان جرير، شرح: يوسف عبيد، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت.

١٢٠- ديوان حاتم الطائي، شرح: أحمد رشاد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٠٦هـ.

١٢١- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: وليد عرفات، دار صادر، بيروت.

١٢٢- **ديوان ذي الرمة**، تصحيح: كادليل هنري خيس مكارتني، عالم الكتب.

١٢٣- **ديوان رؤبة**، تحقيق: وليم بن الورد، الطبعة الثانية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠م.

١٢٤- **ديوان زهير بن أبي سلمى**، تقديم: علي حسن فاعور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٠٨هـ.

١٢٥- **ديوان عبد الله بن رواحة**، تحقيق: حسن محمد با جودة، الطبعة الأولى، مكتبة التراث، القاهرة، ١٩٧٢م.

١٢٦- **ديوان قيس بن الخطيم**، تحقيق: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت.

١٢٧- **ديوان قيس بن الملوَّح**، تحقيق: محمد حمود، الطبعة الأولى، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٩م.

حرف الراء

١٢٨- **الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات، للداني**، تحقيق: محمد بن سعد القحطاني، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي، السعودية، ١٤١٩هـ.

١٢٩- **رسالة في جمل الإعراب، للمرادي**، تحقيق: سهير محمد خليفة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٣٠- **رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي**، تحقيق: أحمد الخراط، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ.

١٣١- روائع التراث، جمع وتحقيق: محمد عزيز شمس، الطبعة الأولى، الدار السلفية، ١٤١٢هـ.

١٣٢- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، ضبطه: علي عبد الباري عطية، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٥هـ.

حرف الزاي

١٣٣- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري، تحقيق: حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ.

حرف السين

١٣٤- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة.

١٣٥- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ.

١٣٦- سنن ابن ماجة، اعتنى به: فريق بيت الأفكار الدولية.

١٣٧- سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق: إبراهيم الزيبق، الطبعة العاشرة، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.

حرف الشين

١٣٨- الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد العثمان، الطبعة الأولى، المكتبة المكية، السعودية، ١٤١٥هـ.

١٣٩- شذا العرف في فن الصرف، للحملاوي، الطبعة السادسة، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، ١٤٢٠هـ.

١٤٠- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.

١٤١- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ضبطه: أحمد الحمصي، ومحمد قاسم، الطبعة الأولى، دار جروس، ١٩٩٠م.

١٤٢- **شرح أبيات إصلاح المنطق، للسيرافي**، تحقيق: ياسين السواس، الطبعة الأولى، الدار المتحدة، سوريا، ١٤١٢هـ.

١٤٣- **شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي**، تحقيق: عبد الله الناصير، الطبعة الأولى، دار علاء الدين، سوريا، ٢٠٠٠م.

١٤٤- **شرح أبيات المفصل والمتوسط، للجرجاني**، تحقيق: عبد الحميد جاسم الكبيسي، الطبعة الأولى، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٢١هـ.

١٤٥- **شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد السيرافي**، تحقيق: محمد سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق.

١٤٦- **شرح أبيات سيبويه، للأعلم الشنتمري**، تحقيق: عدنان محمد آل طعمة، الطبعة الأولى، مؤسسة البلاغ، بيروت، ١٤١٩هـ.

١٤٧- **شرح أبيات سيبويه، للنحاس**، تحقيق: زهير غازي زاهد، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ.

١٤٨- **شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي**، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد دقاق، الطبعة الثانية، دار الثقافة العربية، دمشق.

١٤٩- **شرح أبيات مغني اللبيب، للسيوطي**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

١٥٠- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، دار هجر، مصر، ١٤١٠هـ.

١٥١- شرح التصريف، للثمانيني، تحقيق: إبراهيم البعيمي، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٩هـ.

١٥٢- شرح التلخيص، للبابرتي، تحقيق: محمد مصطفى صوفية، الطبعة الأولى، المنشأة العامة للنشرو التوزيع، طرابلس، ليبيا، ١٣٩٢هـ.

١٥٣- شرح الجمل، لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.

١٥٤- شرح الجمل، لابن خروف، تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

١٥٥- شرح الجمل، لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، الطبعة الأولى، عالم الكتب، لبنان، ١٤١٩هـ.

١٥٦- شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، تحقيق: مصطفى العدوي، الطبعة الثانية، دار ابن رجب، مصر، ١٤٢٤هـ.

١٥٧- شرح الفصيح، لابن الجبان، تحقيق: عبد الجبار جعفر القزاز، الطبعة الأولى، العراق، ١٩٩٠م.

١٥٨- شرح الفصيح، لابن هشام اللخميّ، تحقيق: مهدي عبيد جاسم، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٥٩- شرح الفصيح، للزمخشري، تحقيق: إبراهيم الغامدي، جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ.

١٦٠- شرح ألفية ابن معطٍ، لابن جمعة الموصلي، تحقيق: علي

الشوملي، الطبعة الأولى، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٤٠٥هـ.

١٦١- شرح القصائد السبع الطوال، لأبي بكر الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة.

١٦٢- شرح القصائد العشر، للتبريزي، دار الجيل، بيروت.

١٦٣- شرح القصائد المشهورات، للنحاس، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٠٥هـ.

١٦٤- شرح الكافية، للرضيّ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦٥- شرح الكافية، للرضيّ، عمل: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ١٣٩٨هـ.

١٦٦- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هويدي، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ.

١٦٧- شرح الكتاب، للسيرافي، تحقيق: رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.

١٦٨- شرح اللمحة البدرية، لابن هشام، تحقيق: صلاح راوي، الطبعة الثانية.

١٦٩- شرح اللمع، لابن برهان، تحقيق: فائز فارس، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٠٤هـ.

١٧٠- شرح اللمع، لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٧١- شرح اللمع، للباقولي، تحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عباة، الطبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٤١٠هـ.

١٧٢- شرح اللمع، للواسطي، تحقيق: رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ.

١٧٣- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

١٧٤- شرح المقدمة الجزولية، للشلوبين، تحقيق: تركي العتيبي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ.

١٧٥- شرح المقدمة الكافية، لابن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي، الطبعة الأولى، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ.

١٧٦- شرح المقدمة المُحْسِبَة، لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٧٧م.

١٧٧- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، المكتبة العربية بحلب.

١٧٨- شرح ديوان ذي الرمة، للخطيب التبريزي، مجيد طراد، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، لبنان، ١٤١٣هـ.

١٧٩- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، لثعلب، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٤١٦هـ.

١٨٠-شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزقراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٠٢هـ.

١٨١- شرح شرح نخبة الفكر، لعلي القارئ، تحقيق: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، شركة دار الأرقم بن الأرقم.

١٨٢- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ.

١٨٣- شرح قصيدة كعب بن زهير، لابن هشام، تحقيق: محمود أبو ناجي، الطبعة الثالثة، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ١٤٠٤هـ.

١٨٤- شرح كافية ابن الحاجب، لابن جمعة الموصلي، تحقيق: علي الشوملي، الطبعة الأولى، دار الكندي، الأردن، ١٤٢١هـ.

١٨٥- شرح كتاب سيبويه، للرماني، تحقيق: المتولي رمضان الدميري، ١٤٠٨هـ.

١٨٦- شرح كتاب سيبويه، للصفار، تحقيق: معيض بن مساعد العوفي، الطبعة الأولى، دار المآثر، المدينة المنورة، ١٤١٩هـ.

١٨٧- شرح مختصر التصريف العزّي، للتفتازاني، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٣م.

١٨٨- شرح مراح الأرواح في علم الصرف، للمولى شمس الدين أحمد، الطبعة الثالثة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٧٩هـ.

١٨٩- شرح مقصورة ابن دريد، لابن هشام اللخمي، تحقيق: مهدي عبيدي جاسم، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ.

١٩٠- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسَّلسيلي، تحقيق: الشريف عبد الله البركاتي، الطبعة الأولى، الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ.

١٩١- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، لشهاب الدين الخفاجي، قدم له: محمد كشاش، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

١٩٢- الشوارد، للصاغاني، تحقيق: مصطفى حجازي، الطبعة الأولى، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤٠٣هـ.

حرف الصاد

١٩٣- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثالثة، دار القلم للملايين، بيروت، ١٤٠٤هـ.

١٩٤- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري، الطبعة الأولى، دار السلام، الرياض، ١٤١٧هـ.

١٩٥- الصفوة الصفية في شرح الألفية، للنيلي، تحقيق: محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ.

حرف الضاد

١٩٦- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، الطبعة الأولى، دار الأندلس، ١٩٨٠م.

١٩٧- ضرائر الشعر، للقيرواني، تحقيق: محمد زغلول سلام، ومحمد مصطفى هدارة، منشأة المعارف، الإسكندرية.

١٩٨- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، الطبعة الأولى، دار الجيل، لبنان، ١٤١٢هـ.

حرف الطاء

١٩٩- طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، اعتنى به: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت.

٢٠٠- طبقات الشافعية، للإسنوي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٢٠١- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، الطبعة الأولى، مطبعة هجر، ١٤١٣هـ.

٢٠٢- **طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف.

٢٠٣- **ابن طلحة النحوي، لعياد الثبيتي**، الطبعة الأولى، مكتبة دار التراث، ١٤١٩هـ.

حرف الظاء

٢٠٤- **ظاهرة التأويل، لعبد الله الخثران**، الطبعة الأولى، النادي الأدبي، ١٤٠٨هـ.

حرف العين

٢٠٥- **العبر في خبر من غبر، للذهبي**، تحقيق: محمد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٠٦- **علل التثنية، لابن جني**، تحقيق: صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية.

٢٠٧- **علل النحو، لابن الوراق**، تحقيق: محمود الدرويش، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ.

٢٠٨- **العُمُد في التصريف، لعبد القاهر الجرجاني**، تحقيق: البدراوي زهران، الطبعة الثانية، دار المعارف، ١٩٨٨م.

٢٠٩- **العين، للخليل بن أحمد**، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، الطبعة الأولى، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٨هـ.

حرف الغين

٢١٠- **غرائب التفسير وعجائب التأويل، للكرماني**، تحقيق: شمران العجلي، الطبعة الأولى، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ١٤٠٨هـ.

٢١١- الغرة المخفيَّة شرح الدرة الألفية، لابن الخباز، تحقيق: حامد محمد العبدلي، دار الأبناء، بغداد.

٢١٢- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلاّم، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٠٦هـ.

٢١٣- الغريبين في القرآن والحديث، لأبي عبيد الهروي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الطبعة الأولى، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

٢١٤- الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، لأبي زرعة، تحقيق: مكتبة قرطبة، الطبعة الأولى، الفاروق الحديثة، القاهرة، ١٤٢٠هـ.

حرف الفاء

٢١٥- الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.

٢١٦- فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، لبحرق، تحقيق: مصطفى نحاس، كلية الآداب، جامعة الكويت، ١٩٩٣م.

٢١٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، رَقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وأشرف على مقابلة نسخه المطبوعة والمخطوطة الشيخ: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الفكر.

٢١٨- الفريد في إعراب القرآن المجيد، لابن أبي العز الهمداني، تحقيق: فهمي حسن النمر، وفؤاد علي مخيمر، الطبعة الأولى، دار الثقافة، قطر، ١٤١١هـ.

٢١٩- الفصول الخمسون، لابن معطٍ، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الإيمان.

٢٢٠- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، للعلائي، تحقيق: حسن موسى الشاعر، الطبعة الأولى، دار النشر، الأردن، ١٤١٠هـ.

٢٢١- الفصول في العربية، لابن الدهان، تحقيق: فائز فارس، الطبعة الأولى، دار الأمل، الأردن، ١٤٠٩هـ.

٢٢٢- الفصيح، لثعلب، تحقيق: عاطف مدكور، دار المعارف.

٢٢٣- فعلت وأفعلت، للزجاج، تحقيق: ماجد الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.

٢٢٤- الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، لعلي مزهر الياسري، الطبعة الأولى، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٤٢٣هـ.

٢٢٥- الفهرست، لابن النديم، ضبطه: يوسف الطويل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ.

٢٢٦- فهرسة ابن خير، تحقيق: فرنشكة قدارة زيدين، الطبعة الثالثة، الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ.

٢٢٧- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، للجاميّ، تحقيق: أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف، العراق، ١٤٠٣هـ.

٢٢٨- الفوائد والقواعد، للثمانيني، تحقيق: عبد الوهاب محمد الكحلة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، لبنان، ١٤٢٢هـ.

٢٢٩- فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، لابن الطيِّب الفاسي، تحقيق: محمود يوسف فجال، الطبعة الأولى، دار البحوث، دبي، ١٤٢١هـ.

حرف الكاف

٢٣٠- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع، تحقيق: فيصل الحفيان، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض.

٢٣١- الكامل في التاريخ، لابن الأثير، راجعه: محمد يوسف الدقاق، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٢٣٢- الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، كتب هوامشه: نعيم زرزور، وتغريد بيضون، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٠٧هـ.

٢٣٣- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، الخانجي، مصر، ١٤٠٨هـ.

٢٣٤- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق: محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، الخانجي، مصر، ١٤٠٨هـ.

٢٣٥- كتاب الكتاب، لابن درستويه، تحقيق: إبراهيم السامرائي، وعبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ.

٢٣٦- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، الطبعة الأولى، دار الفكر.

٢٣٧- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

٢٣٨- كشف المشكل في النحو، للحيدرة اليمني، تحقيق: هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٤هـ.

٢٣٩- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، للباقولي، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٢٤٠- الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء إسماعيل، تحقيق: رياض ابن حسن الخوّام، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، ١٤٢٠هـ.

٢٤١- الكواكب الدرية شرح متتمة الأجرومية، للأهدل، إشراف: محمد الإسكندراني، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، ١٤١٥هـ.

حرف اللام

٢٤٢- اللامات، للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، الطبعة الثانية، دار صادر، بيروت، ١٤١٢هـ.

٢٤٣- لباب الإعراب، للإسفراييني، تحقيق: بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، الطبعة الأولى، دار الرفاعي، الرياض، ١٤٠٥هـ.

٢٤٤- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق: غازي طليمات، وعبد الإله نبهان، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، لبنان، ١٤١٦هـ.

٢٤٥- لسان العرب، لابن منظور، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧م.

٢٤٦- لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة، ١٣٧٧هـ.

٢٤٧- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ.

حرف الميم

٢٤٨- ما تلحن فيه العوام، للكسائي، اعتنى بتصحيحه: عبد العزيز الميمني، وهو مطبوع ضمن ثلاث رسائل لمصححه، السلفية، القاهرة، ١٣٨٧هـ.

٢٤٩- المبسوط في القراءات العشر، للأصبهاني، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، الطبعة الثانية، دار القبلة الثقافية الإسلامية، ١٤٠٨هـ.

٢٥٠- المُتَّبَع في شرح اللمع، للعكبري، تحقيق: عبد الحمدي الزوي، الطبعة الأولى، جامعة قار يونس، ١٩٩٤م.

٢٥١- مجاز القرآن، لأبي عبيدة، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، الخانجي، مصر.

٢٥٢- مجمع الأمثال للميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الباز، ١٣٧٤هـ.

٢٥٣- مجمل اللغة، لابن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٢٥٤- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، للأصفهاني، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، ١٤٠٨هـ.

٢٥٥- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، الطبعة الثانية، دار سزكين، ١٤٠٦هـ.

٢٥٦- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، دار الكتاب الإسلامي، ١٤٠٠هـ.

٢٥٧- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لابن سيدة، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

٢٥٨- المحلى في وجوه النصب، لابن شقير، تحقيق: فائز فارس، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٢٥٩- **مختصر السعد شرح تلخيص مفتاح العلوم، للتفتازاني**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣هـ.

٢٦٠- **مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه**، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٢٦١- **المدارس النحوية، لشوقي ضيف**، الطبعة السابعة، دار المعارف.

٢٦٢- **المدارس النحوية، للسامرائي**، الطبعة الأولى، دار الفكر، ١٩٨٧م.

٢٦٣- **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، لمهدي المخزومي**، الطبعة الثانية، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٧هـ.

٢٦٤- **المذاهب النحوية، لمصطفى السنجرجي**، الطبعة الأولى، الفيصلية، ١٤٠٦هـ.

٢٦٥- **المذكر والمؤنث، لابن التستري**، تحقيق: أحمد هريري، الطبعة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤٠٣هـ.

٢٦٦- **المذكر والمؤنث، لأبي بكر الأنباري**، تحقيق: طارق الجنابي، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، لبنان، ١٤٠٦هـ.

٢٦٧- **المذكر والمؤنث، لأبي حاتم السجستاني**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى، دار الفكر، ودار الفكر المعاصر، ١٤١٨هـ.

٢٦٨- **المذكر والمؤنث، للمبرد**، تحقيق: رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، الطبعة الثانية، الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ.

٢٦٩- **المذكر والمؤنث، لنفطويه**، تحقيق: عبد الجليل التميمي، الطبعة الأولى، منشورات جامعة سبها، الجماهيرية العربية الليبية، ١٩٩٥م.

٢٧٠- مراتب النحويين، لأبي الطيِّب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي.

٢٧١- مراحل تطور الدرس النحوي، لعبد الله الخثران، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٤١٣هـ.

٢٧٢- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ.

٢٧٣- المسائل البغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.

٢٧٤- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ.

٢٧٥- المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: علي جابر المنصوري، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٢٧٦- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٢٧٧- مسائل خلافية في النحو، للعكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، الطبعة الأولى، دار الشروق العربي، سورية، ١٤١٢هـ.

٢٧٨- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ.

٢٧٩- مسألة الحكمة في تذكير (قريب) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾ **لابن هشام،** تحقيق: عبد الفتاح الحموز، الطبعة الأولى، دار عمان، الأردن، ١٤٠٥هـ.

٢٨٠- **مسند أبي عوانة**، تحقيق: أيمن عارف دمشقي، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٩هـ.

٢٨١- **مسند الإمام أحمد**، دار صادر، بيروت.

٢٨٢- **المشوف المُعْلَم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم، للعكبري**، تحقيق: ياسين السواس، جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ.

٢٨٣- **مصابيح المغاني في حروف المعاني، للموزعي**، تحقيق: جمال طلبة، الطبعة الأولى، دار زاهد القدسي، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٢٨٤- **مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، لعبد الله الخثران**، الطبعة الأولى، مطبعة هجر، ١٤١١هـ.

٢٨٥- **المطوّل شرح تلخيص المفتاح، للتفتازاني**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.

٢٨٦- **معالم التنزيل، للبغوي**، تحقيق: محمد النمر، وعثمان جمعة، وسليمان الحرش، الطبعة الأولى، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٩هـ.

٢٨٧- **معاني الحروف، للرماني**، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، الطبعة الثانية، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ١٤٠٧هـ.

٢٨٨- **معاني القرآن، للأخفش**، تحقيق: عبد الأمير الورد، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٢٨٩- **معاني القرآن، للفراء**، تحقيق: أحمد نجاتي، ومحمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٠م.

٢٩٠- **معاني القرآن وإعرابه، للزجاج**، تحقيق: عبد الجليل شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ.

٢٩١- **معجم الأدباء، لياقوت الحموي**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ.

٢٩٢- **المعجم الفارسي العربي الموجز، لمحمد التونجي**، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٧م.

٢٩٣- **معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة**، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.

٢٩٤- **معجم المتفق والمفترق، لمحمد كشاش**، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٨هـ.

٢٩٥- **المعرَّب من الكلام الأعجمي، للجواليقي**، وضع حواشيه: خليل عمران المنصور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.

٢٩٦- **معرفة القراء الكبار، للذهبي**، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إبراهيم، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.

٢٩٧- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام**، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، الطبعة الأولى، دار الفكر، لبنان، ١٤١٩هـ.

٢٩٨- **المغني في النحو، لابن فلاح**، تحقيق: عبد الرزاق السعدي، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٩٩م.

٢٩٩- **مفتاح العلوم، للسكاكي**، ضبطه وشرحه: نعيم زرزور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ.

٣٠٠- **المفصل في علم اللغة، للزمخشري**، دار إحياء العلوم، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٠١- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، دار التراث، مكة المكرمة، ١٤١٧هـ.

٣٠٢- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.

٣٠٣- المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٣٩٩هـ.

٣٠٤- المقدمة الجزولية، للجزولي، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد.

٣٠٥- المقرب ومعه مثل المقرب، لابن عصفور، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٨هـ.

٣٠٦- المقصور والممدود، لابن ولاد، تحقيق: السيد محمد النعساني، الطبعة الثانية، الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ.

٣٠٧- المقصور والممدود، للفراء، تحقيق: ماجد الذهبي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ.

٣٠٨- المقصور والممدود، لأبي علي القالي، تحقيق: أحمد عبد الحميد هريدي، الطبعة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤١٩هـ.

٣٠٩- الملخص في ضبط قوانين العربية، لابن أبي الربيع، تحقيق: علي بن سلطان الحكمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣١٠- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م.

٣١١- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣١٢- **المنجَّد في اللغة، لأبي الحسن الهنائي**، تحقيق: أحمد مختار عمر، وضاحي عبد الباقي، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨م.

٣١٣- **المنصف شرح تصريف المازني، لابن جني**، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، الطبعة الأولى، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٧٣هـ.

٣١٤- **موارد البصائر لفرائد الضرائر، لابن عبد الحليم**، تحقيق: حازم سعيد يونس، الطبعة الأولى، دار عمان، الأردن، ١٤٢٠هـ.

٣١٥- **مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، لابن يعقوب المغربي**، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ.

٣١٦- **الموجز في نشأة النحو، لمحمد الشاطر أحمد**، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٣هـ.

٣١٧- **ميزان الاعتدال، للذهبي**، تحقيق: علي محمد البجاوي، وفتحية علي البجاوي، دار الفكر العربي.

حرف النون

٣١٨- **نتائج التحصيل في شرح التسهيل، للدلائي**، تحقيق: مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة، بنغازي.

٣١٩- **نزهة الطرف في علم الصرف، لابن هشام**، تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء، القاهرة، ١٤١٠هـ.

٣٢٠- **نزهة الطرف في علم الصرف، للميداني**، الطبعة الأولى، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠١هـ.

٣٢١-**نشأة النحو، لمحمد الطنطاوي**، الطبعة الخامسة، دار المنار، ١٤٠٨هـ.

٣٢٢- **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٣٢٣-**نهاية السول في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، للإسنوي**، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٣٢٤- **النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير**، أشرف عليه: علي بن حسن الأثري، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي، السعودية، ١٤٢١هـ.

٣٢٥- **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، للشوكاني**، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الطبعة الأولى، دار زمزم، الرياض، ١٤١٣هـ.

حرف الهاء

٣٢٦-**هدية العارفين، لإسماعيل باشا**، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٣هـ.

٣٢٧- **هشام بن معاوية الضرير، حياته، آراؤه، منهجه، لتركي العتيبي**، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١٦هـ.

٣٢٨- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي**، تحقيق: عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ.

حرف الواو

٣٢٩- **الواضح، للزبيدي**، تحقيق: عبد الكريم خليفة.

٣٣٠- **الوسيط في تاريخ النحو العربي، لعبد الكريم الأسعد**، الطبعة الأولى، دار الشواف، ١٤١٣هـ.

٣٣١- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان**، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث، لبنان، ١٤١٧هـ.

فهرس الموضوعات

دار إيلاف الدولية
للنشر والتوزيع

9786030239917

@dar_elaf elafbooks dar elaf

elafbooks@gmail.com +965 96999182